

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

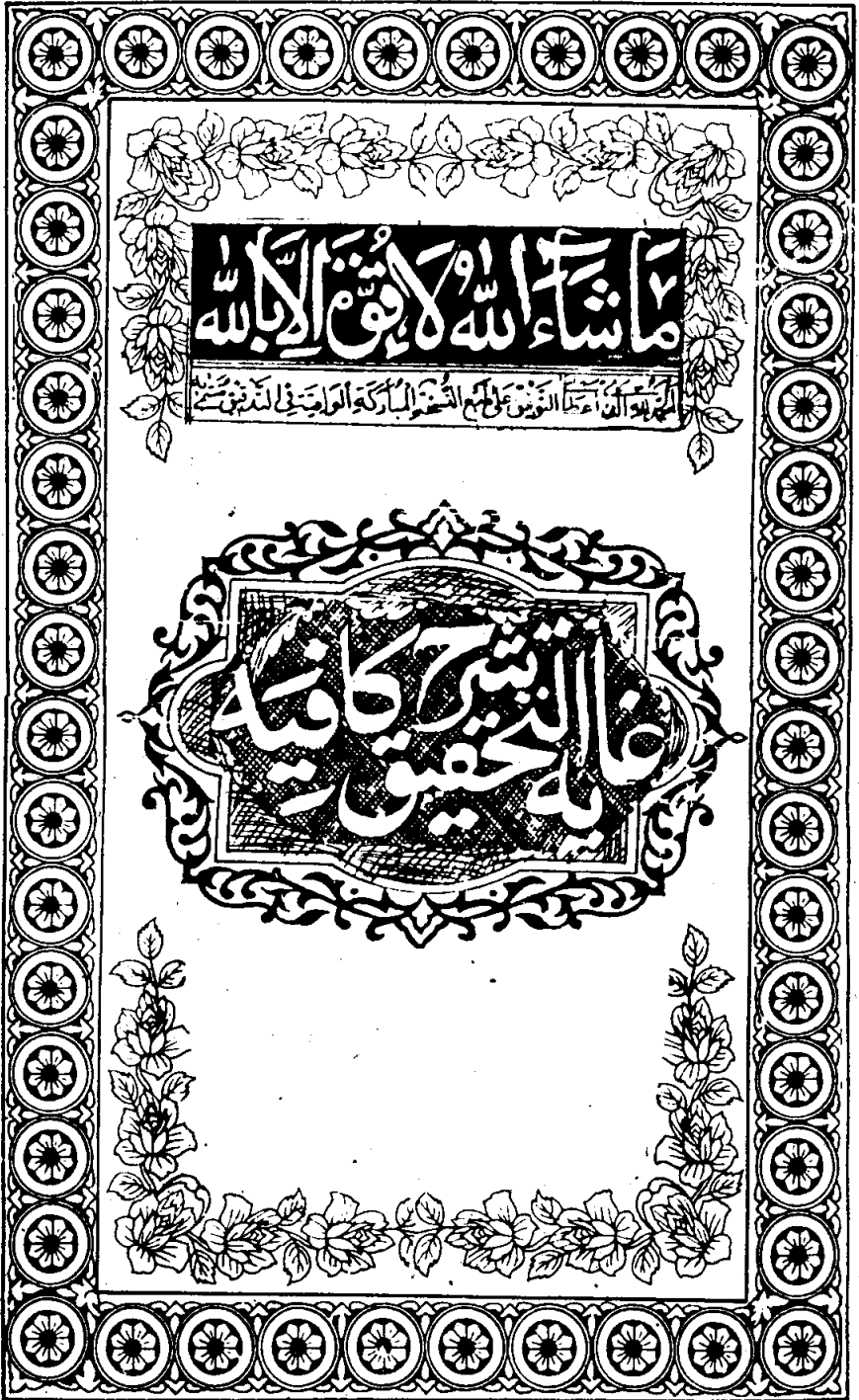
غَايَةُ التَّحْقِيقِ

شَرْحِ

كَافِيَةٍ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّةِ

سَرَكِی رُوڈ کونسل، فون ۲۶۶۲۲۶۴



مَا نَسَاءَ اللَّهُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِرَبِّهِ

الرَّبُّ يَوْمَئِذٍ الْكَافِرِينَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بَارِكَةٌ الْوَارِثَةِ فِي الْكَافِرِينَ

مَا لِلْحَقِيقِ كَافِيَةٍ

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمنه الجسام و

رفع معالم العربية وبنارها واشاع فيها بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم  
 الاعراب اقربها فائدة وارجمها عائدة وارجمها معيارا واسننها عظيمة ومقدرة  
 حيث صيرها مفتاحا بتأيد في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره  
 يستضاء في سائر فنون الادبية فصبه سلبا به يتيسر الارتفاع الى علم البيان  
 فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على سوله محمد الذي كرس  
 بناء الجمل في الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى الهدى والجمابه  
 الكرام **ولبعد** فيقول العبد الضعيف الحقير صفي بن نصير بصره الله تعالى  
 يعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى التحصيل علم  
 الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان المختصر المسمى  
 بالكافية في هذا الفن جامع لفروع الفروع وقواعد شامل لاحكامه ومعاوده  
 متقلى بجليته التفخيم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين  
 الانام وشائع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء واشتغل به جل كات  
 حواشيه زهرة من الفضلاء غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافية في ابراز  
 محاسنه واخراج بدائعه وكشف معضلاته وحل مشكلاته الاحواشي شيخي واستاذ  
 ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ اصحاب  
 التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر اودية المعقول  
 والمنقول عامر ابيته الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء  
 والمرسلين الاله والذية استضاء شمس المعاني من شهاب نظرت واستضاء  
 الاسلام من برهان فكرته ولتخص بعنايته الاله تعالى الحادي شهاب بن شمس  
 بن عمر الدولت آبادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوه في اتباع رسومه

ليشهد

ومعاودة

ومنع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز منتهى  
واسرارها وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رعاية المصليين على تعليمها  
وتحصيلها وامتد اعناقهم نحو الاحاطة بمجملها وتبصيلها غير ان بعضها مشككة  
زلت اقدام المصليين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجزت افهامهم  
عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموه من ظواهر  
المقال من غير ان يكون لهم الاطلاع بحقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مطويات  
الرموز والاسرار ومكنونات الغموز والاستناد الفتح له شرحا واضحا عن نفائس  
لها ثقتها الجارية عن عرائس حقائقها النقاب كفا فلا يوضح رموزها ومشكلاتها  
منامتا على قائلها ومعضلاتها سواق في الكلام على وجه ينجل به الفاظها ومعانيها  
وتتكشف به عباراتها ومبانيها ويوضح به حقائقها ودقائقها طلبا للتسهيل على الاخوان  
والاحباب لم اذ فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب لم اهودكم ما فيها من  
دبر القواعد وعز الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وسيتبره لاشتماله  
على تحقيق المعاني وتدقيق المباني فاية التحقيق والله ولي التوفيق والمهادي الى  
سواء الطريق سائلا من الله الكريم آملا من لطفه القدير ان يجعله خالصا لوجهه  
الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم وناصعا الى اصحاب الخلاق ونفيذا للاجبات  
والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجهوا  
ان ينظروا في عين الرضاء والاحسان وان يجعلوا بقدر الواسع والامكان لو اطلعوا  
على الخطاء والنسيان لوجريان القلم بالطغيان ذلامصون من الخطاء والنسيان  
الكلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض  
الازمان والاعراض عن كل عيب نقصان فعل الله الكريم المنان مجازيني واياكم  
بالعضو والغفران ورفقتي واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم  
تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والرام قال الشيخ رحمه  
الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد  
التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف عملا بقوله عليه السلام كل امرئ ذي بال لم يبد  
فيه بالحمد لله فهو واقطع لكنه ترك ذلك هفما للنفس بتجسس ان كتابه هذا  
من حيث انه كتابه ليس كتبت السلف حتى يبدأ به على سننهم لوليس ذابال حتى يكون  
بترك الحمد قطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الكلام



والبناء وما يتعلق بها وهذه الأحوال عوارض ذاتية لها وما يبحث في علم غرار  
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم يدور  
الشيخ أولاً بذكر الكلمة وثانياً بذكر الكلام لأن معرفة أحوال الشيء مسبوقة  
بمعرفة ذلك الشيء ويجوز أن يكون الموضوع امر متعدياً بشرط اشتراكه في أمر  
واحد وهذا ملاحظة في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة  
والاجماع والقياس فانها موضوعات للعلم واحد وهو اصول الفقه لا اشتراكها  
في كون كل واحد منها دليلاً شرعياً مثبتاً للحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك  
لأنهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً للمعنى على ان الموضوع  
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وإنما التقدم  
بالنظر الى نوعيه وإنما قدم الكلمة على الكلام لأنها جزء الكلام والكلام مركب  
معرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعاً على الموقوف  
تقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع ولأن العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه  
إما الذات أو الجزئية أو لا يخرج جسمه ولو قد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة  
والكلام هي الأعراب والبناء والأعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وإنما يلحقه  
بالنظر الى جزئيه وهو الكلمة لقيامه مقامها إذ لا محل له من الأعراب إلا إذا قام مقام  
المفرد على ما عرفت فكانت أحق بالتقديم منه ولقائل ان يقول النحوي كما يبحث  
عن أحوال المركب الأسنادي يبحث عن أحوال المركب الإضافي والتوصيفي لا المتكبر  
وغير ذلك أيضاً كجوب بناء الجزئين في أحد عشر وأعراب أحدهما دون الأخرى في  
اثنا عشر وكصحة إضافة أحد عشر الى غير ميمزه نحو أحد عشر وامتناع إضافة  
الى ميمزه ونحو ذلك من الأحكام فهنا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم إلا ان  
يجاز عنه بان ذكر الكلمة يعني عن ذكرها لأن النحوي إنما يبحث عن أحوالها من حيث  
أعراب الجزئين أو بنائهما أو أعراب أحدهما وبنائه الأخرى ونحو ذلك فكانت مباحث  
هذه المركبات بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها  
بخلاف المركب الأسنادي فإنه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسب أعرابه فينبغي  
أن يكون المجموعة معرباً محلاً فالنحوي باحث عن أحواله من حيث البناء باعتبار ذاته  
ومن حيث الأعراب باعتبار جزئيه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة  
فلا بد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فإن قيل إلا في الكلمة لا يخلو وأما

ان يكون للجنس والاستغراق والعهد الخارجي والذهني ولا يستقيم كل واحد  
 منها اما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي فقطم النظر عن  
 الفرد والافراد اى من غير اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تستعد  
 بالوحدة وهي توجبا اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها  
 تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية والعرفية  
 والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولانها لا يلازم المحل  
 لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي  
 فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم  
 والسامع في الخارج وليس هنا كلمة معهود في الخارج ولم يجز لها ذكر ليشاد  
 في تعيينها وعهدتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب  
 جهالة المحد ودولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود  
 بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان العرف بها في المعنى كالذكرة قيل  
 يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلم  
 بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى  
 الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق به  
 الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفردا فاذا  
 ادخلت التاء اقلدت وحدة النوع الغير المعين واريد بدلا لمراد المقام التعريف النوع  
 المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة الى نفس ماهية الكلمة  
 النحوية فلانها تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر  
 الى افراده كما ان الجنس كلي بالنظر الى افعاله فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية  
 ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة  
 كليتها باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه التعريف باعتبار  
 المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس  
 ان التاء تجردت عن معنى الوحدة وجعلت متحضرة للتاثير بدلا لمراد المقام التعريف  
 لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحريزا عن  
 وقوع المحد ود على الثلاثة فصاعدا كما هو حكم المجرى عنها لئلا يكون التعريف  
 للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فاما جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظرا لانا

قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح بتجريد عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان  
 الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة و اريد به الاستغراق بقريته  
 الاستثناء وهو قوله الا الذين امنوا وعملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى  
 الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصاً في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب  
 الوضع تفيد معنى الوحدة والتائيدت جميعاً و اريد ههنا التائيدت فقط على سبيل  
 سبيل الجواز بقريته محل التعريف على طريق ذكر الكل و اعادة البعض و الجواز لا يحتاج  
 في ثبوته الى النقل و السماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول و المسموع عن  
 العرب في فهم السامع الى القرينة الصادرة عن اعادة الحقيقة وقد تحقق ههنا كلاً  
 كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال و التاكيد ثم قال اصحابنا انها  
 حردت عن معنى الحال و جعلت متمحضة للتاكيد في قوله تعالى و لتويعطيك اذ لو  
 كان فيها معنى الحال لما جامع التسوية الموضوعات للاستقبال و كما ان الاء  
 و ضعه للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي سرى  
 بعبدك ليلاً بقريته قوله ليلاً و كذلك كل لفظ اريد به بعض معناه و اذا ثبت  
 ان التاء للوحدة النوعية او الفردية و الكلمة المتصرفة بالوحدة كقوله من حيث  
 المفهوم ثبت انها لا يينا في لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع  
 اي بمعنى الكل الا فردي دون الجمعي كما الاستغراق المستفاد من كلمة كل و ذلك  
 لان اللام التي لا استغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع  
 فلا شك في صحته كما لا شك في صحته قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع  
 كلمة لفظ وضع لكذا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف ياباه لما مر ان التعريف  
 انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف و يقال بان المقصود  
 ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف و التعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمناً و  
 انما يعرف الكلمة قصد لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فاذكر لام  
 الاستغراق بمعنى الكل الا فردي ليكون ذكر الافراد قصداً و التعريف ضمناً و  
 علامة استقامة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد و الحد و دو  
 ههنا كذلك حيث صم ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد و كل لفظ وضع  
 لمعنى مفرد فهي كلمة و يمكن ان يكون اللام للبعد الخارجي او العمود التجارية  
 على السنة النحاة بقريته ان المتكلم مخوي و كل متكلم يتكلم باصطلاحه

ولا يلزم في العهد الخارجي ان يكون العهد مقدماً ذكره بل يلزم ان يكون معلوماً ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النخاعة معلومة للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذي هني ولا توجب جهالة المحدد ومحصول تعيين الكلمة الخوية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باعتبار المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذي هني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد الى هنا لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بيننا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صادرة الاصطلاح اسماً للفظ وضع مفرد فيكون منقولاً اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى الوحدة فلا يرد شي فافهم وانصف ثم اختلف النخاعة في الكلمة المحررة عن التاء قيل انه جنس لاجمع كثر وتمررة بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفتة كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعاً لوجب ان يقال الطيبة ومن تصغيره بلارذ الى واحد مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعا وجرده الى واحد في التصغير فليل كلمة ومن وقوعه تميز نحو واحد عشر كلما ولو كان جمعا لموقع تميز لان تميزه لا يكون الا مفرداً فاعلم انه جنس لاجمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لبالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال الاعلى الثلث فصاعداً ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعداً والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تميز نحو واحد عشر ومنوع عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عندك في التصغير كلمة وفي التميز واحد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيو واحد ما كونهما ملفوظا بها والثاني كونها موضوعاً للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفرداً اتحاد الشخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة اعتراز به عن ذلك والاربع ان النخاعة والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المغنوية فاذا كتبت زيد مثلاً فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والذال وان كانت مشاركة للكلمة

الطبي  
١٢٤



في كونها موضوعة لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل  
 الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يرد كوفي الحد للشمول لا للاخراج قيل سلنا  
 ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عمومًا وخصوصًا مطلقًا اما اذا كان  
 بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس لكن لا يكون جنسًا  
 بل لكونه فضلًا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع  
 اذ هو قد يكون موضوعًا كالاستعمالات وقد لا يكون كالمهمات والموضوع  
 ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظًا زيد وقد لا يكون كالدوال  
 الاربعة ثم اللفظ في اللغز رمي شي من الغم يقال اكلت التمرة ولفظت النواة  
 اى ربيتها من الغم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً  
 وفيه نظر بوجوه الاول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر من صوات يصوت  
 وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل  
 واجيب باز الصوت يستعمل للعين لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت  
 ولمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني  
 ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد  
 على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على الخارج واجيب بان معناه صوت يحصل  
 باستعانة الخارج وهذا معنى عمر في لاعتماد الصوت على الخارج فلا يرد ما قيل  
 ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمل  
 الجاز الغير المشهور وغير شائع في التعريف والثالث ان هذا الحد ووري حيث  
 اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف  
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان  
 النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور والعمالة  
 واجيب بان المراد من الحرف ما اخذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي  
 الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ  
 لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان الخارج  
 جمع واقل افراده ثلاثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلاثة احرف كل واحد منها  
 معتمد على مخرج واجيب بان اللام في الجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون  
 المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعداً وقيل

رسم  
وهما

اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوده الاول انه  
حرف اللفظ بالتلفظ فهما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يباين في المعرفة  
والجهالة وذا امتنع واجيب بان تعريف اللفظ الاصطلاحى بالتلفظ اللغوي  
اي ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لان  
ما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية والامتعا  
والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والمجن  
لفظا وليس الامر كذلك واجيب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليه  
لامطلقا فما يتلفظ به الملك والمجن ليس بداخل في الحدود فلا ضرر في  
خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف  
النائية من باب الحركات الاعرابية كالواو في ابوك والالف في اباك والياء في  
ايك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست  
بلفظة بالاتفاق واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية  
لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة  
وحكما وهي ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل للفظ  
هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوده  
الاول ان التكلم لو قصد حصول الحرف لم يحصل حرف بل حصل صوت  
سأخبر ينبغي ان يكون لفظا صدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول  
الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس  
لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظا و  
الامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف  
البنوي على اعمال القوة الالفاظية والثاني ان صوت النائم من نحو اخاخ وكذا  
صوت صاحب السعال من نحو اخ اخ لفظ بدليل انهم احترزوا عنهما  
بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول  
الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما و  
القصد الحكمي صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير  
موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت والحرف اذ لا يتصور  
غيرها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر الحد ود في الحد وذا غير جائز وكذا

الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصر الشيء من نفسه  
 مجال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير  
 لتحقق معاده واجيب بان لا يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني  
 المصدر وبالاول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول  
 الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نساهم بتحقيق معاد الضمير لان  
 الموصوف لما حذف واقامت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولكن  
 سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كما للمفوض قلنا هذا من باب وضع المظهر  
 موضع المضمير لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ  
 ان يحصل حرف يقصد الالفاظ حصوله بل الشرط حصول حرف اي حرف  
 كان حتى لو قصد الالفاظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون  
 لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لا تفرقها  
 بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم لفظ يجرى فيه احكام اللفظ  
 من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي  
 عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والواحد انه يصدق على فرح  
 يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا  
 يصدق على حزنك يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف  
 فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة  
 والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من  
 تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب  
 ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون  
 كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او  
 حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجرى عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل  
 اليه وتاكيد وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي  
 في زيد ضرب او اضرب وبين المحذوف في قوله تعالى واسأل القرية في كون  
 الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق  
 بينهما ان المنوي انما يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه  
 حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعادة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم  
 اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان  
 لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف الحذف فان ماهية اللفظ صادقة عليه  
 حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال  
 لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف  
 لاننا نقول ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف لا ينافيه  
 فان قيل الكلمة محلى بقاء الوحدة فوجب ان يقول لفظه محلى بقاء الوحدة  
 ايضا ليوافق الحذف والمحدود قيل انما يقال لفظه لان الوحدة في اللفظ غير  
 مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الاعلى حرف واحد لان نسبتها من  
 اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء  
 في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما  
 سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ و  
 الخبر واجبة فوجب ان يقول لفظه لا نقول المطابقة انما واجب بينهما  
 اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة  
 غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد  
 الثاني بقوله موضع لغنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية  
 صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهملات وما يدرك  
 بالعقل كوجود الالفاظ المدرك من اللفظ السامع من وراء الجدار فانها  
 ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها صنعت لغرض تركيب  
 الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض  
 معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لاننا نقول ان الغرض من الشيء  
 لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والا  
 لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي  
 الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه  
 المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا النقول باعتبار المعنى الثاني وهذا انما  
 يريد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا واصطلاحيا كما ذهب  
 اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا يجازون

ت  
كان

ت  
التعيين  
تعيين



تسمية كلمة باعتبار الوضع الثاني وأجيب بان المراد باللامية عند الواضع  
فان السبب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع  
وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او ثالثا وهلم جرا اول قيد خل المشترك  
والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الذي وال الارب مع كونها  
موضوعة للمعنى وأجيب بان تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل  
موضوع فلا يكون الذي وال الارب داخله في المحذور وقيل الوضع تعين  
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لا يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة  
وأجيب بانها إنما يحتاج الى الضميمة في حق دلالة اللفظ على المعنى لا في حق تعيينه  
للمعنى وهما قد ذكرنا التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شئ  
لشئ متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوده الاول  
انريد خل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به وأجيب بان المراد  
بالتخصيص <sup>ص</sup>الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثاني انه يدخل  
فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والذبيحة حيث يفهم  
منها المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع  
انهما ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب  
اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة و  
ان تسمية كلمة باعتبار محل الحقيقة وأجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص  
الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام  
ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف  
فيراد به مطلق الوضع لغويا كان واصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه  
المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى  
اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة وأجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا  
ولاشك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة و  
الاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقه بلا ضميمة غير صحيح  
فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حرف الهاء  
مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشئ  
لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في حد الوضع قبل هذه التعريفات

تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة  
تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المنفرد ما لا ينقسم  
عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث  
ينقسم عليه لفظه كعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ  
وبالجذر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في الحواشي لا يقال  
ان الجذر ارجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب  
بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلا منهما ارجح على الآخر  
من وجه اما رجحان الجذر فلما ذكرته واما رجحان الرفع فلان الكلام على  
تقديره يجري على سننه بناء على ان الافراد حقيقة صفة للفظ وانما يكون  
صفة للمعنى يتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بمجرد دلالته على  
جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افرد المعنى  
لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل  
بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولتقابل ان يقول لا يترجح الجرم بما ذكر  
لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقدير الصفة  
الاولى على الثابتة لا يسمي فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر لان ما ذكرنا الافراد  
حقيقة صفة للفظ لانه هو اصطلاح المنطقين دون النحويين لانا قد وجدنا  
في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلنا  
ان اصطلاحهم هذا فتابعهم المسنف في ذلك لان كل متكلم يشكلم باصطلاح  
فلا يترجح احد من الجرم والرفع على ان جعله صفة للفظ يناقض ما ذكرنا ولا  
ان الوحدة غير مرادة فان قيل محوقة ثمة وتضرب وبصري كلمة بدليل انها  
اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التام في  
قائمة تدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة  
والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون  
كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادتان من شدة الامتزاج  
كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف  
المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين  
لزم في حسنة توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي فداة ابدال الواو في

الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لو لم يلزم اجتماعهما  
 فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف و  
 التنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة  
 اجتماع التذكير والتانيث فثبت انه مركب فهذا شرح القيد المذكورة في  
 تعريف الكلمة فان قيل هل لا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما  
 ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنده لانهم انما قيدوا  
 بالدلالة لاخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين  
 اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة  
 لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق  
 وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف  
 قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم  
 الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة  
 بالقوة لدخول المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة  
 لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة  
 بالقوة بلا شرط شي والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات  
 على المعنى قبل الوضع لا تسمى دالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع  
 انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى  
 انك لا تقول للجواد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله  
 الله تعالى انسانا فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيتها لانه بعد ما صدر  
 انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تتبع دالة  
 بالقوة لان دالة بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف  
 فانصح الفرق بين دالة المهملات قبل الوضع ودالة الحرف قبل ضم الضميمة  
 ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في  
 الانواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير فائد الى الكلمة فان قيل  
 الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل  
 واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معادة  
 مذكرا وخبره مؤنثا وعلى العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا مذكور

وان كان العاد مؤنثا فكان تذكير الضمير احسن قيل ان الخبر محذوف و  
التقدير وهي منقسمة الى اسم ونعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل  
وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان  
يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين  
احدهما تقسيم الكل الى اجزاء كما تقول السكبيين خل وعسل وماء و  
الواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليتدرب  
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق القسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان  
السكبيين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما  
تقسيم الكلي الى جزياته كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولا بد فيه ان  
يكون مورد لتقسيم مشترك فيصح اطلاق القسوم على كل جزئي بطريق  
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو في اطلاق الجمع الافرادي  
الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح  
اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من  
السموع عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمي ويسمى واسماء و  
سمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم سمو على وزن فعل كبر  
الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت  
همزة الوصل عوضا عنه ووزن نافع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناوب  
بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى  
فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو  
وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب  
فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء او ساء واصل سمي وسم ثم قلبت و  
هذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من التفاعل وهي تتضمن سمي  
الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهي المصدر تسمية البال باسم المدلول و  
الحرف ماخوذ من حرف الواو اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم  
والفعل ثم كما سم الكلمة وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تعليل قسامها  
وحصرها فيها فقال لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحصر  
وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام



قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان  
 بيان وقد سكت على هذه الثلاثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه  
 الثلاثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع  
 الى الكلمة اى لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ  
 كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه  
 عند الطلاقة او تخياله او احسنه وقيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ  
 والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاصل اعني الفاهية فهو صفة  
 السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعني المفومية فهو صفة  
 المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجب بان  
 هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ  
 اثر الدلالة وعلامتها فالجمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال  
 الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ  
 سببا اذا اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة  
 به جاز بصفة قائمة بمتعلقة اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان  
 قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان قوله ان تدل  
 يتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه  
 اولا وهو مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه  
 حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة  
 قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اى لان حالها اما دلالة او من  
 الخبر اى لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر  
 مبتداء محذوف الخبر والجملة خبر ان اى لانها اما دلالتها على معنى في  
 نفسه ثابتة اولا ويمكن ان ياول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دلالة ولا  
 يلزم المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي و  
 ان كان فعلا بصورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجار  
 والمجرور صفة قوله معنى اى تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة اولا  
 عطف على قوله تدل اى لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير  
 واجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى

وقوله

في الجاز

في الكلمة كونه مدلولها في صير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى  
 هو مدلولها كالا سمي فهو تكرار العائد لا طائل تحته قبل التكرار في ذكره لان الكلمة قد  
 تدل على معنى هو مدلولها كالا سمي والفعل وقد تدل على معنى هو  
 مدلول غيره كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول  
 غيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفي تضمنه  
 الفعل وعلى هذا فحس وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله  
 تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله تدل وفي بمعنى الباء  
 اى تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة  
 وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ  
 المذكور معنى للدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى  
 الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والظروف فعلى هذه النسخ ان كان الجار و  
 المجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر  
 اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل  
 على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان  
 المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى  
 في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالوصف  
 واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والشار اليه و  
 المعاد فينبغي ان يكون حرفا لاسما قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها  
 دلالتها بحسب الرضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الرضع  
 وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو  
 ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدئ وخبره الحرف والجملة مستأنفة لانه  
 لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول  
 وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل وان كان  
 اخره في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف  
 او للشروع في البيان من القريب او لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل  
 على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل المحصر بخلاف ما تدل  
 على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم ولا نعدى لكونه عبارة عن

عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل لعدم  
 لا يكون مقوما اي محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة  
 فصلا مقوما للحرف وكذا هدم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل  
 هذا التعريف اسهي لاما هية او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية  
 ولما العدم المضاف الى الوجود فلا تم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى  
 انهم قالوا العتي عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحيوة عما  
 من شأنه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم والعدم ههنا مضاف  
 الى الوجود وهو الدلالة فيضم ان يكون فصلا مقوما للماهية الحرف والسراد  
 بقوله والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبره اما ان  
 يقترن معناه باحد الازمته الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال هذا  
 التركيب على طريقة لما ان تدل في حذف المضاف من المبتدأ اي حال الاول  
 لاما اقتران او من الخبر اي والاول لاذن اقتران او يجعل قوله اما ان يقترن  
 مبتدأ محذوف الخبر اي والاول اما اقترانه باحد الازمته الثلاثة ثابتة  
 بالاول او ياول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقترن باحد الازمته  
 الثلاثة او لا عطف على قوله يقترن اي لا يقترن باحد الازمته الثلاثة و  
 تقيد الاقتران باحد الازمته الثلاثة بمنع خروج نحو الصبح والغسق  
 والسرى والتاديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقترن  
 بزمان مطلق والفعل مقترن باحد الازمته الثلاثة فان قيل يخرج  
 المضارع عن تعريف الفعل لانه مقترن بزمان الحال والاستقبال قيل لانه  
 مقترن باحدهما عند الوضع والاشترار انما عرض بغضلة الواضع او  
 تعدده او يقال انما كان مقترنا بالزمانين صدق عليه انه مقترن  
 باحد الازمته الثلاثة لوجود الواحد في الشئ لكن لا يصدق عليه انه  
 مقترن باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتران باحدهما لا يقيد فقط  
 فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدهما لا بشرط  
 التعيين بل باحدهما مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما في الماضي  
 او غير معين كما في المضارع لا يقال فعلي هذا يدخل نحو الصبح والغسق  
 والتاديب والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان مطلق

فصيل

الاقتران

لا باخذ من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه  
 هو الجواب الاول فان قيل حد الفعل منقبوض طرفا وعكسا اما طرفا  
 فلانه صادق على نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس فانها  
 مقترنة باحد الازمنة لثلاثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه  
 لم يصدق على الافعال الجملة نحو نعم وبس وما احسن زيد لانها غير  
 مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران بحسب  
 الوضع فيخرج نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس لانها غير  
 مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقتوت  
 بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبس وما احسن زيد لانها  
 مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت  
 عن الاقتران بالاستعمال العارض ولقائل ان يقول سلنا عدم الاقتران  
 بحسب الوضع في زيد ضارب الان او عذا وامس لكن لا نسلم ذلك في  
 اسماء الافعال فان هيئات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا صه  
 يدل على معنى اسكت اجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتران  
 اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي  
 وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا  
 نحو ويد فان قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيئات فانه  
 وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقات مصدر رقتي او عن  
 الظرف او الجاؤ والمجرور نحو امامك زيدك وعليك عمرا ولم يقترن  
 بزمن شئ من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى  
 الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيهما في موضعنا انشاء  
 الله تعالى فان قيل يد دخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل  
 لانها مقترنان باحد الازمنة الثلاثة وهما اسمان قيل بمعنى اقتران  
 الفعل ان تدل بما تدراى بجوهري وقد وقع على الحدث وصيغة على ان  
 معين من الازمنة الثلاثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على زمان  
 بالمادة لا بالصيغة لانها اسم الفاعل والمفعول وليس فيهما صفة الاقتران  
 لئلا يكون فيهما صفة الاقتران لما انفك الاقتران عنهما وقد وجدناهما



منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلنا ان اسمي الفاعل والمفعول ليس  
 فيهما صفة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صفة الاقتران  
 حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران  
 فلا يريد ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران  
 وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه  
 او يقال انهما لا يردان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الاعلى  
 الفعلين المهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب  
 مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان لماضي والزمان المستقبل فاذا اردت  
 بهما الفعلان المهودان فمعناها غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا  
 اقتران فيه وانما اقترن معنى معناهما فلا يصدق عليهما احد الفعل  
 وان اردت بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لاشي آخر يقترن بذلك  
 الزمان فلا يصدق عليهما احد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن  
 بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما هذا التقدير شي يقترن  
 بالزمان فان قيل لان ذلك بل يوجد فيهما شي يقترن بالزمان وهو  
 الماضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا اردت  
 بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الزمان المرصوف بالماضي والاستقبال  
 الا الماضي والاستقبال المقتران بالزمان بخلاف مضى يمضي واستقبل  
 يستقبل حيث اردت بهما شي يقترن بالزمان وذلك الشئ هو الماضي  
 والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا اردت  
 بهما الفعلان المهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن  
 لان معنى الماضي مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان  
 فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث  
 مقترن بالزمان ولما كان احدا جزاء مقترن بالزمان يصدق عليه ان  
 معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناه غير مقترن قيل الحدث  
 والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين  
 في جزية بل المقصود في جزية هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير  
 مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو

خبره الاسم والمجتمعة مستانفة ايضا لانه لما قال امان يقترب باحد الاضمة  
 او لا كانت سا الا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل  
 واما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه  
 البواه فلما مر الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني  
 قوله لانها امان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا  
 افترا نيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او  
 فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج العدد اما زوج  
 او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب المحصر لان هذه قسمة دائرة  
 بين النفي والاثبات فيوجب المحصر والالزام ارتفاع النقيضين او  
 اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي الدلالة عدم الدلالة والاقتران  
 يقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام الثلاثة الا انتفاء الاثبات والنفي له  
 انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو  
 السمي بشمول لعدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات  
 والنفي اى وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران  
 وهو السمي بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا  
 فانحصرت الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقلي ونقلي  
 لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالمحصور لان القسم الثاني يحتمل التقسيم  
 عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم غير الدال الى المقترن باحد الاضمة والى غير  
 المقترن باحد الاضمة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم  
 ايضا عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم المقترن بالزمان الى الزمان الماضي  
 والحال والمستقبل ثم المقترن بالماضي ان يقسم الى الماضي القريب  
 والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان يقسم الى المستقبل في الدنيا  
 والاخرة وكذا غير المقترن بالزمان لا يمنع العقل ان يقسم الى مشتق والى  
 غير مشتق الى ما لا يتناهي وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل النقلي ما  
 يكون منقول من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من  
 العرب حتى يكون حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدما اصطلاحية  
 نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين

احد هما مادل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا  
 في اصطلاحهم ان مادل على معنى في نفسه منحصر على قسمين احد هما ما اقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة وثانيهما ما لا يقترن باحد هاهنا هذه المقدمات منقولة  
 عن اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل بالمحصر لما ذكرنا ان  
 هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتوجب المحصر والالزام ارتفاع النقيضين  
 او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدما  
 عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية وقد يكون حسبية وقد يكون  
 تجريبية على ما عرف في المنطق وقد خصم بذلك اي بدليل المذكور وهو دليل  
 المحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلاثة لان قال الثاني الحرف والمراد  
 بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم و  
 المراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو  
 حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه  
 واقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو حد الفعل فان قيل المحم ما يذ كرفيه  
 ذاتيات المحدود وامتيار الحرف عن اخويه بقيد عددي وهو عدم الدلالة  
 وكذا امتياز الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العددي  
 لا يكون فضلا مقوما للماهية كما انه فكيف يسمى هذا قيل ليس المراد  
 بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد لقول الجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها  
 المعروف للشيء سواء كان من الذاتيات والعرضيات او منهما فلا يتوجه  
 ما ذكرتم ثم قالوا وفي قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة  
 لمذح الدليل المذكور وترغيبا للطلب وتبينها على ان هذا الدليل مما  
 يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها اول تنبيهه من لا يتكفي  
 بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب  
 المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه  
 والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه  
 والتصريح والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح و  
 لله دَر المصنف حيث اشار الى المحم ود في ضمن الدليل ثم تنبه عليها  
 بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله

الاسم كذا والفعل كذا بنا على اختلاف مراتب الطبائع لئلا يخلو طبيعته من  
 الطبائع من الاستفادة هذا أولى ما قيل ان هذا الجملة معترضة لرد من ظن  
 ان هذه حصر بدون تعريف الاقسام وانها بالحل لانه وقع كثير في تضائيفهم و  
 لان ورود الجواب مع واو العطف قليل جدا فلا يحل عليه بدون الضرورة  
 ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك و  
 كلمة قد للتحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيفيد ان  
 العلم مجرد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه  
 قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما  
 اختار علم دون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا  
 يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وهذا ادراك  
 الكل لان الحد كلي وانما قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع المضمرة  
 لتقدم المعاد لتزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا لان  
 المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفضيم شأنه  
 باعتبار تنزيل بعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى  
 ألم ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم لانه يدع الشأن عجيب البيان  
 لانه دليل حصر يتضمن جنس كل واحد منها وفصله وانما قدم المفعول  
 الثاني على الاول اهتماما بشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشئ العجيب  
 فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من  
 لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي  
 المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل لاحاطة  
 افرادها اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي  
 صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال  
 الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كل كلمة جزئي  
 لانه لاحاطة جزئيات ما اضيفت هي اليه على سبيل الانفراد وهو ان  
 يعتبر كل مسمى بانفراده لكن ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي  
 لا يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغاير للكلي فاذا ثبت  
 التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام ممتنع

اظهارها الا بعد التأويل بالجزئيات ولا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز  
 لانه لا يلزم الاضافة فيصير المعنى بعد التأويل وقد علم حد جزئيات هذا  
 الكلي ولا يلزم فيها يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي  
 افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في  
 قولهم طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وهنا  
 يفيد الاختصاص اي حد جزئيات مختصة بهذا الكلي ثم لما قرح عن  
 تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الأنواع الثلاثة شرع في بيان الكلام  
 فقال الكلام ما تضمن كلمتين وانما يعطف هذه الجملة على جملة قوله  
 الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو  
 وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل  
 وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركيب فالصاحق عليه حكما كذا  
 قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن  
 والاولى التلغظ بالمصطلح عليه ولان تركيب اخر من تضمن لصحة الاستظهار  
 من قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركيب بالاسناد اذ التركيب لا يكون بدون  
 الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان  
 اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة محل تأمل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم  
 منها ان كما يشترط حقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط  
 حقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة حقيقة ما  
 يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما  
 عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركيب  
 فكلوا اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمناهما حقيقة بحكم خارج عن مفهوم  
 اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقية العرفية دون اللغوية فان  
 لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا و  
 الاخر مقدر بخلاف لفظ تركيب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه  
 كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين  
 ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول  
 نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان

لاننا خصرنا لا نستغنا عن صفة من جملة من بخلاف تركيب فانما يشترط في الاصل والاولى ان لا يوهم

اضرب حقيقة بخلاف تركيب

لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان  
 يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما  
 يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة الجمعية الحاصلة من تركيب  
 الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن الكلمتان من  
 حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته  
 الجمعية متضمن لزيد قائم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن  
 والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد  
 لكان اخصراذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فماله الطنب قيل لو قال  
 ذلك لتوهم صدق الحد على الجزاء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء  
 وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لاتمام  
 وقية نظرا لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة تكون  
 الموصول مع الصلة كشيء واحد ما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث  
 يكون كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان  
 ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بان وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن  
 توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا  
 فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصرا فافيد  
 الاطناب قيل انه وان كان اخصرا لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه  
 اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اوله ثم التقسيم ثانيا ولو قال ما ذكرتم  
 لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق  
 الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل  
 يخرج من الحد نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج  
 لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجودها  
 في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق  
 كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين مشتقيا على التركيب  
 الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله  
 بالاسناد احترازا عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم القيد  
 باحد جزئي المركب على اخر وقيل النسبة المفيدة فائدة تامرة وانما اختار

الأسناد على الأخبار لأن الأسناد اعم من الأخبار لتناولها الانشاء والاخبار  
 والبلد للاستعانة او السببية او الاصلاق او المصاحبة والجار والمجرور  
 متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمننا ملتبساً بالأسناد  
 او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين بالأسناد والمراد بالأسناد الاسناد  
 الاصيل المقصود لذاته فخرجت الصفات موصوفاتها فانها ليست بكلام  
 ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة القائمة مقام الفرد  
 والواقعة صلة او شرطاً او جزءاً فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها  
 لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم  
 من ان يكون اصلياً ولا مقصوداً لذاته اولاً ويهدأ سقط ما قيل ان هذا  
 المحذوف مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق  
 الاسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الوصول مع الصلة  
 ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين  
 اسندت احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق  
 على ما تضمنه وجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد المذكور في الحد الاسناد  
 الاصيل المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة و  
 كذا بين الوصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطرداً ثم  
 اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعة كلام  
 لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب  
 من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام هو ضربت  
 والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت  
 او حكماً نحو ضربت زيداً قائماً لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة  
 واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلامين  
 ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في نوعين  
 فقال ولايتاني ذلك الا في اسمين واسم وفعل مستثنى مفرغ اي لا يحصل  
 الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احدهذين  
 التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل  
 نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين

بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين  
 ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتأق الكلام الا في الكلام  
 اولاً يتأق ما تضمن كلمتين بالاسناد الا في تضمن كلمتين بالاسناد  
 قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي  
 يصلح مظروف الجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد  
 ما خود في حد وهو يقتضي السند والسند اليه وهما يحصلان الا في  
 هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسنداً ولا مسند اليه والفعل لا يقع  
 مسند اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق  
 جزئية التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل  
 لاستحقاق التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجه التركيب  
 من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقد مر في الذكرفان قيل ما الحكمة  
 في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالمحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة  
 قيل لانه التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقى الى ستر

### اقسام الاسمان والفعلان

والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام  
 يتأق في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرها فاحتاج الى المحصر لا يخرج ما  
 وراهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى المحصر فان  
 قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف  
 واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمي اكرمك قيل نحو يا زيد  
 في التقدير مركب من الفعل والاسم اذ التقدير اذ عوزيد والمعتبر في الجملة  
 الشرطية هو الجزاء والشرط فلا قيد له فلا يطل المحصر فاقبل ما السر في ان  
 المصنف السند اليه حيث قال لا يتأق ذلك والزم نخشري قد مر حيث  
 قال وذلك لا يتأق قيل انما اخره المصنف اخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر  
 لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكرفه فلا يحتاج الى  
 التقوي والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيد بتكرار الاسناد  
 بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشري اخراجاً للكلام لا  
 على مقتضى الظاهر لتأويل غير المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حكم هذا



الخبر لتقديره ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد لا ناد فان من شان  
 هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس البيظي تكاد  
 ترد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسأل حكم  
 هذا الخبر لزوال تردده فقد مه لي قيد التقوى والتاكيد يتكلمه الاستناد  
 نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرورون فان الله تعالى جعل  
 نوحاً عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه ككلام السائل المتردد و  
 معلوم انهم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قد م اليه ما يلوح  
 مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلأفك فانه يلوح بانزال العذاب من  
 جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قوله هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام  
 لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بمؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام  
 شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم  
 قد علم بدليل المحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكر  
 ثانياً تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الموضوعين بالمطابقة وليس  
 كذلك حيث ذكر ثم به بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكف بما ذكره بالالتزام  
 تعليماً وتفهيماً لمن لم يكف بالاشارة ولم يتنبه بالتبديء واحتاج الى الصريح  
 الكلام على ما سبق ذكره على ان الضمني مما لا يعتد به في التعريف وانما يعطى  
 هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعدم كخطبة بعد  
 الخطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولي لئلا يلزم الاقتراب  
 على الفصل لان الوصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول  
 لا يخرج الحرف وذكر الفصل الثاني لا يخرج الفعل والجنس غير مذكور في  
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما  
 بعد فصلا فيكون الحد تاماً وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان  
 الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه  
 الجار والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما وهو عبارة عن الكلمة اي الاسم  
 كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عايداً الى ما لكان  
 قوله في ذكر في نفسه تكرر اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولاً لها فبصير  
 معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرر كما ترى

قيل ليس بتكرار اذا الكلمة قد تدل على معنى ودون دلها وقد تدل  
 على معنى هو مدلول غيرها اذا الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر  
 مطابقة او تضامنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة  
 المفترقة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقتها الذي يدل على  
 ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه  
 يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا  
 باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني آدم جاووز حد الصغر  
 فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معيننا باعتبار  
 الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على التعيين تضمنية وكذا في لم  
 يضرب يدل على معنى الذي اى على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار  
 الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل  
 عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون  
 دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل  
 على معنى اى على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع  
 التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار  
 الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون هذا البلد من على  
 الابتداء تضمنية وكذا اليلاء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه وايلك  
 وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع  
 التركيبي لان الضمير يدل على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف  
 المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والمخاطب فظهور  
 هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة  
 والتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما لا اللفظ الذي  
 يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهو التمكن  
 والمقابلة والتكبير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور  
 ظرف دل وفي بمعنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف  
 فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة  
 الحصول معنى في لفظ آخر فان في قولك في الدار علامة للحصول معنى الظرفية

مفرد

دلالة

في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في  
 البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله غير مقتون ذلك المعنى  
 باحد الازمنة الثلاثة احترازاً عن الفعل فانه دل على معنى مقتون باحد  
 الازمنة الثلاثة وغير بالجر صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر  
 مبتدأ محذوف وبالمجئزة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران  
 الوضعي لا العارضي فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء  
 الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما  
 مطابقية او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شئ منها اما الاولى  
 فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة  
 الانسان على الحيوان الناطق فلواريدت ههنا هذه الدلالة تدخل الفعل  
 في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقتون  
 بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذا اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران  
 الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان  
 دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على  
 الحيوان فقط فلواريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن  
 الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والياء والطين والريح اذ ليس لمعانيها الجزاء  
 باصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة  
 اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة  
 الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فورد التقسيم  
 يابي ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان الضمير  
 المستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقتون جزؤه فيخرج الفعل لا يخرج  
 وهو الحدث مقتون باحد الازمنة الثلاثة ولا يخرج البسائط لان قوله غير  
 مقتون سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقتون جزء ذلك  
 المعنى باحد الازمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق  
 سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابق في الفعل لما كان  
 مقتوناً جعل الكل مقتوناً على وجه التسامح ثم كما فرغ عن حد الاسم شرع في  
 بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم جمع خاصة وهي كيفية

اسماء فورد مقتون الى

مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً أو قولاً حقيقياً واحدة  
 فقط احترازاً عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق  
 مختلفة وفي قوله قولاً عرضياً احترازاً عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي  
 مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً ذاتياً وإنما قال ومن خواصه ولم يقل  
 خصائصه كما قال الزمخشري اختياراً للفظ المصطلح عليه فيما بين المتباينين  
 عن الحد والخاصة وإنما اختص دخول الاسم بالاسم لا فادتها التعريف المختص  
 به وحملت على الاسم المعروف الاسم الزائد للتحسين وفيه نظر لان الاسم الزائد  
 هي الاسم المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه  
 كما حلت الاسم الزائد على الاسم المعروف ينبغي ان يحل تنوين الترنم والغلي على  
 التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض بحكم فافهم والجر  
 وإنما اختص الجر بالاسم لكونه اترحرف الجر وهو مختص بالاسم فكذلك الجر ونسب  
 يلزم تخلف المؤثر عن الأثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص  
 الأثر فان الأثر قد ثبت بمؤثرات شيء الأثرى ان لن مثلاً مختص بالفعل وانها  
 وهو النسب ليس يختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر  
 في الفعل بمؤثر آخر عن حرف الجر وأجيب بان ذلك فيما اذا كان للأثر مؤثرات  
 شية كالنصب وأما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهناك ذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى  
 حرف الجر وقيل إنما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذلك  
 الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم  
 فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانه ما يدخلان  
 الاسم والفعل المضارع وقيل إنما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب  
 والمضارع فرع فخط اعراب الفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء  
 اعراباً فيه وهو الجزم وضع الجر عنه لثلاثي زيد اعراب الفرع على الثلثة وقيل  
 إنما اختص به الجر لان الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع فيه و  
 الاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع بمنع شيء ما هو الاصل في الاعراب  
 فيه وخص الجر بالنوع من الحركات لتوسط رتبة توقيت الاعتبارين وإنما  
 توسطت رتبة لان الرفع اقوى الحركات واتقلها والنصب اضعفها واخفها  
 والجر متوسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وإنما اختص

التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال  
 بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك  
 يدخل التنوين فيها وواجب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به وقيل  
 انما اختص التنوين به لانه ما لا يمكن او للعوض عن المضاف اليه واللفرق  
 بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخله في جمع المؤنث بمقابله تنوين  
 جمع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف  
 العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب والمراد  
 بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين التثنية  
 والغالي فانها غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول لم يحمل تنوين التثنية و  
 الغالي على التنوين المختصة بالاسم طردا للباب كما حمل التنوين الذي هو  
 عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في موضع  
 دون موضع تحكم على ان التنوين التثنية عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في  
 جوار وانما اختص الاضافة اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه  
 يستلزم معاينة التنوين او في ما حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص  
 في الاسم كما عرفت فكذلك ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص  
 ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية  
 وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذلك الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية  
 محققة في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في  
 حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظو لانه على هذا  
 ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير  
 والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه  
 حكيم حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف  
 اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كان  
 حذف من المضاف لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طردا للباب و  
 سيأتي هذا البحث في موضع انشاء الله تعالى وانما الختص الاستناد اليه اى  
 الى الاسم اى كونه مستندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مستندا  
 فقط فلو جعل مستندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه

محض

ر  
الجزئية

لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاستناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد  
 المتبادر والاستناد عرض والعرض القائم بحمل لا يحتمل ان يقوم بحمل آخر  
 فالاستناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا  
 اليه مستفادة من تقييد الاستناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواص  
 قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا  
 بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب  
 بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة  
 الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان  
 عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي  
 المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا  
 الاعتبارات في الكلام شائع فكذا الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة  
 النوعية وهو الاستناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة  
 بالاسم عقلا وهي الاستناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فان ينفعك  
 في حد كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاستناد بقوله اليه لم يبق  
 النوعية بل صر صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية  
 وكذا وصف الانسان بالكوفي قيل لان ذلك فان الصنفية اخص من النوعية  
 مطلقا واخص يستلزم الاعتم لامحالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية  
 لامحالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان لا يلزم من الاستناد الى الاسم  
 ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيالا كما يوهم قول البعض فالاسم  
 ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدا وهو قوله من خواص لرفع  
 ذلك لوهم لان تقديره ما حقه التأخير لوجب المحصر فيفيد الخبر فاعرف  
 كذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبويض لصحة استعمال لفظ بعض  
 مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه  
 الخمسة فيفيد الخبر فانهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم يختار هذه  
 الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمت الخواص لتضمن

بعد

فاسم

كل منها

خواص كثيرة اذا خصص الاسم متضمن لانواع التعريفات من



في زيد مضمون الدلان الاول يقتضي ان لا يكون مبنى الاصل مبنياً  
 بنفسه بل يكون أصله مبنياً والثاني يقتضي ان لا يكون مبنى الاصل مبنياً  
 الا ان بل يكون مبنياً في الاصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل هنا  
 بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف الشارحون في  
 تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً  
 لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعاني الفضية للاعراب وفيه نظر لانه  
 على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد  
 بسكون الميم والليل لانه غير ركب مع غيره تركيباً اسنادياً وهو معرب صرح به  
 الرضوي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب  
 الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه والحرف  
 المقدر وفيه ايضا نظر لانه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كلامهما خير  
 مركب مع عامله لان عامله معنوي واجب عن الاول بان من قسر المركب  
 بالذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي  
 على قوله مبنياً ويشهد بهذا عبارة الوافية والركني ومن قسر بالذي ركب  
 مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معرباً لانه ركب مع  
 عامله وهو المضاف وحرف الاضافة المقدره على حسب الاختلاف ويشهد  
 بهذا لفظ الرضوي وعن الثاني بانه لما كان تأثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر  
 مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكم العامل اللفظي فكانا مركباً  
 مع العامل حكماً واعتباراً فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبنى  
 حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف للعرب بالمركب  
 مع غيره تركيباً اسنادياً قيل ليس المراد بالمركب هنا ما هو في مقابلة المفرد  
 بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً والركب مع عامله  
 فان قيل هذا الحد صلاح على ما تضمنه مبنى الاصل كما بين وعلم ما وقع  
 مواضعه كقولهم وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلامها ركب مع غيره  
 تركيباً اسنادياً ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم ينسب اليه لانه  
 حد المبنى وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة يتناول المشابهة و  
 التضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل قد يوجد في كثير من

ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوي



الأسماء مناسبة مبنى الأصل مع انها معنية كناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى  
 الماضي ومناسبة غير النصرف الماضي والأمر في الفرعيتين ومناسبة سقيا  
 سقيا الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الأ الحرف ومناسبة المثل  
 الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة آخر  
 اللام او من لكونه معد ولا من الآخر او آخر من ومناسبة تائي الشريطة حرف  
 الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثني والجمع حرف العطف  
 لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وغير ذلك  
 مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا ولو استدل على عدم  
 مناسبة هذه الأشياء بكونها معربة ويكون تلك الأشياء مبنية يلزم اللام  
 لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها  
 معربة لزم الدور قيل المراد بالنااسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المنااسبة  
 فغير معتبرة لضعف او معارض ففي غير النصرف فانه يناسب الفعل مطلقا  
 في الفرعيتين فمناسبة الماضي والامر يقتضى البناء ومناسبة المضارع يقتضى  
 الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المنااسبة مع المعارض وكذا تائي وغيره ومثل  
 والمضغ فانه يتحقق في مناسبة معارض وهو الاضافة المانعة للبناء  
 لكونها لازمة الاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي  
 فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جاز على المضارع اي يوازنه في حركاته وسكناته  
 فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي  
 ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المنااسبة مع الضعف  
 في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة  
 يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا  
 مناسبة آخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الأصل واما الآن فلا لان آخر  
 نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن  
 ضعيفة وكذا مناسبة المثني والجمع لان كوفها بمعنى واو العطف اعتبار  
 محض لان المثني لفظ واحد وكذا الجمع والواو يقتضى المعطوف والمعطوف  
 عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف  
 والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى

واوالعطف حقيقة بل باعتبارها محصناً فيكون مناسبة ما واوالعطف  
 ضعيفة جداً فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من  
 ان يراد غير معتبرة في منة الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم  
 تعريف الشيء بنفسه اذ العرب ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ  
 المنافي في التعريف لان البناء ينافي الاعراب وكلاهما ممتنعان ويجب بان المراد  
 الثاني ولا نسلم ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما  
 من شأنه البصر والموت عدم الحيوة عما من شأنه الحيوة واجيب ايضا بان المراد  
 بالمعتبرة الملازمة لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير  
 ملازمة لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة  
 وذكر الامور المجهولة في الحد ودلا يفيد التعريف واردة المناسبة القوية لا  
 يخرجها من الجاهل لكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي  
 يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفاً وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه  
 قوياً وذكر الامور النسبية يورث الجاهل فلا بد لك من بيان لقوة والضعف  
 في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه  
 المعتبرة في باب البناء وتلك البناء ستة اوجه بالاستقراء ما يتضمن معناه  
 كائناً ومتى وكيف أو بالشاهجة في الافتقار ونحوه كالبهائم أو بوقوعه موضع  
 كزال أو بمشاكلته الواقع موقعه كفساق أو بوقوعه موقع ما تشبهه كالمنادي  
 المضموم أو بالاضافة الى ما يشبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و  
 هذه الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الامور النسبية لا ينافي  
 العلم به فلا يريد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيها لم يعتبروا  
 في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبني الاصل لانه مركب لم يشبه  
 عيني الاصل اذ الشيء لا يشبهه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب  
 لان المراد الاسم للمركب بدلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة قوله لم  
 يشبه مبني الاصل لان غيره لما كان مبنياً بمشاهجة فلا يكون مبنياً بنفسه  
 بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون  
 كل واحد منها مبني الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبني الاصل ثم  
 ما فرغ عن تعريف العرب شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم العرب

صح  
 الوجه  
 اشبهه

ان يختلف آخوه لاختلاف العوامل المراد باختلاف آخوه اختلاف صفة  
 والافاخر العرب ما في آخوه من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف  
 العوامل للعللة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل  
 لاحتراز عن اختلاف آخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم العرب بل حكم العرب  
 فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به احتراز عن اختلاف آخر  
 من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم العرب وفيه نظر  
 لان المراد هنا بيان حكم الاسم العرب بدلالة مورد التقسيم فلحروف خارج  
 عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل  
 ليحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا يد من الاحتراز عنه لكونه  
 مبنيا لامعربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف  
 آخر العرب اثر العامل لا اثر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل  
 اضافة الحكم الى ضمير العرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك  
 ان الاختلاف حكم في العرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملائمة اى  
 حكمه اختصاص بالعرب بملائمة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة  
 دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقوله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق العرب  
 الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل  
 على الجمع ولم يكن ثم معروف يحمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل  
 جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو موافق  
 المراد صلاحية ترتيب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق  
 على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر ان يصلح اختلاف آخوه عند حصول  
 اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل و  
 يحمل الخاصة على كونها مفارقة لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع  
 الاحوال او يراد بها لاختلاف الثاني الوجود الملازمة بينهما اذا اختلف العوامل  
 يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم وانما قال لاختلاف  
 العوامل ولم يقل لوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة  
 من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صفة  
 فيكون المعنى ان يختلف صفة آخوه لوجود جنس العامل فلا يراد شي مما ذكر

ن  
 الحرف

وقوله لفظاً أو تقديرًا تفصيلًا لاختلاف العوامل أو اختلاف الأخر فيكون  
 هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على أنها صفة  
 مصدر محذوف أي اختلافًا ملفوظًا أو مقدرًا أو على أنها خبر كان المحذوف  
 أي سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقعدة والجملة من باب التذييل وهو  
 تعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد فإن قيل ما بال المص جعل  
 لاختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكما للعرب ولم يجعله حدًا له كما جعله حدًا  
 سائر النحاة قيل الوجود ذلك حدًا لزم الدور لأن معرفة اختلاف الآخر  
 يتوقف على معرفة العرب فلو عرف به يلزم الدور وهو باطل وأجيب بأن لا  
 نسلم أن معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب إذ يجوز أن يعلم من  
 استعمالات العرب قبل أن يعلم العرب أن هذا النوع من الألفاظ يختلف  
 آخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم أن العرب على أي  
 نوع من هذا النوعين يطلق فإذ لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة العرب  
 لم يلزم الدور وفيه نظر لأن معرفة اختلاف الآخر إنما يحصل عن استعمالهم  
 ما إذا كان العرب ما اختلف آخره لفظًا ما إذا اختلف تقديرًا كعصا فلا يحصل  
 معرفة ذلك وأجيب بأنه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالوحد أو بالجمع أما  
 الأول فمثل جرحي فإنه لما عرفنا أن ولده وهو جرحي يختلف آخره باختلاف  
 العوامل استد لنا على أن عدم الاختلاف في الجمع لأجل المانع وهو الألف و  
 على أن الاختلاف فيه متممقة تقديرًا أو أما الثاني فمثل جلي فإنه لما عرفنا أن  
 جمعه وهو جليت يختلف آخره باختلاف العوامل استد لنا على أن عدم  
 الاختلاف في الواحد لأجل المانع وعلى أن الاختلاف فيه تقديرًا فإن قيل  
 لما أمكن معرفة اختلاف الآخر بالاستعمال أو بالاستدلال بالوحد والجمع فما  
 الفائدة في إضافة لاختلاف الآخر إلى اختلاف العوامل قيل إضافة إليه للمدارية  
 فإن العامل مدرك لاختلاف وجودًا وعدمًا حيث يوجد الاختلاف عند وجود  
 العامل وينعدم عند عدمه والشئ إذا دار مع الشئ وجودًا أو عدمًا يضاف إليه  
 وفيه نظر فإن المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث يوجد اختلاف  
 لغيرها عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع أن اختلاف آخرها لا  
 يضاف إلى العامل عند الأكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما يصيغ وضعي

العرب

نوع

بينهما

على ما يأتي بيان في أسماء الأشارة انشاء الله تعالى واجب بانها انما لا يضاف  
 لاختلاف آخرهما الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد والجمع فان  
 واحد هما وهو هذا والذي وجمعها وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما  
 الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استند للناعلى ان الاختلاف  
 في مشتاهما صيغى وضعى غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغة الضمما  
 مثل ناواياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العوامل بناء على بناءها لانها  
 لما وجد مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغى وضعى غير مضاف الى العمل وفيه  
 نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم  
 اضافة اختلافهما الى العامل على بناءهما لزم الدوران كما فرغ من بيان العرب  
 وحكيم شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف آخره به الضمير في آخوه  
 عائد الى الاسم والعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اي الاعراب شيء  
 اختلف آخر الاسم واخر العرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد العامل  
 لانه شيء اختلف آخر العرب بسببه وكذا الاسناد وللمقتضى الاعراب قيل كلمة  
 باعتبارها عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب  
 السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو  
 ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول  
 الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول  
 المقتضى وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول  
 الاختلاف فكان العامل سببا له بوسائط والاسناد سببا له بواسطةين  
 والمقتضى سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة وكان هذا قريبا  
 فان قيل اختلاف آخر العرب لا يحصل الا بمحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل  
 بسببها الختلاف آخر العرب بل اختلاف آخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة  
 الاولى مبني لامعرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرايا قيل المراد بالسبب  
 السبب القريب غير التام اي ماله نوع تاثير التام فيدخل الحركة الاولى  
 لان لها نوع تاثير في اختلاف آخر العرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف  
 آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون  
 ما يتم به حلة الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلف به آخر العرب لان الاسم

في السبب لان التاثير

بعد تحققها معرب أي مركب لم يشبهه مبنى الأصل اختلف بها آخر المعرب من  
 السكون إلى الحركة وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الأعراب أي في حال الاختلاف  
 من السكون إلى الحركة ونظيره ما يقال أرضعت هذه المرأة هذا التائب فإن  
 هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضيع المشار إليه شائناً في حال الأرضاع فكذا  
 ههنا يصدق على الحركة الأولى أنها اختلفت آخر المعرب من السكون إلى الحركة  
 وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الاختلاف من السكون فتأمل فإنه دقيق وإذا  
 عرفت هذا فاعلم أن الأعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف  
 من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف آخراً المصريح بأنهم  
 اتفقوا على أن أنواعه الرفع والنصب والجروانما يتحقق بهما الاختلاف لا أنها  
 نفس الاختلاف وأخيراً غيره بأن الأعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على  
 الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الأعراب لا يقع على الحركات بل الحركات  
 ما به الأعراب وقوله ليبدل على المعاني المعتودة عليه علة غائبة للاختلاف  
 أي ليبدل الاختلاف أو ما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب  
 أو على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والأضافة إذ لولاها لا تلبس بعضها  
 ببعض وتخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لأنها ما اختلف به آخر المعرب  
 لأن غلامي معرب على اختيار المصريح على ما يأتي لكنها لا تتدل على معنى من  
 المعاني المذكورة وإن جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها الإشارة إلى  
 علة وضع الأعراب في الأسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار المحيضية فاهلست  
 عما جيئ بها من حيث أنها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث أنها توافق الياء  
 ثم الاعتوار متعدي يقال اعتور والشئ وتجاوزوه أي تدلوه وعلى هذا يكون  
 قوله المعتودة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداولة على المعرب لا متداولة  
 حيث تدلها المتكلم على المعرب وأن ثبت الرواية بكسر الواو ويجل على الجاز  
 العقل نحو عيشة راضية أي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتودة  
 مظهرها أيها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن أن يراد في الاعتوار  
 ههنا معنى الدخول على وجه التناوب أي المعاني الداخلة على المعرب على  
 وجه التناوب أو يراد به الاعتراض أي المعاني المعتضة عليه ثم لما فرغ من  
 بيان الأعراب شرع في بيان أنواعها فقال وأنواعه رفع ونصب وجراي

بالانقضاء

المعرب

انواع اعراب الاسم منحصره على هذه الثلاثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني  
 وهي ثلثة فكذا الاعراب ليكون الدال على حسب المدلول والالزم الاستزاد  
 لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما  
 خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع  
 والنصب ولجركون بهذه الحروف ايضاً لان الرفع والنصب والجر عند  
 المصدر يقع على الحركات والحروف جميعاً وانما سمي الرفع رفعاً لارتفاع  
 الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعة مرتبته من بين اخواته لكونه علماً  
 هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصباً لانتصاب الشفتين اى تنصبان  
 على حالهما عند التلفظ به ولا ينعصب الفضلة اى الكلام من غير ان يحتاج  
 اليها الكلام وانما سمي الجرجر لان عامله يجر الفعل الى الاسم اولان الشفة  
 السفلى تجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم  
 المفعولية والجر علم الاضافة للفاء للتفسير اى الرفع علامة الفاعلية و  
 النصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية و  
 المفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما  
 مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جي بها للايدان بان لهما ملحقات والتاء  
 للتانيث جي بها المطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم  
 الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم الخصلة المنسوبة الى المفعول  
 والخصلة المنسوبة الى الفاعل في البيت كونه مسند اليه وفي الخبر كونه جزءاً  
 ثانياً من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد كلمة ثلاثية او  
 رباعية مقتضية الاسماء ولم يقتصر على مجر كونه جزءاً ثانياً لان المقتضي  
 للاعراب يلزم ان يكون حاصله بالاعمال كما قال المصنف في هذا العامل و  
 كونه جزءاً ثانياً غير حاصل بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لمصنوع  
 بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا الشبهتين بليس كونه مسند اليه  
 واقعا بعد ما يقتضى الجملة كليس وفي خبره التي لنفي الجنس كونه جزءاً  
 ثانياً بعد ما يقتضى الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال و  
 التميز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا  
 التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما

لا يتم بالرفوع من حيث تزوقف تعقله على المنصوب لأن حيث صيرورته  
كلاماً لأن الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاماً على المنصوب ويمكن أن  
يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة  
مع التاء تفيد معنى المصدر اى فالرفع علم كون الشيء فاعلاً والنصب  
علم كون الشيء مفعولاً فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب  
في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى  
فالرفع علم كون الشيء فاعلاً حقيقةً او حكماً والنصب علم كون الشيء  
مفعولاً حقيقةً او حكماً فيدخل الملحقات واما قال علم الاضافة  
ولم يقل علم الاضافة لان الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانتا  
للمصدرية فالاضافة مصدر ينفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرًا  
يا بيان الياء والتاء وان كانت التاء لمطابقة الموصوف الموث والتاء  
للنسبة للايدان بان لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات  
كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء الموزنة بالحقاق واما قيدنا بالجر  
المعتد به احترازاً عن الجر الغير الاصلى في نحو مجسبك درهم وكفى بالله  
فانه حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقة به واما  
جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية  
لنسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة للنسبة بينهما في التوسط  
لان المضاف اليه تارة يكون فاعلاً نحو اعجبني دق القطار الثوب و  
اخرى مفعولاً نحو اعجبني ضرب اللص الجراد فكذا الجر على ما بيننا من قبل  
ثم لما فرغ عن بيان مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة  
شرع في بيان ما يحصل به المقتضى وهو العامل فقال والعامل ما به  
يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اى عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى  
المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب  
زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيد فانه يحصل به  
مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد و  
انما قدم الجار والجر وعلى الفعل للاهتمام وحمله على المحصر غير محتاج  
اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد فانه ايضاً يتقوم به المعنى المقتضى



للاعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاسناد لان  
 ليس بسبب بل هو شرط اوله سبب قريب لمحصل المعنى المقضى للاعراب  
 بخلاف العامل فانه سبب بعيد لمحصله على ما بينا في حد الاعراب وفيه  
 نظر لان السبب البعيد مجاز واردة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث  
 الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون  
 المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد  
 ههنا او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل اي عامل الاسم عامل بسببه  
 يحصل المعنى المقضى للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل ان واخواتها  
 حامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية  
 في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق  
 قيل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط  
 بل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء  
 وهو يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما والا المشبهتين  
 بليس واسم ان والا التي لنفي الجنس وقوعه بعد ما لا يتم بالرفع وهو  
 حاصل لهذه العوامل اذ لو لم توجد لما كان خبرا واقعا بعد ما لا يتم بالرفع ولهذا نفس  
 الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في المحاشي ثم ههنا فذكرته كذلك  
 ابتداء المحاشي فان قيل العامل في البتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد  
 ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل به فاعلية  
 لانه لو لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه  
 الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في البتداء حينئذ  
 ما يقتضى العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن البتداء مجردا عن العوامل  
 اللفظية للاسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان  
 الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه  
 بدون الاسناد تعدد مثل الف وبار وعدد وعدادان وزيد وعمر وهو في حكم  
 الاصوات التي لا تركيب فيها وحقها ان يتعلق بها غير معرفة كغاق ونخ فلم  
 ان الفاعلية في البتداء يحصل بالمجموع اي بالتجرد والاسناد جميعا لانه حاصل  
 ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق

صلا

ويدون الأسناد لا يتحقق أصلاً فاعلم ان المجموع مئة في حصول الفاعلية  
 فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة  
 مطلق العامل اذ العلم بالقييد مسبق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق  
 ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما يزيد بالوجه مخصوص  
 فان اردت الوجه مخصوص على الاطلاق سواء كان اعراباً او بناءً او غير ذلك  
 يلزم ان يكون يائي يا زيد والياء في غلامي عاملاً وليس الامر كذلك وان  
 اردت وجهها مخصوصاً من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في  
 حد الاعراب قائلاً بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل  
 وان اردت وجهها مخصوصاً من مقتضى الاعراب يا باه ذكر آخر الكلمة لان  
 الكلمة بما هي موصوفة بالفاعلية والمنفعية والاضافة لا آخرها ويخرج  
 عامل الفعل لان عامله لا يوجب لفاعلية والمنفعية والاضافة قيل المراد  
 به وجه مخصوص عما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم فلا يا باه  
 ذكر آخر الكلمة لان ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون اولها و  
 اوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان اعرابه مما اقتضاه الشبه  
 التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع  
 والنصب والجر شرع في تقسيم آخر الاعراب باعتبار الحركات والحروف  
 وبيان محالها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحروف و  
 الاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلاث او لا والثاني اما محمول فيه  
 الفتح على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلاث او  
 بالحرفين والثاني اما رفعه بالالف وبالواو فهذه ستة اقسام شرع في  
 بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط نحو ف  
 اي اذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل الثنية  
 والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييد بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير  
 المنصرف كاحد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد بالجمع بالمكسر احتراز  
 عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة  
 اخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كصايح فان قيل  
 لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه للعدول عنه

الى الالطاب قيل انه وان كان انحصرا لا انه لما كان يحتمل التغليب عند اهل  
 الالطاب وقوله بالضمه خبر لقوله فالفرد المنصرف والجمع المكسر وقوله رافعا  
 اما ظرف اي كائنان بالضمه وقت رفع العامل او حال اي كائنان حال كونهما  
 مرفوعين او مصدر نوعي اي يعربان بالضمه رافعا وتميز عن النسبة اي  
 بالضمه دفعه وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين  
 مختلفين بتقدير الجرد نحو في الدار زيد والحجره عمر وقوله والكسرة جرا  
 كالفتحة نصبا ثم الضمه والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا  
 بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف الجرد عن التاء فانها القلب البناء  
 والمراد بالضمه والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا  
 يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعراب المفرد المنصرف والجمع  
 المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو اعراب بالحركات والاصل  
 فيه ان يكون بالحركات الثلث ولا مقتضى للعدول عنه وانما قدم الاعراب  
 بالحركات الثلث لاصالتها فان قيل تبدخل في هذا الضابطه كلا والاسماء  
 الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التشبيه والجمع وكلا والاسماء  
 مفرد ان هذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اعرابهما ليس  
 بالحركات الثلث فينبغي ان يذكر قيد اخر لاجراهما قيل المراد بالمفرد  
 من كل وجه فيخرج به المشي والجمع وما لحق بهما وكلا والاسماء الستة  
 ملحقات بالمشي على ما استعرف او يقال الالام في قوله فالمفرد اما الجنس  
 فيكون الجملة قضيه مهملة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على  
 كل فرد لان القضية المهملة في قوة الموجبة الجزئية واما الاستغراق فيكون  
 الجملة قضيه مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها  
 وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلث يضلون لم يكن كذلك  
 في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهملة  
 اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية بأسرها ولم يبق حكمها ولان ذو  
 مال غير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا  
 ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لاحتج  
 الى تعيد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات

التثنت وان لم يكن كذلك في كل حال واوجب عن هذا بان التثنت يراد بالمنصرف  
 وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف اذ ذكره لانه يفيد تلقيفا حسن لئلا  
 الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة على قسمين و  
 المعرب بالحروف على ثلاثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن  
 الجواب عن اصل السؤال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله المفرد  
 اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم او عن قول المنصرف  
 لان الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل  
 هي واسطة بينهما اي شهد عليه كلام النخشي في الفصل والاسم المعرب  
 على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى  
 المنصرف ونوع يتخلف عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ من  
 بيان المعرب بالحركات الثلاثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحتمل فيه  
 الفتح على الكسرة فقال جمع الموث السالم بالرفع على انه صفة جمع الموث  
 وليس باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام في باب الصفة له  
 حكم ذى اللام عند سيويوه وهو الذي اختار المصنف على ما سيأتي  
 في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع الموث المكسر  
 كجمع حمراء فان اعراب الحركات الثلاثة بخلاف جمع الموث السالم  
 فان اعرابه بالضمه رفعا والكسرة جرا ونصبا نحو جاني مسلمات ورايت  
 مسلمات ومررت بمسلمات وانما حلت الفتح على الكسرة فيه لانه فرع  
 لجمع المذكور السالم وقد حمل فيه الفتح على الكسرة فتحمل في الفرع ايضا  
 لئلا يلزم مزيتة الفرع على الاصل فان قيل المزيتة لازمة بعد لان الاصل  
 معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزيتة يكون اعراب الفرع بالحركة متحولة  
 ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد  
 في آخره حرف العلة الصالحة للاعراب واقامتهما مقام الحركات او يقال  
 الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا مهما معتبرا باعتبار ان الجمع فرع  
 والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى الفرع للفرع بحكم التناسب اصل  
 مهمه عند هم فصار الاعراب بالحركة كأنه فرع فيها وان قيل اعراب بعض  
 جموع المذكورين ايضا بالضمه والكسرة نحو سجالات ومفرجات وما

فائدة تقييد الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف أي صيغة جمع  
المؤنث السالم أو حذف معطوف أي جمع المؤنث السالم وما على صيغة  
فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع الذكور لأن صيغته صيغة جمع  
المؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكر أو نقول أن  
المصنف رح لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لقلة  
مجي ذلك لأن دأبهم بيان ما هو الأظلم والأكثر ما هو الأقل والأندر  
ونقول المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر  
الملزوم واردة اللازم لأن الجمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على  
الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز وبهذا  
حصل التفضي عما قيل لوقال بجمع بالالف والتاء لكان أشمل وأما قدم  
جمع المؤنث على غير المنصرف مع ترك أحد الحركات فيهما لأنه أكثر  
خلافا للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين  
بجلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتي ذكرهما على ترتيب  
الأحتراز عنهما في قوله فالفر المنصرف ولأن غير المنصرف بمنزلة التعدد  
لأنه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين  
ويجمل فيه الفتححة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه  
الكسرة على الفتححة فقال غير المنصرف بالضمرة رفاعا والفتححة نصبا وجرا  
وأما حملت الكسرة على الفتححة فيه لأنه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفعين  
كما ستعرف حمل الجر على النصب لكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ  
من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال أبوك و  
أخوك وحموك بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤنث لأن أعم أبوك وأخوك وحموك  
على حسب الاختلاف فلا يضاف إلا إلى المرأة أي أبوك وأخوك وحموك فهذه  
الأربعة منقوصات بالواو ودل عليه تشبيهها بأبوان وأخوان وحموان و  
هنوان وأصلها أبو وأخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء والعين  
وفوك هذا الجوف بالواو ولأمره هاء وأصله فوة على وزن فعل بفتح الفاء  
وسكون العين دل عليه جمعه أفوة كثوب وأثواب فحذفت الهاء على  
سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الأضافة أبدلت الواو ميما قيل فم واذا

اضيف قيل فوك و دو مال لغير مقرون بالواوين واصله ذو و على وزن  
فعل بفتح الفاء والعين واما يضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف  
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب  
على انحال من قوله ابوك واخوانه لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى  
فيكون حالا من مفهوم الكلام او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة  
محمولة على التقدير والتأخير والافعال لا يتقدم على العامل المعنوي  
وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لان حذفه بغير حرف الشرط سمعي  
فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة  
مع حرف الشرط اي ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول  
ليس الامر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياسي نحو ان خير الخبير  
فحينئذ ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوانه اي كائنة  
بالواو رفعا والالف نصب والياء جزا فان قيل قوله ابوك واخوك الى  
قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا  
الحكم على الكلي وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم  
سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر نحو ابوك او الى الضمير الغائب نحو  
ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم  
على الكلي فكيف يتناول الحكم على ابوك واخوانه الحكم على ابوك و  
اخوانه قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك وذو  
مال الاسماء الستة الكبيرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لانه  
الالفاظ فان قيل من اي نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد  
اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مستماه بها كما عرف  
في رب رجل حاتم ولكل فرعون موسى اي رب جواد ولكل جبار قاهر عادل  
فيصم ان يا اول ابوك واخوك الى آخره بالصفة التي اشتهرت هي بما ويمكن  
ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التي اشتهرت بها وجه الشبه اي  
مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم على الكلي ثم الاسماء الستة في  
اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف الثلاثة اذا كان في آخره حرف يصلح  
للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم واما اعراب

حينئذ بالحروف الثلث لانه الاصل ولذا قدمه على المثني وجمع المذكر  
 السالم ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه  
 المثني في الدلالة على امرين من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخ  
 يستلزم الابن وكذا البواقي وامكان الحمل بالشبه في هذا الحالة بوجود  
 حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة سماها  
 بخلاف حالتها لافراد والاضافة الى باء المتكلم لعدم الحروف الصالحة  
 للاعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لان آخرها  
 في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف  
 والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم فانه و  
 ان كان يشبه المثني في الدلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة لكن لا  
 يوجد في آخره حرف يصلح للاعراب في حال الافراد والاضافة حيث لا  
 يعود حرف العلة فيهما في حالة الاضافة سماها حيث يقال يدك ودمك  
 وكذا في سائر المحذوفات الاواخر فاعرف فان قيل لما كان اعراب هذه  
 الاسماء بالحروف لشبه المثني وجب ان لا يستوفى الحروف الثلث لثلاثا  
 يلزم مزية الفرع على الاصل قيل لها وان تفرغت على المثني في الاعراب  
 بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على اصلها اذا تاكونها  
 مفردة ولذلك قدمها على المثني فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها في  
 حالة الاضافة الى غير باء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخ من ان  
 يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك  
 وحموك فان اعرابها بالحروف في هذه الحالة جائزة واجب حيث يقال  
 فوك وهنك وحمك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما الغتان  
 مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذومال فان اعرابها  
 بالحروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذومال واما على  
 الصحيح كما في ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على  
 الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة هي التي  
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان  
 الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة

عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان المحكم في  
 القضية بالسلب كان مفهوم ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان  
 سلب السلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه  
 ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلت لا شئ من الحار بارد  
 بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول  
 الشيخ ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا  
 حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهوم ارتفاع الضرورة  
 عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف  
 ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحل كلامه على الصحة  
 دون الوجوب والجواز اي يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب و  
 الجواز ايضا ثم كما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف التثنية في بيان  
 ما يعرب بالحرفين ورفعها بالالف فقال المثني وكلا وكذا ولم يذكره  
 لانه فرع كلا فذكر الاصل بغني عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر ثنتان مع انه فرع  
 اثنتان واجيب بان ذكره لنتكة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب  
 العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما  
 للتبني على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما في  
 الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلت  
 ان تمنع صحة الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل  
 بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا لا يراى على المناسبة وهو غير مجموع  
 وقوله مضافا الى مضمحل عن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى  
 مظهر فان حكمه ج حكم العصا نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين  
 وهرت بكلا الرجلين وقوله واثنتان واثنتان عطف على المثني وقوله  
 بالالف والياء خبر قوله المثني وما عطف عليه اي كانت بالالف رفعا  
 والياء نصيا وجزا واما اعرب المثني والمجموع بالحرف لان كلامهما  
 فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما  
 وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطى الالف للتثنية  
 لخصتها وكثرة التثنية لانها لا يختص بذكر العقلاء اولان الالف في



الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان او لوفوق آخر ضميرها في الفعل  
 وهوها واعطى الواو للجمع لتقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكر العقلام  
 اولان حصولها بجمع الشفتين اولانها ضمير للجمع في الفعل نحو فعلا  
 ويفعلون او لوفوق آخر ضميره في الفعل وهو هو فاخذها حالة الرفع  
 فيهما القوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة  
 و فرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتحة في التثنية لوفوق ما قبل  
 الالف وكسرة في الجمع لوفوق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة و  
 التثنية الثابتين في الواحد هذا مذهب سيديويه فان قيل حرف الاعراب  
 فيها عوضا عن حركة الواحد فلو كان التثنية عوضا عنها لزم تكرار العوض  
 قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض  
 او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب  
 المشي والجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار  
 اعراب المشي بالالف رفعا والياء نصبا وجزا والجمع السالم بالواو رفعا و  
 الياء جزا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المشي والجموع  
 بالحرف يوجد بعينه في المصغر والنسب والمكسر ايضا لانها فرع المكسر  
 والنسب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطى  
 الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضى  
 اعرابها بالحرف لكننا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح  
 للاعراب في آخرها وقيل اعراب المشي والجموع بالحرف لان في لغزها حرفا  
 ذا الالف التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعرب بالحركة  
 تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا  
 اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فان  
 قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصا فانه ايضا متردد بين ان يعرب  
 بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في  
 الدلالة اظهر من المقدروان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد  
 بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه  
 بالحرف يلزم احد المحظورات الثلث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان

يكون بالالف الملقوطة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتكسر  
 وذا غير جائز او بالالف الملقوطة مع بقاء التنوين فيلزم التظاء الساكنين  
 وهو ممنوع ايضا او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف  
 اصليين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ايت عن تقدير الحركة فوقت  
 في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة  
 تقدير اضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا للدلالة على  
 ساكنان بخلاف المثني والجمع حيث لا مانع من اعرابها بالحرف لفظا  
 فاعربناهما بذلك وقيل اعراب المثني والجمع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد  
 منهما موضعا حرفان الدالتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من  
 هذين الحرفين لكل واحد من المثني والجمع لزم الترادف وهو خلاف الاصل  
 فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالمانع وجعلنا لاختلافهما  
 اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثني والواو بالجمع واشترك  
 الياء قد مر وانما اعرب كلامضا فالضمير بالحرف لانه موحد اللفظ مثني  
 انمعي فعلنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية  
 في حال الاضافة الى الضمير واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحيد اللفظ في  
 حال الاضافة الى المظهر ولم يعكسه لمناسبة المضمير مع المعنى في الخفاء ومع  
 الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الاعراب  
 بالحركة في الاصلية ولانه اذا اضيف الى مضمير يكون توكيدا للمثني البتة فحمل  
 على مشبوعه ولانه اذا اضيف الى مثني مضمير متصل صار معه لامتراجه به  
 ككلمة واحدة فتوي امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثني في الاعراب  
 وانما اعرب اثنتان واثنتان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثني لفظا ومعنى  
 اما لفظا فلو جرد الالف والياء في آخرها واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف  
 كلاً فان يشبه المثني معنى لالفظا فاعرب اعرابه في حال دون حال تقديرا فرغ  
 عن بيان ما يعرب بالحرفين ودفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين  
 ودفعه بالواو فقال جمع المذكور السالم وفي قيد المذكور احتراز عن جمع المؤنث  
 السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والواو  
 جمع ذوالعن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة آخرها واو بعد

اعرابها

انما اضيف الى ضمير

ضمته وهذا اللفظ كذلك قيل الواو في معرض التغير فلم يعتد بها او  
يقال الواو فيهما لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمة لا واو وعشرون  
واخواتها اي امثال عشرون ونظائرهما من ثلثين الى تسعين وازدادة الامثال  
والنظائر بالأخوات على وجه الاستعارة المصريح بها بتشبيه النظائر  
والامثال بالأخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكور وما عطف  
عليه اي كاشفة بالواو ورفعا والياء نصباً وجزاً وقد تر الدليل على اعراب جمع  
المذكر السالم بالحروف وإنما اعرب الواو بالحروف لانه يشبه جمع المفكر السالم  
لفظاً ومعنى اما لفظاً فلو وجود ما يصلح للاعراب في آخره ولما معنى فللدلالة  
على الأفراد اولاً لانه محمول على واحد وهو ذو طرد للباب وفي كلاً الدليلين  
نظراً اما الاول فلانه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر  
فينبغي ان يحل على جمع المذكر السالم واما الثاني فلان المحل دليل ضعيف  
والاعراب بالحرف حكم ثبت خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت  
بدليل ضعيف ولان المحل لو كان حلة للاعراب بالحرف لوجب ان يحل ابائك  
واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالمحل في بعض المجموع دون البعض  
حكم محض واجب عن الاول بان الواو في ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة  
التصرفية فلواعراب بالحرف كالجمع السالم لرفع الواو فيلزم قلب الياء ولو لم يكن  
ثقبلاً وفيه نظر لان الواو في معرض التغير فلم يعتد بها لان الواو قائمة مقام  
الضمة فصارت كأنها ضمة لا واو ولا يكون ثقبلاً كما قلتم في الووعن الثاني  
بان الاعراب بالحرف صار اصلاً مذهباً معتبراً في المجموع لكون كل واحد منهما  
فوقاً فصار الاعراب بالحركة كأنه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل  
بالمحل في ابائك واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف  
الوحيث وجد في آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالمحل والاولى ان يقال  
ان الوالم نهد في موارد استعماله الامر بما بالحرف دعوت الضرورة الى اعتبار  
يشبهه للجمع او الى حمله على واحد وان كان ذلك دليلاً ضعيفاً اذ لا وجه لاعرابه  
بالحرف سوى ذلك بخلا ادل وقلنس وابائك واخوتك فانالم نهد ها في موارد  
استعماله معبرة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والمحل على الواحد  
وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظاً ومعنى

ايضا على ما مر في الوفاة قيل اعرب بعض جموع المثنثات ايضا بالواو والياء  
 نحو سنين وثون وقلدين وغيرهما من جموع المثنثات فما فائدة تقييد الجمع  
 بالمدكر قيل هذا على طريق جمع المثنث السالم فيجمل على حذف مضاف اي  
 صيغة جمع المذكور السالم او حذف معطوف اي جمع المذكور السالم وما على صيغته  
 فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المثنثات لان صيغتها صيغة جمع  
 المذكورين في عرف النحاة وان كانت من جموع المثنثات او يقال ان المصنف لم  
 يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المثنثات لقلته ودأبهم المألوف بيان  
 ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكور السالم الجمع بالواو وبالياء والنون  
 مجازا بطريق ذكر المذموم واردة اللازم لان جمع للمذكر السالم في عرف النحاة  
 واقع على الجمع بالواو والياء والنون الملازمة العرفية يكتفى لصحة المجاز و  
 بهذا سقط ما قيل لوقال الجمع بالواو وبالياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ  
 عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار  
 ظهوره وعدم ظهوره فقال التقديري اي تقديرا لاعراب على حذف المضاف اليه  
 والاعراب التقديري على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس لثبوت  
 قوله واللفظي اي الاعراب التقديري المقدر على حذف الموصوف على حذف  
 الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديري على  
 اللفظي لانه قليل فقد مر رؤيا للاختصار لبيانه وتعميم اللفظي في كل ما عده  
 وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقديري كائن في وقت تعذر  
 تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير  
 في تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي  
 تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضا كعصا الكاف  
 في محل الجر على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر البتة  
 المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي  
 تعذر كما مثل تعذر اعراب عصا وغلالي مطلقا صفة زمان محذوف اي  
 زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة مصدر محذوف للتعذر المحذوف  
 مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وغلالي تعذر مطلقا من غير  
 تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلالي كل معرب

بالحركة مضافا الى ياء التكلم وانما تغذرا الاعراب في عصا لتعذر الحركة على  
 الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجيء الاعراب الموافقة  
 الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل التركيب فلما جاء  
 الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره  
 اذ لو اعرِب ج بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في  
 حال الرفع والنصب ومماثلين في حال الجر وهما محال فاعرِبناه بالحركة تقديرا  
 في جميع الاحوال وهو مذهب المص وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال  
 الجر اذ يمكن ان يجعل كسرتة جزءا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا اذ اظن  
 الفاعلية وواجب بان يلزم نواردها المؤثرين اللفظين وهما الياء والعامل على اثر  
 واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه نواردها المؤثرين احدهما  
 لفظي وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني  
 في الاحوال كلها للغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير و  
 سكون حرف العلة وواجب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين  
 المتنافي له لكونه بالا على امكنيته الاسم فكذا ما هو نازل منزلة وهو الاضافة فلا  
 تؤثر في البناء الاثرى انهم لن يبنوا المضاف من المنادي والنفي بل لا يبنون النفي  
 مع ان العلة التي اوجبوها البناء في مفردهما قائمة وقيمة نظر لان بعض البنيات  
 مضافة كحيث واذ وغيرها فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنيته وواجب بان  
 الاضافة فرضت مانعة لارادة يعني ان الشيء اذا كان معربا قبل الاضافة فلاضافة  
 تمنع بناؤه ولما اذا كانت مبنيها قبلها فهي لا ترفع بناؤه والبنيات المضافة من هذا  
 القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة البنيته فلاضافة  
 لا تمنع بناؤها وان اضافة البني نازلة منزلة التنوين المقدره اي المفروضه و  
 التنوين المقدره لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة  
 النازلة منزلةها لا تنافيها بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحققة  
 وهي تنافي البناء لدلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلةها تنافيه  
 فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان  
 معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيها بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ  
 فكيف تكون منافيا للبناء والشيء لا يكون علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تأنيده

علة اخرى في البناء لا تأثير نفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة  
 اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنته له اذ العلة مقارنته لحكمها فكانت  
 نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعته كما ان البناء المتقدم  
 على الاضافة لا تمنعه الاضافة كذلك فان قيل فللمخضم ان يقول ان  
 الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعته  
 له قيل لان ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال المخضم هو  
 المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون  
 حرف العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء علة البناء والعلة اذا كانت  
 ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبني غلام عذبا لاتفاق  
 لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني و  
 كذلك لا يبني غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني  
 واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى  
 آخرها وجوب داعية ما عرف والاضافة في غلامي اخرها وجود الان اتصال الضمير  
 وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها و  
 الجيب بان يحتل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا  
 يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم  
 ينقل مخالفتها بالتصريح وهناك ينقل ذلك بالتصريح وقد ذهب قوم الى ان غلامي  
 ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من  
 صفات الاخر والجواب ان توسط الحرف الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء في  
 الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءها في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ  
 بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء  
 الجهول عطف على ما تعدد رأي التقدير كاشن في وقت استثقال تلفظ اعرابه  
 او في معرب او في المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كقاضي  
 مصدر محمد وفي او خبر مهتداء محمد وفي اي استثقالا مثل استثقال تلفظ  
 اعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم ممكن في آخره ياء قبلها  
 كسرة وقوله دفعا وجزا ظرفان اي وقت رفع العامل وجزه او حالان اي في حال  
 رفع العامل وجزه وانما استثقل الاعراب في قاض دفعا وجزا لثقلها على الياء

بخلاف النصب فإنه يظهر لأن الأعراب اللفظي أصله أن يعطى للنصب تخفته  
 فيقال جاءني قاضٍ ورايت قاضيا ومررت بقاضٍ وقوله ونحو مسلمة يحتمل ان  
 يكون مرفوعاً ومنصوباً على ان عطف على قوله كقاضٍ او على انه خبر مبتدأ محذوف  
 او صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجروراً على ان عطف على قاضٍ ويكون  
 التقدير وكثرو مسلمة رفعا فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار أداة التشبيه وهو الكاف  
 والنحو قيل لا تكرار اذا التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعاً  
 سالماً بالواو والنون مضافاً الى ياء المتكلم واصله مسلموي فابذلت الواو ياءً  
 وادغمت في الياء كما في مرعي وإنما استثقل الأعراب في مسلمي رفعا لان علامة الرفع  
 فيها الواو وقد ابذلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما  
 بالسكون فلما لم يبق الواو لفظاً قد رضى ضرورة وأما نصبه وجرة فلفظي لان علامتها  
 الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذا المدغم والمدغم فيه  
 حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فالتقدير فالتقدير الحكم بتعذر الأعراب في عصا  
 وبالاستثقال في مسلمي غير متضم لان ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال  
 فلا شك ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر ولا مستثقل مثل اعراب عصا  
 حيث تعذر اللفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب  
 عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمي وهذا ظاهر القول بالتعذر  
 في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار  
 المؤثر في تقدير الأعراب ولا شك ان المؤثر في تقدير الأعراب في عصا ما بعد  
 التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمي في حالة  
 الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابها بالحركة  
 وثقله قبل الاعلال يوجب ابدال الواو بالالف لا الاسكان وتقدر بالحركة بل الوجوب  
 في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم فانه فرق دقيق ويمكن ان يجاب عنه  
 بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة  
 ونوع تلخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف  
 على التركيب بدليل انه يعلل في حالة التعدد ايضاً والنوع الثاني مثل مسلمي فان  
 اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو و  
 الياء واجتماعهما مبني على اعتبار الاضافة بين مسلمون وياء المتكلم واطرافه شيء

الى شي امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النخاعة من واضع المفردات معللا  
 يابدال الواو والفاء فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب اذ  
 الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب  
 او بعد بخلاف مسلي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل  
 بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه  
 بالواو رفعا والياء نصبا وجزا لان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم  
 لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه  
 رفعا وجعلوه معللا بالابدال والادغام للوضع النكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت  
 احديهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما  
 تزان علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالنتوابع ثم كما فرغ عن  
 بيان الاعراب التقدير في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيما  
 عداه اي فيما عدا ما تعذرا واستثقل وقيل الضمير عائد اليها بتاويل المذكور لان  
 الضمير الواحد لا يعود الى الشئيين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه  
 باو يجب افراده لان الواحد الامر من غير معين يقال زيدا وعمر وقائم ولا يقال قائما  
 فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الات  
 تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كانه ما موصولة مبتدأ متقدمة الخبر  
 او خبر غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في  
 الابهام الا انه يهيم معرفة عند اشتهاه بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد  
 نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف  
 فتصير معرفة ويكون كانه مانكرة موصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتدأ وخبر  
 وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو ولعبد مؤمن خير  
 من مشرك لكنه يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ما ج موصولة وقوله علتان فاعل  
 فيه لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتدأ وفيه خبره والجملة الظرفية او  
 الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان كانتان من تسع  
 والتذكير في مقام العهد اذ التسع معبودة معينة لكن نكرها للتخيم اي من تسع  
 صفة لتخيم شأنها حيث بلغ قوة تأثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا  
 لفرعه وهو الفعل ومنعه عما يستحقه على الاختصاص وهو الجر والتنوين وقوله



او واحد منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجبر والمجرور صفة واحد و  
 الجملة الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علة واحدة كالملة من التسع يقوم مقام  
 العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو ما يختزل عنه الجبر والتونين لان  
 الحكم باختزال الجبر والتونين يتوقف على منع الصرف فلوعرف به غير المنصرف لزم  
 الدور واجيب بان اختزال الجبر والتونين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف  
 غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك  
 اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبسة والوصية والارث وذلك لان العلتين اما ان يكنى  
 كل واحدة منهما للثاثيرام الا فان كانت تكفي لزوم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد  
 وان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعتلين  
 قيل كلام الشيخ ما اول اي ما فيه جزء اعلة ذات جزئين على طريق ذكر الكل وارادة الجبر  
 او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو  
 مشابهة الفعل وذلك لا يتحقق الا بجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة  
 او علة ناقصة لان احدي العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالاخري  
 توجت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لا يخ امان ان يكون  
 للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لاغنى عن التاويل بجزئي علة وعلتين ناقصتين  
 اذ الفرعية بمجهتين فكل علة لكل جملة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم  
 تعريف الشيء بما يساويه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف  
 في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلاسل ومسلمات  
 علماء امرأة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها  
 منصرفات قيل المراد علتان معتبرتات والعتلتان فيها غير معتبرتات لمعارض و  
 مانع فان هندا وان وجد فيه علتان لكن خفتة سكنون الوسط يعارض نقل الحد  
 العلتين وكذا سلاسل واغلا لا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود  
 الا هم عند من يعارضهما وكذا مسلمات علماء امرأة وان وجد فيه علتان لكننا  
 بعدم انصرفات المقابلة المصودة في المنقول عنه لان التونين دخلت فيه  
 بمقابلة تون ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في المنقول عنه تابع للجبر وفي غير  
 المنصرف على العكس ففوات المقابلة يمنع التونين ولزوم قلب طبيعة النصب  
 يمنع الجبر يعارضتان كلتا العلتين فعدم الحكم ههنا لما منع وفيه نظر لانه لا يخ

اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لاختزال الجروالتونين  
 وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بجهري على وعلى الثاني يلزم تعريف الشئ بما  
 يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف عما ابى عنه وهو ان لا يكون له وصف او له  
 التسع في حد غير المنصرف مجتمعة والتعريف الاجمالي محل بالفرض شرع في بيانها  
 مفصلة فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم او لمنع الصرف  
 مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي  
 الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه  
 ولم يصرح بكونها من كلام الغير في كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكورة في البيت  
 الذي قبله وهو مواع الصرت تسع كلما اجتمعت ثنات منها فالصرف تصويبا  
 او خبر مبتدأ محذوف اي وهي عدل ووصف وقائيت ومعرفة بالتونين والالايتيم  
 الوزن وبجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه  
 صفة النون يجعل لامها زائدة بدليل ذكرها في العلل بكرة اي ونون زائدة او على انه  
 بدل من النون محذوف موصوف اي والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ  
 محذوف اي والنون هي زائدة والجمة معترضة او صفة النون يجعل لامها زائدة  
 اي نون هي زائدة او محذوف الموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب فله  
 انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون المعدودة  
 من عدل غير المنصرف مشتهرة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية في غيرها وكانت  
 الجملة السابقة متضمنة لعنى الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة  
 لتقدير مضمون تلك الجملة على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان  
 رجلا شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل موانع  
 الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها وفيه نظر لان الاعراب المحكي  
 انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا  
 فاصح لانج يفضى الى فتح باب اللذان وسد باب التخطية في الكلام العربي لان كل  
 مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان  
 لا يكون تركيب من التركيب العربية خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى  
 في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند  
 ولى ولد من حروف الجزا الا من قوله الف فاعل من قبلها لاعتماده على الموصوف

كذا وكذا والنون زائدة وقائيت ومعرفة بالتونين والالايتيم  
 كذا وكذا والنون زائدة وقائيت ومعرفة بالتونين والالايتيم  
 كذا وكذا والنون زائدة وقائيت ومعرفة بالتونين والالايتيم

او على ذي حال او مبتدء متقدم الخبر و الجملة الظرفية و الاسمية او حال و  
 وزن فاعل و هذا القول تقريباً ما ي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه  
 احتراز عن قول من قال بانها عشرة و زاد شبر الف التانيك في ارطى على و عن  
 قول من قال بانها احدى عشر و زاد موازنة الجمع في سراويل و عن قول من  
 قال بانها ثلثة عشر و زاد تكرار التانيك في حمراء و جعل و تكرار الجمع في مساجد  
 و مصابيم و مراعات الاصل في نحو احرع و انما كان قول هذا الفرق بعيداً عن  
 الصواب لما فيه من جعل التبع اصلاً براسه و القول المنظوم مقرب الى الحفظ لما  
 ان النظم اليسر حفظاً من النثر و القول بانها تسع تقريباً لا تحقيق اذ العلة في التحقيق  
 ثمانية لان الالف والنون المضارعان الالف التانيك ملحقان بالالف التانيك  
 المضارعة بينهما كما ان الف الاحاق في ارطى ملحق بالالف التانيك كذلك ثم لما فرغ  
 عن بيان العلة التسع في البيتين شرع في بيان امثلهما على ترتيب ذكرها في  
 البيتين فقال مثل عمر مثال العدل و احمر مثال الوصف و طلحة مثال التانيك  
 بالتاء و المعرفة و وزيب مثال التانيك المعنوي و المعرفة و انما ذكر التالين لنوعى  
 التانيك اهتماً لما لسانه لظنة الاشتباه في اعتبار التانيك في الملححة مع التذكير  
 الحقيقي و لذا لا يعتبر تانيك في تانيك الفعل حيث لا يقال قالت طلحة و ابراهيم  
 مثال العجمة و المعرفة و مساجد مثال الجمع و معد يركب مثال التركيب و عمران  
 مثال الالف والنون و احمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف  
 و بيان العلة و الامثلة شرع في بيان حكمه فقال و حكمه اى حكم غير المنصرف ان  
 لا كسرة و لا تنوين كلمة ان مخففة من الثقلة و ضمير الشأن اسمها و كسرة بالفتح  
 على انه اسم لا و خبره محذوف اى لا كسرة فيه و لامع اسمها و خبرها خبران المخففة  
 و هي مع اسمها و خبرها خبر قوله و حكمه و لا تنوين بالفتح عطف على كسرة و يجوز في قوله  
 لا كسرة و لا تنوين خمسة و جرد على ما عرف في الاحول و لا قوة و انما لا يدخل في غير  
 غير المنصرف الكسرة و التنوين لانه يشبه الفعل في الفرعتين لان الفعل له فرعيتان  
 من جهة افتقاره الى الفاعل و فرعيتان من جهة اشتقاقه من المصدر و كذا غير المنصرف  
 لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه و الوصف  
 فرع الموصوف و التانيك فرع التذكير و المعرفة فرع النكرة و العجمة فرع العربية  
 و الجمع و التركيب فرع الافراد و الالف والنون فرع الالف التانيك و وزن الفعل

في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه بين الاعراب المختصة بالاسم وهو الجر والتمكين  
 يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة ويمنع علامة التمكن وهو  
 التنوين وانما لم يمنع في الاستشبه بفرعية واحدة حاصلة من طلة واحدة لان المشابهة  
 بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية  
 اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعتين  
 الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علماء اللغويين عند  
 من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان الكسرة والتنوين قيل انما  
 لم يمنع الكسرة والتنوين فيهما المانع يمنع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان  
 الضرورة تبين المخطورات والتناسب امر مقصودا هم عند هم واما في مسلمات  
 فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصود في المنقول عنه ومنع جره بجملة على نصب  
 بقلب تبعية اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض  
 فلا يرده شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف  
 مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصداً كالتنوين ودلائل  
 الفريقين مذكور في المطولات وفي كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق  
 الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضد  
 لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة اي  
 لاضطرار الشاعر لان الضرورات تبين المحظورات كقول امرئ القيس ويوم دخلت الحنينة  
 غيرة قالت لك الويلان ابنك مرجلي وكقول صاحب المنظوم ثم فتاوى زفر  
 بعدة ما هو قول الشافعي وحده او للتناسب لان التناسب مقصودا هم عند هم مثل  
 قوله تعالى **سلا سلا واغلا لا** وسعير اصراف سلاسل تناسب اغلا لا  
 وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب  
 فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جاف  
 حتى قرئ في قوله تعالى **وسلا سلا منونا** وغير ممنون فكيف يستقيم قوله ويجوز  
 صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه  
 ازسلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب  
 والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة ونقول المراد بالجواز  
 ههنا عدم الامتناع اي لا يمنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب

الاشبه

طبيعة

والجواز أيضاً فإن قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين  
 وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجز والتونين فالصرف عند عبارة  
 عن انتفاء العلتين وعند غيره عن وجود الجز والتونين فإذا كان الصرف عند  
 عبارة عن انتفاء العلتين فكيف اطلق الصرف ههنا على وجود الجز والتونين  
 وما باله خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث اطلق  
 الصرف ههنا على وجود الجز والتونين دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف  
 عند الضرورة والتناسب يدخله الجز والتونين ولا ينتفي فيه العلتان قيل  
 يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضافين اي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود  
 الجز والتونين للضرورة اول للتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على  
 معناه اللغوي دون الاصطلاح فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه  
 للضرورة اول للتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائداً  
 الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتوينه مجازاً على  
 طريق ذكر المنزوم وارادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين  
 نقلاً ذكر في حد غير المنصرف او واحداً منها تقوم مقامها ولم يبين انه اية علة  
 تقوم مقامها شرع في بيان ذلك فقال وما يقوم مقامها الجموع والفا  
**التانيث** اي العلة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم لو لمع الصرف  
 سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والمدودة وإنما  
 يقوم الجمع مقام العلتين لان صيغة منتهى الجموع لانتهى للجمع بحيث لا ينفك هذه  
 الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الفا التانيث انما يقومان مقامها  
 للزومها للكلمة ايضاً بحيث لا تنفك الكلمة عنهما فجعل لزومها بمنزلة تانيث ثان شر  
 لما بين العلل التسع مجتمعة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك  
**قال** **والعدل** الفاء للتفسير واللام للعهد اي العدل الذي سبق ذكره تحروجه  
 عن صيغة الاصلية اي خروج الاسم عن صيغة اي هيئة الاصلية الى صيغة اي  
 هيئة اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم معدلاً ولاولنا فسر به بالخروج  
 دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره به لعدم التطابق  
 المراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا في الحواشي اعلم ان كلمة  
 ابوي قوله او خروج معناه لترديد في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج

مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلاً فان يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو  
 العين والميم والراء عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمر وكذا  
 يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلية عن صيغته الاصلية وهي عامر الى  
 صيغة اخرى وهي عمرو على مثال مثل العدل فان قيل هذا الحد صادق على  
 التغيرات التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن  
 صيغته الاصلية خروجاً غير تصريفي واخر وجا فيما بحث عنه في النحو بقرينة  
 ان المتكلم نحووي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية  
 بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها  
 قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجاً غير تصريفي لا المعنى وتخفيف  
 فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن  
 صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغير المادة لاخر وجها عن صيغته الاصلية و  
 المقدر ليس بلاخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغته الاصلية  
 وقوله تحقيقاً صفة مصدر محذوف اي خروجاً محققاً وهو ما لا يقال بعد لينة  
 لضرورة منع الصرف ولا تتبع الاخوات ولا التحقق البناء بل بدليل آخر وقوله كثرت  
 ومثلت صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجاً محققاً كما نكح ورجع ثلث و  
 مثلت او خبر مبتدأ محذوف اي وهو كخروج ثلث ومثلت فالهما معد ولان عن  
 ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد و  
 ثنائي ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشرة ومعشر تسكاً بقولهم  
 خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية واخر فانه  
 معدول عن الآخر يضم الهمزة او عن آخر من يفتح الهمزة معدولاً لانه جمع اخرى و  
 هو تانيث اخر وهو افعال التفضيل وهو ما اشتق منه بما يلزمه احد الامور  
 الثلاثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او  
 اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل وياتيم تيم عدي وليس في آخر شيء من  
 ذلك فتعين كونه معدولاً عن احد الاخرين فان قيل لو كان معدولاً عن الآخر  
 لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذا العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو  
 نكرة يقال جلدني رجال اخر قيل لا ضمير في اختلاف نحو والاخر تريفاً وتكريراً البقاء  
 اصل المعنى والتعريف امر طاري فلا يشترط بقاؤه فان قيل لو كان معدولاً

عن الآخر لوجب ان يكون مبنيا للتضمن معنى اللام كما مس فانه معدول عن اللام  
 فكان مبنيا قيل مس معرفة فكان بناؤه باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار  
 انه معدول عن اللام بخلاف اخر فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يكن فان  
 قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا للتضمن معنى من مثل لا  
 رجل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى  
 غير معنى جاءني زيد ورجل اخراي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تلخا من  
 زيد في معنى من المعاني وهذا وجبت المطابقة مع موصوفه أفرادا وتثنية وجمعا  
 وتذكيرا وتانيثا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخر ولو كان  
 معنى التفضيل باقيا فيه لما شئ وجمع لان افعال التفضيل المستعمل بمن كان مفردا  
 مذكرا لا غير فان قيل آخر يضم الهمزة جمع وآخر بفتح الهمزة الممدودة مفرد ولا يجوز  
 ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون اخر معدولا عن آخر من قيل آخر من  
 بمعنى الجماعة دون المفرد كفضل في قولك علماءنا افضل من علماءهم وانما الجمع لما  
 مر ان افعال التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل  
 والتضمن عموما وخصوصا من وجها قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا  
 رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن  
 نحو اخر فانه معدول عن الاخر و آخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن  
 والعدل جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء  
 معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه  
 ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كونه في داخلته في الهيئة لجواز  
 الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها  
 لا بنفس قوله صمت يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون  
 الميم او عن جماعي او جمعاء وان لانه جمع جمعاء وهو ان كانت صفة كان حقها  
 ان يجمع على فعل جمعاء وجر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في  
 التكسير على فعال في التصحيح على فعلاوات كصمراء صماري او صمراوات و  
 لما جاء فعل بضم الفاء ونحو العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل  
 هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انيب  
 واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كان او يا ثيا لا يجمع على افعال فبنفي





لأجل المشاهدة في العدل الآتية أنك لو اعتبرت شبه الألف والنون في سكران  
 بالفي التانيث في حمراء في حق منع الصرف كأن باطلاً لأنه يستلزم الدور وهو متنع  
 بالاستزامة تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا أن تقدير العدل  
 فيه للحمل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل واحد من اعلام الأعيان المؤنثة  
 ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف شرطه أي شرط  
 الوصف في منع الصرف والمراد الوصف المانع من الصرف أن يكون في الأصل أي  
 في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين أحدهما كونه تابعا يدل على  
 معنى في متبوعه وثانيهما كونه بالأعلى ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد  
 ههنا وهذا أولى مما قيل كونه موضوعاً للذات باعتبار المعنى المقصود لأنه حينئذ  
 يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد أن يكون في الأصل جزءاً  
 لا وهما وقبها احتراز عن قول من قال إن أفعي للحية واجدل للصفير واخيل للظائر  
 غير منصرف لتوهم الوصف الأصلي فيها على ما سنبين فإن قيل الوصف مؤثر في  
 منع صرف تلك وليس فيه وصفاً أصلياً لأنه وضع للعد دل الوصف قيل الوصف  
 فيه أصلي حكماً لأنه يستعمل بعد العدل الأوصفاً فكانه موضوع للوصف فكان غير  
 المنصرف للعدل والصفة الحكيمة فإن قيل الوصف مؤثر في منع صرف أجمع على  
 قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع أن الوصف فيه ليس بأصلي  
 لأنه وضع للتأكيد دون الوصف قيل الوصف فيه أصلي تقديره لأنه بمعنى الاجتماع  
 فهو في الأصل وصف إلا أنه لا يجري على موصوفه فقد رفيه الوصف وتقاتل إن  
 يقول أنه في الأصل من أي الصفات من باب فعل الصفة كاحمر حمراء من باب  
 أفعال التفضيل كالأفضل والفضلي لا يستقيم الأول لجمعه على الجمعون ولو كان  
 من باب احمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر إلى أصله على جمع مثل  
 سود ودهم وبالنظر إلى نقله إلى الأسميته بالغلبة على أجمع مثل اسود واداهم أما  
 الجمعون فلا يجوز لأقبل الغلبة ولا بعدها وكذا لا يستقيم الثاني لكون مؤنثة على  
 فعلاء ولو كان من باب أفضل لكان مؤنثة على جمعي كالفضلي والأخرى أجيب بأنه  
 يحتمل أن يكون من باب احمر بدليل تانيثه على جمعاء إلا أن جمعه على الجمعون شاذ  
 ويحتمل أن يكون من باب أفضل بدليل جمعه على جمعون وعدم كونه من الألوان  
 والعيوب والحلي إلا أن تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف لوزن الفعل و

الصفة التقديرية أما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عند غير  
 منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجي في قوله المعرفة شرطها ان  
 يكون علمية فان قيل الوصف مؤثر في ادبر تصغيره ورجع دار مع ان الوصف  
 فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار ارض التصغير  
 قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له  
 وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضره الغلبة  
 جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة  
 على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ  
 لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما  
 تخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم  
 مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مررت بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف  
 العروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان  
 يكون لكونه قابلا للتاء لعدم كون الوصف الاصلي فكيف يصح هذا التعريف قبا  
 المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ  
 القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسود  
 للحية السوداء وعلى سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة  
 العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي  
 اسود وارقم بمعنى ذي رقم وادهم بمعنى ذهية اي سواد فان قيل ما لهم اعتبر الوصف  
 الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علميا قيل لان  
 العلمية وضع ثاب فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما  
 بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج  
 الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها علميا فانها تخرجها عن  
 الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف  
 وفي العلمية عدم ملاحظة غالبها فكم من اسود سمي باحمر وبالعكس فان قيل  
 ما وجه اجتماع التي التعليل في قوله فلذلك قيل الفاء للتيج واللام للتعليل  
 لانها تدل على ابتداء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه  
 بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتداء

ان الاشتراط المذكور فيهم الغاء للنهية واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف  
 لاجع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله امتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير  
 التقدير صرف اربع في مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل  
 وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك  
 لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشرفان قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه  
 سبب سوا الوصف الاصيل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود  
 قابل للتاء حيث يقال للحية الاثني اسودة فكيف يصح التقريع الثاني قيل قد ذكرنا  
 ان المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس  
 ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا  
 عبرة لقبوله التاء وانقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع  
 عن الصرف واسود تمتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصيل وهو بهذا الاعتبار  
 لا يقبل التاء اصلا حيث يجيء مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة  
 الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير تمتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف  
 ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله صرف اي لاجل اشتراط كون الوصف

في الاصل

جزم الا وهما ضعف منع افعي من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل  
 اسم للطائر الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افعي  
 من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني  
 يحمّل ان يكون افعي مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افعي بمعنى الخبث  
 وسمى الحية به لخبائثها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي  
 وسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيبان جمع تاج وهو ما يكون على  
 الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمى الطائر الذي  
 سمي ببلانة و خيلان اي ذي نقوط ونقوش فان قيل هذا الاسماء منصرفات  
 عند المصنف كما هو مذاهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم  
 فكيف قال وضعف منع افعي الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعي او يقول وامتنع  
 منع افعي قيل معناه وضعف منع من منع افعي من الصرف لان منعه بخالف  
 قول الجمهور وكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث  
 فقال التانيث بالتاء الجار والمجرور صفة التانيث اي التانيث الكائن بالتاء

شرطه في منع الصرف العلمية اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علماً قوله التانيث  
 مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر للمبتدأ  
 الاول وانما شرطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازماً للعلمية لانزول لم  
 يكن علماً لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً من وجه فلا  
 يؤثر في منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن اصله وهو الانصراف من دليل قوي  
 وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضع ثان  
 مانع عن التغيير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف  
 والتانيث بالتاء من غير العلمية فان قيل ما بالهم اعتبر واللزوم في علمته منع الصرف  
 ولم يعتبر وذلك في علة البناء حتى بني لاجل واحد عشر ويازيد ونحو ذلك  
 مع عروض علة البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف في خلاف الاصل لان  
 سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجروا التسوين قيل لان علة البناء  
 قوية حتى اثرت مفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر بتغيير  
 معاضدة ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازاً عن التانيث بالالف الممدودة  
 والمقصورة كهمراء وجبلى فان العلمية لا يشترط فيهما لان التانيث بالالف لازم  
 بدون العلمية فيقوم مقام العلتين والتانيث المعنوي وهو الذي لم تظهر تاؤه  
 كذلك اى كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانزول لم يكن علماً  
 لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازماً والتانيث المعتبر هو  
 اللازم ولهذا صرف جرح في مررت بامرأة جرح مع تحقق الوصفية والتانيث  
 المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي  
 من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي في كونها  
 مشروطا فيهما العلمية وذكرهما هو المشترك بينهما او فرغ من بيانه شرع في بيان  
 ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال وشرط تختم تاثيره اى شرط وجوب تاثير  
 التانيث المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تاثيره اما شرط  
 وجوب تاثيره فان يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة اى ثلاثة احرف او تحرك  
 الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل او العجمة انما اشترط في تختم تاثيره احد هذه  
 الامور الثلاثة لان منع الصرف لاجل الثقل الحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن  
 احد الامور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثياً ساكناً الاوسط غير اعجمي فيكون في غاية

الخفة التي من شأنها ان يعارض ثقل احد السبيين فتزاحم تأثيره فاشترط احد هذه  
 الامور ليكون المؤنث ثقيلاً فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا  
 الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان  
 العجم ثقيل على العرب ولتقابل ان يقول ما لجعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير  
 التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيدمع ان الخفة في مثل  
 هند وردد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضاً ولو جعل ذلك  
 شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان اصوب اللهم الا ان يجاب باز العلمية  
 سبب قوي حتى كانت سبباً بنفسها في بعض المحال وشرطاً في البعض واثرت  
 منقذة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف الثالث  
 المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تأثيره احد  
 الامور الثلاثة وانما اختص تحتم تأثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث  
 بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب للتأثير على كل حال لقوته بظهور علامته  
 في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في  
 قوله وشرط تحتم تأثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلاً وههنا غير ثقيل  
 فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح فهند يجوز صرفه لخلوه عن جميع  
 شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية وزينب اسم امرأة هند  
 وسقرا سم جهنم وماه وجوراسما قريتين ممتنع خبرله وزينب وما عطف عليه  
 ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة  
 في زينب وتحرك الاوسط في سقرا والعجمة في ماه وجود فان قيل شرط تأثير العجمة  
 العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين  
 الامرين في ماه وجود فكيف تؤثر العجمة فيها قيل ان احد هذين الامرين شرط  
 كون العجمة سبباً مؤثراً في منع الصرف والعجمة في ماه وجود غير معتبرة في كونها  
 سبباً مؤثراً في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له اذ لوهها  
 لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها رجحة  
 مقوية كونها سبباً مؤثراً في منع الصرف فالحاصل ان تأثير الشيء على نوعين على  
 طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدل  
 في ثلث والعجمة في الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت

سبباً فيه لسمع نحو ارد ونوح غير منصرفين في كلام فصيح أو غير فصيح ولم يسمع  
فان سمي به اى بالموث المعنوي مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف  
الرابع في حكم تاء التانيث فقد سمي به مذكر منصرف لفوات التانيث لفظاً  
لكونه خالياً من علامة التانيث وحكم الفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء  
التانيث ومعنى لكونه اسم مذكر حكماً فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود  
تاء التانيث حكماً لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء  
التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى خُبلي و جُبلي و جبلوي بحذف الالف وقلها  
ولم يجزوا في نحو جباري الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو  
حَبيري بمنزلة جباري فلم يجزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتزليل  
حركة الوسط بمنزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف  
عنده قيل لم يعتبر ههنا بتحرك الاوسط لان اعتبار نائب النايث بعيد  
وعقرب ان سمي به مذكر ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث فان  
قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا  
نحو باب علم امرأة ايضاً مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف ايضاً مع وجود  
الزيادة قيل المراد بالموث المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن  
منقولاً عن مذكر فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا ينفسر اللفظ  
فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو باب حيث كان في الاصل مذكر بمعنى سحاب  
ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منصرف لانه  
يرجع بعد تسمية المذكور به الى ذكوره الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين  
المذكورين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث  
شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف  
اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه  
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التذكير وانت تعلم ان الاسم الذي  
فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجمة وهو الموث  
والاجمعي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة  
ما ذكر في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول  
ان ياء النسبة مع التانيث في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اى كونهما علماً

وأن الصدقية في قوله ان تكون ايضاً تفيد معنى المصدر فيلزم تكرار الـكون  
 حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علماً فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير  
 المستكن في قوله ان تكون فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها  
 علمية اي كونها علماً واجيب بان لو طرح قوله ان تكون لم يكن مستقيماً لانه لو  
 قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو اما ان يجرى قوله المعرفة على الحقيقة او  
 يراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علماً  
 وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى  
 التعريف شرطه كونه علماً وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد  
 في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة  
 التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الـكون لان الياء التختانية في العلمية للنسبة و  
 التاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرطه كونه منصوباً  
 الى العلم الا الى غيره من المضمرة والمبهمة واللام والاضافة فيصح سببية  
 التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الـكون فافهم وانما شرط في التعريف ان  
 يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار والابهام كان الاسم مبنيًا منافياً لللازم منع  
 الصرف وهو الاعراب والمنافي لللام مناف للملزم وان كان باللام والاضافة  
 كان مؤثراً في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلائم ان يؤثر في منع  
 الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا  
 التعريف المبهم العرب المقطوع عن الاضافة كائنة تانيث اي وقالوا انه غير  
 منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو تكرة منصرف كما  
 ذهب اليه البعض بدليل سكوتة عن تعريف المبهم لذلو كان معتبراً عند لوجب  
 ان يضم مع العلمية تعريف المبهم العرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا  
 التعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف  
 التوكيدي لانه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف يقال قرأت الكتاب  
 اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلاً كما هو مذهب الجمهور  
 بدليل سكوتة عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تأكيداً للمكرة كقوله قد صرت  
 البكرة يوماً اجمعاً لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا  
 في بحث الوصف وانما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً

كما جعل البعض لأن فرعيتة التعريف على التنكير أظهر من فرعيتة العلمية على  
 التنكير فإن قيل لما كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف عندك كيف قال أخذاً  
 وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل كلام آخره  
 جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق  
 ذلك الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي تماماً فرغ عن بحث  
 المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية  
 شرطها ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم في العجمة اي في اللغة العجمية و  
 تحرك الاوسط عطف على قوله ان تكون او زيادة على الثلاثة اي ثلثة احرف اي  
 العجمة شرطها في منع الصرف كونها علمياً في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او  
 مع الزيادة على الثلاثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت جنساً  
 لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة واو ادخال لام وتنوين وغيرها  
 فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو كجام وفرند  
 بخلاف ما اذا كان علمية في العجمة فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف  
 لوجود العجمة والعلمية وانما اشترطت مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة  
 اذ لو لا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض احد السببين  
 فتزاحم تاثيره فان قيل العجمة مؤثرة في قالون اسم احدى رواة قراءة نافع مع انهم يكن  
 علماء في العجمية بل كان اسم جلس لكونه اسماً للجيد ثم سمي به احدى رواة قراءة  
 نافع ابو عيسى لجودة قرأته قيل انما جعل علم بعد النقل قبل ان يتصرف في  
 العرب فكانه كان علمياً في العجمية فان قيل العجمة مؤثرة في ما هو وجوده مع انه ليس فيها  
 تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جوابه ما بيننا من قبل من ان العجمة فيها غير  
 معتبرة في كونها سبباً مؤثراً بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها رجحة  
 كونها سبباً مؤثراً فان قيل ما لم يجعل تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة في العجمة  
 شرط جواز تاثيرها حتى كان نوح منصرفاً البتة وفي التانيث المعنوي شرط تختم  
 تاثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في الموث  
 الثلاثي المعنوي تقديراً لان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها في ان تصغير نحو  
 هندية ودعية فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث لقوى  
 من العجمة فترجم بزيادة الثقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون



التحرك او الزيادة لسمع نحو نوح ولو لم يسمع غير منصرف في كل لم فصيح او غير فصيح  
 كما سمع ذلك في نحو هندا ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك او الزيادة في العجمة شرط  
 تأثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند  
 غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تأثير العجمة كما انها شرط تحتم تأثير التانيث  
 المعنوي وما ذهب اليه المصنف اصح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط  
 وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولو لم يسمع  
 دعد وشتر بفتح الشين والتاء اسم بقعة و ابراهيم ممنوع كل واحد منهما عن  
 الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم ولو قال فنوح  
 وفرند منصرف وشتر و ابراهيم ممنوع لكان اولي ليكون نوح نظير فوات الشرط  
 الثاني وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات الشرط الاول  
 وهو كونه اعلمية في العجمية ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط  
 الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف  
 فيه لان العجمة مع الثلاثي الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة  
 عند البعض فذكر نتيجة اهتماما لثانها بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه  
 لا تزاع فيه لاحد لان العجمة النكزية غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجة شتر  
 لما فرغ عن بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال لجمع شرطه في منع الصرف  
 صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف بعدها  
 حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع  
 التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صوابات جمع صواب وقيل هي  
 صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصاييم فان قيل يخرج من هذا التفسير  
 نحو ضارب وجعافر واساود واناعم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل  
 بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعائل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع  
 افاعيل مع ان هذا الجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن  
 العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريف وهو تعبير الزائد  
 بالزيادة والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله بغيرها حال  
 من صيغة منتهى الجموع اتي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد  
 بالهاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير في

الوقف هاء وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغيرها لانها ان كانت مع هاء  
كانت على زنة المفردات كقرازة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة  
جمعيته فتورق فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغيرها وياء النسبة لكان  
اولى ليخرج مدائني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه  
ليس يجمع كافي الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد  
محمض دائما وانما يجمع مدائن وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لورد في النسبة الى الواحد  
لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع ردا الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد  
كالانصاري والاعرابي والانباري فلاحاجة الى اخراجها بخلاف قرازة فانه جمع  
وقيل يخرج مدائني بدلالة قوله بغيرها لان تاء التانيث وياء النسبة من واد  
واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة و  
طلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكروسي و  
من حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس وواحد نحو تمرة وتمروري  
ودوم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان  
كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولها فرعا فان النسب في النسب الى الكلمة  
ان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع يجمع حروف الواحد فيخرج مدائني  
لان جمع بعض حروف حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين  
الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس يجمع كافي الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض  
دائما وانما يجمع مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم  
قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد  
حيث يرد عليه اكلب واجمال فانها جمعان لان نظيرهما في الاحاد واجب بان  
المراد عدم النظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال فانها جمعان لان نظير  
هما في الاحاد صورة الا انها ما تالان في قبول التصغير والتكسير على لفظ  
لانها على صيغة القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير  
فلم يصدق عليها عدم النظير في الاحاد من كل وجه كما سجد مثال الجمع  
الذي بعد الف حرفان ومصاييم مثال الجمع الذي بعد الف ثلاثة احرف  
اوسطها ساكن واما قرازة جمع فردون وهي شيء من الشطرنج منصرف  
لفوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو

في تائيد الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة لازمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيؤثر  
بها

قوله بغيرها دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجر لشهرة  
 امثلة هذا وكثرها وقلتها امثلة ذلك وانما قال فنصرف على صيغة المذكور ولم  
 يقل فنصرف مع وجود تانيك المبتداء وهو فزانة لان المراد بمجرد اللفظ وهو  
 المذكور فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فزانة ههنا علما  
 فينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيك وقد سمع ههنا منونا قيل  
 هو ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكلته مسماه والمنوع في غير المنصرف تنوين  
 التمكن لا تنوين المشاكله فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا يصح الحكم عليه  
 بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه  
 منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيك فان قيل التاء في فزانة عارضة و  
 العوارض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا التاء في حكم العدم فلا يدخل  
 في قوة جمعيته فتور فينبغي ان توثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل  
 انما يعتبر التاء في حكم العدل لانهما وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغير الاوزان  
 كما في وزن الفعل نحو جعلته فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا  
 في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعالته موضوعه مع الكلمة لعدم استعمال  
 اشاعب وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال  
 المتكلم وذاستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجب  
 بانها لو كانت مستعملين لسمعنا في موارد استعمالها ولما لم يسمعنا حكما بانها غير  
 مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما  
 فزانة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعماله او للاستيناف  
 لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني  
 لسبق كلام آخر واما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل في بعض  
 المشاركين الاستيناف بعد سبق الاجمال وهناك ذلك فيصح ان يكون للاستيناف  
 تثرير ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يوثر فيها الا الجموع  
 وحضا جرحها للضبع اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان غير منصرف اتفاقا  
 مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم يتفي بانتفاء العلة المتحصرة فينبغي ان يكون  
 منصرفا فاجاب عنه باننا لانسلم ان العلة هي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة  
 اعتبارا لانه اي لان حضا جرح منقول عن الجمع لان في الاصل جمع حضا وهو عظيم

البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على الباغرة فهو غير منه. وفي بالجمع الأصلي  
 القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسمها للحمية غير منصرف بالوصف  
 الأصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الأصل  
 كما قال في الوصف واجب بان لا يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته في الحال  
 او في الأصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ماله  
 اعتبار في حضاير الجمعية الأصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم  
 للضبع وهي لا يطلق الاعلى الاثني والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبتت من  
 التانيث مع العلمية لان حضاير غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة  
 العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاير  
 غير منصرف بعد التنكير ايضا فالابد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع  
 ثم اعلم ان قوله وحضاير صبتد وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من  
 ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في  
 غير فانه في حكم لا التانيث حيث يجوز ان ازيد غير ضارب كما يجوز ان ازيد الاضارب  
 وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني ففيه نظر لان النصب يتقدّر على  
 لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وههنا لم يوجد شئ منها  
 وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم  
 والمجمل معترضه ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذا الصيغة لا يثر فيها الا الجمع  
 او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف هو الاكثر اي عدم صرفه اكثر استعمالا  
 وهو مذاهب اكثر الحاجة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سراويل فاجاب  
 عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع كلام العرب  
 حمل على موازنة اي ما يوازن اي يوافق في الوزن من العربية نحو انا عيم وقناويل  
 لان الاعجمي دخيل والدخيل لا بد ان يلتحق بنوع والموازن بالاتفاق اليت والحري  
 لانه جنسه والدخيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه و  
 ثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع سراويل تقديرا اي فوضا  
 لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يثر فيها  
 الا الجمع والمنقول عنه ولم يوجد شئ منها فيه فليل ان جمع تقديرا يفرض انه  
 جمع سراويل استعمال بمعنى السراويل او بتسمية كل قطعة من السراويل سرية التفظنا

لقاعدة العرب كتقد ير العذل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة  
 اذا في قوله اذا لم يصرف للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد  
 قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ  
 محذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والا  
 فمفعول مالم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل  
 على موازنة صفة الاعجمي او خبر بعد خبر لبتدأ محذوف اي هو اعجمي محمول  
 على موازنه وقوله عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي وقوله جمع سراويل  
 خبر بعد خبر لبتدأ المحذوف وقوله تقديرا مصدر محذوف والعامل اي قد  
 تقديرا ومصدر لقييل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او مفعول له  
 اي قيل جمع سراويل لتفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه وهو  
 الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ  
 منع مصايح وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرها والجمع مشروط  
 بعدم النظر في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اي فلا  
 اشكال فيه اي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصايح  
 وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصايح وقناديل مشكل اللهم الا  
 ان يقال ان محي المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة  
 مفرد سوى سراويل فلا يعابيه ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف  
 سراويل كثير الوجود لانهما تدخل على شرط كائين مقطوع الوجود وليس الامر  
 كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف لكان اولى ليدل على ان صرفه قليل  
 الوجود لان كلمته تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار  
 كل جمع منقوص على وزن فواعل سواء كان يائيا كجوار او واو ياءكواع ولم يتعرض  
 الواوي لصيرورته بعد الاعلال مثل اليائي فنحو هذا الجمع رفعاً وجزأ  
 منصوبان على النظر فية اي في وقت الرفع والجر كقاض خبر لقوله بنحو جوار اي  
 مثل قاض في اسكان الياء لتقلها عليها ووجد فيها اجتماع الساكنين وتعويض  
 التنوين عنها بجر التقصان وفي النصب كضوارب كخفته وهو غير منصرف  
 في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديراً  
 فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديراً وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجر

والتنوين للتمكن لا لتفاء صيغة منتهى الجموع لفظاً لا نصراً بعد الاعلال  
 مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده و  
 عند التثنية منع الصرف مقدم على الاعلال ولا يزال الفريقين مذكورة في  
 المطولات ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع ولجرجواري  
 وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالاً  
 وحذفت للساكنين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضاً عن الياء المحذوفة  
 واطمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذا  
 المنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء اُخت وبنت فانها كانت للتانيث  
 حيث كان اصلها اخوة وبنوة بالتخريك فجعلت بعد حذف اللام عوضاً عنها  
 حتى طوت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعاً  
 غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالاً وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها  
 كما في يدع الذئع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها الثلاث فيلزم الجمع بين  
 العوض والمعوذ وفي الجرجواري ممنوعاً عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة  
 في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها  
 التنوين وبعضهم يبقى الفتحة في الجر نظراً الى صورة الفتحة متمسكاً بقول الفرزدق ولو  
 ان عبد الله مولى هجرته + ولكن عبد الله مولى مواليا + والصواب موال لان العبرة  
 المعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس ومحمول  
 على الترخيم بان كان اصله موال يي بفتح ياء المتكلم فرخم موال بحذف اللام لانها  
 صارت آخر ابطول مدة بعد حذف الياء ثم اشبع فتحة ياء يي فصار مواليا  
 وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضروة الشعر وقيل عوضت التنوين في  
 الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع  
 في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية  
 احد الجزئين فلا يرد الينم وبصريي علمين شرطه في منع الصرف العلية ليلزم  
 للتركيب اول يتحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي  
 يخرج الاسم الى صرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في  
 منعه ولا سناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع  
 الصرف الملزوم للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون

باضافة ولا إسناد ولا الجزر صوتا ومضمنا للحرف قبل العلمية لينجز نحو سيدويه و  
 خمسة عشر علما قلت عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتا ظاهرا لان مبني وكلامنا  
 في المعرب فتركه اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتأثير  
 التركيب فلعل المصنف لاختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني  
 متضمنا للحرف وقوله مثل بعلبك خبر مبتدأ محذوف اي وهو مثل بعلبك  
 فان مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك المكبر ثم جعل علم بلد بالشام  
 ثم افرغ عن بحث التركيب شرعا في بيان الالف والنون فقال الالف والنون  
 اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط ذلك الاسم العلمية اي كونه علما  
 ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او يلزم الزيادة  
 بالعلمية كعمران اي مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي واذا كانا في  
 صفة فانقضاء فعلا نتر اي فشرطها انتفاء فعلا نتر لئلا ينتفي شبهها بالفي  
 التانيث بدخول التاء المنوعة عنها يعني كما ينتفي حمراء ينتفي سكرانة وقيل  
 شرطها وجود فعلي بعد ان كان على فعلا نتر ليتحقق شبهها بالفي التانيث  
 باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتفي فعلا نتر بوجود فعلي لان كل فعلا نتر  
 يبي مؤنث فعلي لا يبي مؤنث فعلا نتر وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض في رجن  
 حيث ينتفي فيه فعلا نتر بدون وجود فعلي فلا حاجة الى وجود فعلي الانتفاء  
 فعلا نتر واجيب بان نادر والنادر كالعديم على ان انتفاء فعلا نتر لعروض اختصاصا  
 بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلي انتفاء  
 فعلا نتر فقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رحي بل لانهم  
 خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوم منه مؤنثا لامن لفظه بالتاء ولا من  
 غير لفظه اعني فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث ان الانسليم  
 ان وجود فعلي مطلوب لاجل انتفاء فعلا نتر بل هو مقصود بذاته لانه يحصل  
 بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لاختلاف صيغتي  
 المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة  
 الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه مثل تأثير  
 انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من  
 غير وجود فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

ز  
 لكسر

ومن ثم اختلف في رحمان للسببية وثم يفهم التاء وتشديد الميم للاشارة  
 الى المكان وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف  
 ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها  
 على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب زيدا وقرعة عمر ابالهاء  
 لانك اذا وقفت عليها قلت زة وقرعة ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف  
 عليها وقولهم ثمه بالتاء من غلط العامة اى لاجل ان بعضهم بشرطوا في تاثير  
 الالف والنون انتفاء فعلاية وبعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث  
 يصرفه من اشتراط وجود فعلى لعدم رحى ويمينه من اشتراط انتفاء فعلاية لان انتفاء  
 رحمانته وهو الوجود لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزام انتفاء فعلاية  
 الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى في رحمان لاختصاصه  
 بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس  
 على النظائر ودون في قوله دون سكران وندمان طرف اختلف يعنى اختلف في  
 رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على  
 كلا القولين لان انتفاء سكرانته ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لان انتفاء الشرط  
 على كلا القولين لوجود ندمانه وعدم ندمى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او  
 في قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضى ان لا يتحقق المشروط و  
 هو الالف والنون الا في احد الشرطين اى في الاسم وفي الصفة وليس الامر كذلك  
 بل يتحقق في كلا الشرطين اى في الاسم والصفة فكيف يصح التردد بين الشرطين  
 واجيب بانه تردد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا  
 يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في  
 الكلي كلا الشرطين فيصح التردد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في  
 بحث وزن الفعل فقال وزن الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص به اى شرط  
 اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم المنقول عن فعل او  
 اعجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام  
 فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل و  
 فيه تكرار لطائل تحتها كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون  
 الاختصاص كما تقول زيد ابو عمر واواخوه واستاذه ونحوها من الاضافات التي



الأبراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل ضافة العام الى الخاص بمعنى  
 اللام لجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في  
 اوله كزيادة الفعل اذا لاختصاص فيه لانه قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف  
 كثر مبنيا للفاعل مشددا وضرب مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا استخراج  
 واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الامتنوع لأن الفعل او مجيها نحو خصم وبقم  
 او يكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قدم على الاسم و  
 هو قوله زيادة اي مزيد او على حقيقته وقوله كزيادة ته صفة زيادة اي كصفة كزيادة  
 الفعل وهي احد حرفي اثنين نحو يزيد وتغلب واجد ونزجس فالماصل ان شرط  
 وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة  
 كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال ويكون في اوله زيادة كزيادة ولم  
 يعقل ويغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب الغلبة  
 فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال  
 انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية  
 بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب  
 علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية  
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال ويغلب فيه  
 ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة  
 معتبرة لكان وزن المفعول معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد  
 يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افضل فان وزنه ليس  
 بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افضل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة  
 نحو احمرو وافعل الاسم نحو اربن واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي مزيا  
 الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افهم فكيف يكون وجود زيادة في اوله  
 كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا لميها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في  
 الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة الفعل  
 في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلاثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة  
 انواع افعل التعجب نحو ما احسن زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل  
 الصفة نحو احمرو من حمرو واهل المتكلم من باب اخر نحو افهم وافعل الماضي من

من باب الافعال مما جاء لا ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو ارحم واشفق وافعل الماضي  
 من باب الافعال مما له ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعال التعجب وافعل  
 الصفة يعارضه افعال المتكلم من بابها وافعل الاسم الفاظ معصودة تعارضها  
 افعال الماضي مما جاء في باب الافعال لا ابتداء الفعل فبقي افعال المتكلم من  
 المضارع من باب آخر وافعل الماضي من الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارضة  
 فثبتت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احمر  
 عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما  
 عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول  
 قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظهروفا للاخص او يقال معناه  
 اول حروفه الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله غير  
 قابل للتاء حال من ضمير المتصل في اوله اي غير قابل للتاء التانيث المتحركة و  
 انما اشترط كونه غير قابل للتاء لان ان قبلها اخرج عن وزن الفعل فلا يتحقق  
 شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجيء اسودة للمجئ الاثني مع انه ممنوع عن الصرف  
 للوصف ووزن الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع  
 عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء  
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب فلبته  
 الاسمية المعارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الاربعة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس  
 اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكور ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم  
 قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله واسود ممنوع عن الصرف باعتبار  
 الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجي مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما  
 يقبلها باعتبار غلبة الاسمية المعارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممنوع عن الصرف  
 فتحقق فيه الوصف ووزن الفعس وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن  
 ثم اى ولاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود  
 الشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم  
 قبول التاء فيوجد الشرط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط  
 علته للشرط نظرا لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود الشرط اذ الشرط يوجد  
 بعلته عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا

ان يقال لمن شرط في حكم العلة كحرف البير في الطريق فيؤثر في وجود الحكم وانصرف  
يعل مع الوصف الاصلى يقال جل يعل اى قوي على العمل انما انصرف للثبوت عدم  
الشرط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم  
الشرط وقد عدم الشرط ههنا لان يعل يقبل التاء تكرة حيث يقال ناقرة يعل  
اى قوية على العمل فيعدم الشرط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمي به كان  
غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ نثما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع  
في بيان ما ذهب تاثير هذه العلل بذهابها فقل ما فيه علمية مؤثرة كلمة ما  
موصولة اى الاسم الذي او الممنوع الذي فيه علمية مؤثرة اى موجبة مع غيرها  
منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والجمعة و  
التركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن  
الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وجبلى اذا سمي بها فان العلمية غير  
مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع  
الاقصى ويزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية  
وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا  
قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فاذا التناقض قيل انما جعل  
العلمية ههنا مؤثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من  
العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا نكر للشرط وهو الظاهر وللتنبيه  
فان كانت الشرط كان قوله صرف جواب الشرط والمجلة الشرطية وقعت خبرها  
الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرها الموصولة وقوله اذا نكر ظرف  
لقوله صرف اى الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيده نحو  
رب سعاد او قطام لقينته وتنكير العلم اما بتاويله بواجد من جنسه وذلك اذا  
وقع في الشركة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد لقينته  
او رب زيد لقينته اما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحب بصفة من  
الصفات فينبذ جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل  
فرعون موسى اى لكل جبار قهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتر اى رب  
جواد وانما صرف وقت تنكيده لما تبين اى لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام  
من انها بيان ما اى من ان العلمية لا يتجامع حال كونها مؤثرة الا ما هي شرطية

كلمة ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لاجتماع اى لا  
تجتمع سبباً من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسباب هي اى العلمية بشرط في ذلك  
السبب وهو التانيث بغير الالف والجمعة والتركيب والالف والنون اذا كانا في  
اسم وقوله لا العدل ووزن الفعل استثناء فمابقي بعد الاستثناء الاول اى لا  
تجتمع مؤثرة غير ماهي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل كمر واحد فانها لاجتماعها مؤثرة  
حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط  
فيها حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم قال وما فيه علمية مؤثرة اذا انكر  
صرف كان لو اهم ان يتوهم ان هذه الصابطة ليست بكلية مجوزان يفرض اسم  
يجتمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر ذلك الاسم بقي فيه  
سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيه حتى ينعدم الشروط  
عند عدم الشرط فدفع وهه بقوله وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان  
لاختلاف اوزانها فلا يكون الا احد هما اى فلا يوجد الا احد هما اذا للتضاد ان  
لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفي هذا الاستثناء نظراً لانه ان قيل  
في معناه فلا يوجد سبب الا احد هما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في  
الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احد هما

معها

هـ والظاهر كان استثناء الكل من الكل  
لان قوله احد هما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل  
المعنى فلا يوجد سبب منهما الاسباب منهما ويمكن ان يقدر بقريظة ما سبق  
فلا يوجد سبب غير ماهي شرط فيه الا احد هما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه  
نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير  
ماهي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد  
سبب من العدل ووزن الفعل الا احد هما اى احد منهما واجيب بان مفهوم  
قوله غير ماهي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد  
منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ و  
المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا الا ترى ان الرجل  
اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الافلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح

الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهم مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى  
 لان ما صدق عليه قوله لسائي ليس الا هذا الارباع المستثناة لكنه جعل استثناء  
 البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله لسائي عام يتناول الارباع المستثنات و  
 غيرها وان كان ما صدق عليه الارباع المستثنات فالحاصل ان استثناء الكل من  
 الكل لفظ باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط  
 صحة التكلّم لاحتمال الحكم فانهم فاذا انكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلية  
 فيه مؤثرة بقى بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشرط  
 عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق  
 السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش  
 بنصب الاخفش لا غير في مثل احمر المراد بمثل احمر كل ما كان صفة في اصله مقترنا  
 بسبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى الماثلة اي خالف  
 سيبويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علما او تميز عن التام بالاضافة من ال  
 عن الموصوف اي في علمه مثل احمر على نحو على التمرة مثلها زبد اي على التمرة زبد مثلها  
 وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه  
 حال العلية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير دل عليه قوله اذا انكر فان ظرف  
 خالف سيبويه الاخفش في مثل احمر وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى  
 رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني  
 تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان  
 والمراد ههنا تلميذه كما صرح المصنف في شرح الفصل فلونصب الاخفش كانت نسبة  
 المخالفة قصدا الى الاستاذ وهي غير ملائمة برتبته وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصدا  
 الى التلميذ ابعد من الملائمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لظهار الحق  
 الاسبابها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا  
 في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف  
 ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رخ فلا وجه لما  
 ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا  
 يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه  
 علمية مؤثرة اذا ذكر صرف الامثل احمر فانه اذا انكر بعد العلية بيقية سيبويه غير

منصرف اعتبار الصفة الأصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الأصلية في  
اسوداسماً للحمية بالاتفاق والاختفاء لم يعتبرها إلا الساقط بالعلية التي هي  
وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسوداسماً للحمية فإن الوصف فيه  
معتبر عند لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الأصل ولا غلبة الاسمية  
لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما راجح بخلاف ما جعل علماً  
فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جازتسمية الاسود بالاحمر  
وبالعكس وأجيب باز الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع والاختفاء ان  
يقول ان الوصفية تزول بالعلية المتصادمة بينهما والعلية لا تزول بالتنكير  
لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمي جماعة باحمر او بان يجعل اسم  
جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كالا التقديرين لا يرجع لاسم  
بعد التنكير الى معناه الأصلي وهو من لمرحمة فكيف يعتبر الوصف الأصلي  
بعد زوال المانع وأجيب بان ليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد التنكير  
بل المراد انه كالتانيث لكونه أصلياً مع زوال ما يضاؤه ولذلك قالوا في جمع  
احمر حمر وان كان علماً وفي احمد لحامد فلو لا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ  
لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلاً كما هو المختار كان  
نصب قوله اعتباراً على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاختفاء لاجل اعتباره  
الصفة الأصلية او على انه ممتزعة نسبية في مثل احمر اي خالف سيبويه الاختفاء  
من حيث اعتباره للصفة الأصلية او على انه حال مجذوف مضاف اي خالف  
سيبويه الاختفاء حال كونه ذا اعتبار للصفة الأصلية او على انه ظرف زمان  
لان المصدر قد يجعل حيناً اي خالف سيبويه الاختفاء وقت اعتباره الصفة  
الأصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعاً من المخالفة مثل  
رجع القهقري او مجذوف مضاف اي خالف سيبويه الاختفاء مخالفة اعتباراً  
للصفة الأصلية واصنافه المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة السبب الى  
السبب وان كان مفعولاً كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتباراً يجوز  
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولاً لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلن وفاعل  
المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاختفاء والمعتبر للصفة الأصلية وهو  
سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون هذا الاشتمال من قوله

سيبويه ايضا مجذوف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة الاصلية  
 والمجاز والمجورود في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية  
 للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية  
 في مثل احر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في  
 وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصل بعد التنكير  
 وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم  
 من الصرف للوصف الاصل والعلية فاجاب عنه بقوله ولا يلزم ان سيبويه  
 باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصل والمراد باب حاتم  
 كل علم كان في الاصل وصف مع بقاء علمية لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين  
 وهو الوصف والعلية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد  
 وذا امتنع لان ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لم يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان  
 اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علت الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم  
 عند ثبوت اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد  
 لا محالة لعدم اعتبار الوصف الاصل ههنا التحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين  
 في حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه  
 ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز وجب لثبوت  
 بين العلية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين  
 في حكم واحد في حاتم انما يلزم لو كان امتناعه بالعلية والوصفية القائمتين  
 وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه اعتبر الوصف الاصل بعد التنكير  
 في احر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته ايضا فيمتنع  
 نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلية القائمة لما ان الوصف  
 الاصل معتبر عند لاصالته وان كان زائلا كما في احر بعد التنكير وكما في اسود بعد  
 غلبة الاسمى ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذ لا تنافي بين  
 كون الشيء وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد  
 بالوصف الزائل والعلية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل  
 لكن كون الوصف زائلا والعلية قائمة ينافي في الاجتماع ولا ينافي التضاد فتمقت  
 الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم

واحد لا محالة فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثير باعتبار  
 الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير  
 العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلتين حقيقتين طبيعتين لمنع  
 الصرف بل هما علتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين  
 وجعلهما علتة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول  
 الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم  
 ونحو ذلك اذ لامرته للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود  
 التأثير الطبيعي اعتبارها بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او  
 يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه  
 متضمن لحكمين معني لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من  
 حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لاني حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعاق  
 بقوله لا يلزمه والنفي اذا دخل على فعلي فيرقيد بوجه ما توجه ذلك النفي الى ذلك  
 القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل  
 ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتم ان لم يلزم اعتبار  
 متضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل النفي  
 اى انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصم المعنى  
 وجميع الباب باللام والاضافة اللام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق  
 بقوله يجر اى جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة يجر بالكر  
 الجملة خبر لقوله وجميع الباب اى يجر بصورة الكسر لاذ الكسر من القاب البناء  
 فيستحيل الانجراره فلا بد من حذف او تجوز فان قيل لا فائدة في قوله بالكسر اذ  
 يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة يجر قيل ليس الامر كذلك بل هذا القيد  
 مناط الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام واضافة يجر لكن بصورة الفتح  
 وبعد اللام والاضافة يجر بصورة الكسر نحو مرت بالاحمر وبعمرهم واختلف  
 في تعليل انجراره بصورة الكسر فمن قال ان الحجر والتنوين كلاهما يسقطان عن  
 غير المنصرف قصد انما يجر لان اللام والاضافة لكونها من معظم خواص  
 الاسم يقويان جملة الاسمية ويتبعدان عن معنى الفعل فيضعف تأثير  
 شبهه فصار الاسم منصرفا يجر بصورة الكسر وانما كانتا من معظم خواص



الاسم لانها يمتزجا به امتزاجا تاما ويجعلان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقام  
 التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفعل لدلالة على القطع عما بعده والفعل متصل  
 بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانها لا يمتزجان به امتزاجا  
 ولا يحدان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم يجز  
 غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه  
 تبعاً للتنوين فقال انما يجز لان الجر يسقط منه تبعاً للتنوين الشاقط لشبه  
 الفعل وهنالك يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه  
 الجر فيبقى الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم العرب بالجنس  
 الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر العرب باعتبار اقسام الاعراب فقال  
 المرفوعات هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية  
 صفتها اي هو اسم معرب اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو و  
 الالف نحو جازي زيد وابوه او الزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا  
 فيدل على الاعراب اللفظي والتقدير لا اللفظ يشتملها دون المحلى اذا اعراب  
 المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جازي في هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلى انه في  
 محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو ضمير الفصل  
 لا محل له من الاعراب وهو عائد الى المرفوعات وانما ذكره ووجه مع ان المرفوعات  
 جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات اولانه عائد اليها بتاويل كل واحد اولانه عائد  
 الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون  
 المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات  
 غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطاعات وانما عاود الضمير  
 الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد  
 وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع  
 مسائلهما ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير بهذا ذكر  
 المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان  
 سايلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية محتمل ان  
 يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل  
 الملحقات ويحتمل ان يكون التاء والياء لاقادة معنى المصدرية اي كونه فاعلا

حقيقة واحكام اليد خل الملحقات وانما قال على علم الفاعلية راعى على الرفع ليقنوا  
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجمالة ويشير  
الى اصاله الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب فمنه الفاعل مبتدأ فقد  
خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او من الرفوعات  
الفاعل وتذكيره وتوحيدها بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم  
الفاعل على سائر الرفوعات لان اصل الرفوعات وسائر الرفوعات ملحق به على الصحيح  
لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزءا من الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في  
الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما  
يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس  
بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي  
واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركنية  
حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسد بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركنية  
لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فمقدم حذف  
الفاعل لا يدل على ركنية فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع  
الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان  
وعلت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة  
نحو كفى بالله وما جاءني من احد و اجيب بان الزوائد مما لا يعتد بها وقيل اصل  
الرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيويو لان باق على ما هو الاصل في المسند  
اليه وهو التقدير ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه  
وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا  
يحكم عليه الا بالاشتقاق لان عامله لا يكون الامستقا ولان المبتدأ يحكم عليه بالحكم  
متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان  
حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم اسند  
اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل و  
لقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره  
عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا يشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما  
هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا ندرج لم يصدق قوله في الحال

ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكروا  
 ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند  
 البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب المصنف وصاحبها  
 العرب وعند الاكثرين هو الفعل المقدر واسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما  
 كان مذهب المصنف هنا مخالفا لذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه  
 وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم ابوه وعمر وحسن وجهه وقدم عليه  
 عطف على قوله اسندا او حال بتقدير قد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك  
 الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه ما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر  
 عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير ونه قيل بل اسند اليه ايضا  
 الاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل او لا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك  
 الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا في  
 المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه  
 مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند  
 الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه  
 وقوله على وجه قيامه به حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل  
 بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على  
 صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد و زيد  
 مضروب غلامه فانه ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة  
 قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري و  
 غيرها هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم  
 وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد  
 وطال عمره وان الموت ليس بقائم زيد وكذا الطول ليس بقائم بعمر ولكلها  
 على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا  
 نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمره حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه  
 بهما قيل المراد في جميع حدود الرفوعات والنصوبات والمجوروات المذكورة  
 غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه العربيات فيكون المعنى  
 ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذي اسند

اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفعل الذي  
 اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه  
 فقال والاصل ان يلى الفعل اى الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي اسند اليه  
 بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شي من المفاعيل ولو احقها لان الفاعل كالجزم  
 منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصر واوضح و  
 احسن اما الاول فتركه الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف  
 الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلما امة الاشتقاق وهي  
 من المحسنات على ما عرف في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل  
 على ما مر في بحث الوصف اى ولا جل ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل جاز ضرب  
 غلامه زيد بنصب غلامه ورفع زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير  
 وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب  
 غلامه زيد برفع غلامه ونصب زيد اى وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار  
 قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصله لتقدم الفاعل  
 عليه وهذا عند الجمهور بخلاف الاخطش وابن جني فانها جزواه تمشكا  
 بقول الشاعر جزى ربه عنى عدتي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد  
 فعل فان ضمير به عائد الى عدتي وهو متاخر والجواب ان الضمير للصدر  
 الاعدى اى جزى رب الجزاء لدلالة الجزى المقدم عليه كقول الله تعالى اعدوا  
 هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم  
 يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني قيل الاضمار  
 قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعدة والضمير في غلامه مضاف اليه  
 وهو غير عمة الا ترى انه لا يضر المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع  
 الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى  
 الاضمار قبل الذكر في التنازع لسدة افتقار الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا  
 اذا المفعول فضلة فغيره نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول  
 به سواء فان كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على  
 المفعول به كالضرب مثلا فان استعمال الآلة التاديب في محل قابل للايلاء و  
 هو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل

غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول به ليس  
 بركن فتمتقت الضرورة في كلتا صورتين واجب بان المراد بالضرورة  
 ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر  
 في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام العرب  
 فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصحة  
 مجمل ما روي على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان  
 حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتأخيره فقال واذا اتقى الاعراب فيهما اي في  
 الفاعل والمفعول لفظا تميزاى من حيث اللفظ والقرينة عطف على الاعراب  
 اي واذا اتقى القرينة حاليتها كانت او مقالية على فاعلية احدها ومفعولية  
 الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمرا  
 متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيد او مضمرا منفصلا  
 نحو ما ضربت الاياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول  
 الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد لا عمر او بعد معناه اي معنى الا وهو انما  
 فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد  
 عمرو وانما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا سهل ثم  
 كون انما بمعنى ما والا اختيارا للصنف والا فللمذكور في المفتاح وغيره هو انما  
 متضمنة بمعنى ما والا لا انه بمعنى ما والا وقوله وجب تقديمه جزء لقوله واذا اتقى  
 مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول كما في الصورة الاولى اي  
 في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس بخلاف ما لو  
 وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى و  
 ضرب موسى العاقل عيسى العاقل ينصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة  
 مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتانيته في الثاني واعراب الصفة في  
 الثالث وحاليتها نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حاليتها وهو عدم صلاح  
 الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل  
 قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقدم المفعول على الفعل في هذه  
 الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ  
 والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في قائم

لأنه

زيدا جيز الوجهان أحدهما ان يكون قائم مبتدأ وما بعده فاعله السادس  
 الخبر والثاني ان يكون قائم خبرا تاخر للبتدأ وكذا في غيرهما مما جيز فيه الوجهان  
 والوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه  
 قيل الفرق مبني على تمديد اصل وهو ان أحد الوجهين اذا كان على خلاف الأصل  
 والأخر على الأصل فقصده التكلم بما يخالف الأصل ملبس بمنع الالتباس إذ السامع  
 يحكم بما هو الأصل لسبق ذهنه اليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيعمل بالمقصود وان  
 استويا أصالة ومخالفة للأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين أحدهما  
 بالأصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التأمل والاستفسار  
 فيكون جوازها من باب الأجمال دون الالتباس والأجمال جائز والالتباس ممنوع  
 واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او  
 مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى  
 تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الأصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم  
 تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز  
 في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الأصل إذ مفعوليته توجب تقدم المفعول  
 على الفعل وهو خلاف الأصل وابتدأيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا بخلاف  
 الأصل في الخبر الأفراد فيستويان في خلاف الأصل فلا يلزم اللبس وكذا قائم  
 زيد حيث يجوز في قائم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الأصل على ما سنين  
 ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الأمثلة هذا هو الفرق  
 بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه وأما في الصورة الثانية  
 أي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله مانع من تأخيره لامتناع  
 الفصل مع الاتصال والمراد بتقدير الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل  
 فلا ينتقض بخوزيد ضربت وأما في الصورة الثالثة أي في صورة وقوع  
 المفعول بعد الأوامر معناها فلانه لو اخر الفاعل لا نقب القصر وذلك لان  
 المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفعل لا نقب  
 ذلك الى قصر المفعول على الفاعل إذ معنى قولنا ما ضرب زيد الأعمى والزيد  
 ليس ضميرا بالأحلام والأعمى فامتنع ونحوه ان يكون مضمرا بالغيره ويتقدم  
 المفعول أي بقولك ما ضرب عمرو الأزيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول

إذا أصل الخبر

فقط بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كالأومعناها ثم قدم عمرو على زيد نحو ما ضرب الأعمروا زيد فإنه جائز عند الأخفش وعند القاهر سواء قصد استثناء عمرو وتقدير الأعمروا على الفاعل بقرينة أو قصد استثناء امرين من امرين أي ما ضرب أحدًا أحدًا الأعمروا زيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لأن الانحصار إنما يقع فيما يلي الأفلوذا ذكر الفاعل بعدها فالانحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأزيد عمروا فكانت قلت ما ضرب زيد لا غير ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأعمروا زيد فكانت قلت المضروب عمرو ولا غير وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقدير الأعمروا على زيد أو قصد استثناء امرين من امرين ما الثاني فللزوم استثناء شئيين من شئيين بأداة واحدة بلا عطف وهو لا يجوز لضعف الحروف وأما الأول فللزوم الالتباس بالثاني ثم كما بين المواضع التي وجب فيها تقدير الفاعل على المفعول شرع في بيان المواضع التي وجب فيها تأخيرها عنه فقال وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعول أي ضمير عائذ إلى المفعول نحو قوله تعالى وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ أَوْقَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ الْأَنْحَوِّ مَا ضَرَبَ عَمْرُوًا زَيْدًا أو بعد معناها أي معنى الأومعناها وهو أنما نحو ما ضرب عمروًا زيدًا أو اتصل به أي بالفعل مفعوله أي مفعول الفعل وهو أي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت وقوله وجب تأخير جواب الشرط السابقة أي وجب تأخير الفاعل عن المفعول وأما في الصورة الأولى أي في صورة اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الأضمار قبل الذكر وأما في الصورة الثانية أي في صورة وقوعه بعد الأومعناها قليلًا لا ينقلب المقصر المقصود لأن المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا ينقلب ذلك الأقصر الفاعل على المفعول إذ معنى قولنا ما ضرب عمروًا زيدًا ان عمرو ليس مضروبًا بالأزيد فاما زيد فجاز أن يكون ضاربًا لغيره ويتقدير الفاعل أي بقولك ما ضرب زيد لا عمروا ينكسر ثم هذا إذا وقع مجرد فاعله بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كالأومعناها نحو ما ضرب الأزيد عمروًا فإنه جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة إلى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لأن مثل هذا التركيب معمول

على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم الفاعل على المفعول  
 وأما في الصورة الثالثة ترى في صورة اتصال المفعول لأن اتصال المفعول مانع  
 عن تأخيره لمنافاة للاتصال الفعل وإنما قل وهو غير متصل احترازاً عما إذا  
 كان الفاعل متصلاً أيضاً مثل ضربتكَ فإنه يجب تقديم الفاعل على المفعول  
 على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد أي قلما يحذف  
 الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا للعلّة لأن قيام القرينة  
 شرط للحذف لا للعلّة بل العلة الإيجاز والاختصار أي وقت حصول قرينة  
 دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله جوازاً صفة مصدر محذوف أي  
 وقد يحذف حذفاً جازياً للإيجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة  
 كقولك زيد خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول أي هو مثل مقولك  
 وزيد بدل من المقول أي كزيد والرفع محلي وفي بعض النسخ في مثل زيد في  
 موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوازاً فعلى هذا يكون زيد مضاف إليه  
 والرفع محلي على التقديرين وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من  
 موصولة وقال صلة أي زيد المقول الذي قال من قام كلمة من هنا استهامة  
 مبتدأة وقام خبره والجملة الاستهامة مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل  
 فعل محذوف أي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في  
 السؤال فإن قيل لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق  
 الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب أن يكون الجواب كذلك  
 ولن يكون ذلك لا بتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر يطابق  
 السؤال صورة ولا يطابق معنى لأن قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في  
 الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الأسناد فلا يطابق الجواب السؤال من  
 حيث المعنى أو يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف  
 شرطها والتقليل في الحذف أولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق  
 كما في المثال المذكور يكون بقرينة السؤال المقدر كقول ضرار النهشلي في مرثية زيد  
 بن هاشم وليك زيد ضارع لخصومة الوأوف في قوله ليك ليست بداخلة في  
 البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غائب مبني  
 للمفعول وقوله زيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل رفوع على أنه مفعول



مالم يسم فاعله لقوله ليك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لأن السامع امر  
 بالبكار بقوله ليك يزيد اي على يزيد على صيغة المجهول حرك السامع ان يسأل  
 قال لا من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع انه  
 يبكيه ضارع اي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل للدلالة السؤال  
 المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع ان لم  
 يعتمد بشئ لان الجار والمجرور يكفيه راحة الفعل اي يبكيه من يعجز عند  
 الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه او  
 خصومته مع غيره وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخواته فان  
 يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعللة ان اريد خصومة  
 غيره معه وفيه نظر لان الخصومة لا تصلح علته للبكار بل العلة عمزه وقت  
 خصومته غيره اياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى  
 الوقت على كلا التقديرين واجب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون  
 قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اي ضارع لاجل خصومة  
 غيره معه اي يبكيه من يعجز عند خصومته غيره معه هذا البيت من كتاب سيويه  
 واخره ومختبط مما تطير الطوائم قوله ومختبط عطف على ضارع اي يبكيه ضارع  
 ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد هو على  
 السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطير الطوائم اي مما تلك الحوادث ماله  
 متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من للسببية وامصدرية  
 والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائم جمع  
 مطيحة على خلاف القياس كلوا قم جمع لقيحة والقياس الطيحات والمطيحة  
 هي الحادثة المهلكة اي يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوائم ماله اي لاجل اهلاك  
 المهلكات ماله او متعلق بقوله ليك اي ليك يزيد لاجل اطاحة الطوائم يزيد  
 اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل  
 لا ناصر له وكل فقير سائل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يعينه  
 فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله ووجوب عطف على قوله جواز  
 اي ويحذف حذفا واجبا في مثل فان احد من العرب كين استجارك فاجره  
 اي مثل هذا الكلام وقوله احد رفوع على انه فاعل فعل محذوف تفسيره

استجارك وتقديره وان استجارك احد من الشركين استجارك والراد بالمثل  
كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر  
فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر يأتي وأن وعطف البيان نحو روایت  
غضنفر اى اسدا ونحو قوله ونادينا ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل نيد  
قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر  
ثم ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً فلا يكون المفسر تفسيراً  
للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل  
والفاعل جميعاً فقال وقد يحذفان معاً اي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره  
مثل نعم لمن قال الجار والمجرور ورسفة نعم اى نعم الموقولة لمن قال او حال اى مثل نعم  
مقولة لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم  
التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز ولا واجب ونعم قرينة لاسد مسد  
الجملة كذا قالوا ولقاتل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدة  
كما في اقايم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال  
قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا  
واجباً على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع ذامارة الوجوب  
والجواب عنه ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان احكام الفاعل شرع في بيان  
حكم اخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطراداً فقال  
واذا تنازع الفعلان اسما ظاهراً بعد هما اى بعد الفعلين قوله ظاهراً مفعول  
تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعت الثوب فيتعدى تنازع الى  
واحد فيكون من باب تجازينا الثوب لامن باب تضارب زيد وقوله بعد هما  
صفة ظاهراً اى ظاهراً واقعاً بعد هما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل  
والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرها من الصفات ايضاً نحو زيد ضارب  
ومكرم عم وواو بكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقبل ما يتحقق فيه  
التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضاً نحو ما جاء  
في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم  
فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازاً عن المضمرة فان  
التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا

قلت ضربت وكرمت على صيغة التكملة وضرب وكرم على صيغة الغائب او ضربك  
 وكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن  
 اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو  
 كجزئته ولا يتصل بعامل آخر فلما تجزى في المتصل لم تجزى في المنفصل طرذا للباب  
 وانما قيد بقوله بعد هما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلتمح  
 بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع  
 فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت وكرمت وضربت زيدا و  
 كرمته فان قيل التنارع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا  
 الى اعمال الثاني واهما الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه  
 والاظهر والكوفيين الى اعمال الاول واهما الفاعل والمفعول في الثاني الا  
 ان يمنع مانع فيظهوره على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان  
 الى آخره قيل المراد بالتنازع التنارع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا  
 قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب والفاء في قوله فقد  
 يكون جوابا اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت للتفسير ويحتمل ان  
 يكون الفاء للتفسير والجزء محذوف فان قدر به واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعد ما  
 جاز اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت ايضا للتفسير  
 ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء للشرط قوله فان عملت الثاني الى آخره اى  
 فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اى فاعلية الاسم الظاهر وياء  
 النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اى في كونه فاعلا نحو ضربني وكرمني زيد  
 وقد يكون واقعا في المفعولية اى في مفعولية الاسم الظاهر اى في كونه مفعولا  
 نحو ضربت وكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين  
 في الاقتضاء بان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية  
 معا نحو ضربني وكرمته زيدا وانتصاب قوله مختلفين على ان حال من الفعلين  
 المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما الدلول بالضمير  
 المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف  
 اى وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون  
 الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك

المصدر فيتمدد حاصل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالاً من  
 الفعلين المقدرين وعامله المصدر والدلول بالضمير المستكن في قوله فقد  
 يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا منع  
 ويمكن ان يجاب بان حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون  
 حالاً من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان  
 يكون عاملها معنوياً مفهوماً من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب  
 اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان  
 المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملاً بان كان احدهما واقعاً والاخر  
 ناصباً وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لا يقع  
 الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة  
 اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة اعمال الثاني عطف على الجزاء المحذوف  
 اي واذا تنازع الفعلان ظاهراً بعد هما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون  
 اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار  
 والاولوية دون اجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب  
 فهو على اخذ اقدروا بان اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول  
 هو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلى عامله وباستفاضته الاستعمال  
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هَآؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهٗ حيث  
 عمل الثاني اذ لو عمل الاول لقبل اقْرَؤْه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند  
 اعمال الاول ومنه قوله تعالى اَنْتَوْنِي اَفْرِغْ عَلَيْهٗ قَطْرًا حيث عمل الثاني اذ لو  
 عمل الاول لقبل اَفْرِغْ لِمَآئِرٍ ومنه قول الشاعر + ومكتا مدمائة كان متونها +  
 جرى فوقها واستشعرت لون مذهب + حيث عمل الثاني والاقيل واستشعرت  
 لما ذكرنا ومنه قول الآخر + قضى كل ذي دين فوقع غزيمه + وغرة مطول معنى  
 غريمها + حيث عمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو  
 عمل ذلك لقبل فوقاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلانه لو لا ذلك لقبل  
 معنى هو غريمها بانها الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له  
 حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت  
 على غير من هي له يجب فيها ابراز الضمير اذ لم يضر على شريطة التفسير فلما لم يبرز

الضمير دل على انه قد عمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمولاً لقوله معنى فانه  
 لا يجب ابراز الضمير في مطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث  
 وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم لان ضميره اضمير بشرطة التفسير كان  
 الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون اى نحلة  
 الكوفة اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول سبق الطلبين  
 فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا  
 كذلك اعمال الاول فكان اولى ويقول امرء القيس + فلوانما اسعى لودي معيشته  
 كفاي ولم اطلب قليلا من المال + فان كفاي ولم اطلب تنازعا في قليل و  
 اعلم كفاي فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت  
 في النظم بين نصب قليل ورفع مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول  
 بالاتفاق فلو لا اعمال الاول لمختار لما اختاره الشاعر اذ الفصيح لا يختار الا  
 الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه يأتي في  
 المتن نقلنا بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين  
 شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال فان عملت الثاني  
 الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اى فان  
 عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل  
 او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر  
 اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع  
 والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدك وضرباني واكرمت الزيدين و  
 ضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندك وضرباني واكرمت هندیين  
 وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف ظرف اضمرت اى دون  
 حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه  
 الا اذا سد شئ مسده كما في ما جاءني الازيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول  
 بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير قل هو الله احد  
 ونعم رجلا فان قيل لم يطره الفاعل في الاول عند اعمال الثاني لكلاينم الاضمار  
 قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يضار  
 اليه مع امكان الاضمار خلافا للكسائي رح مفعول مطلق لفعل محذوف

أي يخالف بالأضمار دون المحذف خلافاً للكسائي فإنه يقول بمحذف الفاعل  
دون اضماره مخدراً عن الاضمار قبل الذكر والكجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط  
التفسير في الجملة جائر نحو نعم رجلاً وقل هو الله أحد بخلاف حذف الفاعل  
بدون سد شي مسد فإنه لم يوجد في كلامهم اهلاً فإن قيل قد جاء حذف  
الفاعل بدون سد شي مسد نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم  
في الثاني وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قد إلا أنا حيث حذف إلا أنا  
في الأول وهو الفاعل ونحو اضر بن من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا  
القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظاً لئلا يلتقي ساكنان وان ابقيت خطأ  
لثلاثا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعم في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل  
المصدر قيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعم  
في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب  
حذف الفاعل والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسبياً  
منسياً والمخدوف في باب التنازع نسبياً منسياً ويظهر اثر الخلاف بين القائلين  
بالمخدوف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزاً فيهما ومستتراً  
فيه فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون  
وفي المحذف ضربني واكرمني الزيدان ولا زيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد  
حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل في الفعل الأول مضمّر  
مستتر عند القائلين بالأضمار ومخدوف عند القائلين بالمخدوف وقوله  
وجاز حلة معترضه لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية أي وجاز عمل الثاني  
عند اقتضاء الأول الفاعل وقوله خلافاً للفراء مفعول مطلق أي يخالف  
القول بالجواز خلافاً للفراء فإنه منع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار  
قبل الذكر او حذف الفاعل ودروي عن الفراء تشريك الرفعين والاضمار بعد  
الاسم الظاهر كما في صورة تأخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني و  
اكرمت زيداً هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف  
على قوله اضررت الفاعل أي وان عملت الثاني حذفت للمفعول ان قضى الأول  
المفعول ان استغنى عنه هذا شرط استغنى عن الجزاء تفيد ما يغني عنه و  
الجواز المحجور اعني عنه مفعول ما لم يسهم فاعله أي حذفت المفعول ان كانا

بالمخدوفين والفاعل

استغني عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعلمت  
واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمار قبل المذكور في  
لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحوزا عن سماجة  
التكرار وانما يضم ذلك تحوزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وانما الاضمار  
في قوله رب رجلا فتشاذ والاظهرت اى وان لم يستغن عن اى وان كان حاله  
يستغن عن بيان كان مفعولا تانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا اظهرت  
المفعول نحو حسبتى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبتى وحسبت  
لما تنازعا في منطلقا الاخير واعلم فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبتى  
وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير  
مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب  
الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان علمت الاول عطف على  
الشرطية السابقة وهي قوله فان علمت الثاني اى وان علمت الفعل الاول كما هو  
راي الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل  
الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيد  
وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين واضمرت المفعول  
ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر  
نحو ضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا  
وانما اضمرت المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر  
بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضم في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع  
امكان اضماره الا ان يمنع مانع فظهر استثناء مفرغ اى اضمرت المفعول  
على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فينبذ وجب  
اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا تانيا من باب علمت مع ذكر المفعول  
الاول غير الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبتى وحسبتى منطلقا الزيدان  
منطلقا فان حسبتى وحسبتى كما تنازعا في منطلقا فاعلم الاولى وهو حسبتى  
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له وضم المفعول الاول في حسبتى  
واظهر الثاني وهو منطلقين لما منع يمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفرقا خلفا من  
هوله وهو المفعول الاول وذا غير جائز لو جوب الحال وانما هما فيما صدق عليه

في هذا الباب ولو اضر مشني خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضطرار  
 وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر يضر نحو حسبني وحسبته اياه زيد  
 منطلقا ثم كما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون يقول امرؤ  
 القيس من ان كفاي ولم اطلب تنازعا في قليل وعمل كفاي فقال وقول  
 امرؤ القيس فلما اسعى لادنى معيشة كفاي ولم اطلب قليل من المال \*  
 ليس منه القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى له  
 لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجهها الى قليل من المال حيث يلزم التناقض  
 وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل مثبت من شرطه وجزائره وما عطف على  
 احدها منفيًا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك  
 فالأكرامان منفيان واذا قلت لولم تكرمني لم اكرمك فالأكرامان مثبتان  
 فعلى هذا قوله فلما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة  
 اى انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاي  
 قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب  
 متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانه  
 صار مثبتا بالعطف على جزء لو فيلزم من الصراع الاول ان لا يكون طالبا  
 لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من  
 الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود  
 فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه  
 الى قليل من المال والثاني متوجه الى الجهد المؤثر المحذوف بدلالة البيت الثاني  
 وهو قوله \* ولكنما اسعى لجهد مؤثر \* وقد يدرك الجهد المؤثر مثالي \* فيكون  
 المعنى لو ثبت سعي لادنى معيشة كفاي قليل من المال ولم اطلب الجهد المؤثر  
 ولكنما اسعى لجهد مؤثر فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان  
 متوجهين الى الشيء واحد قال الفارسي الواو في قوله فلم اطلب للمحال دون العطف  
 فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى  
 ما ثبت سعي لادنى معيشة وما كفاي قليل من المال والمحال اى لم اطلب قليلا  
 من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان المحال قيد العامل  
 فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك



لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطراً سواء طلبه او لم  
 يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول  
 من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفاً على مجموع الجملة الشرطية  
 دون الجزاء او كان اعتراضاً حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتاً  
 فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله  
 ليس منه خبره وقوله كفاية في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امرء القيس  
 وازدافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول  
 مالم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بجد  
 على حذف فقال مفعول مالم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذ كر فاعله وانما لم  
 يفصل بينهما كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين  
 فاعلاً لكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامة كلمة كل لبيان الاطراد فلا  
 يكون ذكره ههنا مستذكراً وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير  
 المستتر في اقيم اى واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد  
 اقيم الى قوله مقامة فان قيل هذا الحمد صادق على الربيع في قوله لم ايت الربيع  
 البقل حيث كان في الاصل مفعولاً فيه اى ابنت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول  
 حذف فاعله واقيم هو مقامة قيل انه قد خرج عن كونه مفعولاً فيه وصار فاعلاً  
 لصدق حذف الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ  
 عن تعريف مفعول مالم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال بشرطه اى شرط  
 مفعول مالم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة  
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل  
 وغيرهما مما بنى المفعول قيل في الكلام حذف معطوف اى الى فعل او يفعل ونحوهما  
 مما بنى للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به مجرد  
 اللفظ يكون علماء والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون  
 موسى اى لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لسمى فعل ويفعل كونه ماضياً  
 مجهولاً ومضارعاً مجهولاً او كونه صيغة البني للمفعول فيكون المعنى ان تغير  
 صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل  
 المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله موهبا بان كل مفعول صالح لا قامته مقامه اعل شرعي  
 بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني  
 من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول  
 اسنادا تاما فلوا سندا الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون  
 كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا  
 او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث  
 من باب علمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت  
 في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه  
 بخلاف اعلمت زيد هندا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي  
 المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من  
 باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب  
 لم ويبطل السؤال عن اللصية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب  
 ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لان جواب لم وقد جاز ذلك  
 بالاتفاق يقال ضرب التاديب وما يقال لان لم ان بعد اظهار اللام جواب  
 لم ففيم وهما لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للتم لكونه صالحا للجواب  
 للم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب  
 يصلح جوابا لمن قال ضربت كما ان تاديبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا  
 بالبرهان وعلل بعض الشارحين بازا نصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية  
 فلواقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من  
 هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة مشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع  
 مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان نصب فيما  
 قصد ظرفيته مشعر بانظر فيه فلواقيم مقام الفاعل فات للنصب والاشعار  
 وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند  
 اليه الفعل فلا يتخلو اما ان يحذف الواو وعند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف  
 يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع  
 الاسناد اليه اذا الواو يمتنع الاسناد اليه تقريبا بين المفاعيل التي لا يقع موقع  
 الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر تعين له أي تعين المفعول به لإقامته مقام الفاعل أي لاستناد الفعل اليه وأما تعين له لأن الفعل المجهول بني له واستناد اليه حقيقة وإلى غيره من الملابسات مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها فإن قيل لا يترجى المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار أن كل واحد منهما جزء من لول الفعل لأن الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار أنه مستلزم من لول الفعل لأن كل مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فإنه مقتضى من لوله من حيث المصدر يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه ويستلزمه فإن الضرب في ضربت زيدٌ مثلاً وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية فإن نفس المصدر يمكن أن يكون بدون المفعول به كالقيام والعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت أن احتياج الفعل إلى هذه المفاعيل أشد من احتياجه إلى المفعول به فلم لا يترجم هي عليه قيل إنما يترجم هي عليه لأن الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان

راجحاً عليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لأنه لا ذاقيل تقول كذا فتعين زيد فكانه كان مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للإقامة فإن قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله أمام الأمير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنسبوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع أن المفعول به بلا واسطة حرف جر أقوم مقام الفاعل ولقائل أن يقول إن قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور وأما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط نصب المفعول فيه لا بشرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بلا واسطة وإيضاً أنه كلام المصنف غير منظم فإن قوله إذا وجد وقوله تعين وقوله يقول أمور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماضٍ اللهم إلا أن يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى **يَوْمَ نَبْهَثُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَإِنْ يَكُنْ تَامَةً لَنَا قِصَّةٌ أَى فَمَنْ لَمْ**

ان يقول

يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء اى فجميع الفاعل مستوية  
في الاقامة لاستواء الجميع في عدم بناء القعل المجهول له ولو كان الاستناد اليه مجازاً  
فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به  
لا يستقيم لا بتناؤه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به في قوله  
مطلقاً وجد المفعول به اولم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه  
سواء في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة ويقال  
المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يدكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء  
وان وجد فجميع ما يدكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والافلوبقي  
سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهن خلاف المقصود  
على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل  
فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اى المفعول الاول  
من الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني  
في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيد درهما فيه معنى الفاعلية  
اذ هو عايط اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيد جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو  
مكتسب وفي الثاني منها معنى الفعولية لانه ماخوذ مكتسبى وما فيه معنى الفاعلية  
فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد  
عمره فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذاً وماخوذاً بخلاف اعطيت  
زيد درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذاً بل تعين لكونه ماخوذاً فلا لبس في  
اقامته ثم كما فرغ عز مجتد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله شرع في بحث البتد  
والخبر فقال ومنها البتد والخبر مبتدء متقدم الخبر والجملة عطف على قوله  
فمنه الفاعل اى من الرفوعات البتد والخبرات الضمير ههنا التانيث المعاد وذكر  
ثم ابتدء بالخبر وفي بعض النسخ ومنه البتد والخبر اى وما اشتمل على علم  
الفاعلية البتد والخبر وفي بعض النسخ البتد والخبر فعلى هذا يكون البتد  
مبتدء محذوف الخبر اى ومنها البتد والخبر اى ومنها ما حذف الخبر اكتفاء  
بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفوعات الا تية وانما جمع البتد  
والخبر في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذ الاصل فيهما  
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر ما حذف احدهما بخلاف الاصل ولا شترهما في كون

حاملها محتويا وغير ذلك فالبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله  
 الابتداء مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله  
 المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل  
 اي العوامل النسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات  
 الى الكلليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلغظ اي العوامل النسوبة الى  
 تلفظ لفظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ  
 اي العوامل النسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة ككلمة والعوامل  
 بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتدأ والمراد  
 بالاسم اعم من ان يكون اسما لفظا او قد يرا فيدخل في الحد سواءً عليهم  
 ان تدركهم ام لم تدركهم وتسمع بالمعبيدي خير من ان تراه وحق ان زيد  
 منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه  
 عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها باب كان وان وعلت  
 كما فسرها العلامة جارا لله الزمخشري في الفصل لانه عرف المبتدأ وحدث  
 فيها محروى ان يطلق بخلاف جارا لله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين التلغظ  
 والتخبر قائلاهما الاسمان المجردان عن عوامل اللفظية للاسناد والمغتركة بينهما  
 التجرود عن العوامل التي من شانها ان تدخل عليهما وهي الابواب الثلاثة وفروعها  
 ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتدأ  
 وليس مجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزوائد مما لا  
 يعتد به وقوله مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والمجاز والمجرد  
 مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسند وهو ناعمل لانه حال معتمدة على ذي الحال  
 وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فانه خارج من هذا  
 القسم فان قيل مالم يسم فاعله قيل اللفظ في حد المبتدأ والتجرود عن حد الفاعل  
 ومفعول مالم يسم فاعله قيل الكافي في بعض الحد وبالبحر للاستفاد من المقام  
 للكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضهم ليكون صورة التصريح دالة  
 على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالبحر هناد اعلى من زعم ان اسم الفاعل مبتدأ  
 وفاعله يسم مسند الخبر كما قايمة الزيدان لانه مسند به لا مسند اليه ولا ناسم لا  
 صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي

قصر الخبر على المبتدء دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصورا على زيد لان زيد مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مقصورا على المبتدء مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل بضمير الفصل ردعه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدء بنزلاف واجيب بان قد يجيء لقصر المبتدء على الخبر كما يقال الكرم هو التواضع ومنه قوله تعالى **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** اي اولئك هم المقصومون وعلى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدء مقصورا على الاسم المذكور والصفة فلا يكون المبتدء غيرها فيحصل به ردعه فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدء عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للمخاض **ضَيْقٌ فَمَدَّ الرَّكْبَةَ وَالرَّكْبَةَ الْبَيْرُ** وقولك سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى **أَمْثَلْنَا اثْنَيْنِ وَآخِيَيْنَا اثْنَيْنِ** بتسمية العدم الاصلى امارة وههنا من هذا القبيل فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتدء هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم كقولك لم يقم كل انسان لعموم النفي كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت ان نفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول واذا النسبة ايجابية كقولك الجاد لاهي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لان نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط يفيد نفي العموم ونفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احد هما وهو شمول العدم بالدليل الحارجي كما في قوله تعالى **إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ** وان الله لا يحب كل فاكه اثم ولا تطعم كل حلاف ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على

يختص على الفلاح

ان المتبادر هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله  
العوامل الجنس دون الاستخراق فيبطل معنى الجمعية اي المتبادر هو الاسم  
المجرد عن ماهيته العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر اصلاً وقوله والصفة عطف  
على قوله الاسم اي المتبادر هو الاسم المذكور والصفة الواقعة بعد حرف النفي  
او الف الاستفهام والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة  
والمجاري مجراها كالنسوب نحو ما قرشي احوك واما قيد الصفة بكونها واقعة  
بعدها فيحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قائم زيد فان الصفة ليست  
بتبادر لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين وكلمة اولئح الخلودون  
الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدود  
دون الحد وضابطة تقسيم المحدود ان يدكر في صدر الحد ما يتناول كلا  
القسمين وهنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما  
هو قسم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسم الصفة كما زعم بعض  
المشادحين فان قيل ان اريد به قسم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فانظر  
ان المراد قسم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل  
بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليرقان المتبادر في القسم الاول مسند اليه وفي  
الثاني مسند اليه ولا يصح ان يراد قسم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس  
في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من الضمير الواقعة  
اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر  
الذي بعده ما شئ او مجموعاً واما قيد بالظاهر احترازاً عن الصفة الرافعة لضمير  
نحو قائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائذ الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر  
لم يجز تشبيهها لما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يشئ ولا يجمع فكانت خيراً  
ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل قائم انما فان الصفة رافعة للمضمير  
مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستوفى فلا يخرج  
ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهامية الرافعة للظاهر مبتدأة ايضاً  
بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي و  
الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا في ابتداء ثمة قال  
بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار الاول كان كذا الف

ابتدائها

لامتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييداً واحترار عن هل فان قيل الصفة  
 الواقعة بعد لام الموصول الرافعة لظاهر مبتدأة ايضاً بالاعتماد على الوصول  
 نحو القايم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفي او الف الاستفهام اولام الموصول  
 كان اشمل قيل انما يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من  
 المبتدأ ضروري يصار اليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلته  
 باعراب اللام الموصولة كما عراب ما بعد الابدعنى غير باعراب توضيحه ان حق الاعراب  
 ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والمخبر  
 لا يحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلته فاعربت باعرابها عارياً كما ان الاسمية  
 الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى ما بعد ما فاعرب  
 باعرابها عارياً مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان  
 مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد  
 الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بسند اليها و  
 الزيدان فاعلها السادس المخبر في تمام الجملة فان طابقت مفرداى فان  
 وافقة الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما مرفوعاً مفرداً واقعاً  
 بعد ها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعد ها مفردين جاز الامران  
 احدها كونه الصفة مبتدأة وما بعد ها فاعلها السادس المخبر في تمام الجملة  
 والثاني كون الصفة خبراً وما بعد ها مبتدأ بخلاف ما اذا طابقت مثني او  
 مجموعاً نحو قائمان الزيدان واقايمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا  
 فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما  
 جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقاً  
 وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلاً لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلاً  
 فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في  
 منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجوز حينئذ وجهان  
 ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور  
 الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احدهما حينئذ  
 ان كان على خلاف الاصل فنقص ما يخالف الاصل ما تبس ممنوع للالتباس اذا  
 السامع يحكم بها هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقعود

الا

وهو لا يخرج عن الاصل



وقام زيد من هذا القبيل لأنك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا  
 يسبق ذهن السامع الى تأخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف  
 الأصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا  
 يجوز فيه إلا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الأصل وان استوى الوجهان أصالة و  
 مخالفة للأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالأصالة حتى  
 يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما  
 من باب الأجمال والأجمال جائز والالتباس ممنوع وذلك مثل قائم زيد فان وجهه  
 متوابع في مخالفة الأصل اذ ابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو  
 خلاف الأصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو ايضا خلاف الأصل  
 فاستوى الوجهان فجوذا هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين  
 ثم لا فرغ عن بيان المبتدأ وشرع في بيان الخبر فقال والخبر هو المجرى عن  
 العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة أي الذي لا يكون صفة  
 واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرى شامل للمبتدأ  
 بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الأول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة  
 احتراز عن القسم الثاني منه وإنما لم يقل هو الاسم المجرى لان الخبر قد يكون جملة  
 والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فتترك ذكر الاسم ليتناول  
 الاسم والجملة وقيل وإنما لم يقل هو الاسم المجرى لكتفها بما قال في المبتدأ والجملة  
 التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فان قيل يدخل في الحد يضرب في زيد يضرب  
 ابوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدأ فيخرج  
 ذلك لأنه مسند الى الفاعل دون المبتدأ وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة  
 تأكيد لان القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدأ وهو  
 ضمير الفصل والمجرى خبر والمسند به صفة المجرى والمغاير صفة اخرى ثم لما بين  
 المبتدأ والخبر شرع في بيان احكامها على الترتيب فقال واصل المبتدأ والتقدير  
 أي الأولى في المبتدأ ومقتضى الدليل في ان يكون مقداً على الخبر لأنه موضوع  
 معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولأنه عمدة البيان والخبر  
 عمدة الافادة والبيان اهم والأهم اليبق واخرى بالتقدم بخلاف الفعل و  
 الفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل لأن الفعل يدل على التجدد و

الحدود والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف  
 المبتدأ والخبر فإن الأهم هو المبتدأ لأن الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على  
 الثبات والدوام ومن ثم رأى ولاجل أن أصل المبتدأ والتقديم جازي في  
 داره زيد مبتدأ متقدم والخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز  
 وإنما جاز ذلك مع كون الضمير عائد إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدم مرتبة  
 المكان أصالة بتقدمه وامتنع صاحبها في الدار الجار والمجرور وخبر لفظوله  
 صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل متنع وإنما امتنع هذا لعود  
 الضمير إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخر فيلزم عود الضمير إلى  
 المتأخر لفظاً ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض أحكام المبتدأ وشرع في حكم آخر  
 له فقال وقد يكون المبتدأ منكرة كلمة قد للتقليل أي قدما يكون المبتدأ  
 منكرة فيه إشارة إلى أن الأصل في المبتدأ والتعريف لكونه محكوماً عليه و  
 الأصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فإنه إنما جاز تنكيره مع كونه محكوماً عليه  
 لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقدمه المحكم عليه وذلك في التنكير  
 إذا تخصصت أي قل شيوعها وإلهاها وحصل فيها نوع تعين بوجه فالكلمة  
 ما زائدة أو صفة بوجه أي بوجه أي وجه فإن قيل بيان التنكير عند بيان  
 أصالة التقديم غير ملائم فكان الأولى أن يذكر هنا قوله وإذا كان المبتدأ  
 مشتقاً على ما له صدر الكلام إلى آخره مما وجب فيه هذا الأصل وتختلف قبل  
 في المبتدأ وأصلان التقديم والتعريف فيبين أحدهما بالتصريح والآخر  
 بالالتزام لأن بيان قلة التنكير يستلزم أصالة التعريف فكانه قال وقد يكون  
 المبتدأ منكرة وأصله التعريف أو يقال لما بين أصالة تقديم المبتدأ وشرع في  
 بيان ما يلزم فيه تأخيره ويختلف هذا الأصل وذلك إذا كان الخبر مضميلاً  
 مخوفاً في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في  
 الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطراداً فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم  
 بهذا التلخيص والملازمة وفيه نظر لأن ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلخيص  
 لكان ينبغي أن تقدم قوله في الدار رجل على سائر أمثلة وجوه التخصيص  
 فتأخيره عن سائر الأمثلة يابى هذا التلخيص مثل ولعبد مؤمن خير من  
 مشرك فإن قوله ولعبد مبتدأ وتخصص بالصفة لأن قوله ولعبد يحتمل

المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصاً وحصل فيه نوع  
 تعيين وارجل في الدار ام امرأة فان قوله ارجل مبتدأ وتخصص بالعلم بثبوت  
 الخبر لا حد الجنس عند التكلم لان ام المتصلة للعادلة للفتحة للسؤال  
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لا حد هما عندك فاذا كان الخبر معلوماً  
 صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع قبل  
 اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنها ان يكون مجهولاً قبل  
 اجرائه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد  
 العلم بها صفات فصارت المبتدأ كأنه تخصص بالصفة وفيه نظراً لانه يلزم  
 من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظا التي تدل على  
 ثبوت الخبر لا حد هما عند التكلم فالاولى ان يقول الجوز لذلك وقوعها في  
 سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا  
 الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحداً بعينه ولا بعينه كذا في  
 العباب وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ وعند بني تميم تخصص بصفة  
 العموم لان النكرة في سياق النفي تم وفيه نظراً لانه جمع بين الضدين لان معنى  
 العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف  
 اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعاً واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين  
 لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك  
 بل المراد تقليل الشيوخ والابهام الحاصل في النكرات وهناك ذلك لانه لما نفي  
 عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيراً من مخاطب لم يبق للسامع اشتباه  
 لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحداً من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على  
 السامع ان ذلك الاحد من هو بالتخصيص وهنا يحصل بالعموم بهذا الطريق  
 فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني  
 تميم لان ما ولا المشبهتين بايس لا يعلان عندهم على ما عرف وشرهه زاناب  
 فان قوله شرهه مبتدأ وتخصص بالصفة المقدرة تقديره شرهه عظيم اهر الكلب لا  
 شرهه وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على صفة او تخصيص بكونه  
 فاعلان في المعنى حيث كان في الاصل اهر شرهه زاناب يجعل شرهه لاسم التعظيم المستند  
 في اهره والبدل من الفاعل فاعل معنى شرهه ثم قدم ليفيد المحصر لان تقديره ما حقه

التأخير يوجب المحصر فيكون المعنى ما ههنا ناب الاشر وانما قدر والتقدير  
 التأخير مع انه وجب بعيد عن الفهم لضرورة تفهيم وقوح النكرة مبتدأ ثم اعلم  
 ان المهز للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجائي حبيبا او تاجرا  
 او محببا الجدير مسترة وقد يكون شرابا بان يكون الجائي لصلا وعدا والهول له بباح  
 غير معتاد يتشائم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فعلى الاول يصح  
 القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر  
 الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شرعظيم لاحقير ههنا ناب وهذا على  
 قول من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفي ما عداه فخرج رجل طويل جاثي  
 معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هربا كلب في  
 وقت لا يهزم في مثله الا السوء فكان مورده هربا يتشائم به ويخشى منه  
 السوء والمراد بناب الكلب وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ وتخصص  
 بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانزاد قيل في الدار علم ان ما بعد  
 موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قائم رجل فانه  
 لم يتعين لكونه حكما لجازان يكون قائم مبتدأ ورجل بدل لامنه فلو قلنا بان خبر  
 يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظرحيث يصح قائم رجل مع ان هذا الالتباس  
 موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ وتخصص بكونه منسوبا الى  
 المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادف  
 فصار سلاما عليك فعديل من النصب الى الرفع لقصد الاستقرار والدوام  
 في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما  
 عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان  
 الله وليت قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك  
 في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير  
 آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل وان زعمت  
 ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج  
 سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والقول  
 يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا  
 اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بيننا قيل لان سلمت معنى سلمت

قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج  
 الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلت  
 الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي بسلام  
 عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر  
 قولي لئلا يكون مبتدأ وبلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك  
 سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه  
 تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصلح وقد رصاحب العباب سلمك الله  
 معرضا من تقدير سلت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد  
 استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتدأ وشرع في احكام الخبر فقال  
 والخبر اللام للعهد اي خبر المبتدأ وقد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع  
 بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر  
 الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدأ وقوله قد يكون جملة خبر  
 فيصلح مثلا لوقوع الخبر جملة والراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية  
 وهو الصحيح وقال ابن الاثير وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية  
 بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ  
 ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وزيد قائم ابوه  
 فزيد مبتدأ وقائم فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ الاول ونظير  
 الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لامر حبايبكم وقولك نعم الرجل زيد على قول  
 من جعل الخصوص بالمدح مبتدأ متقدم والخبر وعند المخالفين الجملة  
 الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اي بل انتم مقول في حقاكم لامر حبايبكم وزيد  
 مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد  
 يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها فاذا  
 تعلق بشئ يحتاج الى عائد اي الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره  
 كاللام في نعم الرجل فانه اما الاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس  
 مشتمل على الخصوص وغيره فجزى اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما تعريف  
 المعبود كما ذهب اليه الاخر والمعبود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير و  
 كوضع المظهر موضع المضمرة في نحو قوله تعالى الحاقة الحاقة وككون الخبر

تفسير المبتدأ في قوله تعالى قل هو الله أحد ثم قوله بفتح مفتوح لأنه اسم لا  
لنفي الجحس وقوله من عائد خبر لا وذهب بعض الشارحين أن الجاد والمجرور  
متعلق بقوله بفتح وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وقية نظر لأنه  
على هذا يصير قوله بفتح مضارع المضاف فيكون منصوباً لا مفتوحاً على نحو  
الاحاطة للقرآن عندك والبعد هو الفراق أي لا فراق من عائد وقد يجذف  
العائد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بدرهم أي الكرمه والمنوان  
منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال  
الاول حال من الضمير المستكن في بستين والحال وان لم يتقدم على العامل  
المعنوي الا انها اذا كانت ظرفاً تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا  
يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على انه صفة الرفع وهو منوان  
أي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدأ وما وقع ظرفاً  
فالاكثر انه مقدر بجملته أي الخبر الذي وقع ظرفاً نحو زيد في الدار وعمر و  
من الكرام فاكثر النجاة على انه مقدر بجملته متعلق بفعل محذوف من الافعال  
العامرة لدلالة الظرف عليه وذلك لان الاصل في العمل الفعل فتقديره  
عاملاً في الظرف اخرى ولاننا اذا وقع صلة يقدر بجملته لا بحالته فكذلك اذا  
وقع خبراً ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل  
الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعاً لفرعه وقال الكوفيون هو مقدر  
باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لان الاصل في الخبر  
الافراد ولان المقدر لو كان فعلاً لافاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك  
ولان المقدر خال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بجملته الاسم عن اولى  
من القول بجملته الفعل عنه ثم قوله ما مبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فالأكثر  
مبتدأ ثان وقوله انه مقدر بجملته خبر المبتدأ الثاني مجذف على أي على انه  
لان حذف حرف الجر من ان وان قياسي مستمر والجملته خبر المبتدأ الاول  
وانما دخلت الفاء في الخبر لان المبتدأ متضمن للمعنى الشرط لكونه موصولة  
بفعل فان قيل ما معنى الباء في قوله بجملته وما معنى قوله مقدر بجملته و  
المقدر هو الجملته لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى المفروض وقوله  
بجملته حال أي فالأكثر انه مفروض ملتصقاً بجملته ثم اختلفوا في الخبر قال

بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف السامسدة وقال بعضهم هو  
 الظرف السامسدة وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا  
 اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع  
 الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل عن الفعل واليه يشير كلام صاحب  
 اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المص  
 فاعرف نعم لما قال اوله ان اصل المبتدأ والتقدير يمشي في بيان موجبات  
 تقديمه وتأخيره فقال واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام  
 كالاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكمنني فاني اكرمه وضمير  
 الشأن نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو زيد منطلق  
 والتعجب نحو ما احسن زيد ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر  
 الكلام فاعل الظرف وهو قوله ماله او مبتدأ متقدم الخبر وبكلمة صلة  
 او صفة ومن في قولك من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة و  
 ابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة  
 ظاهرا ومعرفة معني لان معناه اهنا ابوك ام ذلك او زيد ابوك ام عمرو  
 ام غيرها مثل قولهم ما رايتك منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه  
 نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان  
 نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدقة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة  
 او كانا معرفتين اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق والنطلق  
 زيدا او كانا نكرتين متساويتين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل  
 مني فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في  
 رتبة التخصيص لان كلامهما افعال التفضيل مع من وانما يقل المتساويين  
 وان كان موصوفه مؤنثا لما ان تانيك لفظ النكرة غير مرتب على التذكير  
 فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في  
 التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطراب  
 قيل لو قال ذلك يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط  
 التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيدا المنطلق احدها  
 معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدها معرفة بالعلمية

والآخر بالاضافة وقد وجب بينهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله  
او كانا معرفتين مخروجا عن هذا الوهم وتبيينها على وجوب التقديم في  
المعرفتين مطلقا او كان الخبر فعلا كعطف على قوله او كانا معرفتين  
واللام للعهد اى او كان خبر المبتدأ فعلا للمبتدأ نحو زيد قام فان قام  
خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله وجب تقديم جزء الشرط السابقة اى  
وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع كما في الاول فلئلا يبطل  
صدارة ولا يرد زيد من ابوه لتصدر من على حمله فلا يبطل صدارة واما  
الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة  
على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنو بنو ابنا ابنا وبنات بنو بنو ابنا  
الرجال الا باعد فان بنو ابنا مبتدأ وبنو بنو خبر لا يوجب العكس  
لان قلب المعنى لان ابنا ابنا منزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون  
منزلة ابنا ابنا وكذا قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف  
مبتدأ و ابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابو حنيفة لان ابو حنيفة  
منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي ربح الى ان تقديم  
المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين  
للمبتدأ وتقديمه واخر لانه يدل على الذات والصفة الخبرية لانهما تدل على  
المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا ليس بسبب  
لان الخبر يصح ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على  
المعنى النسبي ولان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى السمي بكذا والصفة مبتدأ  
بمعنى الذات الذي انصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات انصف بالانطلاق  
سبب زيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر في قائم  
زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي  
دون اللغوي وقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله له يابى  
هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج  
قائم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ ومع انه  
لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل  
هو الضمير المتصل في يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد



ليس الأقبل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يتومان لأن الخبر  
جملة وفيه نظر لأنه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الصابطة فإن قام  
مع فاعله جملة واجب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان  
يقومان أو يقال معناه إذا كان الخبر فعلا لاجملة باعتبار الصورة فيخرج  
نحو الزيدان يقومان لأن الخبر جملة صورة لافعل بخلاف زيد قام فإن الخبر  
فيه فعل لاجملة صورة إذا ضمير المستكن امر اعتباري لأصوري لذا جعل  
إين في ابن زيد خيرا مفردا مع ان فيه ضمير استكنتم كما فرغ عن بيان  
موجبات تقديم البتد وشرع في بيان موجبات تاخيره فقال وإذا تضمن  
الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالأستفهام ونحوه نحو ابن زيد فإن ابن خبر  
مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فإن قيل الخبر في ابن زيد  
جملة لأنه ظرف وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد  
قيل جوابه ما تر من ان المراد بالمفرد ماله ليس بجملة صورة إذا ضمير المستكن  
امر اعتباري لأصوري أو كان الخبر ظرفا مصححا له أي للبتد والنكر ومخصصا  
له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص البتد وهو رجل يتقدم  
أو كان متعلقه ضمير في البتد أي متعلق الخبر ضمير كائن في البتد بان  
يتصل بالبتد وضمير يعود إلى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلق الساد مسد  
مثل على التمرة مثلها زيدا فان قوله مثلها مبتدء وقد اتصل بضمير عايد  
المتعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والجرور يحصل وأحصل الذي هو خبر  
وهذا المتعلق ساد مسد الخبر أو يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق  
الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالبتد عايد إلى التمرة  
الذي هو متعلق الخبر وقوله زيدا تميز عن التام بالأضافة نزال عن العوصف  
أي حصل أو حاصل على التمرة زيد مثلها في المقدار وإنما قال هذا الكلام لأن  
التمررة توكل في العرب مع ما يبد فالاسم لهم المحتاج إلى التميز هو المثل لأجهامه  
أو كان الخبر خبرا عن أن أي عن مفرد ان الفتوحة بان تقع ان مع اسمها  
وخبرها الماولة بالمفرد مبتدء مثل عندي انك قائم فمن ان الفتوحة مع  
اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدء وعندي خبر أي عندي قيامك وقوله  
وجب تقديمه جزاء لقوله وإذا تضمن مع عطف عليه أي وجب تقديم

الخبر على المبتدأ في هذه المواضع أما في الأول فلئلا يبطل صدقته ولا يرد عليه  
 زيد ابن ابوه لتصدر ابن علي حجة فلا يبطل صدقه وأما في الثاني فلئلا يبقى  
 المبتدأ بلا تخصيص وأما في الثالث فلئلا يلزم الأضمار قبل الذكر وأما إذا  
 لم يلزم ذلك وذلك إذا لم يستد متعلق الخبر مستد فلا يجب التقدير كما  
 في قولهم على الله عبد متوكل فان قوله عبد وان كان مبتدأ اتصل به ضمير  
 عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو  
 خبر لكن لم يجب تقدير الخبر حيث لا يلزم الأضمار قبل الذكر لعدم استد متعلق  
 الخبر مستد وأما في الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالكسوة اللهم الا اذا لم  
 يلتبس نحو لولا انك قائم حق لكان كذا وقد يتعد الخبر كلمة قد للتقليل او  
 للتحقيق اى قد يتعد دخبر المبتدأ فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعدد  
 جائز وواجب فالجائز ان تعنى بد ونه مثل زيد عالم عاقل فان زيد مبتدأ  
 تعد دخبره وقد تعنى بد ونه والواجب ان لم يتم المعنى بد ونه نحو الخمل  
 حلوحامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام  
 تختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ  
 معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني  
 ويرد عليه قوله تعالى وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ فَان قَوْلِهِ وَمَا مَبْتَدَأُ مَتَضَمِّن  
 بِمَعْنَى الشَّرْطِ وَقَوْلُهُ مِّنَ اللَّهِ خَبْرُهُ اى ما حصل بكم من نعمة في صادرة من  
 الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور  
 النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى سبب  
 لا يصالها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه اى ما  
 حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة  
 التي حصلت بهم سبب الحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والقائ  
 في قوله فيصم دخول الفاء في الخبر الغاء للعطف وهو معطوف على قوله  
 يتضمن واللام في الخبر للعهد اى فيصم دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدأ  
 اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا قيل اذا  
 قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية  
 والملازمة واللام يجوز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وأما قال فيصم

ولم يقل يجب لأن قصد السببية والملازمة في حيزا مجاوزا دون الوجوب او  
 يراد بقوله يجب لا يمتنع والتعظيم ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة جائزة  
 لا واجبة لان الخبر كالجزء فمن حيث انه ليس جزءا الشرط حقيقة جاز تجريد  
 منها مع قصد السببية او الملازمة نحو الذي ياتيني لدرهم وذلك في  
 المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول اى الاسم الذي وصل  
 بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما اى والنكرة التي وصفت بالفعل  
 او الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان العائد  
 الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمته او يفرغ يقال زيدا وعمر وقائم ولا  
 يقال قائمان الا ان يحل على حذف المضاف من المضمراى الموصوفة  
 باحدها اى باحد المذكورين نظير الموصول مثل الذي ياتيني او في  
 الدار فله درهم الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وقوله او  
 في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة  
 اى يقال ياتيني او يقال في الدار مكان ياتيني ومثل نظير النكرة الموصوفة وهو  
 وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم اى يقال ياتيني او يقال في الدار موضع  
 ياتيني فان قيل عبارة الشيم يشير الى ان المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط منحصر  
 في هذين القسمين اى في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة  
 الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي احصر والمبتدأ  
 الداخلى عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمبتدأ المتضمن لمعنى حرف الشرط  
 نحو من ياتيني فله درهم وما علمت اليوم فانت تجزى به غدا والمبتدأ الموصوف  
 بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفتنون منه  
 فانه ملاقيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستفيد المحصر قيل كلامنا  
 فيما اذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ ومعنى الشرط والفاء في القسمين  
 الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ ومعنى الشرط اما الاول فظاهر  
 لان اما حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من من وما يتضمن  
 معنى حرف الشرط ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع  
 اللزوم واجواز والامتناع في مظانها وجعل الماضي مستقبلا حتما و  
 جزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم

في خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان معنى السببية والملازمة  
 امر جائز لا واجب ولا يجعل الماطي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا  
 الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس  
 بسديد واما القسم الثالث فلمحق بالموصول بفعل وظرف فعلم المحصر  
 لبيت ولعل اذا دخل على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط ما تعان دخول الفاء  
 في الخبر بالاتفاق اي باتفاق النحويين فلا يقال لبيت او لعل الذي ياتي  
 او في الدار فلدرهم وكذا لا يقال لسأ وعل كل من اجل ياتي او في الدار فلدرهم  
 ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونها مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليل فعل  
 بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل  
 لازم الشرط وهو الصدرة بدخولها فبطل الشرط لان الشيء يفتى بانتقاء  
 لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد  
 بطل ذلك بدخولها لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير  
 وجود المبتدأ وهما غيران الجملة من القطع الى الشك لافادة التمني و  
 الترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر  
 بالاتفاق فما وجه تخصيص لبيت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من  
 بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا للمعنى وليت ولعل من بين الحروف  
 المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق  
 ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلت ايضا مانعان للاتفاق  
 قيل وجه التخصص ان باب كان وعلت لا يفارق بعضها بعضا في المنع  
 والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض  
 والحق بعضهم انهما اي الحق بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة  
 المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدرة الشرط  
 بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل  
 يؤكد وتقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى  
 ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله  
 تعالى قل ان الموت الذي تفرؤن منه فاتم ملائكتكم واجاب عنه المانع بان  
 الفاء في مثل هذا لايات ليست بجزائية بل هي زائدة اوهي للتعليل و

الخبر محذوف بدليل تركها مع ان بعض الآيات نحو في قوله تعالى ان الذين امنوا  
 وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا  
 الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى  
 ان الذين امنوا المؤمنون والمؤمنات ثم لم يتوبوا هم خزبي في الآخرة لان  
 لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا يفتنكم  
 القران منه لانه حلاقيكم وفي هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على  
 الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها  
 على التعليل ياباه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الآيات لا يوجب  
 كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتدأ الذي  
 تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان  
 المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة  
 ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال  
 القراني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان  
 المكسورة ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر كما قيل وفيه نظر  
 لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف  
 الأكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف وواجب بانه وجد  
 الاستعمال القراني في ان المكسورة هون غيرها فعمل القول بالمنع على انه مرجوع  
 وفيه ان الفاء في الاستعمال القراني يحتمل الزيادة والتعليل وواجب بانه  
 خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدأ  
 والخبر شرع في بيان حذفهما وقد يحذف المستند لقيام قرينة اللام  
 بمعنى الوقت اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جواز اضافة مصدر  
 محذوف اى حذف فاجازة الالامحاز والاقصار مع حصول الغرض بالقرينة  
 كقول المستعمل خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اى نظيره مثل  
 مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله اى  
 هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا  
 اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدأ ولو ذكره كان  
 عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر

ن  
دون

فقال

بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعينه بالاشارة وانما الى  
 بالقسم لثلاثيتوهم ان آخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون  
 مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر واو انما خص القسم جريا على  
 عادة العرب فان عادةهم ان يذكر والقسم في كلامهم كثيرا فان قيل كما جاء حذف  
 المبتدأ بطريق الجواز جاء حذف بطريق الوجوب كما في الخصوص بالمدح  
 والذم نحو نعم الرجل زيد وشس الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب الى  
 ان الخصوص خبر مبتدأ محذوف وكما في الصفة القطوعة بالرفع نحو الحمد لله  
 الحميد اى هو الحميد وانما وجب حذف المبتدأ ههنا ليعلم ان النعت كان  
 في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو ظهر بتقدير علم يتبين  
 ذلك وكما في زيد الخبز اكله بنصب الخبز اذ لا بد من ضمها فانما نصب الخبز ليكون  
 اسم الفاعل الذى بعد مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا  
 يانه خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا كان هو خبر لا يجوز ان يكون  
 اكله ايضا خبر الاستغناء المبتدأ عنه ولا يجوز ان يكون توكيدا للخبر المحذوف  
 لان التوكيد لا يحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتدأ  
 لا يكون في رفع اكله وجبه وانما لازم حذف المبتدأ ههنا لثلاثيتوهم انه كلام اخر  
 غير مفسر فلم يذكر هذا القسم اعني حذف بطريق الوجوب قيل حذف بطريق  
 قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل بالعدد ومكانه لم يجز  
 وزعم البعض ان حذف بطريق الوجوب لم يجز في كلامهم وعلوه بكون المبتدأ  
 ركنا في الكلام وحذف الركن غير شائع وهذا ليس بسديد لان الركينة لا تتأخر  
 وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه  
 ثم لما فرغ عز مجت حذف المبتدأ وشرح في بيان حذف الخبر فقال قد يحذف  
 الخبر جوازا اى حذفه جائز القيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا السبع فان  
 السبع مبتدأ خبره محذوف اى فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة المحذوف  
 هذا الخبر هي اذ المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود و  
 المحصول ولا يصح ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو تقييد للعامة  
 وهو لا يصلح خبرا عن الجثة والعامل فيه معنى المفاجاة والقاء للعطف او  
 معطوف على قوله خرجت ففاجات زمان السبع موجود والحجزة المضاف اليها

الزمان بمعنى المفرد اى خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث  
المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل المفاجأة المقدرة متعدية فيكون  
اذا منعولا به ظرفا فلادالة على الخبر المقدرا ما قيل المفاجأة المقدره هنا  
تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب اذا للظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق  
اذا بالخبر المقدر خاصا اى خرجت فاذا السبع واقفا وحاضرا فلا يكون ظرفا  
مستقرا حتى يلزم خبر الزمان للجنحة بل يكون ظرفا ملغى والظرف الملغى  
يصح خبرا عن الجنحة وفيه نظرون حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة  
ولا قرينة ههنا اذا للظرف لادالة على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر لا قرينة  
وهو لا يجوز وذهب البردالى ان اذ الفاجأة ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجنحة فلا  
يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففى ذلك المكان السبع فان قيل هذا  
لا يطرد فى نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك خرجت ففى ذلك  
المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففى ذلك المكان وقوله بالباب  
يدل عن لا خبر وقوله ووجوب عطف على قوله جواز اى وقد يحذف الخبر حذفاً  
واجبا وذلك فيما التزم فى موضعه غيره كلمة ما موصوفة اى فى تركيب التزم فيه  
غير الخبر فى موضع الخبر اى فى تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او  
مصدرية حينية اى فى وقت التزام غير الخبر فى موضع الخبر نظيره مثل لولا  
كيد لكان كذا فان زيد مبتدء محذوف الخبر اى لولا زيد موجود وانما حذف  
الخبر لوجود القرينة وسد فيه مسدء اما القرينة فلولا لانها امتناع الشيء  
لوجود غيره ليكون مشعرا لهذا الخبر واما السد مسدء فاجواب لولا والمراد  
بمثل لولا زيد لكان كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب حذفه لسد  
جوابها مسدء واذا كان الخبر خاصاً لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول  
الشافعي رحم ولولا الشعر بالعلماء يزرى + لكنت اليوم اشعر من لبيد + فقال  
الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اى لولا وجد زيد  
لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ولا اختصاص لولا بالتحخيص بالفعل محمل  
لولا الامتناعية عليه ومثل ضربي زيد قائماً فيه مذهب اذهب البصريون  
الى ان تقديره ضربي زيد حاصل اذا كان قائماً فضربي مبتدء مضاف الى الفاعل  
وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدء وقائماً حال من الضمير المستكن فى

كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم  
 حذف الخبر وهو حاصل بدل لالة الظرف المستقر لانه يدل على متعلقة العام  
 ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير المجته ثم حذف  
 اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فتعني ضربي  
 زيدا قائما واما واجب حذف الخبر لموصول القرينة وسد غيره مسد لما مر من  
 قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة  
 الظرف على متعلقة العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال  
 على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مسد والضرب عام على الاصل لان معناه  
 كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء  
 الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا  
 قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال  
 القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما  
 ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة  
 على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيد لانه حينئذ يكون العامل  
 فيه ضربي فيكون من تامة البتد ومتعلقاته وما كان من تامة البتد ولا  
 يسد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام البتد بخلاف ما اذا كان حالا من  
 ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسد  
 وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما حالا من زيد او  
 متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر  
 بدون سد شيء مسد لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تامة  
 البتد وما كان من تامة البتد ولا يسد مسد الخبر واما معني فلانه يلزم  
 تعييد البتد والمقصود به عموم بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا  
 بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا  
 يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام  
 يكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان و  
 قال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما محذوف مصدر مثله  
 واصل خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان



الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه  
 هو مبتدأ ولا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قايما الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمضى  
 ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قايما وهو ضعيف ايضا لان لو كان كذلك لسم  
 الكلام بضمري او بضمري زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل  
 ضربي زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا بصورة او بتاويله مضافا او منسوبا  
 الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعد حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا  
 قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين  
 وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين لكون المفاعلة  
 للمشاركة ضمنها فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا وكان اسم  
 تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شرفي السويق ملتوتا واخطب ما يكون  
 الامير قائما اي اقصم اكون الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر  
 في مثله لسد الحال مسد على ما قررنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ  
 مضاف الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف  
 تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقترنان او متقارنان وانما وجب حذف  
 الخبر هنا الحضور القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل  
 على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر  
 وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان خبر  
 المبتدأ ثين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسد اذا المبتدأ لا يكون  
 سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني ليسد مسد الخبر المحذوف  
 من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من  
 حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسد  
 من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون  
 تقديره كل رجل متقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ  
 عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر في مثله لا غناء الواو  
 التي بمعنى مع عنه وسدها مسد وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف  
 عنه الخبر زعماء منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل  
 كل رجل مع ضيعته لم يحذف الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبرا  
 لأن الخبر لا يعطف على مبتدأ فلا بد من تقديم الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر  
 بخلاف مع ضيعته فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كاشف  
 يحتاج إلى تقديم الخبر ومثل لعرك لا فعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء إلا  
 انراستعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يشار إلا خف فيه لكثرة دوران  
 الحلف به على السننم ولذلك حذف الخبر وتقديره لعرك أي بقاؤك قسبي  
 أو ما أقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام أو باللام فإن لم تات  
 باللام نصبتة نصب المصادر وقلت لعرك لا فعلن كذا ومعنى لعرك احلف  
 ببقايتك وإذا دخلت عليه اللام رفعت بالابتداء وقلت لعرك لا فعلن كذا أو  
 اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وإنما وجب حذف الخبر لوجود  
 القرينة والسامسك لأن المقسم به وهو لعرك يدل على خصوصية هذا  
 وإن جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعرك لا فعلن كذا كل مبتدأ  
 يكون مقسمًا به ثم لما فرغ عن بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران و  
 أخواتها فقال خبران وأخواتها عطف على أي خبران وخبر أخواتها أي  
 أمثالها واشباهها من الحروف المشبهة بالفعل وهي إن وكان ولكن وليت و  
 لعل قوله خبران مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق أي ومنه خبران و  
 أخواتها وقوله هو المسند بعد دخول إحدى هذه الحروف ابتداء كلام  
 أو يقال إن قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل  
 وقوله بعد ظرف المسند وأحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند  
 وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران وأخواتها فإن قيل يدخل  
 في هذا المحذوف ضرب في إن زيد يضرب أبوه فإنه مسند بعد دخول إن مع أنه  
 ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم إن فيخرج  
 ذلك لأنه ليس بمسند إليه بل إلى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه  
 الحروف تأكيد حيث خرج بهذا القيد ما أخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف  
 فإن قيل يدخل في هذا المحذوف حسنا في إن رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم إن  
 خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم إن بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد  
 ذلك مثل إن زيد قائم فإن قائم مسند بعد دخول إن وإنما قدم خبران على



جواب سائل سأل هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل ولتقاتل ان يقول  
 لو كان جوابه لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار  
 رجل فلجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي  
 ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي  
 اسودا بيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر  
 جواز اعلی نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث  
 انهم غلمان بالبالغة والادعاء ويقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا  
 لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او  
 حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه واما اختار هذا المثال وعدل عن  
 المثال المشهور وهو قوله لرجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار  
 صفة رجل محمولة على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقيد اذا ترجح المقصود  
 ولكنه اذا استوى لاحتمال ان فهو قبيح واذا انخط المقصود كان اقبح فيكون المثال  
 المشهور قبيحا لان حذف خبره لا كثير شائع كما قال الشيخ ويجذف كثيرا اي  
 يجذف خبره لا حذف كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام  
 رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفة جملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف  
 فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو  
 متعين للخبرية وبنو تميم لا يشبتون اي لا يشبتون خبر لا يحتمل معنيين احدها  
 انهم لا يشبتون خبرها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا  
 مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير بالخبر والثاني انهم لا يشبتون خبرها  
 لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لرجل  
 قائم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من ولدان مصبوح  
 قيل انهم يحلون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لامع النفي دون الخبر  
 ثم لما فرغ عن بحث خبره لانفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين  
 بليس فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي المجردة لا بطريق البالغة  
 وفي الدخول على المبتدأ والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتدأ محذوف والخبر  
 اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق  
 بقوله المشبهتين وقوله هو المبتدأ اليه بعد دخوله ما استيناف او قوله

هو ضمير فصل والسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف السند ليه و آخره زبقوله  
هو السند ليه مما ليس بمسند ليه وبقوله بعد دخولها ما اي بعد دخول ما  
ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا بتعبية بدليل  
ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في احد ابوه في ما زيد ابوه قائم حيث لم  
يسند اليه خبر ما اذا الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها  
تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا يدخل نحو  
في ما زيد اخوك قائما لانه تابع اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا  
رجل فضل منك وانما اتى بالذكرة لان لا تعمل في النكرة بخلاف ما فان عمل  
في النكرة والمعرفة وهو في الاشاذ اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه  
بليس في الاشاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال  
في المضارع وللحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر  
شعر من صد عن نيرانها فان ابن قيس لا يبرح \* ثم كما فرغ عن المرفوعات  
شرح في بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل اي اسم او مرعب  
اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتدء وهو ضمير فصل لا محل له  
من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدء  
مخدوف والتقدير بهذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة  
لان لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلا لسأل ما المنصوبات فقال هو ما  
اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا واباه  
او الزيد بن والتاء في المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء  
للنسبة اي الخصلة النسوية الى المفعول فيدخل المحقات وانما قدم المنصوبات  
على الجوررات لكثرها ولحفة النصب فمنه المفعول المطلق بمبتدء ومقدم  
الخبر والفاء للتفسير اي فيما اشتمل على المفعولية او فمن المنصوبات المفعول  
المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما  
قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات  
ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف  
بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخرو عنه ثم قدم على المفعول  
فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلامها مقيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول

تات  
المنصوبات  
المنصوبات  
المنصوبات

فيه قد يكون محذوفاً والروم كما في اللازم النصب ويكون النصب في اللفظ بلا واسطة  
البتة فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قد مر على  
المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة ايضا وهو اي للمفعول المطلق  
اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان مافعله  
فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تر يا وجند لا فانه مفعول مطلق  
وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسمان في  
اجيب بانه حدث حكما لان قولهم تر يا وجند لا دعاء وفي الدعاء لم يرد بها الضم  
الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فليجريا  
مجري المصدر فاذا قال الداعي تر يا وجند لا فكانه قال هلكت هلاكاً بالتراب  
والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضرباً على صيغة المجهول فانه  
مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور  
وكذا يرد عليه مات موقاً وجسم جسمته وشرف شرفاً فان كلامها مفعول مطلق  
وليس من جنس مافعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام  
مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكماً وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلاً للثبوت  
والجسمامة والشرف عد فاعلاً له حكماً ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضرباً  
فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد  
بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسم الاسم اي  
هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفة  
ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فُضِرَبَ الرِّقَابُ من حيث ان فعله غير مذكور واجيب  
بانه مذكور تقديراً اذ التقدير فا ضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته  
سوطاً فانه مفعول مطلق وليس مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان  
اصله ضربته ضرباً بالسوط او ضربته ضرب سوطاً فكان مافعله فاعل فعل  
مذكور بمعناه تقديراً فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان  
الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من  
ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذ قصد  
كونه مفعولاً لا مفعولاً مطلقاً واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل  
اي مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه حيثية فيخرج ذلك

لانه وان كان حدثا فاعله فاعل فعل مذ كود به معناه لكن لم يسمد فيه هذه  
 الحكيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قياي  
 لكن اعتبارا لحكيثية يعني عن بعض القيود الاخر مخرج ما اخرج بها باعتبار  
 الحكيثية ويكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالة على دلالة الفعل  
 والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو  
 جلست جلوسا نظير للتاكيد وجلست جلست بكسر الجيم نظير للنوع  
 اي جلست نوعا من الجلوس وجلست جلست بفتح الجيم نظير للعدد اي  
 جلست مرة واحدة فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دل على  
 الماهية المعارة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد  
 ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل بخلاف اخويه  
 اي اخوي الاول وهما الذين للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد  
 فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا  
 عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من  
 لفظه فقولك جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندها  
 وعليه الاكثرون ويجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حطفت  
 يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه  
 الا اذا لم يكن فعل من لفظه فينبذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك  
 اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظ بغير  
 صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة وان  
 اريد به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا  
 القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل  
 نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه  
 مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا  
 اما الاول فلتغاير المادة ولما الثاني فلتغاير الباب فافهم وانما ابرز هذا  
 القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على قلة هذا القسم  
 وقد يحذف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق  
 القيام قرينة اي وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا صفة مصدر

محذوف اي يحذف حذفاً جائز اللامحذف والاختصار مع حصول الغرض  
 بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدّم فان خيراً اسم تفصيل مستند  
 أما باعتبار الموصوف اي قدمت قد وما خير مقدم ثم حذف الموصوف اقيم  
 الصفة مقامه فاخذ حكمه وأما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل لحكم  
 ما اضيف اليه وإنما حذف الفعل لان مشاهدته الحال يدل عليه لان هذا  
 الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله ووجوباً عطفاً على قوله  
جوازاً اي يحذف حذفاً واجباً وقوله سماعاً صفة لقوله وجوباً اي حذفاً  
سماعياً وحذفاً سموعياً ومفعول مطلق اي حذف سماع نحو سقياً اي سقاه  
الله سقياً ورعيياً اي رعاك الله رعيياً وخيبته اي خاب خيبة وجدعاً اي جدع  
جدعاً وهو قطع الانف وحمد اي حمدت حمداً وشكر اي شكرت شكراً وعجباً  
اي عجبت عجباً فان عامل هذه المصادر حذف سماعاً بمعنى انه لم يستعمل  
الظهاره في كلامهم فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والشهوريين  
الناس قولهم حمدت الله حمداً وشكرت الله شكراً وعجبت عجباً قيل ذلك من  
استعمال المولدين لان استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال  
المولدين على ان البعض قيد واوجب الحذف في نحو حمد له وشكره باستعماله  
مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلاً وقوله وقياً ساعاً عطفاً على قوله سماعاً وقوله  
في مواضع خبر مبتدأ محذوف اي وذلك في مواضع منها اي من تلك المواضع  
ما وقع كلمة ما موصوفة والمجتمعة صفة بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه  
حال كون ذلك المصدر مثبت فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار  
فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفي ظرف وقع فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا  
فانه يجوز اظهار فعله نحو ما زيد يسير سيرا ومعنى نفي اي بعد ما هو متضمن  
للفي كما في انما داخل قيل ضمير داخل عائد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل  
واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة  
او يجب افراده يقال زيداً وعمراً قائماً ولا يقال قائمان فالا حجة الى التاويل  
بل هو عائد اليهما بدون التاويل اي داخل ذلك النفي ومعنى النفي على اسم فيه  
احتراز عن نحو ما سرت الاسير البريد لا يكون خبراً عنه اي لا يصلح ذلك  
المصدر خبراً عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم عين وذلك المصدر اسم



فان لم يصح نصبه او وقع المصدر مكرراً بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر  
هذا القيد الكفاء بما ذكره اولاً وانما جمع بين الضابطين وان كان كل واحد  
منهما ضابطة على حدة لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو  
ما انت الاسير او ما انت الاسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا  
بعد نفي داخل الى اخره اي ما انت الا تسيير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي  
لا يزال يسافر وما انت الا تسيير سيرا البريد اي الا تسيير سيرا مثل سيرا البريد  
والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تعريب دم بريد ثم سمي بالرسول المحمول  
عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط  
ويقفون البغال فيها ويقطعون اذناها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب  
الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى اخره لاداء الرسالة يقال له  
بالفارسية بيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني  
نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر المنكرو  
المعرف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى  
اخره اي ما انت الا تسيير سيرا وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكرراً  
اي زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكت الارض دكاً دكاً  
وقع مكرراً ولم يحدف الفعل قيل هذا الحدف فيما اذا وقع المصدر المكرر  
في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان  
وقع مكرراً لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما وجب حدف  
الفعل في الضابطين لوجود القرينة والسادس الحدف اما القرينة في  
الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً الا  
فعل هذا المصدر واما السادس الحدف فهو المصدر الاول وكلمة او  
في قوله او وقع مكرراً مانعة المخلو دون الجمع بدليل قولهم ما انت الاسير سيرا  
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المصدر فيه حال كونه  
تفصيلاً لا ثم مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر  
احترازاً عما يقع تفصيلاً للمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر  
القرية او البعيد وفي قيد الجملة احترازاً عما اذا وقع تفصيلاً لا ثم مضمون مفرد

معنى واسم المعنى لا يخبر عن الجنة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الاسير شد يد  
فان لم يصح نصبه او وقع المصدر مكرراً بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر  
هذا القيد الكفاء بما ذكره اولاً وانما جمع بين الضابطين وان كان كل واحد  
منهما ضابطة على حدة لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو  
ما انت الاسير او ما انت الاسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا  
بعد نفي داخل الى اخره اي ما انت الا تسيير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي  
لا يزال يسافر وما انت الا تسيير سيرا البريد اي الا تسيير سيرا مثل سيرا البريد  
والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تعريب دم بريد ثم سمي بالرسول المحمول  
عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط  
ويقفون البغال فيها ويقطعون اذناها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب  
الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى اخره لاداء الرسالة يقال له  
بالفارسية بيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني  
نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر المنكرو  
المعرف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى  
اخره اي ما انت الا تسيير سيرا وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكرراً  
اي زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكت الارض دكاً دكاً  
وقع مكرراً ولم يحدف الفعل قيل هذا الحدف فيما اذا وقع المصدر المكرر  
في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان  
وقع مكرراً لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما وجب حدف  
الفعل في الضابطين لوجود القرينة والسادس الحدف اما القرينة في  
الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً الا  
فعل هذا المصدر واما السادس الحدف فهو المصدر الاول وكلمة او  
في قوله او وقع مكرراً مانعة المخلو دون الجمع بدليل قولهم ما انت الاسير سيرا  
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المصدر فيه حال كونه  
تفصيلاً لا ثم مضمون جملة متقدمة اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر  
احترازاً عما يقع تفصيلاً للمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر  
القرية او البعيد وفي قيد الجملة احترازاً عما اذا وقع تفصيلاً لا ثم مضمون مفرد

لخو زيد يسافر سفراً قريباً او بعيداً كذا قيل وفيه نظر لان المصدر في هذا  
المثال تفصيل لا ثم مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل  
الاولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة او يغتتم اغتناماً ولزيد  
ضرب فاما يتادب زيد بالضرب تادباً او هلك هلاكاً وفي المتقدم  
احتراز عن المتاخرة نحو اما يتادب زيد بالضرب تادباً او هلك هلاكاً فاض  
واما تمنون منا او تفدون فداءً فشذو وقال بعض الشارحين التفصيل انما  
يكون للجملة المتقدمه لان المفصل لا يكون متاخراً عن التفصيل فذكر قوله  
متقدمه توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لا ثم مضمون جملة  
متاخرة ايضاً وحينئذ لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمه لئلا يحذف  
وذلك ما مر نحو قولك اما يتادب زيد بالضرب تادباً او هلك هلاكاً فاض  
على ان التفصيل قد يكون متقدماً على المفصل امثالاً لاهتمام بشانها اولاً رعايتها  
للسجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان  
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام في مثل هذا  
للمواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير  
مثل قوله تعالى حتى اذا احبسوم قشداً والوثاق اى السلاسل والاعلال  
فاما متابعاً واما فداءً فقوله فاما منابعد واما فداءً وقع تفصيلاً لا ثم  
مضمون جملة متقدمه لان قوله قشداً والوثاق جملة متقدمه ومضمونها  
شذو الوثاق واثر الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل والاسترقاق او السن  
او الفداء فوجب حذف فعلها اى فاما تمنون منا واما تفدون فداءً واما  
مصدر الثلاثي من فدى يفدي مثل الكتاب وانما واجب حذف الفعل  
في هذه الصورة لسذو الجملة المتقدمه مسد المحذوف لنا سببها من جهة  
انه تفصيل لا ثم مضمونها ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع  
وقع فيه المصدر والتشبيه اى لاجل تشبيهه بشئ بدلك المصدر والتشبيه  
هو الدلالة على مشاركة امر لا مر في معنى وفيه احتراز عن نحو مرت به فاذا له  
صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول  
علاجاً حال اى حال كون ذلك المصدر رداً على المحذوف كالفعل وفيه احتراز  
عن نحو مرت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب

من البيان  
بيان لقوله ما لم نعلم  
قدم عليه رعاية للسجع  
واجيب بان الكلام في مثل هذا  
للمواضع محمول على التقديم  
والتاخير فيكون ذلك التقديم  
في حكم التاخير

م شذو

فيه الرفع لفقدان المعالجة الذاتية على الحدوث لأن الزهد والعلم يمدح به فلا  
يدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد  
صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه بالأعلى الحدوث  
لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بمعناه  
صفة اسم أي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو  
مرت زيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى  
صاحبه عطف على اسم أي مشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي  
صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مرت بالبلد فاذا به صوت  
صوت حمار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به  
المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف أو على البديل نحو مرت زيد فاذا له  
صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة  
وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت مشتملة  
على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لأنه  
راجع إلى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله أي يصوت  
صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت  
الأول أي فاذا له صراخ صراخ الشكلي أي يصرخ صراخ الشكلي بمعنى يصرخ  
صراخا مثل صراخ الشكلي الصراخ هو الصوت والشكلي المرأة التي مات ولدها و  
انما ورد مثالين لأن المصدر الأول مضاف إلى الذكرة والثاني إلى المعرفة ومنها  
أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع وقع فيه المصدر رحال كون ذلك المصدر  
مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة أي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك  
المصدر أو غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتي في الضابطة الأتية نحو قوله أي  
فلان على الف درهم اعترافا فالف درهم مبتدأ وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى  
العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله على الف درهم لأن مضمونه  
الاعتراف ولا محتمل له سواد فوجب حذف فعله أي اعترفت بهذا الكلف اعترافا  
والاعتراف الاقرار بالشيء من معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا  
وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصدر ويسمى هذا المصدر وتوكيد  
لنفسه أي تقرير الذاتية لا اتحاد مدلول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة

اي من تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه ما لا كونه مضمون جملة لها محتمل  
 غيره الجملة صفة جملة اي لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك  
 المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم  
 لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب  
 حذف فعله اي احق هذا الكلام او هذا الخبر حقا اي صدقا وبني هذا  
 المصدر توكيدا لغيره اي تقرير الغيرة اللام هنا للتعليل دون الصلة و  
 المضاف محذوف اي توكيد للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولجل  
 احتمال غيره بخلاف اللام في قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون  
 اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل للمحكم  
 بغير المحتمل وصفوا وان اتحاد المراد فيكون المعنى ويسمى توكيدا للمغايرة وصفا  
 ومنها ما وقع مثني اي ومن تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه  
 ذا اعلى التكبير والتكفير مثل لبيك اي التلطاعتك الباء بعد الباء اي قيم  
 لطاعتك اقامة بعد اقامة اي مرة بعد اخرى اي مرارا وسعديك اي اسعدك  
 اسعادا بعد اسعاد اي اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر في هذا الباب سماعية  
 وان كان المحذف قياسا لانه مبني على ضابطة كلية ثم لما فغ عن بحث المفعول  
 المطلق شرع في بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور في الاصل كان  
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لانه معناه الذي فعل به وصادر لان جزء  
 الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة في المفعول وكذا  
 المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل  
 ولم يذكر الاسم هنا الكفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد  
 المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول  
 به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة او عبادة  
 بان جعلت عبادة كعبادة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم  
 وزيدا وان لم يكن فيها حقيقة الوقوع الا لانه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل  
 وقع عليها كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم في خلق الله العالم لاني ما ضربت  
 زيدا فانه عبادة عدم الوقوع لا عبادة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا  
 واجيب باننا لانسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كما ان ضربت زيدا

لا  
 ١٠٠  
 ١٠٠



وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة  
 دالة على الحذف وتعين الحذف جواز أي حذفاً جائزاً كقولك زيد لمن قال  
 الجار والمجرور صفة زيد أي زيد من المقبول لمن قال من ضرب مقول قل تقديره  
 ضرب زيد فحذف الفعل بقرينة السؤال وجوباً عطفاً على جواز أي ويحذف  
 الفعل حذفاً واجباً في أربعة ابواب وفي بعض النسخ في أربعة مواضع مكان  
 ابواب وفي المحصر على الأربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الأجزاء  
 بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على  
 المدح أو الذم أو الترجيح بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد وإتاني زيد الفاسق و  
 مررت به السكين الأول سماعي مبتدأ وخبر أي الباب الأول سماعي أي  
 مقصور على السماع وإنما قدم السماعي على القياسي لأنه أقل منه مثل قول العرب  
 امرأ ونفسه أي أترك امرأ مع نفسه أي أترك كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى  
 انتهى وخير لكم أي انتهى أو يا معشر النصاري عن التثنية أي عن قولكم إن الله  
 ثالث ثلاثة واقصد وأخير لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر  
 محذوف أي انتهى خير لكم وفيه نظر لأنه غير مطرد في نحو قولهم أنت امرأ قاصد  
 لأن قوله امرأ لا يجتمع أن يكون صفة لأنه اسم جنس فتعين أنه مفعول به لفعل  
 محذوف أي أنت عن الأفرط والتفريط وإيت امرأ قاصد أي متوسط بين الأفرط  
 والتفريط أي بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خبر يكتن الحذف وقته أي  
 انتهى عن التثنية يكتن الانتهاء خير لكم وفيه أيضاً نظر لأن حذف كان بلا حرف  
 شرط شاذ فلا يجتمع عليه مع إمكان الوجه القياسي وإنما أخرج هذا التظهير  
 إن كان عظيم القدر لأنه من القرآن لأن له مساساً من وجه دون وجه مما نحن  
 بصدده على ما بيننا من الاختلاف ومثل قول العرب أهلاً وسهلاً أي آيت  
 أهلاً لا جانباً ووطيت سهلاً من البلاد لأخزنا الحزن بفتح الحاء وسكون  
 الزاء المكان الخمس والصلب هذا الكلام يقوله الزور والمضيف للزائر والضيف  
 لتطيب قلبه وإصابة الأنس من جهته يعني أنا من أهلك وآيت أهلك لا جانباً  
 ومزلي لك سهل لأن لا مشقة عليك في منزلي قولاً فرغ عن السماعي شرع  
 في القياسي فقال الثاني أي الباب الثاني من الأبواب الأربعة التي تجب فيها حذف  
 الفعل الناصب للمفعول به المنادى وإنما وجب حذف الفعل لأن حرف النداء

نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والنوب وهو المطلوب اقباله  
 مفعول مالم يسم فاعله لقوله المطلوب اي وهو الاسم الذي يطلب احضار ذلك  
 الاسم بحرف متعلق بالمطلوب اي بواسطة بحرف من حروف النداء الخمسة  
 وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة حرف وقوله نائب ظرف  
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجملات الست لكونه جاريا مجرور  
 لفظ المكان لكونه زاميم وفيه معنى الاستقرار اي بواسطة حرف قائم مقام  
 لفظ ادع وانادي وفيه اهتزاز عن طلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوك  
 ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة بحرف نائب مناب  
 ادعوقان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه  
 كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة  
 فيكون منادى بهذا الاعتبار او قيل ان نداء الله تعالى استعادة تخيلية و  
 طلب الاقبال منه ادعائي كانياب النية في قول الشاعر شعروا ذا المنية  
 اشبتت اظفارها + القيت الف تميمة لا تنفع + وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه  
 الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا  
 تنفعك عن الاستعارة المكني عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولها بما يكون  
 مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من  
 هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عنه الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا  
 جبال ويا سماء ويا ارض ويا ليل ويا ليل ليلي ونحو قول احد المتعاقبين لصاحبه  
 يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه  
 مطلوب الاقبال اسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجملتان  
 وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مستول الاجابة كما قيل في يا الله وعن  
 البواقى بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون  
 مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله  
 لفظا وتقديره تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما  
 ان يكون ملفوظا مثل قوله يا ذلود او مقدرام مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن  
 هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال ويبنى  
 المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اي حاله الاعراب من حركة او حرف اي

تشبهت

يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء ، بالضمته وعلى الالف ان كان رفعه بالالف  
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع عائدا الى المنادى  
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان  
المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه  
فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل  
يمكن ان يكون فيه ضمير عائدا الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على  
على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان  
الضمير في قوله ويبنى عائدا الى المنادى فلو كان الضمير في يرفع عائدا الى  
الاسم لزم انتزاع الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير  
فيه اى يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ان كان المنادى مفردا  
ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له  
معرفة صفة مفردا او خبر آخر لكان لازم التعدد اذا حكم لا يتم باحد الخبرين  
وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون  
معرفة قبل النداء او بعد ولهذا اورد المثالين اللبني بالضم ليكون مثل يازيد  
مثال المعرفة قبل النداء ويبارجل مثال المعرفة بعد النداء ويازيدان مثال  
المبني بالالف ويازيدون مثال المبني بالواو فالالف والواو فيها ليس الا لعرب  
بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا شئ وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح  
يازيدان ويازيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام مقام اللام وكونها في  
حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع التي التعريف  
وهو محذو ورجل وانما يبني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه  
موقعها وانما يبني كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني  
الاصل لاحظه من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما  
موصوفا يابن مضاف الى علم آخر فينشئ يختار فتحه كما سيجي ويجوز تنوين  
المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها  
وليس عليك يا مطر السلام . حيث تنون المطر الاول وهو قبيح والمطر  
اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة تنزلها فرغ عن  
بيان بناء المنادى شرعا في بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال



ويخفف النادى بلام الاستغاثه او التعجب او التهديد بحمل الكلام على حذف  
 المعطوفين ويمكن ان يحل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لام الاستغاثه  
 اي بلام يدخل النادى وقت الاستغاثه مثل يا يزيد ووقت التعجب بنحو يا  
 لمام ووقت التهديد بنحو يا بكرة لا تقتلك وإنما اعرب النادى بعد دخول  
 اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم  
 بدخول الجار وكان يامدار شبه النادى بالحرف وبدخول اللام صال النادى  
 بعيدا عن مدار التشبه وهو يا وكان النادى يخرج عن الأفراد بالتركيب مع  
 اللام وفي الكل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه  
 الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مردت يا حمد فكيف يخرج  
 عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تأثير شبه  
 الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول  
 بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام  
 الجارة كثيرا ما تدخّل على الاسم المبني ولم يصير معها بدخولها كقولك هذا  
 المال خمسة عشر رجلا وهو لاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثه قد  
 تدخّل على كاف الخطاب الذي هو نادى مستغاث بنحو يا لك لزيد فعلم ان  
 النادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرته  
 بعيدا عن مدار التشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة  
 المضاف والمضارع ويا يزيد بهذه الثابتة فلا يخرج النادى عن الأفراد بالتركيب  
 مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر جازا الفصل بينه وبين الجار والحرف  
 الزائد في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب  
 النادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان  
 زائداً وقبيل ايضا نظرا لانه انما يمكن الغاؤه في العربيات دون البنيات بدليل  
 انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر  
 اذا دخلت على الاسم الظاهر لان النادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة  
 على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذلك اذا دخل على ما هو واقع موقعه و  
 لذا بقيت على الكسر اللام الثانية بنحو يا يزيد لعرو وبالله للمسلمين وانما اختيرت  
 اللام من بين الحروف للاستغاثه والتعجب لان المستغاث مخصوص من

حيث

بين امثاله بالدعاء وكذا التعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه  
 اللام يتعلق بادعوا المقدر ووجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها  
 لا تزداد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سمائاً وبقية المنادى  
 الاحاق انها اى الف الاستغاثة لموافقة الالف مثل يازبداه وكذا يضم و  
 يكسروا والاستغاثة وبائهما اللاحقين لذى اللبس كما في الندوب نحو يا  
 منهو في المسمى بمنه وبما يملكه في المسمى بمنك فلا لام فيه حينئذ اى حين  
 اذا دخلت الالف تحزرا عن الجمع بين حر في الاستغاثة وعن الجمع بين العوض  
 والمعوذ منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل واما مقدم بيان  
 البناء وانخفاض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب  
 الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة  
 من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كذا في  
 الشرح ويرد عليه المنادى التعجب منه والمهتد دلالة مما سوى المفرد المعرفة  
 والمستغاث وليس من المنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى  
 المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة او نحوها والالف  
 الاستغاثة فلا يرد المنادى التعجب منه والمهتد وما سواهما النكرة موصوفة  
 او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا  
 طالعاً جبلاً نظير المضارع المضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير  
 مضاف تعلق به شئ هو من تمام معناه اما معمول الاول كالتعال المذكور  
 في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً  
 لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين علماً واولاً واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا  
 حافظاً لا تشى وشاعر الاشارة اليوم مثله ولا ياي انخله من ذات عرق فان  
 كلام من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه  
 نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق  
 بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف  
 في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعاً للمضاف مع ان كلامهما  
 موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلاً صالحاً هو الموصوف  
 بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون

من تمام النادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف النادى  
 الموصوف بالجملة او الظرف فان النادى فيها هو الموصوف بالوصاف  
 المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام  
 النادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق  
 دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء  
 الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعاني قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم  
 ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرًا وهما مقدر تقدير  
 يار جلا طالعًا جبلا او يا انسانا طالعًا جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا  
 يدخل في باب يار جلا صالحا فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته  
 عند غير الكسائي يقال يا طالعًا جبلا الظريف بخلاف يار جلا صالحا فانه  
 نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يار جلان الصالح ويمكن ان يقال  
 انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته والتقدير  
 يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء  
 التعريف ثم نصب طالعًا لكونه مضارعًا للمضاف على انه محتمل ان يكون  
 هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون على اسم الفاعل  
 بدون الاعتماد و يار جلا لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يار جلا  
 اى يار جلا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعشى هذا مثلا النكرة  
 وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن  
 المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما  
 خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث النادى شرع في بحث  
 توابعه فقال وتوابع النادى البني احتراز عن توابع النادى المعرب فانها  
 ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام في لا تكون الامنصوبية كتوابع  
 المضاف او النكرة او مجرورة كتوابع النادى المستغاث باللام والمراد بالنداء  
 البني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم  
 لان صفة لائمة الرفع والانشاب كما سيجي وقوله المفردة مرفوع على انه صفة  
 لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة  
 والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع اى التوابع الكائنة من التاكيد

او حال من الضمير في المفردة اى كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد  
 المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد  
 جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر ١٤ في واسطار سطر سطرًا انه  
 لقائل يانصر نصرًا ونصرًا وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف  
 لعرابه رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالفتحة  
 فقال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع  
 مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف فاعله قوله دخول يا عليه  
 اى المعطوف بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف  
 باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف  
 بغير اللام نحو يازيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم  
 المنادى المستقل كما سيجي وقوله ترفع خبر لقوله توابع المنادى اى ترفع  
 تلك التوابع حملا على نغمة اى لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع في العروض  
 والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما  
 يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول  
 يا عليه عروضها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بدله من رافع  
 وههنا اى شئ هو قيل رافعه يالانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في  
 العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرفع في كون اثر كل عارضا  
 ومطر داوم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لكان البناء فظهر في التابع لاعتناء  
 الى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملا على محله اى محل المنادى لان محله  
 النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لنفى الجنس لبناء  
 موصوفها نحو لارجل ظريف فلم يبين صفة المنادى لبيانه قيل العلة في بناء  
 الصفة في لارجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى  
 لكان الفصل بلام التعريف ولانه وجه بناء الصفة في لارجل ظريف كون  
 الصفة هي النفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه  
 النداء اليها فافترقا ونظير الصفة مثل يازيد العاقل بالرفع ويازيد العاقل  
 بالنصب ونظير التاكيد ياتمير اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا  
 غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يازيد

والحارث والحارث وإنما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وإنما  
 ذكر نظير الصفة من بين التوابع ود الفول من قال ان المنادى لما قام  
 مقام المضمرة والمضمرة لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة  
 عنه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز  
 الصفة لانه وان وقع موقع المضمرة لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً للمباين  
 جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع  
 في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع  
 دخول يا عليه فقال والتحليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف المذكور  
 اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله  
 التحليل اي يقول باولوية الرفع وإنما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه  
 ايضاً مطلوب اقباله بحرف نائيب مناب ادعولان الواو قامت مقام يالانه  
 يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار  
 فيه حركة هي اثر ياتينها على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان اللام تمنع  
 دخول يا عليه صريحاً وبنو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اللام  
 لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر ياتينها في حركة هي اثر ادعو  
 الاثريا وابو العباس المبردي يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه  
 كالحسن في جواز نزع اللام منه وقيل في كونها علماً اذا لام ويدخل نحو الرجل  
 علماً على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكان التحليل  
 خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالتحليل في اختيار الرفع والجملة جزء الشرط و  
 الشرطية خبر لقوله وابو العباس وإنما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام  
 لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها اولاً لان اللام في العلم لا معنى لها فلا  
 يعتد بوجودها والافكا في عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن  
 بارنم يجوز نزع اللام منه اوبان لم يكن علماً اذا لام فهو مثل لي عمرو في اختيار  
 النصب وسياق هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث  
 التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اي  
 توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت مناداة لا يجوز  
 فيها الا النصب فلذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من متبوعها

تقول في الصفة يا زيد صاحب القوس ويا بشر ذا الجملة والجملة بالضم الشعر  
الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التأكيد يا خالد نفسه وفي عطف  
البيان يا غلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وآتيا  
قيدا للمضافة بالاضافة المعنوية احترازاً عن اللفظية فان حكمها  
وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية  
في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة  
فتقول يا زيد المحسن الوجه بالرفع والنصب وكذلك تقول يا زيد خير من  
عمر وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنيس فان اسم الاشارة  
وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذوا وان كان مضافاً لان  
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر عنسه والضامر عن  
الضمير بالضم وهو المزال يقع على الناقه والجمل والعنيس بالفتح الناقه الصلبة  
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية  
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت متأداة حتى اوجبوا فيها النصب  
وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة  
بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكماً والمضارعة للمضاف مضافة  
حكماً ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق  
وجر عدم العكس في كل منهما والبدل من النادى المبني والمعطوف على النادى  
المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من  
قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذالاً من حكمه اي حكم كل واحد منهما  
حكم النادى المستقل اعراباً وبناءً فقوله والبدل مبتدء وعنه مبتدء ثان  
وقوله حكم المستقل خبر المبتدء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدء الاول  
وما عطف عليه وقوله مطلقاً ظرف اي زماناً مطلقاً اي سواء كانا مفردين  
او مصنفين او مصنارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكوئهما في حكم  
تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جلاً  
ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد  
وطالعا جلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين المعطوف على  
النادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان

الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الأعراب رفعا ونسبا مثل الأب وابن وابنا  
 قيل جوابه يأتي في موضعه انشاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي  
 وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والمنادى الذي  
 هو العلم مودع بابن أي بلفظ ابن ومؤنثه وهو ابنته حال كون ذلك الابن  
 مضافا إلى علم آخر يختار فتحه أي فتح المنادى الذي هو العلم المذكور لو وافقة  
 حركة الابن وقصد التعفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط  
 حينئذ الف ابن ومؤنثه خطأ تقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي  
 قوله يختار فتحه إشارة إلى جواز البناء على الضم أيضا وإنما قيد بقوله إلى علم احتذ  
 عن نحو يا زيد بن اخينا ويا هند بنت عمنا فإنه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ  
 الف ابن ومؤنثه خطأ ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث  
 التوابع الصورية فقال واذا نودي بالمعرب باللام أي واذا قصد نداءه ونظيره  
 قوله تعالى وَإِذَا قُرَأَتْ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ أي اذا اردت قرأته قيل يا ايها الرجل  
 بتوسط أي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط  
 أي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة أي لشاركة اسم الاشياء لا في  
 في الإبهام بل أي اوغل في الإبهام لتناوله المفرد والثنى والمجموع والمذكر والمؤنث  
 بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلي يتناول نداء المعرب  
 باللام أي معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزء جزئي وظاهر  
 ان الجزئي لا يتربى على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول  
 على حذف العطف أي قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل و  
 نحوها وعلى المجاز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل  
 هذه كالاتفاظ واللفظ اذا ريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلية يصح تاويله  
 بصفة اشتهر بها صاحبها نحو لكل فرعون موسى أي لكل جبار قاهر عادل ونحو  
 الاهية اللبيلة للمطى أي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه أي مع  
 التنبيه وكلام وسط فيه اسم الإشارة وكلام وسط فيه كالاتنين فيكون  
 الشرط والجزاء كليتين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وإنما وسط  
 أي اوسم للإشارة تحريزا عن اجتماع التي التعريف صورة وان كان في حدتها  
 من الفائدة ما ليس في الآخر فان قيل المحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما

فلا حاجة الى المبهم الثاني في ياء يهذ الرجل قبل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه  
لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق و  
التوجه في اتيان بزيادة التشويق والتأخير فيه والتزموا اي التزم النجاة  
رفع الرجل في مثل ياء يهذ الرجل وياء هذ الرجل وان كان صفة وكان حقا  
جواز الوجهين كما مر انه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصل بالنداء  
الا تي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل  
بطل النداء ولو حذفت الظريف لم يبطل فالترموار فعه تنبها على انه منادى  
حقيقة وان كان صفة لا يضره فان قيل فعلى هذا يصدق عليه هذا البدل  
الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرّض غير المقصود  
وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا ثبت بدليته  
على ان البدل في حكم تكبير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول ياء في المعرف باللام  
كما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرد معطوف على الرجل اي التزم المخوّن  
رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافا ياءها الرجل الكريم وياءها الرجل صاحب  
الفرس لانها اي لان توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون كتبوعها بخلاف  
يازيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب  
قد يحل على اللفظ وقد يحل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعاً  
بل يجوز ان يكون المتبوع منصوباً والتابع منصوباً او مرفوعاً محلاً على اللفظ و  
المحل كما في ان زيداً قائم وعمر ووان يكون المتبوع مجرداً والتابع مجرداً او  
منصوباً كما في اعجبني ضرب زيد وعمر وكماني قوله ويذهب في نجد وغيرها  
غائراً وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحلاً قيل معناه توابع معرب المحل له  
سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظاً ومحلاً للمتبوع هناك باعتبار  
تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب  
واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احد المقدّمين من الدليل محذوف  
اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له  
سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهجزة خاضرة هذا جواب سوال يريد  
نقضا على القاعدة المذكورة او صوم من حيث المعنى مستثنى من القاعدة  
المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدها ان التوسيط فيه



ممنوع لان اياي استلزم التعدد وهما للتبنيـه والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد و  
 هذا للاشارة للحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في  
 ذلكم الله وبي كان مجهولا على ابي طرد اللباب والثاني ان اللام فيه ليست للتوضيح  
 بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة الـ فاضم على  
 جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر مجزئا النجم فان اللام فيه وان صارت جزء  
 الكلمة بالعلمية لكن في الاصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فان  
 اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة انا بضم الهمزة  
 لكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب صحته ان يقال  
 يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان العلمية لا يوجب  
 هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلى ايضا وهو  
 جماعة الاناسي استعمالا بخلاف يا الله فان علمية توجب هجران  
 اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلى اصلا وهو مطلق  
 العبود حقا كان او باطلا فافتراقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من  
 يا الله اى حال كونه قد خص بذلك القول خصوصا ثم كما فرغ عن بحث  
 المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك اصل الخطاب  
 ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اى جازلك او جازلك  
 في مثل قول جرير ياتيتم تيم عدي لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمرؤ اى فيما  
 كور فيه المنادى في حال الاضافة التضم فاعل جاز المقدر او مبتدء متقدم  
 الخبر اى يجوز لك او جازلك التضم والنصب اى ضم الاول ونصبه اما التضم  
 فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور  
 وتيم الثاني تأكيد لفظي ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادى  
 المذكور في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا  
 فان الاول محذوف والتنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف  
 والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف  
 خاصة لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغيير صار الثاني هو الاول فكانه لافصل  
 بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرا وهذا مذهب سيديبويه والتحليل  
 وذهب المبرد الى انه مضاف الى عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديره

لان

يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجهته الاسد اي بين ذراعي الاسد  
 ووجهته الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تأكيداً لفظياً للاضافة الاولى  
 هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان التيم الاول ان كان مضمياً  
 على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعاً مضافاً فكان نصباً وان كان منصوباً  
 على انه منادى مضاف الى عدي المذكور والمخذوف كان الثاني تابعاً للمنادى  
 للمضاف فكان نصباً ايضاً والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة  
 اوجه احدىها يا غلامني بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذي بني على حرف  
 واحد كان مفتوحاً ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف ملء والثاني  
 يا غلامي بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلامٍ بحدف الياء والاكتفاء بالكسر  
 لكثرة دوره والرابع يا غلاماً بقلب الياء الفاء والكسرة فتحة مخففة الالف والفتحة  
 او بحدف الياء وتقويض الالف عنها وشذ فيها يا غلامٍ بحدف الالف والاكتفاء  
 بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تركيب مفتوح  
 الياء وساكنها ومخذوفها ومقلوب الياء الفاء بالهاء ووقفاً اي ويكون بالتحلق  
 هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماه كذا في بعض  
 الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل ووقفاً وهو الصواب  
 لان هاء السكت كما يجيء لبيان الالف يجيء لبيان الحركة بان يزداد في آخر الكلمة  
 في الوقف مجازاً فيقال يا غلامية ويا غلامية ويا غلامية ويا غلاماه ثم قوله  
 وبالهاء ووقفاً عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم  
 يجوز فيه كذا بغيز الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتدأ ومخذوف اي وهو  
 بالهاء في الوقف او متعلق بفعل مخذوف اي يوقف عليه بالهاء ووقفاً  
 فيكون قوله وقفاً حالاً او ظرفاً او مصدراً للفعل المخذوف وفي اكثر النسخ  
 لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كما جازى  
 غلامي بفتح الياء واما شبهت تلك الثلاثة به لانه الاصل وقالوا يا ابي ويا ابي  
 يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظاً و امرٍ يجوز فيه ما جازى في  
 سائر الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامي مع زيادة وجوده لكثرة استعمال  
 ذلكهما وورد السماع على ذلك فقالوا يا ابي ويا ابي على القياس وقالوا  
 يا ابي ويا ابي بادل الياء تاء على غير القياس وقوله فتحاً وكسراً حالان اي

يشبه حركة الحاء



يعامل معاملة تسمى الترخيم من خصائص النداء، شرع في بيانه فقال  
 وترخيم النادى جائز في سعة الكلام اى من غير ضرورة وفي غيره ضرورة  
 منصوب على انه مفعول له اى الترخيم في غير النادى جائز لضرورة الشعر ولا  
 يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون المعنى والترخيم في غير المادى ضرورة ولا  
 معنى له كذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام في  
 المفعول له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وهما ليس كذلك لان المضطر  
 الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه و  
 التقدير يفعل الترخيم في غير النادى للاضطرار اى للاضطرار الشاعر والمترحم  
 والمضطر واحد ويمكن دفعه على انه خبر مبتدأ، محذوف بحذف مضاف اى  
 هو في غيره اتر ضرورة وهو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبره  
 لم يصح منعه دفعه كما ظن بعض الشارحين وهو اى الترخيم حذف في آخره  
 اى اخرا لا تخفيفا مفعول له اى لأجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق  
 على نحو يدوم وقاض وداع قيل معناه حذف في آخره تخفيفا للقانون  
 تصريفي وسماع لغوي او يراد بالحذف في آخره في حال التركيب دون الافراد  
 فلا يرد حذف الاوخر في يدوم ونحوهما ثم لا فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان  
 شرطه فقال وشرطه اى شرط جواز الترخيم في النادى ان لا يكون النادى مضافا  
 لان اخر المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالآخر والمضاف اليه غير النادى فلا  
 مساع للترخيم في آخره ويا صاح في صاحي بشاؤ ولا يكون مستغاثا ولا مندوبا  
 لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا زيد في اخرهما الف لظهار الاستغاثه والتقع  
 والحذف ينافية ولم يذكر المندوب لانه غير النادى عند المصنف بدليل انه  
 عرف النادى على غمط خرج منه المندوب لانه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم  
 غير النادى في السعة فلا حاجة الى ما ذكرنا من ينافية ولا يكون جملة نحو يا تابط  
 شرا ويا برق نحو لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكي كما هي ثم لا فرغ عن بيان  
 شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال ويكون اى وشرطه ان  
 يكون النادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف اما كونه عاملا لعدم الاشتباه  
 فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلاثة فلئلا يلزم خلال  
 البنية واجاز الكوفيين ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط نحو ياعم في عمر لقيام

حركة الوسط مقام الحرف الزايد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان  
 جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والا لكان مثل همد بد و  
 غلبت خماسيا وليس كذلك و آجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط  
 ايضا نحو يازي في يازيد لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو  
 اضعف من ذلك واما بناء التانيث فيحيث لا يشترط العلمية ولا الزيادة  
 على الثلاثة نحو ياشته علما او غير علم لان اخلال البنية فيحيث لو كان  
 لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخله في البنية بل هي كلمة  
 اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة  
 على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل  
 على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم  
 شرع في تفسير كميته المحذوف فقال فان كان في آخره اي في آخر الاسم الذي  
 اريد ترخيمه زيادتان في حكم الواحدة صفة زيادتان كانتا في حكم الواحدة  
 بان يكون ذلكتان مع المعنى واحد يعني اجتمعتا دفعة واحدة لمعنى واحد  
 وفيه احتراز عن نحو اربعة فان التاء والالف ذلكتان ولكنهما ليستا في حكم  
 الواحدة لان الالف زيدت او لا للحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال  
 يارط في اربعة فان قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم  
 الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي والعبارة  
 محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء واصله وسماء من الوسامه فقلبت  
 الواو همزة كما في احد و اناة ففي آخره زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة  
 وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في الاسماء زيدت تامعا  
 لمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيدت تامعا لمعنى التذكير وكذا ياء  
 النسبة في بصرى والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون و  
 الالف والتاء في هذات يقال فيها يا انكم ويا تمر ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا  
 هند او عطف على قوله زيادتان اي او كان في آخر الاسم الذي اريد ترخيمه  
 حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركة ما  
 قبله اي وافقها والمراد بالمدة ههنا المددة الزائدة للثلايد نحو مختاد فانزورخم  
 لا يحذف منه التاء لان الالف اصله وهو الاكثر الواو للمحال اي والمحال ان الاسم

الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعماد و  
 ادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعاد فانه لا يحذف منها حرفان لثلاث يلزم  
 اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله خذ فتا جزءا الشرط اي حذفت الحرفان  
 فاذا رخم نحو منصور وعماد وادريس قيل يا منص وياعم ويا ادرقان قيل يدخل  
 في هذا القسم اسماء ومر وان ايضا لان في اخرها حرف صحيح قبله مدة فما وجه  
 ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم  
 الاول دون الثاني كصري وربما يصدق الثاني دون الاول كنصور وربما يجتمع  
 كاسماء ومر وان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين وان كان الاسم الذي اريد  
 ترخينه مركبا غير التركيب الاضافي والاسنادي كعلبك وخمسة عشر علمين  
 حذف الاسم الاخير فيقال في بعلمك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول  
 الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من  
 الكلمة وان كان الاسم الرخم غير ذلك اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحد  
 وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحرف واحد  
 فالخذ وف منه حرف واحد لمقصود وعدم ما يوجب حذف اكثر من  
 حرف واحد وانما اتى ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال  
 في حارث يا حار وهواي المذوف للترخيم من اي منادى كان في حكم الثابت  
 اي الموجود على الاستعمال الاكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل اي  
 لانه يقال اوجاب شرط مذهب واي واذا كان كذلك فيقال واللطف على  
 الاسمية السابقة ما ولة بالفعلية كانه قيل يجعل المذوف ثابتا فيقال يا حار  
 بكسر الراء في يا حارث ويا ثوبوا وساكنة بعد ضمته في يا ثمود وتوجب المذوف  
 منسيا والواو اخر الواجب قلبها ياء وكسر ما قبلها الوقوع ظر فابعد ضمته  
 كادل ويا كرو ويا مفتوحة بعد فتحه ولا تقلب الواو الفاء تحريكها وانفتاح ما  
 قبلها التحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المذوف الذي  
 في حكم الثابت وتو لم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفاء لثقلها ياء كولا ارتفاع  
 المانع وقد يجعل الرخم او ما بقي بعد الحذف اسما براسه اي اسما مستقلا  
 بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المذوف نفسيا منسيا كانه لم يحذف عنه  
 شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لاحكام الاصل فيقال يا حار

بالضم في يا حارت على ان اسم براسه كان اسم مفرد معرفة فيضم ويأتي في يا  
 ثمود لانها جعل ثواسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلت  
 ياء وكسر ما قبلها كادل ويا كرا في يا كروان لانها جعل كروا سما براسه ارتفع  
 مانع الاحلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فان قلبت الفالفتح كما هو انفتاح  
 ما قبلها وقد استعملوا اي استعمل العرب صيغة النداء اي حرف النداء  
 وهي يافقط في المندوب اي في الاسم الذي يندب مسماها اي يبكي عليه  
 لا شتر اهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعو او هو اي المندوب الاسم  
 المتفجع عليه اي الاسم الذي يتفجع اي يتحنن لاجله بيا او والجار والمجرور صفة  
 المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه المتصق بيا او وا وفي جعل  
 الباء للسببية والاستعانة نظر لان يا والواو السببيين للتفجع اذ لا تاثير  
 لهما فيه فلا يكون للسببية وان بقاء الاستعانة تدخل في الة الفعل نحو  
 كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا والة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو  
 واويلاه ووا مصيبتاه ووا خزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع  
 عليه او منه بيا او والكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره  
 على حدة واختص المندوب بواجب ان يكون الباء دخلت في المختص دون  
 المختص براءى ان فردوا بالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان  
 يكون الباء داخلت في المختص به دون المختص كما هو الاصل اي ان فرد المندوب  
 بوا خالبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يافان ليس بنص عليه فكان  
 المندوب به قليلا وحكمة اي حكم المندوب في الاعراب والبناء تميزان اي  
 من حيث الاعراب والبناء مثل حكم النادى اي حكم اعراب المندوب وبنية  
 مثل حكم اعراب النادى وبنية لانها مجرى مجرى النادى صيغة جري مجراه  
 في احكامه ولا شتر اهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعو اي ان  
 كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا ينصب ولا يقع  
 نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك نوابه كتوابع النادى ولك زيادة  
 الالف اي جائزك او جازك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب سواء  
 كان مع يا او وا ولما الصوت المطلوب في الندبة فقول زيادة الالف مبتدأ  
 مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واصافة الزيادة الى الالف من باب اصافة

المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة الالف اللبس اى لبس ذلك اللفظ  
 بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسباً لما في آخر الاسم من  
 كسرة او ضمة فاذا نبت غلامك بخطاب المؤنث قلت واغلامك بالياء  
 اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لازم لبس خطاب المؤنث بخطاب  
 المذكور فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا نبت غلامكم بخطاب  
 الجمع قلت واغلامكموه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لازم  
 لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم  
 اذا اصل الضمة وقيل فزيدت الواو المناسبة لجمع واك الهاء في  
 الوقف اى جازلك او جازلك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف  
 المد وهي الالف في الوقف لاني الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو  
 والياء فيقال وازيده واغلامكموه واغلامكيه فالهاء مبتدء متقدم  
 الخبر وفاعل جاز المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز  
 المقدر او ظرف الزيادة المقدره المضافة الى الهاء ولا يندب الا المعروف  
 مستثنى مفرغ اى لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي  
 يعرف ذاته ومسامه سواء كان علماً او غير علماً فلو كان علماً غير معروف  
 لم يحز نديته ولو كان معروفاً غير علمه جاز نديته فلذلك جاز وامن حفر  
 بيوتهم مائة لانه بمنزلة واعبد المطلباه من حيث انه حافرهما وقد اشتهر  
 بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفاً كان النادب معدوفاً في  
 نديته والتفجع عليه لان نديته لاظهار الجزع والالم يندب وذلك يحصل بالعرفه  
 فلا يقال وارجله لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف  
 على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا  
 عليه لازم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضاً وليس كذلك اى امتنع هذا القول  
 وهو وازيد الطويله بالحق الف النديته في صفة المندوب لان الف النديته  
 انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالوصوف والصفة ليست من جملته  
 بل هي اسم اخري للتوضيح ولا يها غير مترج بالوصوف حيث جاز الفصل بغير  
 اللظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى وَلَئِنْ لَقِيتُمْ لُوطًا مَخْرُجًا  
 ذَلِكَ فِي الصَّفَةِ مَخْرُجًا فِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ وَفَلا يقال وازيد الطويله بل يقال وازيد



الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف التندبة به يقال و امير المؤمنين  
 و اعبد الطلبة لان المضاف والمضاف اليه بجعل الادين على السمي بمجملته  
 فالمضاف اليه مع المضاف كدال ديد لشدة امتزاجها حتى امتنع الفصل  
 بينهما في السعة و اما قرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب  
 الاولاد و جرح شركائهم و الفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه  
 وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ خلافا لليونس  
 اى يخالف هذا القول يونس خلافا فان اجاز الحاق علامة التندبة في  
 صفة الندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى  
 لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك  
 لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و  
 زيد في قولك غلام زيد غير الغلام و الامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج  
 اللفظي فلما اجاز للحوق فيما كان مغاير للمعنى باعتبار الامتزاج اللفظي  
 فلان يلحق فيما كان عينه باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى و  
 جوابه ان الحاق امر لفظي و الامتزاج اللفظي في المضاف لا في الصفة ويجوز  
 حذف حرف النداء لقيام قرينة الامع اسم الجنس ظرف اى في جميع الازمنة الا  
 زمان مقارنته اسم الجنس او حل اى في جميع الاحوال الامقارنا مع اسم الجنس  
 غير اى والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اى ما كان نكرة قبل النداء  
 لان نداءهم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن  
 الى انه منادى فيلبس المنادى بغيره و لان المعروف للجنس هو حرف النداء  
 فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة و لان يافيه نائبة عن اللام في التعريف فلو  
 حذف يلزم فيه حذف النائب والنوب و لقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان  
 لا يجوز حذف حرف النداء فيها يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب او  
 فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب والنوب اللهم الا ان يقال ان  
 حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والنوب بل من باب التقدير  
 كما في الستثنى المفرغ نحو ما جاءني الازيد و الامع اسم الاشارة لانه كما سم  
 الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يارجل و يا هذا و الامع  
 الاستغاثرة و التندبة لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاطهاد الاستغاثرة

والتفجع والحذف ينافيه وأعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم وايتي  
 والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يُوسُفُ اعْرِضْ عَن هَذَا اَي يَا  
يُوسُفُ بقريئة المقام ومثل ايها الرجل اي يا ايها الرجل لان صودة ايها  
 يختص بالنداء ومثل من لا يزال مُحْسِنًا اَحْسِنَ اَي يا من لا يزال ومثل قوله  
تَعَالَى رَبَّنَا اِنَّا فِى الدُّنْيَا حَسْبَةٌ وَفِى الْآخِرَةِ حَسْبَةٌ يا ربنا وشذ قولهم  
 اصبر ليل وقولهم افتد مخنوق وقولهم اطرق كروان النعام في القرى  
 هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا  
 منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى  
 اصبر ليل ادخل في الصباح يا ليل او صبرا حيا ليل فالهمزة للدخول  
 او للصيرورة هذا في الاصل قول المرأة التي طرقتها المرأة القيس مستغيثة  
 الى الليل بالاقصاء لتتخلص منه ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء  
 ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اى اعط الفداء وخلص نفسك  
 يا مخنوق اى يا من عصر حلقه الغم هذا مثل في التحريض على تخليص النفس  
 من الشدة وكذا معنى اطرق كرا الخفض عنقك يا كروان لتصاد فان من هو  
 الكروانك وهو النعام قد صيد وحمل من البدن الى القرى وقيل معناه اسكت  
 وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل  
 من البدن الى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان  
 طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به الكروان  
 وذلك لان الكروان يخاف من النعام اذا لم ير النعام يمشي على هيته يميد  
 عنقه ويرفع راسه فاذا رآه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلاً يضرب  
 فيما اذا المرشحوا ضعيفا بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه  
 وفي كراشد وذ بثلاثة اوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير  
 العلم وجعل المرخم اسما يراسه على ما سبق ببياناه وقد يحذف النادى لقيام  
 قريئة دالة على حذفه وتعيينه جوازا اى حذف جائزا مثل قراءة الكسائي  
 الايا اسجد وافانه يخفف الاعلى انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء  
 ويبتدى اسجد وابضم الهمزة فعلى هذا القراءة كان النادى محذوفا اى  
 الايا قوم اسجد وابقريئة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة

من قرأ الأليجد وابتشديد الأويجد وأعلى صيغة المضارع فإنه ليس من هذا  
 الباب والباب الثالث من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب  
 للمفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير أي اسم الذي اضمراى قدر  
 عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده أو بمعنى لفظ  
 ما بعده أو يلازم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر  
 والمفسر وآنفاة الشريطة إلى التفسير بيانية على شرط هو تفسيره بما بعده  
 وهو أي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده فعل  
 مبتدأ وقوله بعد خبره وفاعل قوله بعد والجملة صفة اسم أو شبهه عطف  
 على قوله فعل أي شبه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة  
 المشبهة وافتل التفضيل والشبه بمعنى المشابهة كالمثل بمعنى المماثل وقوله  
 مشتغل عنه صفة فعل بدليل أفراد الضمير كذا قيل وقية نظر لأن الاشتغال  
 في شبه الفعل شرط أيضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب  
 أنه صفة فعل أو شبهه وإنما أفراد الضمير لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف  
 عليه باو يجب إفراده لأن الواحد الأمرين غير معين فيكون صفة لأحد  
 المذكورين أيهما كان أي مفرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم بضميره  
 أي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم بخوزيد اضربتة فان زيد اسم بعد  
 فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم أو بسبب نصبه في متعلقة الضمير عائلك  
 إلى الاسم أي متعلق ذلك الاسم بخوزيد اضربت غلامه فان زيدا اسم بعد  
 فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائلك إلى  
 الضمير وهو أولى لقربه أي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف  
 إلى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون  
 مضافا إليه أي إلى ذلك الضمير كما في هذا المثال أو موصوفا بعامله أي بعامل  
 ذلك الضمير بخوزيد اضربت رجلا يجبه أو موصولا بعامله أي بعامل ذلك الضمير  
 بخوزيد رجلا اضربت الذي يجبه وغير ذلك من المتعلقات لوسط الجملة  
 الشرطية صفة ثانية لفعل أو شبهه أي لوسط نفس ذلك الفعل أو شبهه  
 لفظا عليه أي على ذلك الاسم هو تأكيد لضمير سلط وإنما الكه ليصم ان  
 يعطف عليه قوله أو مناسبة أي لوسط مناسب ذلك الفعل أو شبهه في

في موضعه لنصبه اى نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك الاسم ومناسبه ما هو  
 بمعناه ولازمه يبيد خل نحو زيداً ضربت غلامه وزيداً مررت به وزيداً حبست  
 عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيداً بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبه  
 وهو اهنت وجاوزت ولا بست واما قيدنا بقولنا لفظ لان كلمة لو يقتضي  
 انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديراً فلا بد من تقييده وفي قوله  
 لوسط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليطاً  
 لفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين  
 الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كالفائيه وحرف الاستفهام واحده  
 الحروف المشبهه بالفعل وحرف الشرط والتخصيص ولا م الابتداء و  
 نحوها مثل قولك زيداً ما ضربته وزيداً اضربتة واما زيداً فاني اكرمه وكذا  
 البواقي فان زيداً اسم بعد فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط  
 الفعل ولا مناسبه عليه لئلا يتقدم ما في حيز هذه الحروف عليها واحتراز  
 عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى  
 كقوله تعم وكل شئ في فعلوه في الزبر كما سجي مثل زيداً ضربته نظيره ما اشتغل  
 عنه بضميره لوسط عليه نفسه لنصبه وزيداً ضربت غلامه نظيره ما  
 اشتغل عنه بمتعلقه لوسط عليه لازمه وهو اهنت لنصبه وزيداً مررت  
 نظيره ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لوسط عليه معناه وهو جاوزت  
 لنصبه وزيداً حبست عليه اى انتظرت لاجله نظيره ما اشتغل عنه بضميره  
 لوسط عليه لازم معناه وهو لا بست لنصبه ينصب تعليلاً لقوله مثل  
 زيداً ضربته الى اخره اى لانه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة اى  
 يفسر ذلك الفعل ما بعد من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره  
 او متعلقه اى يفسره ما بعد يعني المراد بما بعد ضربت في زيداً ضربته  
 لا مكان تقديره واهنت في زيداً اضربت غلامه اى اهنت زيداً ضربت  
 غلامه لانه لازم معناه لان اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت  
 ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لازماً وجاوزت في زيداً مررت به  
 لانه معناه لان معنى مررت التبعدى بالباء جاوزت اى جاوزت زيداً  
 مررت به وان قدرت مررت لا ينصبه لانه لا يتعدى بنفسه ولا بست

في زيد اجبت عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه  
 ملابسا وملازمه لانه فالحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر  
 وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قدر وان لم يكن قدر  
 لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اے  
 يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل  
 او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي بكونها مبتدء عند عدم  
 اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف  
 الرفع يجب الرفع لانه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم  
 قرينة خلاف اختيار الرفع من قرئان وجوب النصب واختياره ومساواته  
 الرفع وجوب الرفع لانه اذا عدم قرئان خلاف اختيار الرفع كان الرفع واجبا  
 نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل  
 واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتفئة وقرينة اختيار الرفع  
 متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب  
 والاصل عدم الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة  
 خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من  
 قرينة خلافه كما في المقارن مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوى  
 منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فان الجملة الفعلية السابقة  
 قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على  
 الفعلية فيناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى الابتداء وقرينة الرفع  
 لانها تتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظ الاسم  
 لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان  
 الرفع مختارا واما قيد بقوله بغير الطلب احترازا عن اما مع الطلب  
 نحو رايت القوم فاما زيد فلا تكرمه فان في هذه الصورة يختار  
 النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم  
 كون الانشاء خيرا لان الحذف كثير يتابع ووقوع الانشاء خيرا بعيد  
 جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خيرا بدون تاويل فكان قرينة  
 النصب اقوى منها فاختر النصب لان من ابتلى ببليتين يختار اموئها

من سلامة عن الحذف لان الحذف هو من لزوم كون الانشاء خيرا

فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء  
 وغيرها وان الحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف اطلق الطلب  
 قيل بشرط ما اخصر عامله على شريطة التفسير ان يعنى تسليط المقصر على ما  
 قبله وغير الامر والنهي والدعاء ويمتنع تسليطها على ما قبلها التضمنها صدق  
 الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل  
 لو قال كما تأمع الخبر لكان اخصر فما وجه الالهاب قيل لان في قوله غير  
 الطلب اشارة الى انقضاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في  
 اختيار النصب بعد اتمامه والطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا  
 كما بينا وهذا المعنى منتف هذا في غير الطلب فاختيار الرفع واذا  
 للمفاجاة عطف على اتمامها وكذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيدا لقيته فان  
 الجملة الفعلية السابقة للنصب واذا المفاجاة التي تقع بعدها الجملة  
 الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف  
 فاختيار الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجاة يلزم  
 بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجاءها لا لزومها وهذا تناقض قيل  
 اداه بالزوم الغلبة او اللزوم الاستعمال الاعتباري المبني على الترجيح لا اللزوم  
 الحقيقي فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضى وجوب الرفع بعد اذا  
 للمفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في  
 هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في  
 الاسم المذكور بالعطف اى بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده  
 فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين  
 الجملتين اى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو خرجت  
 فزيدا لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية  
 قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل  
 لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة  
 جدا فاختيار النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع  
 بعد حرف الاستفهام نحو ازيد ضربته وبعد حرف النهي نحو ما زيد ضربته  
 وبعد اذا الشرطية اى المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيد ضربته يضربك

وبعد حيث نحو حيث زيد تجدد فآثر منه وإنما اختص إذا رُميت من بين  
 سائر ادوات الشرط لأن سائر ادوات الشرط يجب النصب بعد هـ ولو  
 دخلت على مثل هذا الاسم كما يأتي والمبرد أوجب النصب بعد الشرطية  
 أيضاً كان الشرطية وفي الأمر عطف على قوله بعد أي يختار النصب في وقت  
 وقوع الأمر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيداً اضربه ونحو زيداً لا تضربه  
 أذهي أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل  
 الأمر والنهي مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل لأن النفي والتردد الداعي  
 إلى الاستفهام في الغالب يلحقان الأفعال دون الذوات وكذا معنى الشرط  
 الذي تضمنه إذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الأمر و  
 النهي موضع وقوع الفعل لثلايقع الانشاء خبراً فلا جرم يختار النصب بتقد  
 الفعل بخلاف سائر الأدوات فإنها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعد  
 فلا جرم يجب النصب بعد هـ بتقدير الفعل إذا دخلت على مثل هذا الاسم  
 كحظ رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على  
 قوله في الأمر أي ويختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر  
 بالصفة يعني أن ما يكون مفسراً على تقدير النصب يلبس بالصفة على  
 تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى أنا كل شيء خلقناه  
 بقدر ينصب كل شيء على أنه مفعول لخلقنا المذوف الذي يفسره  
 المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب والمعنى أنا خلقنا كل  
 شيء حال كونه كما بنا بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدر  
 في جميع المخلوقات أما الرفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً لقوله  
 كل شيء وبقدر حالاً والجموع خبرات فيفيد الآية المعنى المقصود أيضاً حيث  
 يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كما بنا بقدر وهو المقصود لكنه  
 يحتمل أن يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما هو  
 الظاهر في الصفة وبقدر خبراً لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو  
 مخلوقنا كما أن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ  
 قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير  
 مخلوقة لله تعالى كما هو مذاهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية فالحاصل

انه على تقدير الرفع محتمل ان يكون قوله خلقناه خبر الكل شيء فلا يفوت  
المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولها  
لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولها لما فيه من النص  
على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اورد صاحب  
الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة  
المعنى سواء جعلت خلقناه خبراً او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء  
كل مخلوق نصبت كلاً او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع  
او خبراً عنه وذلك لان قوله خلقناه كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا  
كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا  
تناهي ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه على تقدير ان  
يجعل خلقناه خبراً له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل  
صفة له كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد الى هنا حاصل  
كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هذا الوجهان على سبيل التساوي  
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير و  
الرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره وقد حال كما جاز الوجهان  
في اقام زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره  
فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب قيل هذا  
وهم اللبس لا لابس ولذا سماه خوف اللبس ويستوى الامر ان الرفع  
والنصب في الاختيار اي ايا قصد منهما يكون مختاراً في مثل زيد  
قام وعبر واكرمه اي فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذلك  
الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها الجملة  
الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة  
الكبرى اعني المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الخبر اعني  
الفعل والفاعل فيصم رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان  
مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين في الاسمية و  
الفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى و  
هي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية



فإن قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل  
وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحاً  
لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب  
المعطوف عليه على تقدير النصب فاستو الوجوهان كذا في الشرع وفيه  
نظر لأنها إذا عطف على الكبرى فهي أيضاً قريبة غير مفصلة بين الجملة  
المعطوفة والمعطوف عليها بشيء آخر فلا يتفاوتان قرباً وبعداً **أجيب** باننا  
سلمنا انهما لا يتفاوتان قرباً وبعداً باعتبار عدم الفاصل لكن معنى  
العطف إعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام  
السابق لانتهائه فمساقة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريباً مقرباً  
وان كان بعيداً فبعيد وان كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير  
منفصل في كلا الصورتين والأولى ان يقال ان قصد العطف على  
الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى  
فحينئذ لا يخلو اما ان رفع على العطف اسمية على فعلية او نصب على العطف  
فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الأصل اذ في عطف الاسمية على  
الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية  
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف  
كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب والحذف  
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود  
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم  
فإن قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لا شترط صلاحية  
المعطوف على الخبر ان يكون خبراً وهنالك ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت  
خبراً وجب فيه الضمير العائد الى المبتدأ وليس في المعطوف هنا ضمير  
يعود اليه اذ التقدير واكرمت عمره وقيل هذا بعض التركيب وتامره  
ان يقال زيد قام وعمره واكرمته عندك اولى دارة او نحو ذلك وانما ذكر  
بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان عرضه تعيين جملة اسمية خبرها  
جملة فعلية وتصح المثال انما يكون باختيار الضمير وقد اعتمد فيه  
على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين

ويجب النصب في الاسم المدكور بعد حرف الشرط سواء كان صريحا  
 كما في ان ولو غيرا ما وتضمنا كما في متى وايها وحيثما الا انه لم يكن راسخا  
 في الشرط كما في الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعد ما لان الشرط  
 يستلزم الفعل وذلك لان الشرط لا يدخل فيما كان فيه احوال وتردد  
 وما ذلك الا في الافعال بخلاف ما فانها وان كان حرف الشرط الا ان  
 الرفع مختار بعد ها على ما تقدم وبعد حرف التخصيص وهي هاء  
 والاولى ولو ما وانما يجب النصب بعد ها لاختصاصها بالفعل لانها  
 وضعت للووم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى  
 الحث والتعريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها  
 اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعد الفعل يخرج عن  
 وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيد اضربتك ضربا  
 حرف الشرط اي ان ضربت زيد اضربتك والاذ زيد اضربتك مثال  
 حرف التخصيص اي الا ضربت زيد اضربتك وليس مثل ازيد ذهب  
 به مبتدأ خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضرع عامله على  
 شريطة التفسير لان شرطه لو سلب الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه  
 انصبه وهذا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو  
 سلب على زيد لم ينصب هو زيد وكذا لو سلب مناسبه واذا كان كذلك  
 فالرفع مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب  
 او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله  
 تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في الزبر اي في ان ليس من باب ما اضرع عامله  
 على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلب  
 لانه لو سلب عليه قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصحبر المعنى فعلوا  
 كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظه وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا  
 فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدأ وفعلوصفة لشيء وفي الزبر خبرا  
 والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود ونحو  
 عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزانية  
 في وجوب الرفع فاجلها واكمل واكمل منهنما الفاء بمعنى الشرط عند

ابى العباس البرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدء وقوله الفاء مبتدء  
 ثاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدء والثاني والجملته خبر المبتدء الاول  
 وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لان ظرف مستقل ويحتمل ان يكون  
 قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء مبتدء وقوله  
 بمعنى الشرط خبر والجملته معللة لقوله وكذلك نحو الزانية و  
 الزانية اى ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية  
 فاجلدوا فى اية انه ليس من هذا الباب اى من باب ما اضمر عامله  
 على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه  
 فيه لانه اسم بعد فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منهما  
 صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء  
 قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ فينبغي ان يختار فيه النصب  
 لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا  
 فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا نشاء تحمل النخاة لاخراج عن الضابطة  
 المذكورة اى ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق  
 القراء على غير المختار من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار على ما تقدم  
 والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس البرد الفاء بمعنى  
 الشرط وليست بزائدة لان اللام فى قوله الزانية والزانية بمعنى التى والذى  
 والمبتدء اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا  
 الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على  
 انه مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقول اى  
 التى زنت والذى زنى مقول فى حقها الجلد واكل واحد منهما مائة  
 جلد بخلاف الفاء فى نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعد ها يعمل فيما  
 قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف المفهوم الكلام اى  
 حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدء و  
 قوله والزانية عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانية فيما  
 سينلى عليكم او خبر مبتدء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير  
 هذا بيان حكم الزانية والزانية وقوله فاجلدوا بيان محكمها وهو مبتدء

كلام والفاء فيه عند زائدة أو للتفسير فيمتنع التسليط لأن جزء جملة  
 لا يعمل في جزء جملة أخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وقية نظر لأن  
 حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير  
 ظاهر لأنه غير محتاج إليه والأفضل المختار النصب أي وإن لم يعمل على ما حمل  
 المبرد وسيبويه بأن يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان  
 النصب مختاراً كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب  
 لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل  
 الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط أو كون الكلام جملتين ليمتنع  
 التسليط لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذلك جزء جملة  
 لا يعمل في جزء جملة أخرى هذا دليل على ما ذكره على صورة القياس الاستثناء  
 والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو  
 كون النصب مختاراً فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر  
 وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك إن لم يكن الشمس  
 طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فإن  
 الاستثناء هنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو  
 وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس إثباته الباب  
 الرابع من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به  
 التحذير وإنما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في  
 ذكره واقتضاء المقام حذفه لأن ذلك يقال فيما إذا كانت البلية مشرفة  
 والوقت ضيق والقائل يخاف أن اشتغل بأظهار الفعل يقع المحذوف  
 في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذوف منه ثم الرابع اسم فاعل  
 لبيان الحال أي رابع الأربعة المذكورة التحذير أو للتصريح أن يريد بالنسبة  
 إلى الثلاثة السابقة أي رابع الثلاثة المذكورة أي صيغة الثلاثة المذكورة  
 أربعة التحذير وهو في الأصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسماً للنوع  
 من أنواع المفعول به وهو معمول أي مفعول به بتقدير اتق ونحوه  
 من أحد روي بعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماجة إذا لا  
 يقال اتقيت زيداً من الأسد بمعنى تحيته ولو قال بتقدير اتق أو بقدر كان

ما  
 في  
 باب  
 التحذير

اولى تحذير ما بعده انتصاب تحتها افعال على انه مفعول مطلق و  
 كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والحكمة صفة  
 لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول تحذير من الاسم الذي او  
 من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له للتقدير اول قوله  
 ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المعمول المحذوف تحذير ما بعده واما  
 ظرف اذ المصدر قد يجعل حينما اي قدر وقت تحذير المعمول ما  
 بعده وفي قوله بتقدير اتق احتراز عن المعمول الذي لم يمكن  
 بتقدير يراتق نحو زيد في جواب من قال من اضرب فانه ليس من  
 هذا الباب يجوز ذكر فعله وفي قوله مما بعد احتراز عن المعمول  
 الذي بتقدير يراتق لكن لا للتخدير مما بعد نحو اياك في جواب من  
 قال من اتقى فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله او ذكر المحذوف  
 منه مكررا وروى قوله ذكر على لفظ المصدره الماضي المجهول وفي  
 كلتا الروايتين نظرا اما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول  
 به والذي كرر ليس بمفعول به هو المحذوف منه المذكور مكررا واما الثانية  
 فلانه ليس فمما مر ما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان  
 مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صفة العطف  
 يكون او اخترا بية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل  
 امشي ونظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع من هم اثمنا او  
 كفورا اذ لو قيل او لا تطع كفورا لتغير المعنى او بمعنى بل لان اظهار الفعل  
 في المعطوف زايد على قدر صفة العطف وههنا الوعطف قوله او ذكر على  
 قوله معمول مخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل و  
 حينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهرا لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا  
 الروايتين اما الاولى فلان المصدر لكان على لفظ المصدر الرفع كان  
 المذكور بمعنى المفعول اي او مذكور المحذوف منه مكررا وهذه الاضافة من  
 باب جرد قطيعة اذ الاصل او محذوف منه مذكور مكررا فكان عطفا على  
 قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون  
 القسم الثاني معمولا بتقدير اتق على قضية كلمة او التي توجب التقابل بين

في قوله  
 بتقدير

المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول  
 بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد  
 وهو قوله تحذير ما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولاً  
 بتقدير اتق لكنه ليس بمحذّر مما بعده وان كان على لفظ المصدر  
 المنصوب كان عطفاً على قوله تحذير بما يجعل كل واحد من المصدرين  
 حيناً اي قد روقت تحذير معمول مما بعده او وقت ذكر المحذّر منه  
 مكرراً واما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفاً على  
 فعل ناصب لقوله تحذير وهو ذكر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً له  
 او حذراً المحذوف ان كان ذلك مفعولاً مطلقاً اي سواء ذكر ذلك  
 المعمول محذراً تحذير ما بعده او ذكر المحذّر منه مكرراً او حذراً ذلك  
 المعمول تحذير ما بعده او ذكر المحذّر منه من نوعيه مكرراً والجملة  
 اعني حذّر وذكرو مع معموطهما في محل الصفة لقوله معمول فان  
 قيل للجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون  
 صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من  
 البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله تحذير على  
 جعل المصدر حيناً وتنزيل الفعل منزلة المصدر الحثي اي قد روقت  
 تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذّر منه مكرراً ويمكن ان يكون  
 عطفاً على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق اي  
 ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار  
 القيد وهو قوله تحذير ما بعده والالزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير  
 اتق وفي قوله او ذكر المحذّر منه مكرراً احتراز عن قوله الطريق من  
 غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا نظير  
 القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري الفاعل والمفعول  
 اذا كانا الشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب  
 فصارت اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذف  
 النفس لذوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل  
 المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على

اياك ومعناه اتق نفسك من الأسد واتق الأسد من نفسك اى اتق  
 نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل اللفظ  
 الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون  
 تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتابع  
 خارجة عن هذه المحذورات بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك و  
 ان تحذف هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض  
 للمحذوف واتق المحذوف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول  
 اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الامهناقا الى ضمير  
 المخاطب نحو راسك والسيوف والضمير لا يبيح فى الاغلب الا مخاطبا و  
 قد يبيح متكلما كقول عمر رضي الله عنه ايتاني وان يحذف احدكم  
 الارنب المحذف الرمي بالعصا كما ان المحذف بالجاء والذال المعجمتين  
 الرمي بالمحصا اى ايتاني وان يرمي احدكم العصا الى الارنب اى يمتني  
 عن مشاهدة حذف الارنب ونحو حذفها عن مشاهدة تي وانما هي  
 عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل والطريق الطريق  
 نظير المحذوف منه مكررا اى اتق الطريق او بعد ها وكذا الصبي الصبي  
 والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبي ان تطأه واتق  
 الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذوف منه  
 للتأكيد وتقول اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي اياك من  
 الاسد اى بعد نفسك من الاسد وتقول اياك ان تحذف بتقدير  
 من الجار والمجرور حال اى متكبسا اياك من ان تحذف اذ حذف حرف  
 الجرم ان وان كثير شائع ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد  
 لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول  
 الشاعر اياك اياك الرء فانه الى الشرذعاء وللشرجالب + بتقدير  
 اياك من الرء فتشاذر او محمول على ضرورة الشعر والكلام فى السعة  
 او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق  
 نفسك واترك الرء الى الجدار وهذا قول سيديبويه والمخيل او جار  
 مجرى ان تبارى لان الرء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان

وبتقدير





فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور ليس هو مفعولاً فيه لفعل الصوم  
 قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لأنها منظورة في جميع الحد ودلها  
 الحد والنحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور و  
 اليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال  
 معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس  
 بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر  
 قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التأكيد ثم لما فرغ عن  
 تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه  
 اى نصب المفعول فيه تقدير في لانها اذا اظهرت لزم الجرح لان في حرف  
 الجرح والفاء حرف الجر غير شائع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو قولك  
 خرجت في يوم الجمعة كان مفعولاً فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند  
 المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب  
 الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولاً  
 به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه اذا المفعول فيه عند هم في المقد  
 وبقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها  
 سواء كان مبهما ومحدودا وسواء كانت معرفة او نكرة تقبل ذلك اى  
 تقدير في او النصب بتقدير في نحو سرت حيناً او حين تعودك وخرجت  
 يوماً او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج  
 واسورة الذهب بمعنى من اى الظروف التى هي الزمان وكلها تأكيد  
 الظروف واللام في الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس وكذا اللام  
 في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العائد الى الظروف  
 ولجملة خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان اى ظروف الذي  
 هو المكان ان كان مبهما اى ان كان من الجهات الست وما الحق  
 بها على تفسير المصنف قيل النصب بتقدير في نحو جلست خلفه  
 والا فلا اى وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال  
 صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لان البهم من ظروف  
 الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة

ذلك

كالمصدر والمجد ود منها محمول عليه لا شتر كما في الذات اي في  
 الزمانية والبهيم من المكان محمول على البهيم من الزمان ايضا لا شتر كما  
 في الوصف اي في الابهام ولم يحمل المكان المجد ود على الزمان البهيم  
 لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان البهيم  
 مع اتحادهما في الذات لان المكان البهيم محمول على الزمان البهيم  
 فلو حمل عليه المكان المجد ود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير  
 والسؤال من الفقير وفسر البهيم من ظروف المكان عند الاكثرين  
 من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات الست سواء  
 معرفة او نكرة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك  
 لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره  
 الى انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض البهيم من ظروف  
 المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك واما مك فانه منصوب  
 على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها  
 ويخرج منه مخوف سخم فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور  
 لانه مقدر باثني عشر الف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم  
 يدخل في سماه كالقوى مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان  
 بالاضافة الى تحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان تحت غير داخل  
 في معنى القوى وكذا غيره ويتدرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان  
 اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار الضاف اليه  
 وهو ليس بداخل في سماهما فلا حاجة الى التحل ولما فر الاكثرين و  
 المصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد  
 دخلت فانها تقبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات  
 فاجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل عليه اي على المكان البهيم وهي  
 الجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى نحو جلست  
 عند زيد ولدى زيد واعطيت زيدا دون عمرو ودرهما وجاء القوم  
 سوى زيد الابهام اي الابهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما اي  
 لشابهتهما بالمكان البهيم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكانا

معيناً بل يتناول جميع الأمكنة التي حو اليك كما يتناول قولك جلست -  
 خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل عليه  
 لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقاً في فادة معنى الاستقرار  
 نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعك موضع فلان الى  
 غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا الجرى لكثرة دون ابهامه  
 اى لكثرة استعماله فيناسب التخفيف بحذف في فيقال جلست  
 مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار وتزلت الجبال  
 وسكنت العرفة على الاصح اى حملاً واقعاً على القول الاصح لانه كثير  
 الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيهاً  
 على ما قال الجري ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية وما بعد ها  
 مفعول به لامفعول فيه واجب بان كون مصادرها على صيغة الفعول  
 التي هي في الغالب مصدر لازم وهي الدخول والنزول والسكون و  
 كون ضد ها الخروج والتحرك والارتحال التي هي لازمة اتفاقاً لرجحان  
 لزومها وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان  
 دخلت يستعمل تارة بفي وتارة بغير في تقول دخلت في الدار ودخلت  
 الدار وعند سيبويه اظهر في شاذ فحمل ما بعد على الاستعمال  
 الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء في العدد اى في لفظ الست ولم  
 يقل بالجهات الستة لان الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة  
 الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه  
 بعامل مضمرة جواز بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال مى سرت  
 يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة ويعامل مضمرة وجوباً نصباً واقعاً  
 على شريطة التفسير كما ينصب المفعول وضابطة كل ظرف بعد  
 فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسط عليه هو او مناسبه  
 لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غدائه  
 او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة  
 التفسير واجباً وختاراً و مساوياً للرفع ومرجوحاً مثل المفعول به  
 ينصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت

فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذ الشرطية وحرف النفي و  
حرف الاستفهام نحو اذ يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية  
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامر ان في  
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجم الرفع بالابتداء عند عدم  
قرينة خلافة او عند وجود اقوى منها كما اذا الفاجاة نحو اذ يوم الجمعة  
سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر  
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذي يتوسط  
بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف  
الاستفهام ونحوها يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه  
فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما في المفعول به للماتع  
وهو بطلان صدرة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم  
تقدم ما في حيزها عليه ما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث  
يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم لا فرغ عن  
بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال المفعول له مبتدأ  
محذوف الخبر اى منه مفعول له او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان  
المفعول له هو ما فعل لاجله اى اسم ما فعل لاجله بدالة ما سبق في  
المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاحل فعل كسائر  
المفاعيل والملحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدوث لا الفعل الاصطلاحي  
فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا  
القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس  
بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة  
كون الفعل محذوف فانه المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من  
ان يكون علته مؤثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون  
مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اى غرض  
للضرب حيث فعل لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جينا نظير العلة  
المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود وكو قال في موضع قعدت جينا  
حاربة شجاعة لكان احسن وقاتل زيد خل في هذا الحد كرهت التاديب

يا  
المتكلم

ع  
المتكلم

الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب فإنه فعل لأجله فعل مذكور  
وهو الضرب وان قصد شرط الكيفية أو يراد فعل العامل لاستغنى عن  
قيد مذكوراً أيضاً والحق ان يقول ما فعل لأجله مضمون عامله ليدل  
الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التاديب  
الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب لان ضربت ليس بعامل  
في التاديب وأجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو  
المحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي  
ضربت لأجله بقصد الكيفية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق  
يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فإرادة اللغوي اهام في  
التعريف فأحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين  
في اول الوهلة من غير تأمل في القرائن وان قيد الكيفية يفنى عن  
قيد مذكور خلافاً للزجاج اى لابي اسحاق الزجاج اى يخالف هذا  
القول الزجاج خلافاً والجملة معترضة للتشبيه على بيان الخلاف  
فانه اى فان المفعول له عند اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ  
الفعل للنوع بقربية تاديباً وجبناً مثل رجع القهقري وله وجهان  
أحد هما ان قولك ضربته تاديباً بمعنى ادهته بالضرب تاديباً وقعدت  
عن الحرب جنباً بمعنى جنت في القعود عن الحرب جنباً او بمعنى  
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جنب وقيل لا يقال قعود جنب  
الاجازاً وفيه نظر لان الجنب سبب للقعود واصافة السبب الى السبب  
ليس بمجازية كصلوة الظهر وتأنيهما ان المفعول له علة المصدر فيقام  
مقامه كما اقيمت الة المصدر مقامه في ضربته سوطاً بمعنى ضربته  
ضرباً بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان  
صحة تاويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل  
الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء  
زيداً ركباً جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيداً ضرباً بالحدث  
ضرب زيد عن غير ان يخرج عن حقيقتهما وعن الثاني الجواب بان  
الالة لازم للفعل من العلة لاحتياجه اليها اذا حيث لا يتصور الكتابة

بدون القلم ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا العجر من غير قود  
 وكذا سائر الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج  
 اليها ذاتا لتحقيق العبتاى لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له  
 مستدعى الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامته ما هو لازم للفعل من  
 العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط  
 نصبه فقال وشرط نصبه اى نصب المفعول له تقدير اللام لانها اذا  
 ظهرت لزمت بجر وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئت للتمن كان  
 مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذف  
 لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب  
 الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اى تقديرها فيكون قوله حذفها  
 من باب وضع المظهر موضع المضمرة وانما عبر عن التقدير بالحذف للتبشير  
 على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن  
 المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن اى اتحد  
 فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينيا وما اذا كان  
 فعلا لغير فاعل الفعل المعلن فينبئذ يجب اظهار اللام نحو جئت  
 للتمن او لحيثك اياي واذا كان مقارنا له اى للفعل المعلن في الوجود  
 اى اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه احتراز عما اذا يكن  
 مقارنا له في الوجود فينبئذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي  
 بذلك اسم وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول  
 له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل  
 عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق  
 المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلف شي منها ولان اكثر علل الافعال  
 كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى  
 عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختلف شي منها كما ذكر المصنف في شرح  
 الفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عند ان يكون تكرة لانه يشبه  
 الحال والتميز وهما تكرر ان ورد بان ادخاره في قول الشاعر واغفر عونه  
 الكريم ادخاره + واعرض عن شتم اللئيم تكرما + معرفة وقد حذف

قوله  
 في قوله  
 ما سبق  
 او خير

عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله واشما يجوز حد فما إشارة  
 الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان يظهر اللام  
 مع التذكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له  
 شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول مالم  
 يسم فاعله والضمير عائد الى اللام التوصلية وقوله المفعول معه ما  
 مبتدأ ومحدوف الخبر اي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خير  
 محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو اسم مذكور  
 استيناف او مبتدأ وخبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اي المفعول  
 معه هو الذي يدكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر  
 المفاعيل لمصاحبة معمول فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه  
 احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان ضيعته مذكور بعد الواو التي  
 بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل  
 كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيد  
 درهم فان قوله وزيد مفعول معه وان لم يكن بمصاحب للفاعل بل  
 مصاحب للمفعول لازم معناه كفاك وزيد درهم ومنه قول الشاعر شعري  
 اذا كانت الهيماء وانثقت العصاء فحسبك والضحاك سيف مهند  
 اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اي  
 مطبوع من حديد الهند وقوله لفظا او معنى خبر كان المحذوف اي  
 سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمرا  
 في نحو ضربت زيد وعمرا اذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على  
 المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو  
 لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الكيفية فيخرج ذلك لانه  
 لم يقصد فيه هذه الكيفية وانما عدل عن المفعول معه الى العطف في  
 هذه المسئلة فان كان اللفظ المتفسير وكان ناقصة او تامة اي فاز وجد  
 الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه  
 بمعموله لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تميزاي من حيث  
 اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اي وقد جاز

العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل فالوجهان جائزان  
العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتدأ  
معدوف اى نظيره ثابت في مثل جئت انا وزيدا بالنصب والرفع  
فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه  
لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل والاتعين النصب اى و  
ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب  
على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل جئت وزيدا امتنع فيه  
العطف لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين  
النصب على انه مفعول معه وان كان تاما اى وان وجد الفعل معنى  
حالا معنويا او تميزاى من حيث المعنى وجاز العطف عطف على  
كان او حال اى وقد جاز العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على ما  
قبله بان لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب مثل ما لزيد  
وعمر وكلمة ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره اى اى شئ حصل  
لزيد واما تعين العطف فيه فيكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام  
في المثال لان العطف في حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا  
للعامل المعنوي الذي هو عامل ضعيف فلا يصر اليه بلا حاجة  
وذهب الرنخشري الى ان العطف مختار والاتعين النصب اى وان لم  
يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه  
لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيدا  
كلمة ما استفهامية مبتدأ ولك خبره اى اى شئ حصل لك مع  
زيد وما شانك وزيدا ما استفهامية وشانك خبره اى اى شئ امرك  
مع زيد واما لم يجز العطف في المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا  
يجوز العطف على ضمير المجرور بلاعادة الجار واما تعين النصب على  
المفعول معه اذ لا وجه له سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا في المثال  
الثاني عطفًا على الشأن قيل لانه خلاف العنى اذ المعنى حينئذ ما شانك  
ونفس زيد وسؤال السائل عن شانها الا عن شان احدهما ونفس  
الاخر وقوله لان المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثاني من باب

كلمة



العامل المعنوي وآمن خص هذا المثال بالدليل دون الأول لأن دلالة  
الطرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لأنه اسم لا يلزم  
تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لأنه بمعنى الفعل  
والمصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام  
يدل أن على الفعل ثم لما فرغ من بيان الفاعيل الخمسة شرع في بيان  
المحققات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلا التي تنفي  
الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال

الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول به وفيه احتراز عما بين هيئة  
وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة اول منع الخلودون الجمع فيقع  
الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقبة  
مصعدا ومنحدرا أي كان احدها مصعدا أي مرتفعا إلى موضع مرتفع و  
الأخر منحدرا أي نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او معنى تفصيل  
للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيدا قائما اخوك لم يجز  
لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد اللفظا ولا معنى فان قيل قد يقع  
الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال  
عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة اياها في صدور  
الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق  
نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع  
الا يجعله في معناها فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احداث  
الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن  
المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله انجب  
احدكم ان ياكل ثم اخيه ميتا قيل **الحال عن**  
المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف  
المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الايتين فانه لو  
قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل اخاه ميتا  
لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكم  
المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة

لا  
ر  
ل

الفاعل والمفعول به نحو جاء في زيد الركب ورايت زيدا الركب فانها ايضا  
 بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وقت  
 صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج  
 الصفة لدالاتها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور  
 والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دلالة على هيئة الذات  
 مطلقا لان حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دلالة على  
 هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيد قائما  
 مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون  
 حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول  
 به لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظو  
 لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله الدار لما عرف ان ضمير الفعل  
 ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك  
 زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر امر معنوي لما فيه  
 معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل  
 فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد  
 قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل  
 والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه  
 الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وعاملها اي عامل الحال  
 الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اي شبه الفعل  
 لمكان التشبيه ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم  
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو  
 زيد ذاهب ركبنا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا  
 يسر الطبيب منه رطبا وضربني زيد قائما او معناه اي معنى الفعل ونعني  
 بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف  
 المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير  
 ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وكانه اسد صائلا  
 والحال من المنادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقيم

وهذا زيد قائما وعليك زيد الكبار وازيد قائما وعلو قائله قائما

الآخر منهم الماذني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما  
 فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال وشرطها  
 ان تكون نكرة اى شرط الحال كونها نكرة لثلاثا بالصفة في حالة النصب  
 نحو ضربت زيدا الراكب وحملت حالة الرفع والجزء على حالة النصب طردا  
 للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها والتعريف زائد على  
 الغرض وصاحبها معرفة اى صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في  
 المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف  
 اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقين  
 الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب  
 بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذ الصفة  
 على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب  
 عن المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على ان مبتدأ  
 وقوله معرفة مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا  
 يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المتصل في  
 قوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا على قوله نكرة لان تعريف صاحب  
 الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالباً فان هذا قيد راجع الى تعريف  
 صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم  
 قوله وصاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها في غالب  
 الاستعمال او صفة مصدر مجذوف او زمان مجذوف اى يتعرف صاحبها  
 تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالباً لان صاحبها قد يجي نكرة عند  
 تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كون نكرة موصوفة او مضافا  
 الى النكرة نحو مرتت برجل عالم قائما ومررت بفلام رجل مليحا وغير ذلك  
 مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول  
 جواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ووحده في  
 قولك مرتت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما  
 متاول بالنكرة وفي تاويلهما وجهان احد هما انهما حالان نكرتان معنى  
 وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتزلة ومررت به موحدا

اى منفردا والثانى انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير ولو سلمها بعبارة  
 العراك ومردت به منفردا اى ينفردا انفرادا والحكمة حال وتمام البيت شعر  
 وارسلها العراك ولم يزد هاء ولم يشفق على نقص الدخال في الرد بالارسال  
 هنا الايراد والضمير المستكن في ارسلا للغير وهو الحمار والمراد هنا حمار  
 الوحش والبارز للاتب وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر  
 عارك يعارك معاركة وعراك وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتركا  
 الا انه جاء فيه الاعراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والتزود هو الطرد  
 يعنى رائدن والاشفاق الخوف والضمير المستكن في قوله ولم يزد ولم يشفق  
 عائد الى العير ونقص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نقص نخص  
 نقصا اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال يكسر الدال وهو  
 ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين  
 عطشانين يشرب منه ماء عساه لم يكن يشرب يعنى ارسلك حمار الوحش  
 الاتن الى الماء معتكئة اى مزوجة مرة واحدة ولم يطردها ولم يخفان لا  
 يتم شرب منه بعضها بالراحمة والازدحام والضمير في قوله ونحوه راجع  
 الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معرقة ظاهرة  
 نحو قولهم جاوا قضهم بقضيضهم فانه متاؤل بالنكرة ايضاى جاوا الكثيرين  
 وذلك ان القضيض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاوا  
 قضهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة  
 وقيل القضيض هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاضى اى الكاسر والقضيض  
 بمعنى المققوض اى المكسور يعنى جاوا الكثيرين مزدحين بحيث يكسر  
 بعضهم بعضا الكثيرهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين  
 نحو قولهم مرت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاؤل بالنكرة اى ساترين  
 وجه الارض لكثرتهم وذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنى المجموع من الجماء  
 وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر  
 الغفير صفة الجماء كانت قلت مرت بهم جامين غافرين اى جامعين  
 اقاربهم وعشائرتهم ساترين وجه الارض لكثرتهم فان كان صاحبها  
 اى صاحب الحال نكرة مختصة وجب تقديمها اى تقديم الحال على

صاحبها ليخصص النكرة بتقدمها فيقول جاءني راكباً رجل بخلاف ما إذا  
كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءني رجل كريم راكباً فيجب تقدمها  
وإن شئت يلبس بالصفة في التصب نحو رايت رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر  
الاحوال طرد الباب وفي كلا الدليين بحث أما الأول فان صاحبها المنكر  
قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر  
الآتري انه وقع فاعلا والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن  
مثل هذا المنكر مخصصا بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلا يؤتى ما ذكر  
المصنف في شرحه في بيان تخصيص البتدء في قوله في الدار رجل ان الخبر في  
معنى الصفة لانا حكمتنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابدان ان صار كانه موصوف  
الآتري ان الفاعل لما كان الحكم عليه مفداً ما جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه  
وما ذكر في العباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة قبل الحكم بحكم  
من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مخصصة بحكم من الاحكام نحو  
جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون  
غيره الى هذا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه  
فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والافه ونكرة كما ربي في رجلاً لانه لم  
يخصص المنكر الموعود اليه بحكمه او لانه انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان  
الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصص فهو  
متعنت واما الثاني فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالاً او كونه  
صفة كما جوز كونه ذحال ومبدأ لانه عند تقدم الحال اي في قولك رايت  
راكباً رجلاً وكما جوز كونه حالاً وتميزاً في طاب زيد فارساً واجيب عن هذا  
بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح  
الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقدم  
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذحال فللتنكير واما كونه مبدأ لانه  
فلكونه في حكم التنجيم والتكرار فيستويان في كونها على خلاف الاصل فلا  
يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارساً الاستواء في كونها  
على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اي عامل معنوي كان  
عند سيبويه لكونه ضعيفاً فلا يقال قائماً في الدار ولا قائماً لك درهم الا اذا كان

ب  
في

حدث المشبه وهو في التشبيه

العامل المعنوي ذا الحد ثين اي دال على الحد ثين تعلق به الحال ان لم يلزم ان يلي كالواحد منهما بمتعلقه اي بحد ثه نحو زيد قائما كعمر وقاعدان فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي على طرفين والقيام تعلق بحد المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحد المشبه به فيجب ان يليه وهو عمر وفصح كون قوله كعمر وعاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط ان يكون المبتدأ مقدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وامامع تاخيره فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد بخلاف الظرف الذي لم يقع حاله فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فتوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه مالا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد للعامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بخلافه الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد ولا على الجور وعطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي كقوله تعالى غير الغصون عليهم ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها الجور فلا يقال مرت راكبة هندی ولا راكبا بزید في الاصح ظرف لقوله لا يتقدم على الجور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والجور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع التبوع وهو الحال لان الجور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاء في في جاء في زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا

قوله على الجور وعطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي كقوله تعالى غير الغصون عليهم ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها الجور فلا يقال مرت راكبة هندی ولا راكبا بزید في الاصح ظرف لقوله لا يتقدم على الجور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والجور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع التبوع وهو الحال لان الجور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاء في في جاء في زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا

يتقدم على جاء في فكيف يتقدم تابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث  
هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه بعارض الالتباس  
بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ابن  
كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور متمسكا بقوله تعالى وما  
ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور والعنى وما  
ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وقية نظران  
الكاف مذكروا والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه و  
اجيب بان التاء فيه للمباغلة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك  
الا كافة اي مانعة للناس عن الشرك والكباثر وذكر صاحب الكشاف  
ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي  
عامه شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديمها على المجرور بمجرد الجرا ما  
المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب  
هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا في الحال ان تكون مشتقة وما  
وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم  
وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعد صفة اي

وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صح ان يقع حالا  
الجملة خبر لقوله كل اي صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان  
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما  
ذهبوا مثل قولهم هذا بسر الطيب منه رطبا فان بسرا ورطبا وقعا  
حالا لان لبدالاتهما على هيئة البسرية والرطوبة مع انهما ليسا بمشتقين  
معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه  
رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية  
ومفضل عليه باعتبار حالة الرطوبة ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد  
مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاعتبارين  
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في بسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل  
في رطبا الطيب قال بعضهم العامل فيه الطيب وهو الاصح فان قيل اسم  
التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن

حد





فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون  
 اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرية بالمضارع او بالماضي وكل واحد  
 منهما مثبتا او منقيا شرع في تفصيلها وبيان ان اي جملة يجب فيها  
 الواو واي جملة يمنع فيها الواو واي جملة يجتمع فيها الامران فقال و  
 الاسمية بالواو والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة  
 بكلا الرباطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة  
 من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رباط وانما احتاجت  
 الى الواو لان الاسمية تأتي عن وقوعها حالا لانها لدتها على الثبوت ولدوم  
 خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرُّر فاحتاجت الى  
 زيادة رباط وهو الواو لانها الموضوع المرابط كونها للجمع او بالواو وحدها  
 نحو لقيته واكجيش قام وايتته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف  
 اذ المعنى لقيته في حال قدوم اكجيش وايتته في حال طلوع الشمس فكما  
 جازان تخلو الظرف عن الضمير جازان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير  
 ولتقابل ان يقول الحال ما تبين هيته الفاعل او المفعول به وهي في هذين  
 المثالين لم تبين هيته شئ منهما واجيب بانها تبين هيته الفاعل اذ المعنى  
 لقيته مقارنا بقدم واكجيش وايتته مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما  
 بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته  
 فهي صبيته لهيته لازم الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق  
 بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى في  
 ومنه قول الشاعر ولو لاجنان الليل ما آب عاثر الى جعفر سر باله لم يمزق و  
 انما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية  
 مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها  
 لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية  
 التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب  
 فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تأكيد الاخرى  
 والمضارع الثابت الواقع حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المنتقلة  
 بالمضارع الثابت الواقعة حالا ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل منفردا

او مفعول مطلق اي ينقر بالضمير انفرادا وبجملته حال نحو جاءني زيد  
يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول  
صفة غير ثابتة مقارنة للعامل واما دلالة الـ على حصول صفة غير ثابتة  
فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة  
فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجازا على الاصح فاجري  
مجره في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان  
يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ويتقديره معنى فيتمتع  
دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى انامرون الناس  
بالبر وتسون انفسكم ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك  
وجهمي افزع واضرب وجهه فمحمول على حذف البتداء اي وانتم تسون انفسكم  
وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواهما  
بالواو والضمير اي ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من  
المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا  
او باحد هما بالاضعف وقل فيه ترك الربطين وانما جاز فيه الجمع بين  
الربطين والاقصار على احد هما اما المضارع والماضي النفيان فلان  
فيهما وجهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبر  
الجهتان جي بهما معا واذا استبرت جهة الاول وحده جي بالواو وحدها  
واذا اعتبر الثاني جي بالضمير وحده واما الماضي المثبت فيذاته يخالف  
الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها باعتبار المخالفة جي بهما  
معا وباعتبار الموافقة جي باحد هما ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا  
اي في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت من لفظ قد سواء كانت  
ظاهرة او مقدرة يعني لا يقع الماضي المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضي  
قريبا من العامل مقرونا بعلامة التقرب لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع  
حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركب ابوه كان الركوب  
مقدما على الجي وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزمتم قد  
المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيتمد زمانها حكما لان التقرب  
من الشيء في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال

قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا قال فلا اليوم وقد قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كذا عدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم الا  
 بتاويل ويجوز حذف العامل اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية  
 كانت او مقالية واصنافه الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول  
 كقولك للمسافر اى ان يريد السفر راشدا مهديا اى اذهب حال كونك  
 مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة  
 حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي تؤكد ما في  
 الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وإنما يجب حذف  
 عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره  
 اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك عطوفا فانه  
 حال مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة  
 اى زيد ابوك احقر عطوفا اى اثبته والضمير راجع الى الابوة اى اثبت  
 الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب الفتح احق التقديرات عندي ان  
 يقدر يحيى عطوفا فان قيل قائما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا  
 هو والملك اليك واوكلوا العلم قائما بالقسط وقوله مدبرين في قوله تعالى  
 واوكلوا من حيث يريدون حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلف النحاة  
 في ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور  
 لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف في تلك الفعلية عاملها  
 فذهب المصنف وان كان كذهب الفريق الاول كان الضمير في قوله وشرطها  
 عايداً الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة ان تكون مقررة  
 لمضمون اى لمفهوم جملة اسمية فلا يريد الاثبات لان الحال فيها غير مؤكدة  
 لعدم الاسمية وانما سمي حالاً دائماً فعلى قولهم يكون الحال الدائمة واسطة  
 بين النسقلة والموكدة اذ النسقلة متجددة لا تقدر مضمون ما قبلها سواء  
 كانت ما قبلها مفرداً او جملة اسمية او فعلية والموكدة تقر مضمون جملة  
 اسمية والدائمة تقر مضمون جملة فعلية وان كان كذهب الفريق  
 الثاني كان عائد الى المؤكدة مع حذف مصنفين منه اى وشرط وجوب  
 حذف عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضافات

بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الايمان  
 لان الحال فيهما موكدة ولم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية  
 فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكدة ثم المراد بالجملة الاسمية الجملة  
 الاسمية التي عقد هامن اسمين لاعمالها في الحال بل في شيء اخر ثم كما  
 فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتدء وما بعدك خبره او  
 مبتدء محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز او خبر محذوف بالتدء اى  
 هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدء  
 محذوف اى هو ما يرفع الابهام المستقر اى الثابت في الوضع وفيه احتراز  
 عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو رايت عينا جارية فان قوله  
 جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه  
 غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال  
 بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلافه  
 عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة لا عن الذات  
 والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اى يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو  
 عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة  
 اى عن ذات نشأت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك  
 طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ايهام في طاب  
 ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما اليهم هو الامر  
 المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا  
 فالهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير  
 للمنسوب اليه المجهول لا النفس النسبة الا انهم قالوا بان تميز عن النسبة  
 نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا  
 واعجبني طيبه نفسا وتقاتل ان يقول يدخل في هذا الجذ صفة اليهم نحو  
 رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاء في زيد ابو عبد الله والبدل من  
 ضمير الغائب او بهم اخر نحو ضربته زيدا او ضربت هذا زيدا والمجرور  
 في خاتمة فضة وغير ذلك مع ان كلامها ليست بتميز وان اجيب بان  
 المعنى ما يدك بحيث يرفع الابهام المستقر وانها لم يدك بهذا الحيشية فلا

بـ  
 عـ

التوابع

من

يدخل في الحد فلا نسلم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجور وفي خاتمة  
 فضة وأن اجيب بالترام ان المجور في خاتمة فضة تميز وان كان مجرداً  
 بالاضافة لا يلزم في التميز ان يكون ابداً منصوباً بل قد يكون مجرداً بالاضافة  
 وسائر ما ذكر من توابع والقصود هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد  
 ذلك لصناع قبله المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اي ما رفع  
 الابهام المستقر عن ذات المذكورة يرفع عن مفرد تام بالتون لفظاً او  
 تقديراً او بنون التثنية او بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة والمراد باللفظ  
 ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن  
 مفرد قد يكون عن مفرد مقدر صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء و  
 هو العدد والكيل والوزن والمساحة والقياس غالباً مفعول مطلق او  
 ظرف اي يرفع عن مفرد مقدار رفعاً غالباً او زماناً غالباً اما في العدد  
 صفة لقوله مفرد اي مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكي  
 نحو عندي عشرون درهما تميز يرفع الابهام المستقر عن ذات المذكورة  
 هي مفرد مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه نون الجمع  
 وانما مثل بعشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لمرين العدد  
 والتام بالنون وسياتي بيان العدد او ذكر تميز العدد واما في غيره اي في  
 غير العدد مع كونه مقدراً نحو عندي رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتون  
 والرطل نصف من بفتح الراء وكسرها والكسر هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال  
 به لا النسبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع الابهام وعندي متوان  
 سمنامثال الوزن والتام بنون التثنية والمتوان تثنية متان وهو رادف  
 المتوان على التمرة مثلها زيد مثال القياس والتام بالاضافة وقوله مثلها  
 مبتدأ وقوله على التمرة خبر واجب التقدير لانه معاد الضمير في المبتدأ و  
 معنى هذا التركيب قد ذكرنا في الرفوعات فيفرد التميز عن المفرد وجوبا  
 ان كان ذلك التميز جنسا فيقال عندي رطل او رطلان او رطلان زيتا  
 لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجمع  
 هنا ما يقع لفظ الواحد الجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والثرية  
 والتمر والضرب بخلاف رجل وفرن الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ

والمراد بالانواع ما فوق الواحد أي يفرد في جميع الاوقات الاوقات قصد الانواع  
المختلفة في يجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة  
فيقال عندي رطل زيتين او زيوتان وفي استثناء قصد الانواع دون قصد  
الافراد نظرا لانه اذا قيل طالب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد  
الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد  
الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة  
لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان  
كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص ويجمع التميز  
بثنى جواز في غيره اى في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا و ثوبين او  
اقوابا واما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية  
والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لفته يشتملها واولان حكم التثنية يفهم  
بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع والتثنية اولى ثم ان كان الاسم المميز  
الفرد المقدار ملتبسا بتنوين لفظا لا تقديرا او بنون التثنية جازت  
الاضافة البيانية الى التميز كحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة بترك  
التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنواسمن واما الترتيب الاضافة في  
ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والافلاحة  
وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين اى بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة  
نحو عشرون درهما ومدك عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون كما  
يخلو اما ان يحذف عند الاضافة او لافان لم يحذف يلزم بقاء فان يشبه التثنية  
نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشر  
ودرهم وستوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنوا وجه  
فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب  
بان كلامنا في تميز الفرد وهو تميز النسبة واما في الثاني فلانه يلزم اضافة المضاف  
فان قيل هذه الشرطية اعنى قوله والافلاحة مستقيمة لان المميز الفرد ان كان  
ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستون عمر وستون رجل في ستون عمر  
وستون رجلا فان قيل يحى التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب في  
التميز عن المفرد فيما كان من المقادير في غيرها قليل جدا فلا يعاب بروعه غير

مقلدا عطف على قوله عن مفرد مقدارى فالاول عن مفرد مقدار او غير مقدارهما  
هو مفرد ليست بكيل او وزن لعدد داه مساحتا او مقياس مثل خاتم حديدا  
فان الخاتم وجههم باعتبار الجنس تام بالتسوية فاقضى متميزا فين بالاضافة الى  
نوعه والخفض اكثر اى خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا  
من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب  
التمييز لان الاصل في البهيمات المقادير في اولى بالتمييز الذي نصبه على كونه  
تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ايهامه ليس كايهام المقادير  
فهو اولى بالجزر كونه علم الاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه تميزا والثاني  
اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفع عن ذات نشأت عن  
نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة في ماضياها ماضاهة  
وهي المشاهدة اي فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلاء ماء  
او اسم الفاعل نحو الارض منجرة عيوننا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها  
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمها لغير جملة  
لكن يشابهها لانه منسوب الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب زيد  
نفسا مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو من العن الفاعل اي طابت نفس زيد  
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد ماضاهي الجملة  
او عطف على قوله في جملة اي او عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة  
نحو اعجبني طيب ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة و  
هو غير صفة وانما اكثر امثلة ما يضاف اليه الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف  
التميز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او متعلقة بعينا او مرصنا من الامور الاضافية  
او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون متعلقه وهو عين اضافي و  
الابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي و  
العلم عرض غير اضافي وانما خص مثالي الفرع اعني ما يضاف اليه الجملة والاضافة يذكر  
اصناف التميز ليتدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة ولله  
دره فارسا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما التصنف  
ذكره هذا المثال مثلا للتمييز عن النسبة في الاضافة ولصاحب الفصل ذكره  
مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في دره فان كان بهما

ممتلى

ت ل  
يستد

لا يعرف المقصود منه كضمير به رجلا ونعمه رجلا وساء مثلا كان التميز عن  
 المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير يحتمل ان يكون المراد  
 منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود  
 منه يرجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب  
 اليه المصنف ثم اورد في اللغة اللين وفيه خير كنية للعرب اذ به معاشهم فاريد  
 به الخير اي الله خير فاستأى الله خير فوسيته وهذا القول انما يستعمل في التميز  
 اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اي  
 الله ما صدر عن الممدوح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما اي غير صفة  
 يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما  
 لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طاب  
 زيد ايا وجعله منتصبا عنه من باب الجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان  
 سببا للتصبيح حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا ويمكن  
 ان يحمل الكلام على حذف اضافة من ضمير عن اي لما انتصب التميز عن حامله  
 كزيد في المثال المفروض جازان يكون له الجملة جزاء الشرط اي جازان يكون التميز  
 اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه ولتعلقه اي لتعلق ما انتصب عنه والافهوه  
 لتعلقه اي وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اي التميز اسم لتعلق  
 ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد با فان قوله يا يصح ان يجعل اسما لزيد  
 عبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روي که او را يدرست و مثال الشرطية الثانية  
 طاب زيد علما فان قوله علما يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما لتعلقه  
 فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان  
 يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لتعلقه قيل لا ثم ذلك  
 لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه وبتعلقه اي طاب زيد من حيث  
 انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به فثبت ان كل  
 موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كالا لامين كونه له وكونه لتعلقه  
 وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه لتعلقه قل الشيخ  
 الاستاذ فذاه نفسي وروحي هذا المراد كونه كثير من الشارحين وهو حسن  
 بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور لا يتم كل من ذلك عن اشتباه

لا يجعل اسما لتعلقه وعبارة عنه ويترجم بقوله  
 خوش است زيد از آن روي که او را يدرست



فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان  
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه جازان يكون له ولتعلقه فلا يرد  
طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط  
والجزء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزء باعتماد الحيثية لان  
الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجزء في  
جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان  
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه كل واحد  
منهما تركيبا وتميزا وقائل ان يقول مع هذا التكليف والتحمل لا يستقيم كلام  
الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية  
الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه وهو  
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لتعلقه اذ نفي المجموع كما يكون نفي كل  
جزء يكون نفي البعض اي بعض كان والمنفي في الشرطية شيان صلاحية له  
وصلاحية لتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينفي صلاحية  
لتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق  
التمييز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان  
المقصود الافراد يوثق بالفرد وان كان المقصود الثني يوثق به وان كان المقصود الجمع  
يوثق به الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اي فيطابق التميز في الصورتين  
ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير  
نحو طاب زيد علما يفرده لما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة  
الى تثنية وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع  
ما فوق الواحد اي يفر بالتمييز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد  
انواع المختلفة في يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد  
علما به وعلوما وقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد  
من هذين الاستثناءين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس و  
ان قصد النوعان فالثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير  
مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او مفعول  
او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة لما

انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمدكور اول ما ينحل الصفة عليه  
 فاذا قيل طاب زيد والد اكان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف  
 الاسم نحو طاب زيد اباقاته يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له  
 اب كما بينا وكانت طبقة عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالمجنس بمعنى  
 المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى وكانت تلك الصفة  
 مطابقة للنتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كقولها  
 حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب للزيدين فارسين وطاب للزيد و  
 فوارس واحتملت الحال عطف على قوله كانت لداى واحتملت تلك الصفة  
 الحال لان المعنى كما يستقيم على التمييز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد  
 فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التمييز على عامله  
 اذا كان له العامل اسماء تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زبنا رطل ولا سمننا  
 منوان ولا درهما عشرة وانه عامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا والاصح اى اصح  
 المذهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل ايضا مع قوته فى العمل وذلك لان  
 التمييز بيان والبيان قبل الاجمال متنع ولان التمييز ان كان معمولا بغير الفعل  
 فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث  
 المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه وفى كلاله ليلين بحث اما  
 الاول فلان البيان قد يكون مقيدا على الاجمال للاهتمام بشانه اول رعاية الجمع  
 كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان  
 لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية الجمع واجيب بان الكلام فى مثل هذا الموضع  
 محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم فى حكم التأخير واما الثانى  
 فلان هذا الدليل يقتضى امتناع تقديم التمييز الذى هو فاعل من حيث المعنى  
 اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى ونحمرنا الارض عيوننا فامعناه  
 نحمرنا عيون الارض فلا يقتضى امتناع تقديمه واجيب بان التمييز الذى  
 هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذى يعمل فيه لكنه فاعل  
 للطاوع ذلك الفعل كانه قيل ونحمرنا عيون الارض فتفتحت عيونها خلاوا  
 للمازى والمبرد اى لابي عثمان المازنى وابى العباس المبرد وهو تلميذ ابى عثمان  
 المازنى وهو تلميذ لابي الحسن الاخفش الذى هو تلميذ سيديوهو اسنانا

البصرة فانها اجازت نقد ميم على العامل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول  
 ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ كوفه احد القراء السبع نظر الى  
 قوة العامل واستدل لا بقول الشاعر الفصيح بشعر الجحر سلمى بالفراق جيبها  
 وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشأن لتذكيره  
 وفي تطيب ضمير سلمى لتأنيثه وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشأن تطيب سلمى  
 نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب ولجواب ان الروي في تطيب ليار التثنية  
 فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم مجازا ان يكون الضمير في كاد وتطيب للحبيب  
 ونفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب  
 نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما يحتمل  
 هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان الروي فيه التاء فوقاينة فيحتمل  
 ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس  
 الحبيب عليها على ضمائر الشأن في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدم ما على  
 وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اي وما كاد الشأن  
 تطيب سلمى نفسا بالفراق فلا يكون التميز مقدا على العامل فلما يحتمل هذا  
 الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء العوقاينة ايضا فلا يصح التمسك  
 به ثم لما فرغ عن التميز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى  
 استطرادا فقال المستثنى متصل ومنقطع ويسمى منقصلا ايضا وانما  
 قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالشترك  
 بينهما واما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد والاخر غير يخرج  
 فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولما قل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف  
 جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الاغيار الصفة واخواتها واجيب بانه  
 وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتد بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون  
 الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يحم اما ان يكون من  
 باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان  
 المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه  
 لا يكون لفظ المستثنى متواطيا اي كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية  
 لا شريكا وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان

التميز

ال  
 المستثنى

يكون من الأخير ويراد بالاستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عميم الجاز  
 وهو المذكور بعد الأخر فالألفا قبلها نفيا أو اثباتا ويمكن ان يراد به اللفظ الدال  
 على الاستثنى لمدلوله وبالمتصل والنفصل مدلوله فيكون حمل المتصل بالنفصل  
 عليه من باب حمل المدلول على الدال لان لفظ الاستثنى دال على هذين  
 العنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب عائدا الى قوله الاستثنى و  
 انت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ الاستثنى لا لفظ الاستثنى واجب بان  
 على هذا التقدير يمكن ان يراد بالاستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين  
 القسمين على طريقة صنعة الاستخدام اما على التقدير الاول فلا استخدام  
 في الكلام اصلا فالمتصل الفاء للتفسير وهو مبتدأ وخبره قوله المخرج اى الاسم  
 المخرج عن متعدد احرزاز عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه ان الاخراج لا يكون  
 الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركا واجب بان وان كان مستدركا  
 لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظا وتقديرا فان تفصيل التعدد  
 ومثال التعدد لفظا نحو جاءني القوم الازيد ومثال التعدد نحو ما جاءني الا  
 زيدا وقرأت الا اليوم كذا والباء في قوله بالا واخواتها متعلق بالمخرج اى بواسطة  
 الا واخواتها اى اخوات الا وهى غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه  
 احرزاز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم استثنى عنهم  
 زيدا او مستثنى عنهم زيدا فانه ليس بمستثنى اصطلاحى وان كان مخرجا عن  
 متعدد والراى الا غير الصفة اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى  
 لو كان فيهما الجمرة الا الله لفسدتا فاقتيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا  
 قلت جاءني القوم الازيد فزيد الاجزاء ما ان يكون داخل في عموم القوم ام لان  
 كان داخل يكون الجعي منسوب اليه فاخرجه بنفي الجعي عنه يكون كذا وتناقضنا  
 وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى ان يوجد في كلامه  
 الكذب والتناقض وان لم يكن داخل فيه لم يتحقق الاخراج عن التعدد وهو  
 شرط كما ذكر المصنف قيل انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب  
 والحكم لان الاستثناء بيان التغيير وكل كلام التثنية باخبره بيان التغيير يتوقف  
 حكم صدره على آخره كما في ضربت زيدا داسه واعجبني زيد علمه فلا يلزم شيء  
 مما ذكر لا اختلاف الجهة والنقطع مبتدأ وخبره قوله المذكور اى الاسم المذكور

بعد ها اي بعد الاخير الصفة واخواته غير يخرج عن متعدد نحو ما جاء في القوم  
 الاحرار انما كان الستثنى في اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان  
 كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان  
 اريد بالاستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل الدلول  
 على الدال كان الضمير عائدا الى الستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمنفصل  
 على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان في الكلام من الحسنات صنعة الاستخدام  
 وان اريد به ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا  
 اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل  
 الضمير عائدا الى الستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وقيل  
 نظرا لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجب بانه ليس من عموم قيد المشترك  
 بل من قبيل عموم المجاز حيث يراى ما هو اعراض المتصل والمنقطع اذا كان الستثنى  
 واقعا بعد الاخير الصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها  
 اذ ما بعد ها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاء في رجال الازيد ورايت رجلا الا  
 زيدا ومررت برجال الازيد وفيه نظرا لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله  
 وهو راجع الى الستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا  
 يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد  
 واقفي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء في  
 كلام موجب تام فيخرج نحو قرأت الا اليوم كذا على صيغة الجهول ورفع اليوم فانه  
 وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والراد بالوجب ههنا ما ليس بنفي ولا نفي  
 ولا استفهام نحو جاء في القوم الازيد وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب  
 لان ليس ج واجب النصب بل يختار النصب والبدل ان كان تاما ويعرب  
 على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجي او مقدا عطف على قوله بعد  
 الاى واذا كان الستثنى مقدا على الستثنى منه سواء كان في كلام موجب  
 او غيره نحو جاء في او ما جاءني الازيد احد و الجار والجرور اعني منه مفعول مالم  
 يسم فاعله لقوله الستثنى والضمير للجرور عائدا الى اللام الموصول في الستثنى  
 او منقطع عطف على قوله مقدا ماى او كان الستثنى منقطع عن الستثنى  
 منه بيان كان الستثنى على خلاف جنس الستثنى منه سواء كان في كلام موجب

وغيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاق  
 النصب لشبهه بالمفعول فيكونه فضيلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه للتعلق  
 بواسطة الحرف مع امتناع البديل في هذه المواضع اما في ما وقع بعد الا  
 في كلام موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكرره يلزم  
 الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء في القوم الازيد  
 جاء في القوم الاجاء في زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود المقصود  
 الاخبار عن عجي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير  
 اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى  
 منه ولان البديل منه في حكم التخيير فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو  
 ممتنع في الايجاب لعدم استقامته المعنى بيانه ان القوم لو سقط في جاء في  
 القوم الازيد بقي جاء في الازيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس  
 الازيد وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا ما الاول فلا تالنا نسلم لزوم الايجاب في  
 المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقريته ان لا بعد الاثبات  
 يوجب النفي وذلك لان حكم ما بعد ما يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرأت  
 الايوم كذا فانه في تقدير ما قرأت الايوم كذا عكس الغرض وخلاف المقصود والالتفات  
 فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه التفرع في الايجاب كما في قولك قرى زيدا يوم  
 الاسبوع الايوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدا ما فلا متاع  
 تعدا البديل على المبدل منه لانه تابعه ولا يجوز تقدير التابع على المتبوع واما  
 في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخ اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل  
 الاشتمال او بدل الغلط والكل منتفيا اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان  
 بدون اتحاد الجنس اى بدون الجانسة بين البديل والمبدل منه ولا اتحاد  
 بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون الملاسة بين البديل والمبدل  
 منه ولا ملاسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البديل المبدل منه ويشتمل  
 المبدل منه البديل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام الفصحى وقيه نظر لان النحوى  
 يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على  
 امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم الاحاد الزم الايجاب  
 في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم

قوله  
 قوله

الاجاء في حجاز وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاء في القوم الاحبار  
 لزم الغلط في العامل والمعمول جميعاً حيث بكر فيه اصل العامل و  
 يترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط  
 في العامل والمعمول جميعاً حيث يصير معناه ما جاء في القوم الاجاء في حجاز  
 والغلط في هذا البديل في المعمول فقط فاعرف قوله في الاكثر ظرف منصوب  
 المقدر المحل المنسحب على قوله اذا كان منقطعاً بواسطة العطف اي وهو منصوب  
 اذا كان منقطعاً في قول اكثر النحويين وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني  
 النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما  
 قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازاً عن قول بعض النحاة فانه يجوز ان فيه  
 الرفع على البديل تمسكاً بقول الشاعر <sup>شعراً</sup> وبلدة ليس لها انيس + الا اليعافير  
 والا العيس + فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها لاختلاف الجنس  
 والجواب انه جعل مستثنى متصلاً على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير  
 والعيس بما يكون سونسا للجوارت هما هذا المكان فكانا مونسان او يقل ان  
 مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس لها انيس وليس فيها الا  
 اليعافير والا العيس او كان عطف على كان الاول اي وهو منصوب اذا كان  
 واقعاً بعد خلا وعدا في الاكثر لكونها فاصبين عدا بنفسه وخلا بعد  
 الاتصال مجرف من والمستثنى بعد هما مفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا  
 وعدا عمراً وانما قال في الاكثر احترازاً عن قول بعضهم فانه يجوز ان المجر  
 بهما لانها حرف جازع عندهم قال السيرا في لم اعلم خلا فاني جواز المجزئهما الا ان  
 النصب بهما اكثر او كان بعد ما خلا وما عدا وانما لزم النصب بهما لتعين  
 فعلية هما بما المصدرية نحو جاء في اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمراً وهما في  
 الكلام في محل النصب على الظرفية اي وقت خلوصهم او خلوص جميعهم من زيد في  
 وقت مجاوزتهم او مجاوزة جميعهم عمر واه روى ابن البناء عن الاخفش التجزئهما  
 بجعل ما مزيداً لا مصدرية وروى ذلك عن الجسدي ايضاً ولعل هذا لم يثبت  
 عند الصنف ولولم يعتبر خلا فحتى لم يقل في الاكثر وبعد ليس ولا يكون  
 لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة التي بنحو جاء في القوم ليس زيدك رسائي  
 اهلك لا يكون بشراً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم ضمها

اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مصنف الى ضمير المستثنى منه  
 اي ليس بعضهم زيدا كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث الواضع  
 التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البديل فقال  
 ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البديل اي بدل  
 البعض اذ البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الكلمة ما موصوفا او  
 موصولا اي في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في  
 كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد  
 اي وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة  
 الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء  
 والاقليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الاحتراز  
 عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا  
 او ليس او لا يكون او غيرا وسوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب  
 احتراز عما

### وقع في كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر  
 المستثنى منه وانج يعرب على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في  
 هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى النقط مع  
 انه لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما قيل معناه ويجوز النصب  
 ويختار البديل في مستثنى متصل متاخرا وفي المستثنى المتصل المتاخر  
 بعد الابدالة تمثيل المصنف بقوله ما فعلوه الا قليل ودلالة ما تقدم وانما يجوز  
 فيه النصب ويختار البديل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب  
 على التثنية بالمفعول واما اختيار البديل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا  
 كان منصوبا حيث يكون حج فحذلة فان قبل بدل البعض يجب فيه ضمير  
 عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب  
 الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه  
 كذا في العباب فان قيل البديل تابع مقصود بما نسب الى التبوع دونه و  
 المستثنى في الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التبوع



التبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والتبوع مقصود بالنسبة  
 السلبية لأن حكم ما بعد الأيخالف ما قبلها بالأجماع قيل تعريف البديل محمول  
 على حذف المضاف أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى التبوع ولا شك أن  
 النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضية والبديل هنا مقم بالنسبة  
 الثبوتية أو يقال التعريف بحسب الإثبات فإما السلب فمحمول عليه فأن قيل  
 فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب  
 وذكر المستثنى منه قيل لأنه يوهم وجهاً مستعاضاً وهو الابدال من لفظ اله وإنما  
 امتنع الابدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي اثبات فلوا بديل من اللفظ لزم  
 حمل الا في الاثبات فيكون بدلاً من محله لأن محله الرفع على الابتداء وعامله معناه  
 وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم كما فرغ عن بحث الموضع التي يجب  
 فيه النصب ويجوز فيه الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الا وجه الثالث فقال  
 ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور يسمى  
 هذا المستثنى مفرغاً لتفريغ العامل الذي قبل الآله وعدم اشتغاله بالمستثنى  
 منه والحسب القدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل  
 الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعاً نحو  
 ما جاء في الازيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما رايت الازيد ويجز اذا كان  
 العامل جازاً نحو ما مرت الازيد وفي القسم الاخير نظراً لان قوله يزيد مجرور  
 بعامله لا يعامل المستثنى منه فكيف يكون مثلاً ما يعرب على حسب عوامل  
 المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت  
 عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين والا كما في المثال الاخير فان قيل البديل  
 اذا كان المستثنى منه مذكوراً يرضى معرب على حسب العوامل يقال ما جاء في احد  
 الازيد وما رايت احداً الازيد وما مرت باحداً الازيد فما وجه تخصيص هذا  
 القسم بكونه معرباً على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل  
 بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل فيما اذا كان المستثنى منه  
 مذكوراً معرباً يتبع البديل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانها حذفت المستثنى منه  
 واقیم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازاً على حسب الاختلاف واعرب  
 على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل البديل  
 منه حرف جر حازت كونه في البديل كقوله تعالى الذين استضعفوا من امرؤ منهم فلذلك

منه حرف جر جاز تكرر في البديل ايضاً نحو ما مررت باحد الازيد فهذا النوع من  
 البديل معرب بعامله بلا تبعية ايضاً كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت  
 الازيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية  
 البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان اعرب بعامله لكنه  
 ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعراب بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه  
 بتبعية لان تكرير عامل البديل منه في البديل المذكور جائز لا واجب فاعرف والواو  
 في قوله وهو للحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعاً في غير الموجب  
 وانما الشرط ليقيد الكلام والاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان  
 يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا  
 عاماً من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفي نحو ما ضربني الازيد  
 اي ما ضربني احد الازيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الازيد  
 زيد بتقدير جاءني كل واحد الازيد فانه ممنوع لانه لا يفيد لكان الاستحالة  
 ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الازيد بتقدير  
 ضربني كل واحد الازيد فالتقدير لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص  
 كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الابنك فان  
 المعنى جاءني جميع اهل بيتك الابنك وايضاً لا يجوز ذلك على وجه مباغرة الغلو  
 كقولك اخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق قبيل لانه  
 عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانه راجح حيثك في صورة الاستقامة  
 وقية نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم  
 صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم  
 المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على  
 حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب  
 بان يكون الحكم غايصم ان ثبت في العام في يعرب في الموجب ايضاً مثل قرأت الا  
 يوم كذا اي قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان  
 القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى  
 اي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان لا اعتبار  
 اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب

واستقامة المعنى في الإيجاب لم يجز ما زال زيد إلا لما لأنه استثناء من الوجوب  
 لأن ما في ذال للنفي وزال أيضا فيه معنى لنفي والنفي إذا دخل على النفي صار معناه  
 الإثبات فيكون المعنى زيدا بذا على جميع الصفات الأعلى صفة العلم ولا يتقيم  
 ذلك لمكان الاستخالة فإن قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه  
 في غير الموجب أيضا نحو مامات الأزيد وما خلق الأبتش فالنفي والإثبات  
 سنان في ذلك فينبغي أن يدرأ الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب  
 قيل لعله اعتبر الغالب إذ الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على عدم  
 العموم وفي النفي عكسه فإن قيل فإذ أصل المعنى منتهية في الإيجاب و  
 النفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها و  
 ليس ذلك من وظائف النحو ألا ترى أنه يجوز قولك رايت بحراض المسك و  
 لقيت العنقاء والسما تحتنا والأرض فوقنا ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع  
 فينبغي أن يجوز جاءني الأزيد وضربني الأزيد كذلك ثم قوله ما زال زيد إلا  
 عالما بتأويل هذا التركيب أو هذا الكلام فاعلم مجزوا إذا عذر بالبدل على  
 اللفظ الجار والمجرور وأما متعلق بالمحمل المحذوف أي وإذا عذر حمل البدل على  
 اللفظ أي لفظ المستثنى منه وأما حال عن البدل أي وإذا عذر البدل محمولا  
 على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي فيحمل أو محمول على الموضع أي على محل  
 المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الإمكان مثل ما جاءني من أحد الأزيد فإنه  
 بدل محمول على محل من أحد لأنه مرفوع المحل على أنه فاعل ولا أحد فيها أي في الدار  
 بالأزيد فإنه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لأنه مرفوع المحل على الاستثناء  
 وما زيد شيئا الأشيء فإنه بدل محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لأنه مرفوع المحل  
 على أنه خبر مبتدأ أي ما زيد شيئا الأشيء حقير لأن التنكير للتحقير وزيدني بعض  
 النفر لا يعسا به أي لا يبالي به ولا يلتفت إليه وهو صفة شيء وإنما وصف المستثنى  
 بقوله لا يعسا به ليكون المستثنى مغاير للمستثنى منه وهذا أي عذر البدل  
 في الأمثلة الثلاثة المذكورة لأن كلمة من لا يزداد بعد الإثبات فالمستثنى من  
 النفي إثبات فلوا بدل قوله الأزيد في المثال الأول من لفظ أحد الجور وبز الأزيد  
 لزم زيادة من في الإثبات لأن البدل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة  
 الأيزاد في الإثبات على أصح المذاهب فتعين أي بدله من محل أحد إذ محله الرفع على

الفاعلية وعامله الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من أي ولا ت  
 ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدر أن أي لا تقصران عاملتين تميز  
 أو حال أو المفعول الثاني لقوله لا تقدر أن على تضمين التقدير بمعنى يجعل أي لا  
 تجعلان عاملتين بعد أي بعد الاثبات لأنهما أي لأن ما ولا المذكورتان علتان  
 حيث علتان للنفي أي لاجل النفي لأنه علتان على لعل أي أن وجزء علتان على ما على ليس  
 لما عرف أن لا التي لنفي الجنس إنما تعمل لأنها تقيضتان لأنها التأكيد النفي كما أن  
 أن لتأكيد الاثبات فعمل عليه حمل النقيض على النقيض وما إنما تعمل لأنها  
 مشبهة بليس في النفي والدخول على الإسمية فعمل عليه حمل التطير على التطير فثبت  
 أن النفي علتان على لعل أي أن وجزء علتان على ما على ليس وهو علتان مخصصة له وقد  
 انتقض ذلك النفي بالآفي المثال الثاني والثالث لأنها بعد النفي يوجب الاثبات  
 وانتفاء العلة المخصصة يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله لا زيد في المثال الثاني  
 من لفظ أحد الكانت لإعمالته في البدل النصب وإن لم تعمل في البدل منه البني فلينز  
 عملها في الاثبات لما ذكرنا أن البدل في حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل قوله لا شيء  
 في المثال الثالث من لفظ شيئا الكانت ما عاملته في الاثبات فتعين ابدال من  
 المحل إذ محل المبدل منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على  
 الخبرية وعاملها معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء حيث يجوز ابدال  
 من اللفظ لأنها أي لأن ليس عملت للفعلية أي لكونها فعلا لا للنفي فلا اثر  
 فيها النقص معنى النفي النقص هنا مصدر مبني للمفعول أي لا تنقاص معنى النفي  
 بالالبقاء الأمر العامة هي لاجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر أي انتفى اثر نقص  
 معنى النفي لبقاء الأمر التي عملت ليس لاجل ذلك الأمر وهو الفعلية وإنما بمنزلة ضمير  
 العاملة لأنها صفة جارية على غير ما هي له ولهذا انتت ومن ثم الاشارة إلى المكان  
 الاعتباري أي من اجل أن ليس عملت للفعلية وأنه لا اثر لنقص معنى النفي في  
 انتقاض عملها جاز ليس زيد الاقائما بالنصب على أنه خبر ليس مع انتقاض  
 نفيها بالالبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الاقائما حيث لا يجوز الاقائما انتقا  
 عمل ما بانتنقاص النفي الموجب لانتقاض التشبه بليس ثم قوله ليس زيد الاقائما  
 بناويل هذا الكلام أو هذا التركيب فاعل جاز ثم لافزع عن ذلك شرع في  
 بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال ومحفوظ أي المستثنى من محفوض و

في بعض النسب ويخفف بعد غير سوى وسواء بالاضافة لان كلاً منها لازم الاضافة  
 لثمة قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمهم لسواء ممدود  
 بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونتهما لجازيض وبعد حاشا  
 لكونه حرف جر في الاكثر اى في قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر احترازاً عن  
 قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلاً بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم  
 اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء و  
 هو اسم ممنك لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل  
 فيه اى في الاستثناء كاعراب المستثنى بالاى مثل اعراب الاسم الذي استثنى  
 بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالامن وجوب النصب في  
 المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البديل في غير  
 الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقض فوجاء في القوم غير زيد  
 وما جاء في غير زيد احداً وما جاء في القوم غير جار بالنصب وما جاء في احد  
 غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء وما جاء في غير زيد على التقييد  
 وانما العرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده  
 مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه له  
 وجه اخر لاجل الاضافة وغيره لاجل اعرابه فبالجري ان يؤثر اى يعود ما بعد غير على  
 قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم يكن غير لكونه  
 بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره في الاستثناء بين ان ذلك  
 بطريق الشفاعة دون الاصله فقال وغير مبتدأ وبتاويل لفظ غير وخبره قوله  
 صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مرتب برجل غير زيد اى مغايره حملت  
 على كلمة الا الضمير للصفة ولو غير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه الجملة  
 الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سائلاً قال  
 فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا في الاستثناء حال اى حال كون الا وقعت  
 في الاستثناء او تميز اى من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام  
 اى حملت على الا وشاركته في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفاً كما  
 حملت الا صفة مصدر محذوف اى حلاً مثل حمل الاعلها اى على غير في الصفة  
 حال او تميز او ظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور

ظرف لقوله حملت الاى كما نلت الاعليها فى الصفة اذا كانت الاتابعة لجمع منكور  
 اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله  
 وانما حملت الاعلى الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذا اتصل يلزم  
 دخوله جزما والنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جملة  
 غير معينة لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين  
 من الاستثناء وفى قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث يراى به الاستفراق  
 او العهد فان اريد به الاستفراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم  
 التناول جزما فلم يتعد الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو فلان  
 على ماية الا واحد لانه حينئذ لم يتعد الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما الهة  
 الا الله لفسدت اناى لو كان فى السماء والارض امر الهة واثر قدرة الهة غير الله  
 بخز جتا عن هذا النظام فالآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله  
 الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفى هذه الصابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعد  
 الاستثناء فى المحصور ايضا نحو جاء فى مائة رجل الازيد فانها تابعة لجمع منكور  
 محصور ومع ذلك يتعد الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها وربما لا يتعد  
 فى منكر غير محصور نحو جاء فى رجال الاحمار الصحة الاستثناء المنقطع لكون  
 المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدل بالحكم على تعذر الاستثناء  
 الاعلى كونه جمعا منكور غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب اذ  
 الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء  
 وضعف حمل الاعلى الصفة فى غيره اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قول  
 الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدين + فانه لم يتعد ههنا  
 الاستثناء لاستفراق كل اخ ومع ذلك حمل الاعلى الصفة اى غير الفرقدين اذ  
 لو كان الاعلى حقيقة ما قال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام سوجب وفى  
 البيت ضعفان آخران احدهما توصيف للضفاف دون الضفاف اليه والقياس  
 توصيف للضفاف اليه لانه مقصود وكل جئى لاحاطة افراده والثانى الفصل بين  
 الصفة والوصوف بالخبر وهو مفارقة اخوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير  
 شرع فى بيان اعراب سوى وسواء فقال واعراب سوى وسواء للنصب بناء  
 على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث العين لانك اذا قلت جاء فى العوم

فى المائة وعلمت يقين غير دخول

سوى زيد كانك قلت جاء في القوم مكان زيد اي بدله فهو ظرف صد واستثنى لان  
 البديل والبديل منه لا يجتمعان فكان اخرج الزيد من المعنى فكانه قيل جاء في القوم ولم  
 يجي زيد والذي يدل على الظرفية وقوعها صلة للموصول تقول رايت الذي سواك  
 كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال على  
 الاصح نفي القول من يجريها مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف فيجيزون في  
 السعة مررت بسواك وجاء في سواك ثم لما فرغ عن المستثنى شرع في خبر كان  
 واخواتها فقال خبر كان مبتدأ ومحدوف الخبر لقرينة ما سبق اي ومنها خبر كان  
 واخواتها اي واحدا اخوات كان وستعرفها في قسم الفعل وقوله هو المسند بعد  
 دخولها ابتداء كلام اي دخول كان واحدا اخواتها وفي قوله المسند احتراز عن كل  
 ما هو المسند اليه وفي قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني  
 من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد  
 يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة  
 قيل المراد بالسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى  
 فاعله فان قيل يدخل في الحد صلحا في نحو كان زيد رجلا صلحا وهو صفة خبر  
 كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع  
 بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر  
 كان واخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في الرفوعات لانه فاعل للملحق بقلم  
 يذكره على حد بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حد  
 وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانقاء لازم الفاعل وهو  
 تمام الكلام به وامره اي حكم خبر كان وشانه كما مر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و  
 شرايطه ويتقدم معرفة ظاهرة الاعراب اي يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال  
 كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي النصب نحو كان  
 النطق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدو قرينة  
 للزوم اللبس نحو كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانما اذا كان معرفة  
 ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ لمكان اللبس وقد يحذف عامله اي  
 عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قرينة وانما اختلفت كان بالحد ولكنها  
 ولا يحذف ذلك الا في مثل قولهم الناس مجزئون باعمالهم ان خيرا والخير وان شرا

لا  
 في  
 كان  
 وان  
 شرا

لا  
 في  
 كان  
 وان  
 شرا

فشرى ان كان علمه خيرا فخره وم خيرا وان كان علمه شر الخراؤم بشره فحذف كان  
 واسمه بالدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف البتد ايضا  
 للدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية ويجوز في مثلها اي  
 في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يجي بعد ان الشرطية  
 اسم وجزاؤها بالقاء وبعد ها اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثاني  
 يتقدير كان مع الاسم في الموضعين اي كان علمه خيرا فيكون جزاؤه خيرا والثاني  
 رفعها يتقدير كان مع الخبر في الاول وتقدير البتد في الثاني اي ان كان في علمه  
 خير فجزاؤه خيرا والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمه خيرا فجزاؤه  
 خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في علمه خير فيكون جزاؤه خيرا  
 ويجب الحذف اي حذف كان في مثل ما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت  
 منطلقا انطلقت اي لاجل انطلقت انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة حذف حرف  
 الجرم ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل  
 كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقد العام الناصب لوجود النصب  
 في منطلقا وهو كان فابدل الضمير بالتصل بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو  
 كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار ان ما انت منطلقا  
 فادغمت النون في اليم لقرب مخرجها فصارا ما انت منطلقا فوجب الحذف لسلا  
 يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لجميها زائدة  
 كما في قوله تعالى فَمَا وَخَرْتُمْ مِنَ اللَّهِ و لكثرة مشابقتها بما هو اخذت كان وهو ليس ثم  
 ما ذكر من التقدير في المتن فهو على تقدير رفع الميمزة في ما واما على تقدير كسر ها  
 فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان  
 المكسورة وجوز المبرد لانها يشبه المفتوحة في السببية ثم كما فرغ من بيان خبر  
 كان واخواتها شرعي في بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدء وحذف الخبر  
 اي ومنها اسم ان واخواتها اي امثالها على الاستعارة المصريح بها وقوله هو المسند  
 اليه مستانفة فيه احتراز هو عما ليس بمسند اليه بعد دخولها اي دخول ان  
 واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول ان واحدا اخرها فاقبل  
 يد خلع الحذف نحو ابوه في ان زيد ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس  
 باسمه ان قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره فتحجز ذلك حيث لم يسند

ان واخواتها  
 اسم ان  
 ما



اليه خبران فان قيل يدخل في المداخاك في ان زيد اخاك في التدارفانه مسند اليه  
 بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بل ليل ذكر التوابع  
 بعد فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد مثل ان زيدا قائم فان زيد  
 مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول  
 في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء الرفع لاني كونه فضلا حيث يشترك  
 فيه الحال والتميز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع  
 في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله  
 لنفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي  
 الجنس اي لنفي حكم الجنس وانما لم يقل لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوب بل  
 بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من الفعول به والمنصوب  
 بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد  
 بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به  
 وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من منصوبات بخلاف المبني من اسم  
 فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب  
 بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني  
 رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر وقوله هو مسند اليه  
 استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسندا اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه  
 فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول التانيية للجنس  
 وقوله بليها الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اي بلي المسند  
 اليه لا التامة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و  
 حينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الوالي فعل المسند  
 اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله لعدم اللبس باختلاف  
 الموصوفين تانياثا وتذكيرا نحو هندا زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على  
 غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هندا تضاربه هي فالحاصل ان الضمير اذا  
 اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره  
 نحو زيد عمر وضاربه هو وهندا زيد ضاربه هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على  
 غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو وعند صدمه لا

لكن المنصوب بلا التي لنفي الجنس

م وان لم يكن حينئذ لللبس

نحو هند زيد تضربه وقوله نكرة حال من ضمير المستكن في يليها أي حال كوز ذلك  
 المسند اليه نكرة وكذلك قوله مضافا أي حال كون ذلك المسند اليه مضافا أو  
 مشبها به أي بالضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة  
 عما يكون مفصولة بينه وبين لا وعما يكون معرفة نكرة فحينئذ يجب الرفع والتكرير  
 بقوله مضافا ومشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنيّة والمراد بالسند اليه الذي  
 اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحدابوه في لا رجل  
 ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا إذ الخبر مجموع الجملة وكذلك لا يدخل غلاماه في لا  
 غلام رجل غلاما حسنا عندك لا نرتاب مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف  
 وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير الشبه بالضا  
 ثم كما فرغ عن تعريف المنصوب بلاشع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك  
 التعريف فقال فان كان اسم لا التي لنفي الجنس مفردا أي غير مضاف ولا مشبها  
 به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم المحل لان المنصوب  
 بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لان هذا الضمير حينئذ  
 كان عائدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عائدان الى اسم لا المذكور حكما إذ  
 المطلق مذكور بدلالة المقيد أي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند الى الضمير  
 أي على ما ينصب هو به والى قوله به أي على ما يقع النصب به والاول اصوب لان اسم  
 الانتصب اذا كان نكرة مضافا ومشبها به أي على ما تنصب هو به حالة الاعراب من  
 حركة او حرف على ما يتأني أي ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان  
 كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في التني و  
 المجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يازيدان ويازيدون وذهب العبد الى اعراضها  
 مستدلا بآيات النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم  
 ان نصب اسم لا لنفي الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون  
 بالالف نحو لا بارجل فيها ولا اباله وقد يكون بلياء نحو لا غلامي رجل فيها وبناء  
 اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بناء ما اذا كان مفردا والاسماء الستة  
 انما يكون اعراضا بالالف نصبها اذا كانت مضافة او مشبها بالضاف ولما بني تضمن  
 من الاستغراقية لان نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال كان قبيل هل من رجل في الدار  
 قيل لا رجل في الدار أي لا من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة او مفصولة بينه والظرف

مفعول مالم يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو  
لازيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلا متناع ان لا يها  
لانها نفى الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في المفعولة فلضعف علمها  
لكونها عاملة محلها على ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها  
وهو الرفع على الابتداء واما التكرير فليطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو  
جواب من قال زيد في الدار عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب من قال  
اى في الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا باحسن لها متاؤل جواب سؤال وهو  
ان يقال ابا الحسن معرفة لكونها علما فانه كنية على ابن الخطاب ولا رفع فيه ولا تكرير  
فاجاب بانه متاؤل بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها  
وهو في المعنى نكرة مخدفة المضاف وقيم المضاف اليه مقامه وبنصفه اشهر مسمى  
هذا العلم بها اى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان حليا رض كان مشهورا بالحكمة  
قال ام قضاكم على ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اى الكجيتار قاهر عادل قيل  
هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشككة لا يطبق  
بالحكم فيها غير ابي الحسن رض او معناه هذا حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه وفي مثل  
لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرم النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف  
والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحها اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف  
عليه على ان لا فيه نفى الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه نفى الجنس و  
نصب الثاني على ان لا فيه زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول لشابهة  
فتحها لنصب في العروض والاطراد كضمته المنادى اما الاطراد فلا نرى ان  
يقال كل اسم لامفر نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض  
فلان فتح اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها في المفعول بدخول العامل  
والثالث فتح الاول على ان لا فيه نفى الجنس ومرفعه اى رفع الثاني على ان لا فيه  
زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والرفع  
رفعهما اى رفع الاسمين على عدم البناء والحل على الابتداء لمطابقة السؤال لان  
حينئذ جواب من قال احوال لنا م قوة فرضها في التكرار الغير المنفصل للناسبة  
السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى  
ليس وهذا ثابت على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصوره في

به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لاقية للجنس فان قيل ماله ترك لوجه  
 السادس الذي ذكره الرنخشي في الفصل وهو فتح الاول على ان لاقية  
 لتفي للجنس ورفع الثاني على ان لاقية بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه  
 سقيم لانه باعتبار الصورة حين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه  
 لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني يحتمل ان يكون المحل  
 على اللفظ ويحتمل ان يكون زايدة لتأكيد التفي او يكون لا بمعنى ليس ثم  
 قيل في تفسير قولنا الاحول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام  
 الاحول من معصية الله تعالى الا بعصمته ولا قوة على طاعته الا بعون الله اي  
 لا رجوع لنا من معصية الله الى طاعته ولا طاعة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه و  
 اذا دخلت الهزمة على الالف التي لتفي للجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير تأثير الالف في التبع  
 والالف التابع لان الهزمة لا يبطل عمل عامل ولا رجل في الدار ولا غلام رجل  
 فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذيتني بلاجرم وموطئة  
 بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا  
 رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل  
 اللغوي وهو التأثير دون الاصطلاح او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا  
 كما في لا غلام رجل او شبهها كما في لا رجل فان فتح يشبه النصب في العروض  
 والاطراد واما قول الشاعر ارجلا جزاه الله خيرا فبتقدير الا تروني او  
 محمول على الضرورة ومعناها اي معنى الهزمة الداخلة على الاستفهام  
 نحو الاماء فاشربيه والعرض نحو لا تنزل بنا فنجسن اليك فان قيل ذكره لان الذي  
 ان لافي العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان الصنف  
 لعله خالفه في ذلك والتمني نحو الايتان منك فتسرنا وفيه قول الشاعر  
 شعروا اسبيل الخمر فاشربها + ام لا سبيل الى نصرين ججاج فهوها  
 كالاك والتقدير وغيرها ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام  
 وجعل سيبويه التمني مغيرا للحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم  
 مفعول التمني والمصنف اختار قول الماذني والمبرد كما اختاره الجزولي  
 ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في نوابه فقال ونعت اسم لا النبي الاول  
 بالرفع على انه صفة النعت مفردا حال من ضمير قوله النبي اي حال كونه نعتا

مفردا يليه حال متزاد فترامتداخلة اى حال كون النعت مفردا يلي البني من  
غير فصل بينهما مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعنى لدهالاتهما  
على شئ واحد ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام في النعت الغير المفصول  
ولتوجه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى ومعرب رفعا حملا على  
محملة ونصبا حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد  
كحركة النادى وقوله رفعا ونصبا مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان  
على نزع الخافض اى معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريف ظريفا فقوله ظريف  
بالفتح والرفع والنصب وفى قوله البني احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا  
ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوتة معربا وفى قوله الاول احتراز  
عن النعت الثانى فصاعدا فانه معرب رفعا ونصبا وليس بمبني نحو لا رجل  
ظريف شريف فى الدار ولقائل ان يقول ان قوله يليه يعنى عن قيد الاول و  
فى قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن  
الوجه عندي ولا رجل احسن منك عندي لان اسم لا وهي اذا كان مضافا ومشبها  
به لا يكون الامعربا فتابعه اذا كان مضافا او مشبها به كان اولى بالاعراب وفى قوله  
يليه احتراز عن الفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل  
يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا والاى وان لم يكن النعت كذلك  
بان كان نعت المعرب او غير اول او مضافا او مشبها به او مفصولا فالاعراب  
مبتدء ومحمد وف الخبر والجملة جزء الشرط اى فالاعراب واجب رفعا ونصبا  
لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار ولا رجل ظريف  
كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك فى البلد ولا رجل  
فى الدار كريم تم لما فرغ عن بيان حكم النعت البني شرع فى بيان حكم العطف  
عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اى حمل العطف على اسم  
لا البني على لفظه وعلى محله جائز يعنى يجوز ان يكون منصوبا حملا على لفظه  
ومرفوعا حملا على محله هذا اذا كان العطف نكرة اما اذا كان معرفة وجب  
رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثيره التانيية للجنس فى  
المعرفة فتوجب حملا على المحل ومحملة الرفع على الابتداء وعامله معنوي ونظير  
حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت فى مثل قول الفرزدق فى مدح عبد

الملك بن مروان لا اب وابنا بن مثل مروان وابنه + اذ هو بالمجد ارتدى وتاذا  
 فقولهم وابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في العطف والبناء  
 مكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعطف ولم يجعل في حكم  
 المستقل كيازيد وعمر ومظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى  
 يواد فيه لا كثير نحو لاجول ولا قوة ولا بيع فينه ولا خلة واضعف تاثيره حتى  
 يجوز في اسمها الرفع عند التكرير بذلك بدون التعريف كما مر في لاجول ولا قوة و  
 يجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك  
 ايضا عند المبرد بخلاف ما قال قيل ما له ذكر حكم النعت والعطف دون حكم سائر  
 التوابع قيل لان حكم سائرهما لا نص عنهما فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم  
 توابع المنادى كذ ذكره الاندلسي ومثل لا اباله باثبات الالف ولا غلامي له ولا  
 ناصري له بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشائع  
 لا اباله ولا غلامين له ولا ناصري له على البناء على ما نصب به كجاهد القياس  
 تشبيهها له بالمضاف مفعول له للفعل المفهوم اي اجيز تشبيهها المثل لا اباله ولا  
 غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيهها والحجة معلة  
 اي لكونه مشبها بالمضاف لشاركته له اي لشاركته مثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصر  
 له للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا  
 لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشبهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف  
 في لا اباله علامة للنصب وحذف النون في لا غلامي له ولا ناصري له لتشبهه  
 بالاضافة ومن ثم اي ولا جل ان جواز التشبيه بالمضاف لشاركته في اصل معناه  
 وهو الاختصاص لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته  
 بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو لا اباله ولا غلامي له ولا ناصر  
 له بمضاف الى المله لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان  
 معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في  
 المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفيا وتكثيرا  
 وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين  
 لعدم تعدد الاب والاستواء بينهما في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين  
 لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والمنتع الاتحاد بينهما وضعيا لا استواء بينهما

بعارض الا ترى ان وجهك ووجهك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة  
 على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وان كانا مختلفين وضعا وكذا راسك  
 وراسمك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك وجاء في رجل هو زيد  
 ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع اذ قد يوجد  
 الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجهك وراسك و  
 راسك فان كلاً منهما يفيد التعريف وان كان متوناً منها نكرة من حيث الوضع  
 نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع اذا الاتحاد ههنا  
 من وجه وهو ان كلاً منهما يفيد الاختصاص خلافاً للسيبويه فانه ذهب  
 الى ان كل واحد من قوله ابا وغلامي وناصري مضاف الى الياء واللام زائدة لتأكيد  
 الاضافة ولتأكيد اللام المقدرة ولاداء حق لا من صورة النكرة وهو الذي  
 اختاره صاحب الفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك  
 ووجهك وراسك وراسك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافاً يلزم عمل لافي  
 للمعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه  
 النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير  
 ويحذف كثيراً اي يحذف اسم لاخذ فاكثيرا عنده قيام قرينة قياساً على حذف البتد  
 لانه هو البتد في الاصل كما في نحو لا عليك اي لا يباس عليك والقرينة ههنا دخول  
 الاحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امراته لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر  
 ما ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة  
 الاسمية قوله خبر ما مبتدأ ومخوف الخبر اي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد  
 دخولها اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتدأ وخبره المسند وهو فصل واحترز بقوله  
 المسند عما هو مسند اليه بقوله بعد دخولها عما اذا كان مسنداً بغير دخولها خبر  
 البتد ونحوه فان قيل يدخل في المحذوف يضرب في ما زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد  
 دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى اسم ما  
 ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لانه على هذا تقع قوله بعد دخولها مسند ركا فالاولى ان  
 يقال انه يخرج بقصد التحيثية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولها فان قيل  
 يدخل في المحذوف يضرب في نحو ما زيد رجلاً يضرب مع انه ليس بخبر ما بل صفة خبرها  
 قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد هذا فخرج ذلك لانه تابع وهي

بخبر ما ولا المشبهتين بليس

اى انتصاب خبرها ولا والتائيت باعتبار الخبر وهو لغة اهل الحجاز وعند بنى تميم  
 هما الايعلان اذ القياس فى العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل  
 ليكون متمكنا بثبوتها فى مركزه كالجوارى والجوازم وما ولا لا يختصان بقبيل واحد  
 بل يدخلان فى الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا وشبههما بليس المختص بقبيل  
 واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملها شرع فى بيان ما يبطل به عملها فقال  
 واذا زيدت لن مع ما بان زيدت بين ما واسمها التاكيد لن نحو ما ان زيدا قائم  
 وانما قيد بما لانها لا تزداد مع لا بالاستقراء وانتقض لن بالالموجبة للاثبات  
 بعد لن او تقدم الخبر اى خبرها على اسمها نحو ما زيدا الا قائم وما قائم زيد  
 بطل العمل اى عمل ما ولا وفيه نظر لان الشرط الاول مقيد بما واحد ها فلا يترتب  
 عليه حكم كليهما فالاولى ان يقال معناه بطل عمل ما حصل فيه شيء من ذلك اما  
 فى صورة زيادة ان فللفصل بان بين ما ومعهما مع ضعفه فى العمل واما فى  
 صورة تقدم الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفها فى العمل واما فى صورة  
 انتقاض لن بالافلان علمها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبني على لن فينتفى  
 بانتفاء لن اذ الحكم ينتفى بانتفاء علة المنصورة او جزؤها ونقل عن يونس جواز الاعمال  
 مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر شعرو وما الدهر الا مجنوننا باهله وما صاحب  
 الحاجات الامعد باه واجيب بانه ليس البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون  
 مجنوننا محمولا على حذف الفعل اى وما الدهر الا يشبه مجنوننا فيكون مفعولا لا خبرا  
 او محمولا على حذف المضاف اى وما الدهر الا دوران مجنون وعلى جعل معد بالمصدر  
 ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الاستيلاء وما الدهر الا يد وردوران مجنون  
 وما صاحب الحاجات الا يعدب معد بانتم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملها شرع  
 فى بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال واذا عطف عليه اى على خبرها ولا  
 بموجب بكسر الجيم اى بحرف مثبت اى بحرف يفيد اثبات لن كبل ولكن فانها  
 تفيد ان الاثبات بعد لن فالرفع اى رفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر  
 اذ جعله الرفع فى الاصل على الخبرية لبطولان علمها لانها علمت المشابهة لليس فى لن  
 وقد بطلت بانتفاء لن فيبطل علمها نحو ما زيد قائم بل قاعد ولا دخل قائم لكن  
 قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع فى الجروادات فقال الجروادات مبتدأ وخبر  
 مبتدأ محذوف اى هذا ذكر الجروادات وهو ما اشتمل فصل او مبتدأ وما خبر

قال  
 قال  
 قال  
 قال



بالمجرورات او خبرها اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجرو والياء وهو واي  
 المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجراي حرف كان مما يلايم المحل واما قال  
 كل اسم تنبيهه على ان المضاف اليه لا يكون سماً ونحو قوله تعريوم ينفع الصادقين ويوم  
 ينفع في الضوريتا ويل المصدواي يوم نفع الصادقين ويوم النفع في الصور فيكون المراد  
 بالاسم اسم من ان يكون حقيقة وحكما واما قال شيء بينهما على ان المضاف قد يكون اسماً  
 وقد يكون فعلاً ونحو غلام زيد ومهرت زيد وانا ما ززيد واما قال بواسطة حرف الجرو  
 احترازاً عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجرو كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بلا  
 واسطة وقوله لفظاً وتقديرًا خيراً كان المحذوفه في مملووظا كان ذلك الحرف نحو مر  
 بنيد وانا ما ززيد او مقدرًا نحو غلام زيد وخاتمة فضة او تميزاي بواسطة تلفظ  
 حرف جرو وتقديره وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون ذلك الحرف مملووظا  
 او مقدرًا او قيمه نظر لان وقوع المصدر حال اسماءه لا قياسي وواجب بان وقوعه حال  
 سماعي عند سيبويه وعند المبرد قياسي فهذا محمول على مذهبه وقيمه نظراً لذلك  
 ليس بقياسي عند مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جوز ان تأتي زيد  
 سرعته ولم يجوز ان تأتي زيد ضحكاً وهمناً ليس كذلك وواجب بان العامل همناً  
 الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكوران من انواع التوسط  
 لان توسط حرف الجر قد يكون لفظاً وقد يكون تقديراً وقوله مراد احوال اي حال كون  
 ذلك المقدر مراداً اي ظاهر اثره اي مجروراً ما بعده وقيمه نظر لانه على هذا يلزم الدور  
 لاخذ المضاف اليه في تعريف الجرو واخذ الجرو في تعريف المضاف اليه وواجب  
 بان تعريف الجرو بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراداً احترازاً  
 عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه  
 غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر اثره وهو الجرو ويظهر من هذا الكلام ان خبر المضاف اليه  
 في قوله غلام زيد وخاتمة فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور  
 فان قيل يخرج من هذا الحد نحو المحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل  
 ليس من مدخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انهن باب الاضافة الى  
 المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل المحسن مضمرة كما قال المصنف في الصفة المشبهة  
 ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها ولا افعليها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة  
 الى الفاعل لزم تقدير الفاعل واما اضيف المحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له

لأنه لما احتج إلى تبين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانته  
 كما في خانة فضة لأن الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل  
 في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا  
 لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير في تقدير حرف الجر فيه أو يقال يمكن ان يقدر  
 فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر اذا الاضافة الصورية تستدعي عودة اللام لا  
 معناها والالكات معنوية ولا شك ان الفاعل عن مدخل حرف الجر الزائدة كقولهم  
 وكفى بالله شهيدا أو يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خانة فضة في تقدير من حيث  
 ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة او يراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما  
 فالقدير الفاء للتفسير اي تقدير حرف الجر شرطه اي شرط تقديره ان يكون المضاف  
 اسما لافعال بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مرت زيد  
 فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ  
 الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول اي شرطه كوز المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم  
 يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والقلوب مقبول  
 عند السكاكي مطلقا سواء متضمن نكرة لطيفة او لا اي مجردا هو عن تنوينه وما يقوم  
 مقامه من نوعي التنئية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن  
 الوجه وضاربا زيد وضاربا يزيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل  
 اللام لاجل الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جازا بالاتفاق  
 مع سقوط التنوين لاجل اللام لاجل الاضافة ولجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل  
 الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيفت اليه فاعله الذي كالجزئية  
 اذا اصل الحسن وجهه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف  
 فكان حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه  
 جازا اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل لقياس يقتضي عدم جوازها لكنه  
 انما جاز حلا على الحسن الوجه على ما ياتي فكان في حكمه فان قيل يشكل ذلك في نحو كرم رجل  
 وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد  
 بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري ولقد ركز الملفوظ  
 عند سم وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها مفيدة معنى  
 في المضاف تعريفا او تخصيصا ولقضية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون

المعنى فالعنوانية اى فالاضافة العنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله  
 مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف ما غير صفة  
 اى اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريمة البلد فان  
 الكريمة صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريمة البلد بل يقال كريمة  
 في البلد وكذلك مصارع مصراعان مصراع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها  
 وكذلك الاضافة في هذا صارب زيد مسر فان المضاف اليه ليس بمعمل للمضاف فكان في  
 قوله غير صفة احتراز عن نحو صارب زيد والحسن الوجه لا المضاف صفة وفي قوله مضافة  
 الى معمولها احتراز عن خروج مصراع مصر وكريمة البلد لا المضاف صفة مضافة الى غير معمولها  
 فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالعنوانية لا يستقيم لان الاضافة العنوية  
 هو اضافة غير الصفة والصفة الى غير معمولها لا كوز المضاف غير صفة مضافة الى معمولها  
 قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدأ والخبر اى فعلا مته العنوية كوز المضاف كذا  
 او العنوية ذات كوز المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة العنوية شرع في بيان اقسامها  
 فقال وهي اى الاضافة العنوية اما بمعنى اللام فهما ما جنس المضاف وظرفه اى في المضاف  
 اليه الذي عدل جنس المضاف وظرفه اعني اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه  
 وهو ما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد واخص منه مطلقا نحو يوم الاحد  
 وعلم الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف  
 اراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتمة  
 فضة فان الخاتمة قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الغضة قد يكون خاتمة وقد لا يكون  
 بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه  
 مطلقا في حينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين  
 الغلام وزيد تبين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون  
 لحد وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها  
 وقد لا يكون والفقه لا يكون اعلما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا  
 كاحد اليوم ومساوية كليث اسد فالاضافة متمتع وما ذكرناه هنا ان المراد بكون المضاف  
 اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين  
 من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى  
 غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتمة وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى

اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق  
 على بعضه وكذا الاضافة في ربيع القوم وثلثه وريد زيد ووجهه والاضافة في يوم الاحد  
 وعلم الفقه وجميع القوم وعن زيد وطور سينا وسعيد كثر ايضا بمعنى اللام حيث  
 لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان او بمعنى في  
 في ظرفه اى في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف  
 مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كوبلا وهو قليل اى كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال  
 والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققين لان اذى  
 ملابسة واختصاصه يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة باذى ملابسة  
 فيكون معنى ضرب اليوم ضرب للاختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء  
 سهيل اى كوكب للاختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع التبتا في التبتى لاسباب الشتاء  
 عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة التهبئة للامور في احيائها فاعرف انحصار  
 الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقرائى لاعقلى والاكثر اذ اقسام على  
 الثلاثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلاثة لان هذه الاضافة اما تخصيص المضاف  
 بالمضاف اليه او تبينه به او ظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه  
 المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاصة فضنة  
 مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية  
 ايضا منحصرة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومارق الليلة فلوجه  
 تخصيص الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلث  
 المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالى في بالغ البلد و  
 عند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام للزائد ضرورة تصحيح  
 الجزم اذ كرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لامعناه والا كانت معنوية  
 او يقال لانسلم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بجزء غلام زيد وتقدير  
 اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضنة في تقدير برمن ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب  
 اليوم في تقدير في فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجزم في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكاية  
 زعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذى اختاره المصنف اما على مذهب  
 من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجزم فيه نظرا  
 لان الاسم على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب لانيابة عن حرف الجزم فاذا لم يكن حرف الجزم

مقدر وكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجزئ شابهة للمضاف المحقق  
 بتجريد عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتفيد الاضافة المعنوية  
 سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع المعرفة اى تعريف المضاف  
 مع المضاف اليه المعرّف نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال  
 والامتزاج بينهما فاذا المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذي لا يتصرف فيه الانفصال  
 فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية للتاثير في قولهم سقطت بعضنا علم  
 فيراد بالمضاف المهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضا غلام له مزيد خصوصية زيد  
 اما بكونه اعظم غلاما منه او اشهر بهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين من طابك بحسب  
 الخارج او الذهن وتجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانها  
 لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلها في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد  
 واحد فقط او مثل مشتهر فينبعث يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون  
 وفلان مثل حاتم والافى حسبك وشرعت وكفيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها  
 بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والافى واحدا منه ونسج وحده وهو عبد بطنه عند البعض  
 خلافا للاكثر لانه يتاويل كريم ولثيم يقال فلان واحدا منه اى كريم وفلان عبد بطنه  
 اى لثيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الظهير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظيران  
 هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان ضد ربلد وليس قبيلته كذلك ولم يقل به  
 احد وتفيد تخصيصا مع النكرة اى مع المضاف اليه النكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة  
 الى النكرة تفيد تقليل الشيوخ فانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته فاذا قلت غلام  
 زال عنه بعض الشيوخ حيث لم يسبق صلحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص  
 وقل الشيوخ الثابت في النكرة **وشروطها** اى شرط الاضافة المعنوية بتجريد  
 المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من  
 المعارف فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد  
 تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه  
 حقيقة بان كان ذالام فيحذف لانه او علما قيا قول بالنكرة او حكما كما في  
 غلام زيد بتزليل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق فم اكركية وسبحان الذي صغر  
 جسم البعوض وكثر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا تنفيح الاضافة لان  
 المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل لغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد تعريف  
المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تقدر الاضافة تعريفيا ولا تخصيصا  
كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة  
المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو  
اللام اذا اضيف الى العلم والضمير في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم  
تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما  
انقضى زياد المرتبة في الاضافة الى المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب  
نحو الغلام زيد والغلامك طرفا للباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة  
بين جعلها علما في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم  
تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف  
اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان  
المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علما لم يقصد  
بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة لان التعريف  
في العلم بالقصد لا بالآلة وخلع التعريف القصدى يمكن لانه غير وضعي فجاز  
للمتكلم تغيير ما يحصل بقصده فلا يلزم تعريف المعرفة باللام فانه بالآلة  
دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها الا انه وضعي فلا مجال  
للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه يستلزم تعريف المعرفة  
وهذا المعنى جوزوا نداء الاعلام لامكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء  
المعرفة باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فماذا لم يجز اضافة الاعلام  
خلع التعريف العلمى او لاكتفاء بالتعريف الاصل بالاضافة ولماذا جوزوا  
نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافى عن الاضافة مع  
قيام الاضافة غير ممكن واجيب عن بيان الاضافة على الاطلاق ليست  
موجبة للتعريف الاضافى وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الآلة  
الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لانه  
يلزم التسوية بين القوي والضعيف وما آجازه الكوفيون من عدم تجريد  
المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة  
الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار وتمسكين بان

مخارجنا التعريف

المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة المدينار فلما  
 كان المضاف في الأعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل  
 التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعرفة شرطه ان يكون مغايراً  
 للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول لانه محل  
 التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر ولم  
 يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المعدود  
 دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدق عليه غير صحيح  
 لانه يلزم جواز الخاتمة الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدق عليه  
 فان الخاتمة هو الفضة ولم يقل بجوازها احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله  
 ضعيف اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس  
 وخلاف استعمال الفصحى لانه خلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل  
 الحاصل واما خلاف استعمال الفصحى فلما ثبت منهم من عدم استعمال  
 اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شعرا لا زال منذ  
 عقدت يده ازاره + ضمها وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما ما في  
 الحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فحمول على البدل دون  
 الاضافة ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية  
 والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة  
 المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجرور الفظا ويرفوعا  
 او منصوبا معنى وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام  
 زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة  
 مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس  
 فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية  
 لا يستقيم الا بحذف المضاف من البدأ او الخبر اي علامة الاضافة  
 اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون للمضاف صفة نحو ضارب  
 زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة  
 الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابداً لفظية لانها ابداً عاملة و  
 كذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابداً لفظية كجواز

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجمعا  
 بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان في مشابهة الفعل يكفي  
 للرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتها الى المفعول فانما يكون لفظية  
 اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تقيد الاضافة اللفظية فائدة الا  
 تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف بمحذوف التثنية ونوني التثنية و  
 الجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجوه والتخفيف بمحذوف  
 التثنية المقدرة نحو حواجر بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما  
 اذ المقدر كالملفوظ ولا تقيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانقضاء  
 لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه  
 وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة  
 لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يعهم الحصر قيل انها لم تفقد  
 تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل  
 فان الاضافة تقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله واللفظ  
 قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية وتحقيق التقابل بين الاضافة  
 اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد  
 الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه كحصول المطابقة بين الصفة و  
 الموصوف تنكيها حيث لم تقيد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف  
 لا امتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز  
 هذا الكلام يتنى على عدم افادة التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لا تعلق  
 له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من  
 الحصر المذكور لانها قال لا تقيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تقيد تعريفا  
 ولا تخصيصا فهذا تفرع على انها لا تقيد تعريفاى من اجل ان الاضافة اللفظية  
 لا تقيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول  
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة تنكرة  
 لان الاضافة اللفظية لا تقيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك  
 كحصول المطابقة بينهما وجاز الضارب بزيد كحصول التخفيف بمحذوف نوني  
 التثنية والضارب بزيد كحصول التخفيف بمحذوف نون الجمع وامتنع الضارب



فقد لعدم حصول التخفيف هذه الاضافة اذ السون حذف لاجل اللام  
 فلم يحصل الاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن بالاضافة  
 ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا  
 فان قيل لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على  
 ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة مما  
 خلا للفرأى اي يخالف هذا القول خلافا للفرأى فانه اجاز ذلك قوله لا يقدم  
 الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام التعريف  
 واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء  
 فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو  
 الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله بيان ان الاصل في ضارب زيد هو  
 النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف باذخ اللام  
 لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المتقدمة

ثم دخلت

لفظا وحشا مجرد الدعوى لخافية الظاهر وضعف قول الاعشى ع الواهب

المائة الهجان وعبد هاهو وذا ترجى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام  
 باعتبار عطف قوله وعبد هاهو على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه  
 اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبد هاهو وان كان قوله الواهب المائة من باب  
 الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما يأتي عليه فان قيل المعطوف في  
 حكم المعطوف عليه فيما يجب تمتنع فيلزم امتناعه دون ضعف قيل لما كان  
 التابع بحيث قد يحتمل فيه ولا يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلةا ويازيد  
 والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلةا ويا الحارث لامتناع دخول  
 حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل  
 الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم لضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول  
 لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان  
 لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم  
 بضعفه لزم ان يحكم بضعفها ايضا لانهما مثلان فالتثنية ان يحكم بضعفه  
 دونها واجيب بان عدم الضعف في يازيد والحارث باعتبار ان حرف  
 النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على النداء محملا

يحمل

يحمل

باللام او باعتباران المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف  
 عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع التا التعريف فلا يتعد  
 الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلة ما باعتباران  
 الاضافة في حكم الافصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها  
 فيجوز دخول رب عليه او باعتباران الضمير في سخلة ما تكرة لان عائدا الى  
 تكرة غير مخصصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان  
 عائدا الى تكرة مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاء رجل فضرته فانه معرفة  
 لان الضمير عائدا الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والعباب  
 ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جزوعبدها اما اذا نصب حملا على محل  
 المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى  
 حل البيت فقوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به  
 اى الذي يهب المائة الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة او بدل  
 منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمرد بعبدها  
 راعبها على الاستعارة اذ الراعى قائم بخدمة المواشى كما ان العبد قائم  
 بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة باء في ملابسته ككوكب الخرقاء و  
 خذ طرفك وقوله عودا حال اى حال كون تلك المائة حديثا التناج فوه  
 تزجى اى تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز  
 الضارب الرجل مع انتقاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة  
 فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم مجوازه لكنه انما جاز حملا على الوجه  
 المختار فى الحسن الوجه وهو جز الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بخلاف  
 الضمير من الفاعل الذى هو كاجزاء عنه اذا اصل الحسن وجهه ووجه  
 الحمل اشتراكها في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام  
 كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قول  
 باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما قال على المختار لان وجهين  
 اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه  
 كون الجز مختارا سيجى في الصفة المشبهة انشاء الله نعم ثم قوله حملا مفعول  
 للفعل المفهوم اى انما جوزه حملا او لقوله جاز يجعله مصدر ارجح ولا ولا

لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل المفعلي العلل وفاعل المفعول له  
 لان الحامل النحوي والجمائر هذه المسئلة المذكورة وانما جاز الضاربك و  
 شبهة نحو الضارب جواب سوال الخرو وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه  
 على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة و  
 هذا فيمن قال اي في قول من قال وهو سيدي ومن تابعه انه اي الضاربك  
 مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية  
 والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لا يحتاج جوازه الى حمل  
 فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حلا على ضاربك  
 واطافة تفيد بحذف التنوين للقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير  
 ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من  
 التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالمفوظ ووجه المحل  
 مشاركة بما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط  
 التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت  
 للاضافة حتى كان التخفيف فيه محذوف التنوين المحققة قيل لو سقطت  
 لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال  
 علم انها سقطت لاتصال الكاف للاضافة فكان التخفيف فيه محذوف  
 التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين  
 الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف  
 في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف  
 في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف  
 يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مساويا ولا  
 يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى  
 الى موصوفها لان اضافة الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها  
 وتأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما مستغان ومثل مسجد الجامع و  
 جانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء جواب سوال يرد على قوله و  
 لا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى  
 والحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى

ت  
بالاضافة

البقلة الحكماء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاويل بحذف  
الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة  
كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوا  
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحكماء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنبت  
من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحكماء لانها تنبت في مسيل الماء فتعلق  
بها السيل فكان نبتها بمسيل الماء حتى منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب  
جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهوان يقال ان الخواص والافاضة  
صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا  
الى موصوفهما فاجاب بان ذلك متاويل بحذف الموصوف من المضاف ويراد  
المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف للحذف لبيان المضاف وتلخيص حيث  
يبقى معها بعد حذف موصوفها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف  
الموصوف فبقى الصفة مبهمه يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت  
اليها كان موصوفها للتلخيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفها وهذا كما  
قيل في قول النابغة شمر والمؤمن العائذات الطير مسميات ركبان مكة  
بين الغيل والسند : ان الطير بيان وتلخيص العائذات بقطع النظر عن كونه  
موصوفها لا تقدم الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة و  
اخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا مثل خاتم  
فضة لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي و  
توضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان  
كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف  
استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت في الاستعمال كأنه  
غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهوان الجرد من اي جنس هو وان  
الاخلاق من اي جنس هي مثل خاتم في انه من اي جنس هو فاضافوا الى  
جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفها في  
الاصل تلخيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا  
جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف  
موصوفهما متاويل بانها غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها

بها

منه  
جاءت  
موصوفها  
بها

جاءت  
بها  
منه

شاغلة

فان قلت لما كانوا محتاجين الى امتيان الموصوف رفعا للايهام فلم يبق  
الكلام على اصله كفاية لمؤنة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج كما كان ولما عرض  
بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف واما عند قرب العهد بحذف  
الموصوف فانما كانت الاذهان شاغرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك  
حق لو كان الابهام اولا وهلة لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد رفع الابهام  
هلا رذ الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن  
كونها صفة فلم تجتم الى الموصوف بل احتاجت الى المبين والبيان بالاضافة  
هو الاصل ثم المجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة كساء له حمل كثير  
معنى قطيفة جرد قطيفة متعربة مجردة عن الخمل اي ذهب حملها من كثرة الخمل  
والاخلاق بفتح الهزج جمع خلق بفتح الحين ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه  
اي لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله مماثل  
مماثل برف العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه  
الاخر يعني لا يضاف احد الاسمين للمائتين في العموم والخصوص الى الاخر سواء  
كانا متساويين كاتسان وناطق او مترادين كليث واسد مثال المترادين  
من الاعيان وحبس ومنع مثال المترادين من المعاني فلا يقال ليث الاسد  
ولا منع الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهزة وسكون السين  
في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متاويل معناه ليوث كاملة من بين  
الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خواص  
الخواص واشراف الاشراف لعدم الفائدة المطلوبة من الاضافة وهو التعريف  
والتخصيص لا مناع كون الشيء معرفة لنفسه وهذا القيد اعنى قوله لعدم  
الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اي منعت اضافة اسم مماثل للمضاف  
اليه لعدم الفائدة ولا يفسد المعنى بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل  
بخلاف كل دراهم وعين الشيء اللام للعهد اي عين ذلك الشيء  
ليل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل  
كل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة  
دراهم او ذنانير او غيرها والعين قبل الاضافة يحتمل الوجود  
والاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالوجود لان الشيء

ع  
و  
مص  
ب  
ق

لا يطلق الاعلى الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب  
 اضافة احد التماثلين الى الآخر وقولهم سعيد كرز ونحوه مما اضيف الاسم  
 الى اللقب كزيد بن قيس قفر جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرز في  
 المفهوم من حيث انهما علمان شخص واحد وتقدير الجواب انه متاؤل  
 بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني  
 سعيد كرز فكانت قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي  
 سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ  
 غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متاؤل خبره  
 وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح  
 في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان  
 يحتمل يقع عن او اخر الكلام او الملحق به اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما  
 اخره واو اوياء قبله ساكن كد لو وظي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة  
 بعد السكون لا يتقبل فيها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف  
 العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا  
 يتقبل عليها الحركة بعد السكوت يعني في ابتداء التلطف اية حركة كانت لقوة  
 المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل  
 كل حركة نحو وصول ويسير ووقاية ونحو ذلك فكذلك بعد السكون لا يتقبل عليها  
 الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر اخره  
 جزاء لقوله واذا اضيف اي كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل  
 الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبي والياء مفتوحة الجملة الاسمية  
 حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يالف اللهم  
 المضروب صرته لكن يمز عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو  
 منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي مزم عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو  
 لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يمز عليها وهو مزم  
 لان الانطلاق هو المرور فكذلك ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحس عطف الاسمية  
 على الفعلية وانما فحمت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد والحركة  
 لا يلزم الابتداء بالسكن حقيقة ككاف التشبية وواو العطف وفائه او حكما

شعر

ككاف الضمير في كرمك والياء في غلامي ودلوي وطبي كذلك والاصل فيما  
 بني على الحركة الفتح للتحفة الساكنة للتحفيف ثم كما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح  
 شرع في بيان حكم القصور والمنقوص فقال فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف  
 الى ياء المتكلم الفاعل مطلقا سواء كانت للتثنية او غيرها تثبت تلك الالف عند  
 الاضافة نحو عصاي ومرحاي وغللامي لعدم الموجب للانقلاب وهذا يدل  
 بقصم المعاء وفتح الذال اسم قبيلة تعلقها اى الالف التي كانت في اخر المضاف الى  
 ياء المتكلم حال كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم الياء المبدلة من الالف في ياء  
 المتكلم فتقول عصبي ومرحبي لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم المشاكلة  
 الياء لم يقدروا فقلبوها الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغوا احدهما في الاخر  
 بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فتقولون غلامامي وذلك لان الالف  
 التثنية علامة الرفع فلو قلبت ياء لا تيسر الرفع بالمنصوب والمجرور وان كان  
 اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرها  
 ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثليين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر  
 الميم وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي  
 يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين وان كان اى اخر الاسم المضاف الى  
 ياء المتكلم واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من الواو في ياء  
 المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي والاصل مسلموي  
 فاعل اعلان مرعي وفتح الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث المذكورة اى  
 فيما كان اخره الفاء او ياء او واو ولم تسكن للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين  
 على تقدير السكون فيفتح تحزرا عن ذلك واختير الفتح للتحفة واما الاء الستة  
 فاخي واي اى فيقال في اضافة اخواب الى ياء المتكلم اخي واي ياء مخففة ولا يرد  
 اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لها بعد حذف حرف العلة  
 نسيانسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودي وقائل ان يقول ولا وجه لتقديم الاخر  
 على الابد في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخر الى ياء المتكلم اكثر  
 بالنسبة الى اضافة الابد اليها واجاز ابو العباس المبرد اخي واي ياء مشددة  
 لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامة في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لها مجرمة  
 اضافة الى الظاهر والى المضمرة غير الياء نحو ابوزيد وابوه واحوزيد واخوتسكا

بقول الشاعر **ع** وابي مالك ذوالمجد بداره **ع** فاقصل ابي عنده اب فاضيف الي **ع**  
 المتكلم فصارت ابوي باثبات حرف العلة عند الاضافة الى ياء المتكلم كاتيانها عند  
 الاضافة الى غيرهما فاعل واجيب بان ال**اب** يجمع في كلامه جمع السلامة فيقال  
 ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد كنا  
 بالابنائه فيحتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجرور بواو القسم ثم اضيف الى  
 ياء المتكلم فسقطت نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال  
 يدغم التمسك به فان قيل يجمع بالواو والنون مختص باعلام العقلاء وصفاتهم  
 وال**اب** اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة  
 بحذف اللام كقلوب وبشون وسنوب جبرالما فات منها وال**اب** منقوص مثلها فلا  
 يستبعد جمعهم معها لكن هذا البحر ليس بقياسي وان كان كثيرا اذا جزئيا كثيرة  
 ثم البرد انما يراد المحذوف في اخي وابي فقط ولا يراد في غيرها وهو مراد اية جار الله  
 الزمخشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي وابي وهني ونقول  
 في اضافة هن وحجم الى ياء المتكلم **حي** وهني بياء مخففة بلاردة المحذوف يعنى  
 ان حكمها حكم اخ و**اب** وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي و**اب**  
 تحذف عن نسبة الهن والحجم الى نفسه ولو قال ويقال **حي** وهني لكان اولى للتحرز  
 عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة **الحم** الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج  
 فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال **حي** كان محمولا  
 على حذف المضاف اى **حم** امراتي او يقال ان قوله ونقول على صيغة الغائبة دون  
 المخاطب بقربة **حي** اى ونقول قائلة ويقال في اضافة **تم** الى ياء المتكلم في كسر  
 الفاء وتشد يد الياء في الاكثر والافصح **رد** الواو المحذوفة وقلها ياء وادغامها في  
 ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل **فهم** بدلين  
 فواه فحذفت الهاء لمساومة حرف العلة ثم قلبت الواو ميما تقرب مخرجها واولو  
 لم يقلب الواو ميما لقلب الفاء التحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف  
 لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم العربي على حرف واحد و  
 هذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء  
 الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميما وقيل **تم** يقلب الواو ميما قياسا على  
 حالة الافراد في بعض النسخ وهو ليس بقصيم وان قلب الواو ميما في الافراد



للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت  
 هذا الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفر مثل يد ودم بحذف  
 لاماتها وجعل الاعراب على عينها او ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب  
 كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا واخوك ومررت باخو واخوك  
 وجاء ابا واخا كعصا مطلقا فيقال هذا ابا واخا او اباك واخاك ورايت ابا واخا  
 او اباك واخاك ومررت بابا واخا و اباك واخاك ويقال في تشيتهما ابوان و  
 اخوان وفي جمعهما اباة واخوة وجاء في تشيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون و  
 اخون رجلا اب واخ مشددين وجاء اباك واخك معربين بالحركة مضامين  
 الى غير ياء المتكلم ثم قوله فر يجوز بفتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء اضم منها  
 اى من ضمها وكسرها للدلالة فتم الفاء عليها وفي بعض النسخ لم يدكر قوله منها  
 وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على  
 الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء  
 اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد اى حكه مثل حكم يد  
 في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخباء في كونه مهورا مع بابا الحركات  
 الثلث ودلو في كون اخره واواخالصة وعصا في كونه مقصورا مع بابا الحركات  
 التقديرية مطلقا متعلق بالكل اى في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل  
 يد يقال هذا حم او حمك ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خي يقال هذا حم  
 او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحماء او حمك واذا كان مثل دلو يقال  
 هذا حموا وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحموا وحموك واذا كان  
 مثل عصا يقال هذا حماء او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحماء او حمك وقد  
 جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء او حموك ورايت حماء او حمك ومررت  
 بحماء او حمائك وجاء هن مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة فيقال هذا  
 هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد  
 النون مطلقا وذل لا يضاف الى مضمرب بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه  
 وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لاسم نحو مررت برجل ذي مال و  
 الضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لانفة للاضافة  
 الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمرب نحو اللهم صل على محمد وذويه

ل  
 حمك  
 حماءك



والجملة الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء  
 اذ العت في قسم الاسم فيخرج ذلك أو تقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له  
 اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه جاءني هو كالأعراب  
 قيل المراد ما هو اعراب لفظا ومخلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب  
 سابقه يا زيد يرفع العاقل ولا رجل ظريفا بنصب ظريف قيل المراد ما هو اعراب  
 حقيقة او حكما وضمته يا زيد وفتح لا رجل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان  
 الاعراب في العروض والاطراد ثم كما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي  
 خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والتبدل وعطف البيان فقال النعت  
 وإنما قدم النعت لكثرة جهات تبعه لانه يتبع النعوت في الاعراب والتعريف والتكثير  
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله تابع جنس  
 من حيث انه يدل على سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع يدل  
 على معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في  
 متبوعه احترام عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احترام عن الحال لان معنى قوله  
 مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان  
 دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه  
 وفي كل منهما نظرا لما الاول فلان التأكيد في مثل نحو جاءني القوم كالمجموع  
 لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني  
 فلان الحال قد يخرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان  
 يقال في قوله يدل على معنى في متبوعه احترام عن سائر التوابع سوى نحو  
 جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احترام عن نحو جاءني القوم اجمعون  
 معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون وان  
 دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال  
 شيخني فاحفظ فهذا مما سمع به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد  
 لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل  
 يدل على في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني ضد يملك ان كان  
 بدلا او عطف بيان وكذا يدل على بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ونحو  
 ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في

العاقل

جملة النعت

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه فإن حسنا نعت مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدة ترى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا التخصيص عند النجاة عبارة عن تقليل الشبوع والاهتمام بالحاصل في التكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته بعالم زالت الشبوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت مجرد التناهي المحض التناهي من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره بسم الله الرحمن الرحيم او مجرد التزم نحو اعود بالله من الشیطن الرجيم او مجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الوحدة يفهم بالتناهي في نفخة وقد يكون النعت للتكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والنعت الكاشف ان النعت المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كاسم الابروال واحد ونفخة واحدة وحسن لسان وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالمثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت المؤكد وقد يكون النعت للتعميم لانتفاع التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك م في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه عالما او شاعرا نرا لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف في رد قولهم قال ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه فإن حسنا نعت مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدة ترى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا التخصيص عند النجاة عبارة عن تقليل الشبوع والاهتمام بالحاصل في التكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته بعالم زالت الشبوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت مجرد التناهي المحض التناهي من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره بسم الله الرحمن الرحيم او مجرد التزم نحو اعود بالله من الشيطان الرجيم او مجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الوحدة يفهم بالتناهي في نفخة وقد يكون النعت للتكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والنعت الكاشف ان النعت المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كاسم الابروال واحد ونفخة واحدة وحسن لسان وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالمثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت المؤكد وقد يكون النعت للتعميم لانتفاع التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك م في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه عالما او شاعرا نرا لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف في رد قولهم قال ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل

او غيره اى غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا  
 المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما  
 كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة الاشتقا  
 شرط حتى اولوا غيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او  
 او غير ما اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى  
 اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعا عاما ودلالة عامة يعنى في جميع الاستعمالات  
 مثل تمبي وذى مال تقول جاء رجل تمبي او ذومال فان كل واحد منهما يدل  
 على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات او خاصا اى وضعا خاصا او دلالة  
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كائى واسم الجنس واسم الاشارة نحو مررت  
 برجل ايمى رطل اى رجل كامل فائى انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة  
 النكرة في موضع المدح ولم يدل فى قولك اى رجل عندك ومررت بهذا الرجل  
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى  
 تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان  
 المبهم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف  
 المبهم الا باسماء الاجناس ومررت بزيد هذا ومررت بغلام زيد هذا ومررت  
 بغلامك هذا ومررت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى في  
 متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمرا والى مثله ولا يقع صفة  
 فى قولك هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق  
 والكذب نحو مررت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة على المعنى فى متبوعه  
 كما يوجد فى المرفوع كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احتراماً عن الجملة  
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبر او  
 لاصلة ولا حالاً وبدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها فى نفسها وانبات الشئ  
 للشئ فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد  
 قام ابوه او ابود قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة  
 نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المرفوع موقعها والمرفوع الذى  
 يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التكدير لان الاصل  
 فى الحكم ان يكون مجرولاً يفيد السامع ويتبعى ان يكون هذا من قالى ان الجملة نكرة

عاماً

خصوصاً

والدعاء

كذا في الرضي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة المنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف  
 بحال الموصوف اي بحال قائمة بالموصوف نحو مرت برجل حسن فالحسن حال قائمة  
 بالرجل ويوصف بحال متعلقة اي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مرت برجل  
 حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق  
 الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمرت برجل  
 قائم ابوه او ملك كمرت برجل حسن غلامه او مخالطة كمرت برجل طويل ثوبه  
 او بعيدة كمرت برجل قائم غلام ابيه فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه  
 اي يتبع الموصوف في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتذكير والافراد والتثنية  
 والجمع والتذكير والتانيث لكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه  
 وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اربعة الاعراب والواحد  
 من التعريف والتذكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير  
 والتانيث والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه اي يتبع الموصوف في  
 الخمسة الاولى جمع الاولى اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف و  
 التذكير ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اثنتان الاعراب والواحد من التعريف  
 والتذكير وفي الباقي اي باقي الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير  
 والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده  
 في المطابقة في التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت في هذا القسم يشبه  
 الفعل من حيث ان كلامها مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا  
 كان الفاعل مذكراً ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب افراده اذا  
 كان الفاعل مظهر امثني او مجموعاً فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة  
 الاول فقط لمرت برجل قائمة جاريتها وبامرأة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوها  
 وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتها وقام غلامها وقام ابوها وذهب  
 غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اي ولاجل كون النعت في  
 هذا القسم في باقي الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه بافراد  
 النعت وان كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قام رجل  
 قاعدون غلامه كما ضعف قام رجل يقعدون غلامه لان النعت مع فاعله في  
 هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع

انما لم يمتنع كجواز كونه من باب اكلولى البراغيث ويجوز من غير حفت قام رجل  
 تعود علما انه بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه  
 لم يجمع ولجئته على صيغة لا توازي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون  
 فانه يوازي الفعل في حركاته وسكناته والمضمر لا يوصف بشيء لان قائمة الصفة  
 في المعارف التوضيحية وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل  
 المحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضوع الوصف المادح والذم  
 وغيرها طرد الباب ولا يوصف براهي لا يوصف بشيء بالمضمر لان الموصوف اعرف  
 من الوصف او مساو له ولا شيء اعرف عن المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ولو ان  
 المضمر اذا وقع صفة موصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيرم لا يستقيم الاول  
 اذ المضمر معزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غير ما دونه في التعريف  
 فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو له كما  
 قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف اعرف اي اكمل تعريف  
 من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل  
 هذا الاصل في نحو جاءني زيد صد يقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير  
 المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مرتب زيد هذا عند ابن السراج  
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مرتب بالرجل الذي قام  
 ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعرف  
 في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة  
 فصد يقك في المثال الاول بدل عند سيبويه لاصفة وكذا اسم الاشارة في المثال  
 الثاني بدل عند ابن السراج لاصفة وكذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين  
 ويمكن ان يحمل الذي على المعرف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول الصلة  
 بمعنى المعرف باللام فان الذي قام بمعنى القائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساو  
 على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد  
 ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو او اختلفت اوله الكلام الموصوف المعرف والمذكرفلا  
 يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا  
 مساو بل الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من  
 الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان

ابيض ولاكل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفاً  
 بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف  
 بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او لئلا للواقع  
 اذ لا يمكن التخلف عن هذا الاصل ومن ثم لم يوصف ذواللام الا بمثله وبالضام  
 الى مثله اي من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساوياً بالم يوصف  
 ذواللام اي ما فيه لام التعريف الا بمثله اي بذى اللام فحجاء في الرجل العالم  
 او بالضاف الى مثله اي الى ذى اللام سواء كان بلا واسطة فحجاء في الرجل  
 صاحب الفرس او بواسطة فحجاء بالرجل صاحب كجام الفرس وانما لم يوصف  
 بغيرها لان غيرها من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذواللام بغيرها  
 من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي  
 اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه  
 عنده وترجم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك  
 وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف الى اي معرفة كانت او لمز تعريف  
 جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل  
 فان قيل ان ذواللام يوصف بالموصول بالاتفاق كقوله تعالى قل ان المولى الذي  
 تقرؤن منه فكيف يصح الحصر قيل ان الموصول في حكم ذى اللام وان كان  
 تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونه

م مساو

ومساو

مع الـ لة بـ معنى

ذواللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوي على  
 اصطلاح اهل النطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما  
 يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياً له فيتناول الكلام المعروف والمنكر لكن يراد عليه قولهم  
 حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من للصفة ولا مساوياً بل للصفة اخص منه  
 فالظاهر ان المراد بالاحص والمساوي ما ذكرنا اولاً منه وكذا يراد عليه قولهم حيوان  
 ابيض فان الموصوف اخص من الصفة ولا مساوياً بل كل واحد منهما اعم من وجه  
 واخص من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض  
 وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفاً بعد التوصيف  
 فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص



من الأبيض وجنثد يكون قوله والموصوف باخصص او بيان للواقع اذ لا يمكن  
 تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفا وتنازل ان يقول  
 لو اريد بالانحص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يبتنى عليه قوله ومن ثم لم يرد  
 ذواللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاء الى الرجل العالم اخص  
 من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالانحص والمساوي ما ذكرنا او لا وانما  
 التزم جواب ما يقال لما استوى ذواللام والمضاف الى ذى اللام في رتبة التعريف  
 فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام دون المضاف الى ذى اللام او هو جواب  
 ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام  
 فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا لمن يجوز  
 وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما في رتبة  
 التعريف قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف  
 الى ذى اللام وتقديرا للجواب انه التزم وصف باب هذا اذ باب هذا اسم الاشارة  
 بذى اللام وبالذئ والتي المحمولين على ذى اللام للصورة او لكونها مع الصلة بمعنى  
 ذى اللام للاجهام اى لاجهامة المقضيين بالجنس وذلك  
 اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اذ لا بهامة ولا بالمضاف الى شئ من  
 المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب اليهم البيان منه كان  
 كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل  
 عن كونها وصفين لشئ لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق  
 لبيان الاذواللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضى اليهم بيان الجنس لانهم  
 الذات فيقتضى صفة تعين ذاته ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات هي اسماء  
 الجنس ومن ثم اى ومن اجل ان المقصود من صفة اليهم بيان الذات وكشف  
 الجنس ضعفت مرتب بهذا الأبيض وان كانت الصفة ذواللام من حيث ان الأبيض  
 عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس الكثيرة فلا يكون فيه بيان  
 الجنس وحسن مرتب بهذا العالم لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسا  
 فيتبين بانه انسان وبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف  
 بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا فقال العطف بالحرف تابع مقصود بالنسبة  
 مع متبوعه واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير المبدل من التوابع لانها

الانسان  
 العالم  
 الجنس  
 العطف  
 النسق  
 التوابع

غير مقصود بل متبوعاتها ويقوله مع متبوعه عن البدل لأن مقصود دون متبوعه  
فإن قيل من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمر وفان عمر وليس مقصود  
بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بل للاضراب عن الأول والأثبات للثاني والاضراب  
لا يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا العم من أن يكون مقصودا ابتداء أو  
انتهاء والمعطوف عليه ببل مقصودا ابتداء والمعطوف بها مقصودا انتهاء بتبدل  
الراي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين  
بدل الغلط لأن متبوعه غلط غير مقصود أصلا أي لا ابتداء ولا انتهاء لأنه يفتي  
على ما سبق اللسان بخلاف متبوع معطوف ببل فإنه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني  
زيد بل عمر وكنت قاصدا للاخبار بحجي زيد ثم تبين لك أنك غلطت في ذلك ففصر  
عنه إلى عمر فقط قول بل عمر وأما إذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاخبار بمرور  
فسبق لسانك على مرور رجل فإن قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني  
زيد لا عمر وفان العطف ليس بمقصود بالنسبة <sup>إلى</sup> قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود  
بالنسبة الإيجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمر وفان  
المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الإيجابية قيل معناه تابع مقصود  
بماصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والإيجاب فلا يرد شي ثم  
لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه أي بين العطف  
وبين متبوعه أي متبوع العطف أحد الحروف العشرة وسبب في بيان الحروف  
العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد وعمر فعر وتابع مقصود بالنسبة مع متبوعه  
ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو وإذا عطف المظهر على الضمير الرفع المتصل أكد  
بمنفصل أي بضمير منفصل نحو ضربت أنا وزيدا عطف على تاء الضمير بعد تأكيد  
بمنفصل وإنما أكد بمنفصل لأن الضمير الرفع المتصل غير مستقل بنفسه إذ هو  
بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف مستقل بنفسه والمستقل أقوى وغير المستقل  
أضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع  
ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فأكد بمنفصل ليجد فيه جهة من الانفضال  
فيكون عطفه على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل  
وجه وكقائل إن يقول هذا منقوض في البدل والتأكيد وعطف المبيح حيث  
جاز أن يكون كلاهما مستقلا ومتبوعاتها مضمرة فروعها متصلا كالتأكيد في المثال

م فزيد

المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال  
 ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا وعطف البيان في قولك زيد جاء  
 ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في جاءني فيلزم مزية التابع على المتبوع  
 وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التأكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين  
 لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير  
 المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالها من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه  
 مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما  
 كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التخيير فهو متبوع لفظا لا معنى فلا  
 ضمير في انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف  
 العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يصوغ انحطاطه عن التابع او يقال اضمير  
 في استقلال التأكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين  
 بالنسبة كانا منخطين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد بعراض  
 استقلالهما وكذا اضمير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لا يمتنع  
 وان كان متبوعا لكنه منخبط في حكم التخيير فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية  
 فلا يستقيم انحطاطه بجزئته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع  
 مقصودان او يقال انما جاز تأكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون  
 العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تأكيد البدل منه اذ التأكيد  
 وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغاثرين لمتبوعهما والبدل وان كان  
 مقصودا لكن غير مغاثر لمتبوعه فيتأتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضمير في  
 استقلالهما مع جزئية متبوعهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاثر للمتبوع  
 فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التأكيد غير مقصود ولا مغاثرا  
 للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيد الضمير لرفع المتصل بالعين والنفس بلا تأكيد  
 بمنفصل اذ اضمير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تأكيد الضمير  
 لرفع المتصل بالعين والنفس لابعاد التأكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة  
 لخوف اللبس بالفاعل لانها يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر  
 جاء عينه فلو جعلنا تأكيد المتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لا للبس  
 التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل و

فان قول ابو عبد الله

اجمع حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التأكيد لعدم اللبس وإنما قال  
 على الرفوع المتصل احتراماً عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على الرفوع المنفصل  
 فانه يجوز مطلقاً سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربت بك ونزيت وما جاء في الا انت  
 ونزيت بخلاف الرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التأكيد الا ان  
 يقع فصل استثناء مفرغ اى اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل  
 بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز ترك اى ترك التأكيد بمنفصل مثل ضربت  
 اليوم ونزيت فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التأكيد  
 بالمنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التأكيد في صورة الفصل لطريقتان  
 حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية  
 التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع  
 لعارضة هذا الفتور واذا عطف على الضمير المجزور اعيد الخافض سواء كان الخافض  
 حرف جزاء مضافاً نحو مرت بك ونزيت ومررت بغلامك وغلام زيد وإنما وجب إعادة  
 الخافض لثلاثا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجزور كالجاء من الجار  
 لشدة اتصاله بالجاء من حيث انه لا يفصل عن الجار اصلاً فلو عطف عليه بدون  
 إعادة الجاء لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم يؤكد بضمير المنفصل لثلاثا  
 يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على الرفوع المتصل قياً تأكيد  
 الضمير المجزور غير ظاهر لا احتياجاً الى استعارة الضمير الرفوع للضمير المجزور بان  
 يقال مرت بك انت ونزيت اذ لم يوجد للمجزور ضمير منفصل كما وجد للرفوع  
 المتصل وأما قراءة حمزة **تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ** بالجر عطفاً على الضمير المجزور  
 في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله **وَالْأَرْحَامُ** لتقسيم دون العطف فان قيل فانقول  
 بعد إعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور انقول المجرور عطف  
 على المجرور قيل المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف  
 فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني كالمعدوم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك  
 فان ضمير الخطاب لما عطف على ضمير المتكلم المجزور اعيد الجار وهو بين وجعل كالعهد  
 معنى ليمتقق اضافة بين الى المتعد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعد وقيل جرت  
 المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقم والحرف الزائدة في نحو تراسم  
 السلام وكفى بالله فانها لا تكفي مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة للجمان وعبد ما و  
 كذا الضارب الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل  
 يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول عائد الى المائة وهي معرفة  
 باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد  
 في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل من المعطوف  
 في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينقض في كثير من المواضع مثل لا رجل و  
 زيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واعرب المعطوف فلو كان المعطوف  
 في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث صح دخوله  
 يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن  
 اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها  
 في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع و غلام حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير  
 وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص  
 بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان  
 البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لمضمن معن من الاستغراقية وذا يختص باسم لا  
 المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف  
 ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف  
 اذا الاضافة تمنع البناء وكالتجرده عن اللام في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها  
 لرفع اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال  
 الضمير في زيد شجاع و غلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون  
 الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف  
 في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب  
 البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون  
 المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب ساءة وسخلة لا امتناع  
 دخل رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعد قصد التغيير  
 اي ساءة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير على سبيل الشك وذي مثل  
 ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذا ليس بقياسي وما ثبت

اطلاق القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا وعن ثم  
 اي ومن اجل ان العطوف في حكم العطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له مجزئي ما يريد  
 بقائمه ولا ذاهب عمر والا الرفع اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمر وهو مبتدأ فيكون  
 فيكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد  
 اي يعطف ذاهب على قائم او قائم وعطف عمر وعلى زيد لاستناع عمل لان خبرها  
 المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر  
 عطفا على الخبر المنصوب او المجرول لم يلزم في العطوف عدم ما وجب في العطف عليه  
 وهو الضمير العائد الى اسم ما يكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يجتمعا ان  
 يكون هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمر واكرمه على تقدير العطف على  
 الصغرى وتماهنا يقال ولا ذاهب عمر وعنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم  
 وجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما  
 على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب  
 زيد الذي باب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي  
 وفي ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بان انما  
 جاز هذا الكلام لانها اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة  
 كما قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته سقته  
 فاروية فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان العطوف عليه سببا للعطوف  
 فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفي لها رابطتها لانها توجب  
 سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط  
 فكيف يكفي بها رابطتها هنا والاولى ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية فهي  
 عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي بالربط في احدهما عن لزوم  
 في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذي باب فالمعنى الذي  
 يطير فيغضب زيد الذي باب او الذي يغضب زيد يطير انه الذي باب ونظير الرابط  
 في الثانية يقال الذي يطير الذي باب فيغضب زيد في خبر الذي وفاعل يغضب  
 الضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين  
 لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمر وان الحجر وان زيد في الدار وعمر وان الحجر  
 لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملها لان الواو

م او قائم

اي ما جاز هذا الكلام

في عام يغضب من يتبع

في ان زيد في الدار وعمر وان الحجرة اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين  
 مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير في عمر وان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين  
 احترازاً عما اذا عطف على عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمر واوبنير  
 خالداً لعدم المنافع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا والماضي جهة حسن  
 لان استعمالهما يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب  
 على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز العطف على معمولي  
 عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشتراك  
 الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازها وان ادعى المخالف  
 غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة و  
 لم يقل ولم يجز العطف خلافاً للفرء فانه جوزه مطلقاً قياساً على العطف على  
 معمولي عامل واحد الامستثنى مفرغ اي لم يجز في صورة ما الا في صورة تقديم  
 المجرور على المرفوع والنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمر فانه جائز وهو  
 مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجزة  
 عطف على الدار والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه لا ابتداء والمجرور  
 مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة  
 لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر **شعر** **اكل الرأ تحسبين الرأ**  
**ونار توقد بالليل نارا** فان قوله ونار عطف على امران المجرور والعامل فيه  
 كل وقوله ونار عطف على امران المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في مثل وما  
 اكل سوداء عمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور و  
 العامل فيه كل وقوله شحمة عطف على عمرة والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة  
 السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم  
 المجرور خلافاً للسيبويه فانه منعه مطلقاً واليه ذهب البصريون المتقدمون و  
 حمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير  
 اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءات  
 عرض الدنيا والليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءات  
 وان كان ساذكاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف  
 المحذوف مذكورياً سابقاً مضافاً الى شئ اخر قياسياً تملياً فرغ من العطف بالحرف

شرح في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي شأنه في النسبة اي  
نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك جاءني زيد قبل ذكر  
نفسه موجبة نسبة الفعل الى نفس زيد ويجتمل ان يكون نسبه الى غيره مجازا و  
هو متعلقة وهو غلام زيد ومرسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قمرته نفس زيد  
في نسبة الفعل اليها والشمول اي شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاءني القوم  
كلهم فان قولك جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع  
القوم لكنه يجتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على  
البعض فاذا قلت كلهم فوردت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن  
نسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي يقرر امر النسبة المتبوع او شموله او تميز عن الذات  
المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع ويقول يقرر  
امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقر امر المتبوع ايضا وذلك  
في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهرة وكذا في البدلات  
متبوعه منحي غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقوله ان الابدال للتقرير معنا  
انه لتقرير ما صدق عليه البديل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة  
المؤكدة فانها ايضا تقر امر المتبوع نحو فخذت واحدة والر واحد وامر لذي فلا تحترز  
بهذا التقييد ويقول في النسبة والشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى  
الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الصفة المؤكدة  
و الفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة للمؤكدة بالتضمن وتقرير التأكيد بالمطابقة  
وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر  
المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا  
يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا تقر  
امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تأكيدا فالفرق الصحيح هو ما ذكرناه ولا فان  
قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو مختار  
فبعض قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا المر بصدق  
الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تأكيدا عند  
بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه الاعلى  
صفة الاجتماع لا ينافي كونه الاعلى الشمول مقره وتقرير الشمول بكلهم

لكن الثالث

عن



لاينا في تقايره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر الشيء مرارا واولئ سئلنا ان يدل  
 على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في  
 نفس الشمول او صفة واجمعون تقرير امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل  
 يخرج من هذا التعريف ان ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة والشمول قيل  
 هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضمير في خروج التاكيد  
 الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف  
 لجنس التاكيد سواء كان امميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير  
 امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكررة مقروعة صفة نسبة الجملة  
 وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي يتكررها  
 السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي  
 لا يتكررها السامع ولا يطلبها بل هو خال الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف  
 لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي  
 يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ  
 كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو  
 يا زيد زيدا وقد ذكر صاحب المفصل ان يدل قيل لو كان ذكر زيد الثاني بحيث  
 يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون  
 توطيئة لذكر غير ثم يدبره ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضمير  
 في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لا اختلاف الزمان فافهم فان قيل  
 ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيدا ولا جعل رأيت زيدا زيدا تاكيدا  
 قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجاوز فيجوز فيه التاكيد للايدان بانه  
 لا تسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادي لا ينادي  
 شخصا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا يتسامح في ندائه  
 لثلاثت غرضه ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي و  
 معنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي  
 بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل  
 للمعنى بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاذا بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول  
 وبالضمير للمعنى الثاني وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنى

بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى  
 التاكيد المذكور ويحل قوله تكرير لفظ الاول على ما يتركب اللفظ الاول ويحل قوله  
 بالفاظ محصورة على حقيقة التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف  
 فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي التقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او التاكيد اللفظي ما  
 به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول  
 بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجائع وناجع وليث واسد  
 اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلاهما تاكيد لفظي وان اريد تكرير  
 اللفظ الاول حقيقة او حكما بانقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل البصعون و  
 الكعون ولتعود لترادفها وهو تاكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه  
 الالفاظ ممنوع على ما سبقته ولتقابل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع واتبع كذلك  
 لا ترادف بين خبيت ونبئت لان نبثا ما خوذ من نبثت الشرى استخرج فكون  
 ابصع واتبع تاكيدا معنويا وكون خبيت ونبئت تاكيدا لفظيا مشكل اللتم الا ان يمنع  
 كون نبثا تاكيدا بل يجعل نبثا صفة اخرى لموصوف خبيت فليتا ما قيل ان  
 الضمير المرفوع المنفصل في ضربت اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل  
 نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او محمورا لا يؤكد الا بغيره  
 مرفوع كضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربت اياك ومررت بك اياك  
 كان بدلا لا تاكيدا كذا في المفتاح قال صاحب الرضي وهو عيب لعدم الفرق بين  
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل  
 في نيته استيناف التعلق كذا في المستوفي شرح المفتاح ويجري التاكيد اللفظي  
 في الالفاظ كلها او في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقيدية  
 وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب ضرب زيد وان زيد قائم وهذا رجل  
 ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد ترادف في التاكيد اللفظي حرف عطف  
 نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون  
 بما اتوا ويحبون ان يُعجذوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله  
 فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة  
 وجاء ربك والملك صفا صفا ونبئت له حسابا با او جئت القوم ثلثة ثلثة ليس  
 من باب التاكيد ولا من شئ من التوابع وجعله تابعاً غلط وانما هو تكرير المعنى

وضمير قائم زيد قائم  
 ٢

٢

والثاني غير الأول ومعنى وعراب الأول والثاني اعرابا لثنا ويلهما بلفظ واحد اية  
 قرأت الكتاب مستورا وجاء بك والملك مصنفين وبنيت له حسابا موبيا و  
 مقصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب في موضعين تحزنا عن الترجيم بلا  
 مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة اى والتقريب المعنوي كلي ملتبس بجزئيات معدولة  
 او على حقيقة اى التاكيد المعنوي بالفاظ معدولة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة  
 مكان محصورة وهي اى تلك الالفاظ المحصورة نفس وعينه وكلاهما معناه اثنان وكلمة  
 واجمع واكتع وابتع وابضع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضي ثم الثالثة  
 الاخيرة موكلات لاجمع وقيل لامعناها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لامعنها  
 مفردة بل يضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا والقوية معناه وقيل اكتع من حوله كتبع  
 اى تام وابضع من بصيع العرق اى سالم وابتع من البتع بفتحين وهو طول العنق  
 مع شدة مقرب والجامع بينها الوكاد قبوالظهور فالاولان اى النفس والعين  
 يعان اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى يوكد بهما كل واحد  
 منها ملتبسين باختلاف صيغتهما وضميرها بحسب الموكد نحو قولك في المذكر  
 الواحد جاء زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتني المرأة نفسها وفي تثنية المذكر  
 والمؤنث جاءني الزيدان او المرأتان انفسهما وانما قيل في التثنية بصيغة الجمع للاحاقها  
 بالجمع لكونها اقل للجمع وبعض العرب يقول في التثنية نفساها وعيناها والا والاولى  
 وفي جمع المذكر العاقل جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر  
 جاءتني النساء والافراس انفسهن والثاني اى كلاهما لما سمي النفس والعين اولين  
 سمي الثالث ثانيا فقال والثاني للمثنى تقول في المذكر المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما  
 المؤنث المثنى جاءتني المرأتان كلتاها والباقي بعد الثلاثة المذكورة وهو الكل واجمع  
 الى ابضع وغير المثنى مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان  
 مفردا اذا اجزاء يصح اقتراها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشترت العبيد كله  
 باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها  
 واشترت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغ دون الضمير  
 في الكلمات البواقي تقول في المذكر الواحد اجمع واكتع وابتع وابضع وفي المؤنث  
 الواحد والجمع بتا ويل الجماعة جمعاء كغداء جمعاء وبعاء جمعاء وفي جمع المذكر اجمعون  
 اکتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المؤنث بجمع وكتع وبتع وبضع وبتع وبضع وبتع وبضع  
 وبتع وبضع وبتع وبضع وبتع وبضع وبتع وبضع وبتع وبضع وبتع وبضع وبتع وبضع

البواقي

نحو

اجمعان وجمعاعات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الاشئ ذوا اجزاء مفردا  
 كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اي ذوا امور  
 متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حتما نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد  
 فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشئى والبيع ولا يفترق  
 اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمع والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تأكيد  
 القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حتما فان القوم يصح افتراق اجزائه اي افراده  
 في الحسن وهي زيد وعمر ووكبر وغيرهم واشترت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير  
 ذي اجزاء يصح حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه  
 او ثلثه او ربعه بخلاف جاء في زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد  
 حتما وهو ظاهر ولا حكما في حكم الجعي لانه لا يمكن جعي زيد نصفه او ثلثه او ربعه  
 انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها  
 حسا او حكما وهما تميزان لان من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربته سوطا  
 اي يصح افتراقها حسا او حكما او خبر كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حسيا  
 او حكما او حالان بجذوف مضاف اي يصح افتراقها ذاتا وحكم او غير ذلك واذا  
 اكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان  
 مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد او لا بمنفصل اي بضمير منفصل بشر اكد  
 بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تأكيد لتاء  
 الضمير بعد تأكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من  
 قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه  
 فلو جعلنا تأكيدين للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد  
 بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه ولما لزم في هذه الصورة اي فيما  
 اكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اي فيما اذا اكد  
 المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضرباها انفسهما وضربواهم  
 انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى  
 التأكيد لعدم اللبس والكتع واخواته اي اخواته اي مثلاه ونظيره وهما اتباع وابع  
 اتباع لا جمع استعمالا فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم الكتع واتباع و  
 ابع على اجمع لكونها اتباعا لثرتي تقدم الكتع على اخويه في الفصيح ثم ابع على ابع

افتراقها

عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اکتوا بعتون  
 ابصعون وعند البغدادی والجزولي يقدم ابصع على ابغ وقال ابن كيسان  
 ابتداء بايتين شئت بعد اجمع وذكر هادونه ضعيف اي ذكر الكع وابتغ وابتغ  
 دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوايح بدون ذكر الاصل نظرا فرغ عن التاكيد شرع  
 في بيان البديل فقال البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ووجه اى دون المتبوع  
 وهو ظرف او حال اى متجا وزاعن المتبوع اختره بقوله تابع مقصود بما نسب  
 الى المتبوع عن سائر التوايح سوى العطف بالحرف وبقوله دون عن العطف بالحرف  
 فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع  
 دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق  
 الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدله فاعرض عنه وقصد المعطوف  
 فكلاهما مقصودان بهذه الطريق نظرا فرغ عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال  
 وهو اى البديل اربعة انواع احدها بديل الكل من الكل وثانيها بديل البعض من  
 الكل وثالثها بديل الاشتمال ورابعها بديل الغلط الاضافة في بديل الكل والبعض  
 بمعنى من اى بديل هو كل المبدال منه وبديل هو بعض المبدال منه وفي بديل  
 الاشتمال بمعنى اللام اى بديل يختص غالبيا باشتمال البديل على المبدال منه نحو  
 سلب زيد ثوبه او باشتمال البديل منه على البديل نحو يسا كونك عن الشهر  
 الحرام قتال فيه قل وقال في الآية وفي بديل الغلط اضافة السبب الى السبب  
 لان الغلط سبب لذكر البديل اى بديل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف  
 كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة  
 المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا واحدا المضاف  
 اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمه ووكبر وخالد وكالاضافة في خاتم  
 ذهب وفضة وهرصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في  
 الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف تكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال  
 المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالملفوظ فيكون  
 الاضافة متعددة تقديرا وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميم مطردة بمعنى  
 اللام ليكن بادنى ملا يستراى بديل يختص بان ينصب الى الكل والى البعض  
 الى الاشتمال والى الغلط فاعرف في النوع الاول مدلوله اى بديل الكل مدلوله

الكل  
 والبعض  
 الاشتمال  
 الغلط

الأول اى مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد ابوك او اخوك فان قيل ان قولك  
 اخوك يدل على اخوة المخاطبة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين  
 مدلول زيد ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيد لا بد لا قيل مراده  
 انما استجدان فما صدق عليه اى بطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني اى بدل البعض  
 جزءه اى جزء مدلول الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والنوع  
 الثالث اى بدل الاشتمال بينه اى بين البدل وبين الاول اى بين المبدل منه  
 ملابسته له تعلق بغيرها اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني  
 زيد علمه ولقائل ان يقول في اطلاق قوله ملابسته بغيرها يدخل بعض افراد بدل  
 الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملابسة بين المبدل منه والبدل  
 بغير الكلية والجزئية فالاولى ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه  
 بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند  
 ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداء  
 ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار  
 ذاته فضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في  
 سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان نسبة  
 الضرب الى زيد تامتاى غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من  
 باب بدل الغلط فافهم والنوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر  
 الصاد من باب ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اى بعد  
 غلطك بغيره اى بغير المبدل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه انما  
 قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان  
 المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل بحيثية كونه  
 غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه وتقاتل ان يقول لا يستقيم  
 حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه  
 بعد غلطك بغيره واوجب بان في العبارة تسامحا واللفظ الرابع يحصل بان تقصد  
 اليه اذ حذف حروف الجر من ان وان كثير مشاع ويكون ان اى يكون المبدل للمبدل  
 منه في الانواع المذكورة اربعة انواع معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك وكرتين  
 نحو جاء رجل غلاما للعدو ومختلفين نحو يا ناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلاما

زيد فهذه اربعة اقسام والبدال ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتسير هذه للاقسام  
 الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذ كان البديل نكرة  
 بالنصب على انه خبر كان اى واذ كان البديل نكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ  
 هو مرفوع على انه فاعل كانت تامة اى واذ وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اتي  
 تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب ليشير الى هذا وحسن كما  
 قال البعض وايه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ كَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ فان  
 قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان  
 البديل هو المقصود بالنسبة فلولا نعت تلك النكرة لكان المقصود منخطا عن غير  
 المقصود من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة لان النكرة  
 بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة ويقبل الابهام  
 وليفقد البديل بواسطة النعت ما لم يفد البديل منه المعرف فلا يكون المقصود  
 انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فان قوله

احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حَمْرٌ تَنْزِيلٌ لِّكِتَابٍ  
مِّنَ اللّٰهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ الى قوله شَدِيدِ الْعِقَابِ فان قوله شديد العقاب بدل من  
 الله وهو نكرة لان الاضافه لفظية ولم يوصف بشئ ونحو قولهم مررت بزید ضارب  
 ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح  
 وبالْحَقِيقَةِ هو صفة البديل والتقدير قل هو الله واله احد والرشديد العقاب مررت  
 بزید رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد  
 لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لَمْ يَلِدْ صفة قوله احد وقوله اللّٰهُ الصَّمَدُ  
 اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانزيجوز ترك الوصف اذا  
 استفيد بالبدال ما لم يستفد بالبدال منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو لو اد  
الْقُدْسِ طَوْعًا اسما للوادي بل بمعنى المكره تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن  
 كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزید رجل ثم النعت انما يجب  
 اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت  
 نحو مررت بزید حمار ونحوه ويكونان اى البديل والمبدل منه في الاقسام الاربعة  
 ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشاكر  
 بنحو ضربتك اياك وفيه نظر لانا لان سلم ان اياك بدل بل هو تأكيد لصديق حد

٥ اذا لم يعمل طوى

التأكيد عليه مثل انت في هربت انت و آجيب بانا قد بيتنا من قبل ان الضمير  
 المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتك اياك  
 كان بدلا لا تأكيد لان المنصوب في باب الندل او لان البدل في شيتا ستيناف  
 التعلق وقيل ان التالي ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر  
 بحيث يكون مقررا الامر الاول في النسبة يكون تأكيدا والحجيات معتبرة في الحدوث  
 ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى  
 الاخر الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه وفيه نظر لانه لا يصد  
 عليه حد التأكيد و آجيب بما مر من الوجهين في ضربتك اياك وهذا اربعة اقسام  
 فيصير الارقاسم بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما ولا يبدل  
 اسم ظاهر من مضمير بدل الكل فلا يقال وبي المسكين ولا بك زيدا الا من الغائب  
 مستثنى من قوله مضمري لا يبدل الظاهر من مضمري اي مضمير كان بدل الكل الا من  
 الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل نحو ضربت زيدا واما المبدل  
 ظاهر من مضمير متكلم ومخاطب له لا يصير المقصود انقص دلالته من غير المقصود مع  
 الاتحاد ما صدق عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان  
 فيها ما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدق عليه  
 وافادة البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني راسي في بدل البعض بوجه  
 على في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال مالك الضمير الواجب الاستئناس  
 في افعل وتفعل وافعل لا تبدل عنه بدل ما ساء كان بدل الكل او غيره استقباحا  
 لا بدال الظاهر عما يقع ضميرا بارضا ولا ظاهرا فقط تماما فرغ عن البدل شرع في عطف  
 البيان فقال عطف البيان تابع غير صفة يوضع متبوعه احسن بقوله غير صفة عن  
 الصفة وبقوله يوضع متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني  
 زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون  
 بدلا وان ذكر بحيث انه يوضع متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ان اهلي بعيد واني على ناقرة ذرية عجماء نقيباء  
 فقال عمر رض ما ان بها من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي الى اهله فقال اقسم بالله  
 بوجهين عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر اللهم ان كان فجره فقوله عمر  
 بطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

والبدل انما يقع اقسام

الاسماء  
 الموصولة  
 الموصولة  
 الموصولة  
 الموصولة



ولفصله من البدل صفة الفصل ای فرق عطف البيان الكائن من البدل لفظا  
 اما قيد به لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل  
 مقصود بالنسبة وذكر المبدل من التوطية وعطف البيان غير مقصود بها وانما  
 المقصود بها التبوع وذكره لا يوضح المبدل المتبوع في مثل قوله المراد ان ابن التارك  
 البكري بشره عليه الطير ترقبه وقوعاه ای فوقه الطير في الهواء ينتظر موته فان قول  
 بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكوير  
 العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارف زيد والمراد بقوله  
 في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرفة باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة  
 باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر وكما يظهر الفرق في هذا الصورة  
 يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البدل  
 في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت  
 النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل ان لو قال رجل زيدا  
 بني فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما  
 هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما مقصود  
 بالنسبة تقر لما فرغ عن العرهاب شرع في المبنيات فقال المبنى ما ناسب مبنية الاصل  
 ای ما ناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور  
 وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه  
 لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب  
 لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكننا نكتسي اعراب  
 المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني  
 الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لالفاظ ولا تقديرا ولا محلا  
 فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبنى الاصل بل هي مبنية  
 قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضت مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب  
 البناء كاذ واذا وحيت وجواز جواز البناء كاليوم والليله والحين والوقت والمراد  
 بالمناسبة المناسبة المعتبرة ای ما ناسب المبنى في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي  
 هذا القيد احترام عن المناسبات التي لم تعتبر لضعفها ومعارض كمناسبة غير  
 المنصرفة فعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة ای الحروف مع لزوم الاضام المانعة

من قبل زيد ان يراد بقوله بشر

هذه  
 لا  
 بن  
 د

انواع

للساء وقد ذكرنا بيانها في تعريف العرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من  
 ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال او بعد اى بواسطة نحو فساق واما  
 اثرنا سب على مشابهة ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كاتين وما قام مقامه كصير و  
 غير ذلك ثم تلك المناسبة يستتد اوجه على ما سبق ذكره في حد العرب فان قيل مبني  
 الاصل نوع من الانواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قبل هذا  
 تعريف المبني من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مبني  
 تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في  
 غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل  
 التركيب الاسنادي معرب لان مركب مع عامله هو المضاف او حرف الاضافة المقدّم  
 وسكونه سكون وقف لان سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف العرب نحو اب  
 ونحو التعداد نحو زيد عمر ويكرخالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او ما نعت  
 الخلودون الشك فلا ينافي في التعريف فان قيل في اى حد يدخل نحو عاق في قولهم  
 غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل  
 في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما  
 بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكمة اى حكم المبني ان  
 لا يختلف اخره اى هيئة اخر المبني لاختلافه العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثاني  
 بذلك الشيء وعدم اختلاف اخر المبني اثر مناسبة مبني لاسم لا اثر المبني قيل اى بالحكم  
 الخاصة اى خاصة عدم اختلاف هيئة اخره لاختلاف العوامل فان قيل قوله لاختلاف  
 العوامل لا يتخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف والفعل النفي وهو  
 لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم  
 اختلاف اخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي  
 الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لتسد المعنى  
 حيث يلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان  
 يتعلق بالفعل النفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا  
 واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم العامل في المبني جائز الثبوت  
 نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوامل  
 فيصلم ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد واللقابة اى لقاب العنصر

ضم وفتح وكسرو وقف فهذا عند البصريين والكوفيين يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وإنما ذكر اليتيم في الاعراب الأنواع حيث قال وانواعه رفع و نصب وجر وفي البناء القاب اذا الاعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و اخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في البني وهي عدم الاختلاف لاجل الحركات والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم و اخواته نوعا منه بل يكون لقما واسما لما في اخوه من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل من الضم و اخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في اخوه من الحركة والسكون فيكون المعنى والقاب هي القاب حركات واخوه و سكونه ضم و اخواتها وإنما سمي الضم ضمما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلظية والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلظية والوقف وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري وهي ابي البني سبعة ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظيران المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزخمشري بل ذكرها في باب عليحدة فيكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزخمشري فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيصم قوله وانا اسوق اليك ما بينه عامة العرب في سبعة ابواب واما انت الضمير مع كونه مرجعا الى البني لتأنيث الخبر وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفت على اسماء الافعال وبالجر عطفت على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظرا ما بالجر فلان المذكور من مجز وفاق ونحوها صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانته واما الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء البنية الا ان يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعولت معاملة لها واجريت مجراها في البناء وان لم يكن اسما على الحقيقة لعدم الوضم فلا يشكل ذكرها في الاسماء المنية والمركبات والكنائيات وبعض الظروف واما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمنية بل البني بعضها وفيه نظر لان المركبات والكنائيات ايضا كذلك فيذبحي ان يقول وبعض المركبات والكنائيات والظروف كما قال صاحب اللب واما بنى المضمر لانه يحتاج الى الكناية عن غاشبهت الحرف في الاحتياج وهو ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره قيل فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ

الضمير

الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها  
 غيبا كاسماء الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيها  
 ما وضع لتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانها وان وضعا لتكلم او مخاطب  
 لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان  
 لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب  
 مادة فيخرجان لانها موضوعان لتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالتكلم او  
 المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانها لا يسميان متكلم او مخاطب  
 في الاصطلاح او يراد بالتكلم ما هو في وان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب ما هو في او  
 توجه الخطاب فيخرجان لانها اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين يا مكرم بكذا  
 في قول الامير مريدا انا امرتك بكذا لانه وان كان مستعجلا للتكلم لكنه غير موضوع له  
 فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير  
 داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما ففعل هذا يراد بالوضع الوضع  
 على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء الاشارة ولقائل  
 ان يقول ان هذا القيد لولم يكن داخل في الحد يرد في نحوكم وكذا فانه وضع  
 لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف يكون  
 غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او  
 تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه نظر لان داب المصنف انه  
 جعل التقدير قسيما للفظ لا قسيما له والمراد بتقدم ذكره معنيان يتقدم ما يتضمن معاد  
 الضمير نحو اعدوا هو اقرب للتقوى اي العدل لتضمن اعدوا اياه او يدل على سياق  
 الكلام التزاما نحو قوله تعالى ولا يؤكف لكموا احد منهما السدس اي لا بوي الميت اذ  
 سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلام  
 زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا ومعني وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل  
 حكما ان يعود الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان او القصة او غيرها ولم يصح  
 به لقصد الابهام والاجمال اول اثر التفسير ثانيا في مكان التخييم والتعظيم لان ذكر  
 الشئ مع مبهامته ذكره مفسرا يوجب في المفسر تخييمها وتعظيمها فهو عائد الى المذكور  
 حكما كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عائد الى الشان المحضر في الذهن ولم يصح  
 به لقصد تخييم الشان بذكره مجازا اول اثر مفسرا ثانيا وكذا الضمير في نعم رجلا فاعائد

الى الرجل المحضر في الذهن ولم يصح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما ولا اثر  
مفترا انما فكنا الضمير في ثبته رجلا ولما قيل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم  
التصريح لا يطرد في باب التنازع نحو اكرمني وضربت زيد على مذهب  
البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاول ان يقال لم يصح به لقصد الابهام  
تفخيما او للتحيز عن لزوم التكرار لما فرغ عن تعريف المضمير شرعا في تقسيمه فقال  
وهو اي الضمير قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه في التلغظ اي  
الذي يصح التلغظ به منفردا في الاصطلاح ص امى كان  
كالحزب لما قبله وبعض حروفه وانما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ صح التلغظ بالضمير  
المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال في التلغظ احترازا عن الدلالة على المعنى فان  
المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لانهما اسمان الاسم  
ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو  
اي المضمير باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالاول ان  
اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل  
خبر القولة فالاول ان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للبند او لا مطابقتا  
ههنا فعمل على انه خبر مبتدأ محذوف امى فالاول ان كل واحد منهما متصل ومنفصل و  
المجمل خبر البند الاول او بدل من الخبر المحذوف امى فالاول ان كل واحد منهما قسمان  
متصل ومنفصل او على تقدير الخبر الجمادى ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم  
المطابقتة والثالث اي المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل و  
ذلك اما بتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او محذوف عامله وكل  
ذلك مستنع ههنا اما الاول فلانه يلزم تقديم المجرور على الجار والمجرور واما الثالث  
فلانه يلزم حذف الجار وبقاء المجرور وكل ذلك مستنع فان قيل الفصل بين الضمير  
والمضاف اليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقولهم انا في الحرب من لا اخالها  
فلم لا يجوز ذلك في المضمير جريا على سائر الاطراف قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف  
في الشعر لكنه مستنع عند ازدياد جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير فذلك اي الضمير  
خمس انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب  
المنفصل والمجرور المتصل الاول امى مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو  
المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي المعروفة وضربت على صيغة المجهول

٣ والتصل غير المستقل بنفسه في التلغظ براهي الذي لا يصح التلغظ به منفردا في الاصطلاح  
٤ واما الجار والمجرور

لا يلزم الفصل بين الجار





وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان  
او ضاربون حرفان زيدتا علامة للثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان الزيدان  
وليست اضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضائبان والضاربون ورأيت  
الضاربين والضاربيين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يسوغ المنفصل اى  
لا يجوز اتيان الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى  
الوقت اى لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على  
حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شئ الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان ضم  
الضمائر للاختصار لانها كنايةات والاصل في الكلام الصريح والكناية خلافا للاصل  
فالعدول عنها لا يكون الا للاختصار والمتصل خصر من المنفصل لكونه اقل جروفا  
من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل  
الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك  
بالقديم اى تعذر المتصل كائن بسبب تعذر الضمير على عامله نحو اياك ضربت  
لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذا الاتصال انما يكون باخر العامل  
اذ المتصل كجزء منه او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الابدال  
لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل  
بالفصل اذ الفصل تنافي الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل  
الا به او بالحذف اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل  
به نحو اياك والشراو يكون العامل معنويا اى يكون عامل الضمير معنويا وهو الا مبتدئ  
نحو انا زيد او يكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائم الفوت ما يتصل به اذ  
الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا  
او مجرورا اجاز اتصاله بالحرف نحو اني وانك ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتدأ و  
قوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا المواضع اجريت  
مجرى الظرف كما في قواك لقيتك والجميش قادم اى وقت قدوم الجميش او بكونه اية  
يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة اى اسم فاعل واسم مفعول او صفة  
مشبهة جرت تلك الصفة على غير من له اى على غير الذي تلك الصفة كائنته نحو  
هند زيد صار بته هي هند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضار بته خبر المبتدأ الثاني  
وهي فاعل ضار بته في ضمير اسندت اليه ضار بته وهي صفة جرت على غير من



هي لرفانها جرت على زيد حيث وقعت خبر الموهي صفة لهند  
 حيث قام الضرب بها فابراز الضمير وإنما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس في بعض  
 الصور نحو زيد عمر وضار به هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمر واولى العكس  
 فابراز الضمير ليبدل الانفصال الذي هو بخلاف الاصل على عوده الى البعيد الذي هو  
 خلاف الاصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحل صورة  
 عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرد اللباب كما في هند زيد ضار به هي فاذ  
 يعلم ان الضار به هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزم ابراز  
 في صورة عدم اللبس قياساً على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من  
 هي ثمة بين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقاً  
 عند البصريين وحل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على  
 صورة اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه  
 هي لعدم اللبس ولم يحل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرد اللباب قيلاً  
 حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيلاً للفرق  
 بينها وبين الافعال في تحميل الضائر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك  
 باستتار الضمير فيه فالحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الحارثة على غير من هي له وبين  
 الصفة الجارية على غيرها هي له لكنه ذكر الاصل وهي من المختص بالعقلاء نظراً لفرغ عن  
 بيان مواضع تعدد الابقال شرع في بيان امثله على الترتيب فقال مثلاً اياك ضربت  
 مثال المتقدم على عامله وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض اياك والشتر مثال  
 حذف العامل اذا صلح اتق نفسك والشراى اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر  
 ان يهلكك على ما سبق بيان في التحذير وانا زيد مثال كون العامل معنوياً وما انت  
 قائماً مثال كون العامل حرفاً والضمير مرفوع وهند زيد ضار به هي مثال الضمير الذي  
 اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسندت اليه الضار به الجارية على  
 زيد حيث وقعت خبر له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وإنما اختار بالتمثيل  
 صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس اثر الضمير البارز  
 في المثال فاعل لا تاكيد ولا لكان داخل في صورة الفصل لغرض وقيل هو تاكيد لضمير  
 المستكن في ضار به لكنه تاكيد لازم لفاعل بدليل الزيد ون العزون الضار بهم  
 نحن حيث جمع الضار بهم فلو كان نحن فاعلاً لضعف جمعاً لانه كالفعل والفعل

اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعفت قام رجل قاعدون غلمانا على ما عرفت  
 من قبل قسروي عن الرمنشيري الزيدون العريون ضارهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا  
 يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا التواضع  
 اي والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا فان كان احدهما اي احد الضميرين  
 اعرف من الآخر وقد متراى قدمت الاعرف فلك الخيار في الثاني اي في اتصال  
 الضمير الثاني وانفصاله نحو الدرهم اعطيتك واعطيتك اياه وضربك وضربك في ياك  
 اجتمع في المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتك وجرهما الاول ونصب  
 الثاني في ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتك وياء المتكلم في ضربك  
 وقدم الاعرف فيما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد ههنا المثالين  
 ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر  
 مجرورا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر الاتصال فههنا لا يتخلو  
 اما ان تعذر الاتصال اولا اذا احد النقيضين واقعه لا محالة فان تعذر وجب ان  
 يتعين الاتصال فما وجد الخيار قيل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة  
 التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان  
 الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما  
 ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل  
 كلا فصل فلما تعذر فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس  
 احدهما مرفوعا احترامنا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا فهو اكرمك لان جنة  
 وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزم من الفعل فكان له ان يتحقق الفصل اصلا  
 لالفاظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترامنا عما اذا  
 تساوى وانما اعطاه اياه واعطيتك اياه حيث يجب الانفصال في الاحتمالين عن  
 تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال  
 ولا يستنكف الثاني عن اللجوء بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب  
 اعطيت راجح على الثاني معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية  
 فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على  
 الآخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن اللجوء بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى  
 ترجيح بالاتصال وانما قال وقد متراى احترامنا عما اذا كان الاعرف مؤخر نحو اعطيتك

يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان

اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهموك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو  
 خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون التكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار  
 الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بياراده على وجه خلاف الاصل وحكي سبويه  
 فيه تجويز الاتصال في اعطيتهموك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى  
 الفاعلية هو مستحق التقدير نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المعنى عن  
 الترجيح اللفظي والافيه منفصل اى وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما  
 اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدا فالثاني منفصل لا غير لما بينا نحو اعطيتهم اياك  
 اجتمع فيه ضميران وليس شي منهما رفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه  
 لم يكن مقدا ما و اعطيتهم اياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شي منهما رفوعا  
 والمختار في خبر باب كان الانفصال يعنى اذا وقع خبر كان ضميرا جازا اتصالها نحو  
 كنته لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب  
 اتصاله نحو ضربته و جاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر الابتداء وخبر الابتداء  
 اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه  
 فيختار الثاني والاكثر ان اذا كني عن الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى  
 ان وقع بعد لولا ضمير رفوع متصل فيقال لولا انت لولا اى لولا انت لولا انتم لولا  
 انتم لولا انت لولا انتم لولا انت لولا هو لولا هو لولا هم لولا هو لولا هو لولا انتم لولا انتم  
 وعسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى  
 عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها  
 ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله  
 لان عامله معنوي والاصل في الفاعل اذا كان ضميرا يجب ان يتصل بفعله لانه  
 كالجزم من الفعل ولقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى  
 لكان اولي لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل مادونه في قوله الخ  
 بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله آه لانه في اول المخاطب لا في  
 اخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم لان يقال انما اختار ضمير المخاطب  
 لانه متوسط وخير الامور واسطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال  
 لولاك وعساك الى اخرها اى لولاك لولا كما لولا كما لولا كما لولا كما لولا كما  
 لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها

هو ضمير متوسل



دعاني وهرماني طرفا للباب فأن قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين و  
 لم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوما  
 بخلاف كسرة تضربين لأنها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعمرك  
 بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود الحذف فيها  
 بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولك وضربني فأن قيل كيف يستوي  
 بين قولك وضربني مع ان ضمير قولك فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة  
 الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل قيل  
 سلمنا ان ضربني دون قولك لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيها حاصلة  
 باتصال كلمة متصلة كما في قولك فلا يكون عارضا محضاً بخلاف الحركة في المثالين  
 المضروبين حيث حصلت الحركة فيها بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضاً  
 فاعرف وأما تركت النون في قولهم عساي جلا على لعلي في الترجي والأكثر عساني مع النون  
 وأما تركت النون في قول الشاعر **نشعر** عمهدي بقوسي كعدي الطيس  
 اذ ذهب القوم الكرام ليسي جلا على لعلي وأجاز الكوفيون ترك النون في فعل  
 التعجب فقالوا ما احسن وما اجمل بترك النون وانت مع النون فيه اي في المضارع  
 ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب للمخاطب غير معين  
 واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اي انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع  
 ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان  
 النون وتركها تقول يضرباني ويضربوني ولدي بالتشديد وانتي وانتي وكانتي  
 ولكنتي ويضرباني ويضربوني ولدني بالتخفيف واني واني وكانتي ولكنتي وانما  
 استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء  
 الجانبيين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الايتان في ليت والترك في لعل مختر كما  
 قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما  
 عن التخيير لعدم استواء الجانبيين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء  
 الجانبيين بل جوازهما وهرجان احدهما لايتا في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون  
 صورة اختيار الايتان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسمان من صورة التخيير  
 فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى  
 الاستثناء ههنا وأما خير فيها بين الايتان والترك اما الايتان فالحفاظة على الحركات

ندري يقوي

لي اجمل

البنائية في غير لادن وعلى استكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لادن واما الترك  
 ففي غير لادن للتخزير عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر واما في المضارع  
 مع نون الاعراب فعند كحوق نون الثقيلة وفي لادن فلكونه اسما مستغنيا عن هذا  
 النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل  
 اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون  
 لقربها في الحزج ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا  
 على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها  
 وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختيار  
 فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع  
 اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الاحرف واحد وهو العين اختيار فيه الترك  
 ويختار كحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعجالا فيقال ليتني اذ لا يلزم  
 فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا  
 لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جار اذا قال ليتني اصارفه وافقد بعض ما لي  
 وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متى وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى  
 حسبي اي كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللام الذي  
 هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل  
 في البناء والترك فيها قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها  
 اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعل لنقل تكرار اللامات وكثرة الحروف  
 وحكم نجل بنون وجيم مفتوحتين ولا م ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال  
 نجلي بمعنى كفاني لكرامة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتداء والخبر  
 قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها  
 من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعد ما اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة  
 مرفوع مننصل نحو زيد هو القائم وكننت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت  
 زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم واما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير  
 مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف  
 في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتداء والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها  
 قبل دخول العوامل عليها مابتداء وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من بالتسمية

انما  
 الخ  
 انما  
 الخ  
 انما  
 الخ

الشيء باعتبار ما كان قيد الجمع بينهما جائز باختلاف الجهة بيان ان عدم جواز الجمع  
 بينهما للتنافي ولا تنافي عند اختلاف الجهة اي عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح  
 ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة  
 قوله عقدا وان كانوا اخوة رجالا ونساء عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد  
 بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجالا ونساء فكذا ههنا يراد  
 بالمبتدأ والخبر حقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها  
 ويمكن ان يجمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ  
 السند اليرالمقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة ويراد بالمبتدأ الجزء الاول من  
 الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال  
 انما يتوجه اذا كان الظروف اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ او  
 والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان  
 الظروف في قولك رايت الشاب في شبابه وصباؤه متعلق بقوله رايت وليس  
 بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعين  
 صيغة المرفوع لانها دال على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم وانما تعينت  
 صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ  
 والمبتدأ اذا كان ضميرا كان حقا لانفصاله وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى  
 اي مطابق له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب  
 والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمون والزيدون هم القائمون  
 وهند هي القائمة وان ترين انا اقل منك وكنت انت الرقيب وانته  
 هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله  
 ويسمى فصلا بجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط  
 هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتا وخبرا  
 او ليفيد نوعا من التأكيد هذا علة التوسط لاعلة التسمية لان هذا الغرض  
 لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه  
 انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس  
 في حيز الاول وليس من صفاته ومتمماته وقال المتأخرون انما يسمى فصلا  
 لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما لكلا الوجهين واحد وانما الفرق

٣ ومنه قوله تعالى

في العبارة وهذا التسمية عند البصريين والكوفيين يسمون عماداً لأنه  
 يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه  
 عائداً إلى الخبر دون المبتدأ وإن كان المذكور سابقاً للمبتدأ والخبر لتعيينه  
 بالقرينة إذ هو المتعين لصلاحيته النعت دون المبتدأ ويمكن أن يعاد الضمير  
 إلى ما بعده بمعونة المقام أي بين كون ما بعده وانصاف نعتنا على أشر حال أو  
 خبر لكونه فأن قيل الاحتياج إلى الفصل إنما يكون إذا اتحد اعراب المبتدأ و  
 الخبر وكان المبتدأ أظهر الحصول لللبس نحو زيد هو القائل أو كان المبتدأ ضميراً نحو  
 اعرابها نحو زيد هو القائل وكان زيد هو القائل أو كان المبتدأ ضميراً نحو  
 كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ وَإِنَّهُ هُوَ الْعَقُورُ الرَّحِيمُ فلا احتياج إليه لعدم اللبس  
 قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس  
 طرداً للباب وشرطه أي شرط هذا التوسط وشرط الفصل أو شرط المذكور  
 من الصيغة أن يكون الخبر أي خبر المبتدأ معرفة أو ملحقا بالمعرفة مثلاً  
 أو فعل من كذا وإنما شرط أن يكون الخبر معرفة لأن الفصل إنما يحتاج إليه  
 إذا كان الخبر معرفة إذ لو لم يكن معرفة لم يلبس الخبر بالنعت فلا يحتاج إلى  
 الفصل وأفعال من كذا ملحقا بالمعرفة لا متناع دخول اللام فيهما لبقا من فيه  
 مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد إن كان أفضل من عمرو وأجاز أبو عتابة  
 الماضي وقوعه قبل المضارع لمشابهة الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه  
 كقوله تَكَرَّرَ وَأَنْتَ هُوَ يَوْمٌ وَأَجِيبُ بِأَنْتَ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْآيَةِ كونه فضلاً  
 لاحتمال أن يكون مبتدأ وما بعده خبره أو تأكيداً لما قبله كما في قوله تَكَرَّرَ وَإِنَّ  
 هُوَ أَضْحَكُ وَأَنْتَ وَإِنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَجِيبُ مِثْلَ كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو  
 وهذا مثال كون الخبر فاعل من وإنما ذكر مثال كون الخبر فاعل من كذا بعد  
 دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العامل مع أنها  
 أصلاً لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر فاعل كذا أو كون  
 الخبر بعد العامل فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما إلى الفصل لعدم اللبس فيهما  
 غالباً فاختار بالتمثيل الفرعين ليستدل به على الأصلين بخلاف ما لو عكس ولأن  
 كون الخبر معرفة وكون الخبر فاعل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة ما بخلاف  
 الفرعين فانها يحتاجان إلى المثال لقلتهما ولا موانع لهما لا محل لضمير الفصل



م وخبره عطفها على ان في مفعولي يجوز

في بيان ضمير الشان والقصة

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلك كما ذكركم وتاء الخطاب انت انما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم اسم مفعلي ليس معمول ولا عامل واستبعد الخليل العام الاسم وقوله عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا اي لا موضع كاش له عند الخليل ومتعلق بمعنى النفي اي انتفى الموضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله اي ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعد مبتدأ وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعد عطفها على اول مفعولي يجعل اي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره فلا ينصب في كنت انت الرقيب وعلت زيد هو النطق وبعضهم يجعل هذا الضمير تأكيد لما قبله وورد بان يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيد لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تأكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في الاعراب وورد بان كون الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه ينتقض بقوله كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده لوجب اختلاف باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينتقض بنحو كان زيد هو القائم وعلت زيد هو النطق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال وياه النطق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضمير منصوبا وهذا النقض يتوجه على من يجعله تأكيد لما قبله ايضا لانه لو كان تأكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلت زيدا اياه النطق لان التأكيد ابداء يتبع المؤكد وللخضم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتكم انت وانما تعينت الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيتها كثيرة في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمي ضمير الشان والقصة يفسر الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمي ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى او لكم يكن لهم الية ان يعلم علمنا وبني ايشة ايشة كل اي اوله تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا او

لتلايفوت الكلام من السامع عند غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان و  
 القصة لانه عائد الى ما هو المهود في الذهن من شان او قصة وقيل انما سمي  
 ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو  
 زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امر اعظيما له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث  
 هذا الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد لنا  
 لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى **فَانْهَالَا نَعْمِي الْاَبْصَارُ** اَنْ قِيلَ قَوْلُهُ قَبْلَ  
 حَشْوِهَا فَائْتَدَةُ فِيهِ اِذَا الْغُرُضُ يَحْصُلُ بِاَنْ يَقُولَ وَيَتَقَدَّمُ بِالْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ قِيلَ يُمْكِنُ اَنْ  
 يَرَادَ بِقَوْلِهِ يَتَقَدَّمُ بَعْضُ مَعْنَاهُ لِاَنْ مَعْنَى التَّقَدُّمِ الْوُقُوعُ مَقْدَمَا وَاَرِيدُ هُنَا مَجْرَدُ  
 الْوُقُوعِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ قَبْلَ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى **سُبْحَانَ الَّذِي اَسْرَى بِعَبْدِهِ** كَيْلَا  
 حَيْثُ اَرِيدُ بِالْاَسْرَى مَجْرَدُ الْاِذْهَابِ لَا الْاِذْهَابَ بِاللَّيْلِ بَدَلًا لِقَوْلِهِ لَيْلًا اَي  
 وَيَقَعُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ وَيُمْكِنُ اَنْ يَقَالَ الْقَبْلِيَّةُ اَنْ اسْتَفِيدَ بِقَوْلِهِ يَتَقَدَّمُ لَكِنَّهُ  
 صَرَحَ بِهِ لِتَاكِيدِ التَّقَدُّمِ لِاَنْ تَقْدِيمَ الضَّمِيرِ عَلَيَّ مَعَادَهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ فَبِالْحَرْمِيِّ اَنْ يُوَكَّدَ  
 وَقَوْلُهُ يَفْسِرُ صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ لِقَوْلِهِ ضَمِيرُ غَائِبٍ اَي يَفْسِرُ ذَلِكَ الضَّمِيرَ لِاَنَّهَا بِالْجُمْلَةِ  
 بَعْدَهُ الظَّرْفُ صِفَةُ الْجُمْلَةِ اَي بِالْجُمْلَةِ الْكَاثِمَةِ اَوِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهُ اَي بَعْدَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ  
 وَاَمَّا وَجِبُ تَفْسِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ بِالْجُمْلَةِ لِاَنْ عَائِدًا اِلَى الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَذَلِكَ لِاَنْ  
 يَكُونُ الْاَجْمَلَةُ وَالْفَرَاغُ يَجُوزُ تَفْسِيرُهُ بِالْمَفْرَدِ الْمَأْوَلِ بِالْجُمْلَةِ نَحْوُ كَانَ قَائِمًا الزَّيْدَانُ وَ  
 اِنَّمَا قَالَ بِالْجُمْلَةِ دُونَ بَعْضِهَا لِاَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِتَقَدُّمِ الْعَادِلِ لِزِيَادَةِ التَّمَكُّنِ  
 فِي الذَّهْنِ لِاَنْ عَوْدَ ضَمِيرِ الشَّانِ اِلَى الْجُمْلَةِ خِلَافَ مَا عَلَيْهِ شَانَ الضَّمَاوُفِ كَانَ مِنْ  
 مَضَائِنِ التَّأَكِيدِ وَاَمَّا ذِكْرُ قَوْلِهِ بَعْدَهُ مَعَ اَنْهُ مَسْتَدْرِكٌ بِقَوْلِهِ وَيَتَقَدَّمُ الْجُمْلَةُ  
 لِمَكَانِ التَّأَكِيدِ لِمَا رُوِيَ وَيَكُونُ مَنفَصِلًا وَمَتَّصِلًا وَمَسْتَدْرِكًا وَاَبْرَزُ فَقَوْلُهُ يَكُونُ  
 مَنفَصِلًا وَمَتَّصِلًا تَقْسِيمُ ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَقَوْلُهُ مَسْتَدْرِكًا وَاَبْرَزُ تَقْسِيمُ  
 الْمَتَّصِلِ اَي يَكُونُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ مَنفَصِلًا وَمَتَّصِلًا مَسْتَدْرِكًا ذَلِكَ الْمَتَّصِلُ اَوْ  
 بَارِزًا عَلَيَّ حَسَبِ الْعَوَامِلِ اَي اِنْفِصَالُهُ وَاتِّصَالُهُ مَسْتَدْرِكًا اَوْ بَارِزًا عَلَيَّ حَسَبِ  
 الْعَوَامِلِ فَانْ كَانَ عَامِلُهُ مَعْنَوِيًّا بَانَ كَانَ الضَّمِيرُ مَبْتَدَأً كَانَ مَنفَصِلًا لِفَوَاتِ مَا  
 يَتَّصِلُ بِهِ نَحْوُ هُوَ زَيْدٌ قَائِمًا وَاِنْ كَانَ عَامِلُهُ لَفْظِيًّا فَانْ كَانَ صَالِحًا لِاسْتِثْنَاءِ الضَّمِيرِ  
 كَانَ مَسْتَدْرِكًا نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا وَاَلَا بَارِزًا اَي اِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَنصُوبًا وَعَامِلُهُ  
 فَعَلٌ اَوْ حَرْفٌ كَانَ الضَّمِيرُ بَارِزًا نَحْوُ ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمًا وَانْ كَانَ مَنطَلِقُ فَقَوْلُهُ

الشيخ نحو هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستقر  
 وان زيد قائم مثال المتصل البارز وحذف اى حذف ضمير الشان حال كونه  
 منصوباً ضعيف لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس  
 فيه رابط و الجواز لكونه على صورة الفضلات و لقا اثنان يقول قد يقوم  
 الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد قائم و انما قال منصوباً لان  
 حذفه مرفوعاً لا يجوز اصلاً لانه ان كان فاعلاً فظاهر وان كان مبتدأ  
 فعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركناً الاعم ان مستثنى  
 مفرغ اى ضعيف مع كل عامل الاعم ان المفتوحة اذا اخفقت نظراً لقوله  
 الاعم ان لعنى المقارنة او لعنى الاستثناء اى الامقرونا بان وقت تخفيفها  
 واستثنى وقت تخفيفها فانه اى فان حذفه لازماً اما القول بوجوده هذا  
 الضمير فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعلمان لمشا بهتها  
 الفعل على ما عرفت لكن المفتوحة اقوى شبيهاً من المكسورة به لان صيغته  
 مثل صيغة مد وشد فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة  
 اعتباراً للقوة شبيهاً بالفعل واما امتناع التلفظ بهذا الضمير فلكون ان  
 ملغاة صورة عملاً بتخفيفها وتغيير صورتها مثاله قوله تعالى وَ اِخْرَجُوهُمْ  
اِنَّ الْحَمْدَ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه كلمة ما جنس  
 وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه  
 الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذا الاشارة  
 في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث  
 يدخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو  
 تعريف لفظ بلفظ اجلي منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت  
 هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج  
 ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شئ بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه  
 ذلك بل يقصد كونه كناية عن غائب متقدمة الذكر او يقال المراد به الاشارة  
 الحسية وهو الاشارة بالجوارح اى ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يراد ضمير  
 الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه نحو بِكُمُ اللّٰهُ فان  
 الله تعالى منزّه عن الاشارة الحسية و اجيب بانّه محمول على التجوز وهي ذا

لان  
 اسماء الاشارة  
 ونحوه باعتبار الحسنة فان ض

للذكر ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي اذ لم يعطف على  
 ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة  
 ويمكن ان يحل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجه احدى ان قوله هي  
 مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده مبنية والثاني ان قوله وهي  
 مبتدأ وذا خبره محذوف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ  
 محذوف اي وهو للمذكر ولمشناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ  
 ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكر صفة ذا  
 والرابع ان قوله هي مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول  
 محذوف الضمير اي وهي ذا منها للمذكر ومحذوف الموصول فيما عطف اي وهي ذا للمذكر  
 والذي لمشناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلف في  
 ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى  
 بيان اصله وقد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف  
 صيغته تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال في المذكور ذا وفي المؤنث  
 ذي وفي المثني ذان وفي الجرم اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء  
 المتمكنة والمتصرفية يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من القدر  
 المصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذَوُّوا بالواو وين محذوف الثانية اعتبارا  
 اي بغير علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة  
 الحروف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصارت ذَا وقيده نظرا لانه لو كان اصله  
 ذَوُّوا لوجب ان يكون تثنيته ذَوَّان كعَصَوَانِ تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل  
 تثنيته ذَوَّان فرقابين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثني في غير المتمكن صيغة  
 مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذَيْبِي بالياءتين محذوفت  
 الياء الاخيرة اعتبارا وقلبت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيده نظرا لانه  
 لو كان اصله ذَيْبِي لوجب ان يكون تثنيته ذَيْبَانِ كَرَحِيَانِ تثنية رحي وقيل اصله  
 ذَوِّي بفتح العين محذوفت الياء وقلبت الواو الفاء وقيل اسم الاشارة الذَا واحد  
 والالف زائدة ولمشناه اي مثني ذَا ذان رفعا وذين نصبا وجزا واختلف النحاة  
 في مشناه فذهب الاكثر الى بناءه لقيام علة البناء وهي مشابهة الحروف في الاحتياج  
 وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصله لان بناء الواحد

الجمع اعني ذاهو لاء شاهد صدق على بناء المثني وعلى ان اختلاف صيغتي وضعي  
غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياي فيكون ذان صيغة  
مرتبلة للمثنى الرفع غير مبنيّة على الواحد وذين صيغة مرتبلة للمثنى المنصوب كانا  
واياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم العرب والمؤنثات  
وتى وتة وذى وذو وذهي وتي بقلب ذال ذاتاء في تا و بقلب الالف ياء في ذي  
وهاء في ذه وبالجمع بين القلبين في تي وتة يعنى ان ذال قلبت تاء والفاء قلب  
ياء في تي وهاء في تة وبالجمع بين البديلين في ذهي وتي يعنى ان الفاء قلبت هاء  
وياء ولتناه اى لمثنى المؤنث تان رفعا وتين نضبا وجزا على الخلاف المذكور في  
ذان وذين وكجمعهما اى جمع المذكور والمؤنث عاقلا كان او غير عاقل اولاء مئا و  
قصر اى سواء كان ممد ودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممدود  
المكسور كصيه وان كان اولاء معرفة وصيه منون بانكرة لافادة البعد وتنزيله  
بالبعد منزلة النكرة ويلحقها او يدخل في اول اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي  
الهاء لان الاشارة يلايم تنبيه المخاطب اولا يقال هذا وهذا وهاتان وهاتان  
هؤلاء ويتصل بها اى يتصل باواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على  
احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ذانك ذانكما  
ذاكم ذانك ذانكما ذانكن ذانكنك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه  
فيه نظرا لان ضميرا فعل ايضا يمتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استتار ضمير الفاعل  
فيه لازم واجيب بان وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسميتة وهو الاء  
اليد فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اى حرف الخطاب خمسة وهي ك كما كرك  
كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذ او ذان وتا وتان واولاء فيكون الجمع بغير  
اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة وعشرين لفظا والقيام  
يقضى ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة  
ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انشا العدد لما عرف ان تانيث  
العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جمع الاشياء وهي اى تلك الخمسة  
والعشرون ذاك الى ذاك كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى  
ذاك فلا يخرج ما بعد هاعن حكم ما قبلها وذاك وما سواه الى ذانكن تخفيف النون  
وتشد يد هاعن الله تعالى فذانك برهانان من ذانك وجه التشديد سند كره بعد

أسطر وكذلك البواقي اى تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتاكن الى تاكن  
 واواثك الى اولئك ويقال ذللقريب اى للمشار اليه القريب وذلك للبعيد  
 اى للمشار اليه البعيد وذاك للمتوسط اى للمشار اليه المتوسط اى الذي بين  
 القريب والبعيد وانما قال هكذا للناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة  
 المسافة وكثرة الحروف وانما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر  
 في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وانما حال المصنف الفرق الى غيره  
 حيث قال ويقال ذللقريب اه ولم يقل ذللل قريب اه لان لما راى كثرة تخلف هذا  
 الفرق باستعمال ذامكان اخويه وبالعكس لم يتخذ مذهبهم واحال الى غيره فقال  
 ويقال وتلك وذاتك وتاكن مشد دتين واواثك مثل ذلك خبر لقوله وتلك  
 وما عطف عليه اى لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال  
 الاند ليسى لافرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنخاة فرقا و  
 ذلك مذهب المبرد وجه التشديد ان احدى النونين فيهما نون التثنية و  
 الاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض من الالف  
 المحذوفة عنده لانه لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب  
 قوله مشد دتين على انه خبر كان المحذوفة اى ان كانتا مشد دتين وفيه نظر  
 لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعى وقيل انه حال من ذاتك و  
 تاكن المحكوم عليهما بماثلة ذلك فيكونان فاعلين معناه وفيه ايضا نظر لان  
 معناه المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي  
 وانما شرط فتح التاء وتشديد الميم وهما بضم الهاء وتخفيف النون وهما بفتح  
 الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان اى فلانشاء  
 الى المكان خاصة اى اخصة خاصة اى خصوصا والجملة مؤكدة يعنى ان  
 هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى مكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان  
 لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك الى المتوسط ونه وههنا  
 مشددة وههنا الى البعيد واما قولهم قال كذا فللاشارة الى المكان الاعتبار  
 الموصول بتي الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافقار الى الغير  
 ما لا يتم جزء من الكلام اى مبتدأ وخبر او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التميز  
 اى لا يتم جزئية او حال او لا يتم حال كونه جزء من الكلام الا بصلة وعائد مستند

في الالف

من ثم قامت الالف

ببعضهم من باب تعريف الشيء

مفتوح اي لا يتم بشيء الا بصلة وعائد فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية المبينة للموصول ولم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم ذلك اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صملة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحي وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد ودحتي يلزم الدوك كما يقع العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لزم قامت هي به فكذا ههنا قال الموصول ما لا يتم جزءه الا بصلة ثم فسره الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا منها ولا يندلج لئلا يتفسر فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض الكلام فان قيل الموصول كما لا يتم جزءه من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابوك لا يتم فضلة في الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فواجب تخصيص الجزئية قبل الجزاء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركن يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءه الا بجملة خبرية وضمير له لكان انحصرا ووضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة ويقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة واذن الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزءه من الكلام بدون صلته نحو زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث واذا واذا هذه الاسماء مما لم يتم جزءه الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد وليست بموصول في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج الى اخراجها الى قيد اخر لان جملة لا تسمى صلة اصطلاحيا ولو اريد بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول المحرف وهو ان وان وما و

كي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلا للمصدر التقسيم كان ذلك خارجا عنها  
 وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب  
 ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناها ومجموعها الغرض ومعنى  
 المعارف بالجملة فحمل اخواتها عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان  
 الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء وثبوتها في نفسه وانما وجب  
 ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون  
 معلومة للمخاطب قبل جرائها على الموصوف فلا يقال جاء في الذي قام الا للتعرف  
 قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على  
 ما عرف قيل لا ضمير فيه اذ قد تنقيد النكرة ما لا تنقيد المعرفة والعائد ضمير له  
 اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا كانت اجنبية غير  
 مفيدة وصلة الالف واللام وهما المختصران من الذي والتي صارتا بعناهما  
 للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا برفوعهما جملة وان  
 لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل و  
 المفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها  
 يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتهما  
 ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا لاصفة مشبهة لنقصا  
 مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر  
 لانه لا يقدر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان  
 يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف  
 لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتهما واعربت باعرابها كما في الاكاشفة بمعنى الغيم  
 هو على ما مر في باب الاستثناء فقول جاء في الضارب ورايت الضارب وعمرت  
 بالضارب وهما بالموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لثنى  
 المذكر واللتان لثنى المؤنث مطلقا بالالف رفعوا والياء نضبا وجزا والاولى على وزن  
 انعلى والهذى واللذين كلاهما بجمع المذكر واللائي واللاء واللائي واللائي واللواتي  
 كلاهما بجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد والثنى والجمع و  
 المذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما غيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل  
 احدهما ساكن الاخرى مجازا واتى للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى ايهنم اشهد



على الرجز عتياً وآية اللوث بمعنى التي نحو آيتهم احسن من همد عندي وذو الطائفة  
 اي ذوالنسوبة الى بني طي اي ذوالتي يستعملها بنو طي بمعنى الذي والتي ثم اعلم  
 ان ذويجي لمعنيين بمعنى صاحب كما مر في الاسماء الستة وبمعنى الذي والتي في  
 لغته بني طي وهو المراد ههنا والفرق بينهما ان الاولى معرفة وهذه مبنية لا يتغير تقول  
 جاءني ذوقام ورايت ذوقام ومررت بذوقام ويستوي فيه الذكر والمؤنث والواحد  
 والمثنى والجمع والغائب والحاضر كقوله محاذق لئن تغير بعض ما صنعتوه لتخمين  
 للعظم ذواتا عارفة اي للعظم الذي انا عارفة وكقوله الآخر **سبح** فان الماء ماء ابي  
 وحدي وبيري ذوحفرت وذوطويت اي التي حفرتهما والتي طويتها وذابعدت  
 الاستفهامية نحو ما ذاصنعت اي اي شيء الذي صنعتها وكذا بعد من الاستفهامية  
 نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا والالف واللام عطف على ما  
 ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهمان كلامهما موصول وليس  
 الامر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع بجر ف الجمع كالجمع بلفظ الجمع  
 كانه قال ومجموعهما والعائد المفعول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى هذا  
 الذي بعث الله رسولا اي بعث الله رسولا وانما جاز حذف مثل هذا الضمير  
 بحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى  
 ان الحذف وضمير لا ظاهر مع كونه فضلا بخلاف ما اذا مر بين الضمير محتاجا اليه  
 حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير بحصول الغرض وهو الاختصار بحذف  
 الظاهر الذي هو الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذي هو خلاف الاصل  
 وذلك بان لا يكون عائدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده او اعاد اليه ضمير  
 آخر ايضا كما عرفت نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة  
 لعدم ظهور الموصولية فيها فالضمير احده لا لئلا موصوليتها وبخلاف ما اذا كان  
 في الصلة ضمير الفاعل اذا الفاعل لا يحذف فالحاصل ان العائد الى الموصول غير اللام  
 اذا كان فضلا ولا يكون ضمير سواء يجوز حذفه لئلا الموصول عليه بخلاف ما  
 اذا كان ضمير سواء نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول  
 نحو سمع الله لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منوياً حيث لا يدل  
 الموصول على الحذف ولا مستغناؤه عنه فاذا قال سمع الله لمن حمده قصد قوله لمن  
 حمده على ما هو شان من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة القول لزوم

حذف الضمير المستغني عنه مراداً فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد  
الصلوة كما جاء في بعض الروايات ويخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة  
فيها والضمير احد دلالات موصوليتها فان قيل اتي حاجته الى دلالة الموصول عليه  
فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائداً  
الى غير الموصول قيل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل  
وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة  
الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار  
بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى  
الموصول يجوز حذفه فليقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف  
فعلى هذا التحقيق ظهران اللام في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به  
فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه التعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج  
عنه العائد الذي هو فاعل يخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان  
خبره غير جملة في صلة اي مطلقاً نحو قوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّجْمِ عِتِيًّا اي هو  
اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ اِلَهٌ فِي الْاَرْضِ  
اِلَهٌ اَي الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ الحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها  
فا فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد  
ضميراً منفصلاً واقعا بعد الالف الذي ما ضرت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه  
اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الالف وان كان يكون المحذوف وضمير  
متصلاً قبل الالف وحينئذ يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف  
ههنا للماض واذا اخبرت عن شيء هو جزع جملة بالذي او بالتي البناء للاستعانة اي  
باستعانة كلمة الذي وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها  
صدر منها الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون  
متاخراً عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شيء  
باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اي اوقعت كلمة الذي في  
صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع الذي قصد الاخبار عنه ضميرها  
اي للكلمة الذي واخرت خبرا عنه اي اخوت المخبر عنه حال كونه خبرا عنه اي عن  
الذي فاذا اخبرت القاء للتفسير والتعليل اي فاذا اردت الاخبار عن زيد من

الاصول

وهو نظراً لما يخرج العائد الى  
الذي هو فاعل

الاصول

الاصول

ضربت زيدا بالذي الحار والمجور وصفت زيداى عن زيد الكائن من ضربت زيدا او كلمة  
من تبعية اى عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بتدبير  
الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتأخير زيد خبر للذي وكذلك اى مثل الذي  
الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفه خاصة اى خصت الالف واللام بالجملة الفعلية  
خاصة اى خصوصا ليصم بناء اصلتها وهي اسم الفاعل والمفعول من الفعل الذي في  
الجملة الفعلية اذ لا يصم بناءها من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت  
زيدا بالالف واللام قلت الضار بان زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد بهما  
قلت القائر زيد واذا تعذر امر منها اى من الامور المذكورة اى شرط من الشروط  
المذكورة وهي تضدير الذي وجعل الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه  
خبر لها تعذر الاخبار المذكور وهو الاخبار بالذي ومن ثم اى من اجل انه  
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان نحو هو  
زيد قائم حتى العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان لان ضمير الشان  
مخبر عنه لا مخبر فيه الا ان جعل الخبر عنه ظرفا على الاتساع على نحو الجاني الصدق  
وانا في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشان لامتناع تأخير خبرها  
عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لا نه يستلزم التقديم على الجملة  
المفسرة وانما بدأ بالتفريع من الاخير لا الاول اخذ فيه عن القريب وفي الموصوف  
والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل  
لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف  
بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفا ولو جعل في  
موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة  
وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع  
اذا كان بدون الصفتا اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي ضربته  
زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجب من دق القصار الثوب  
ان يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير  
في موضعه بان يقال الذي عجب منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو  
ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المفعول اما اذا  
كان مع المفعول فلا يمتنع نحو الذي عجب من دق القصار الثوب وفي الحال

فلا يجوز في نحو جاءني زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير  
 في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو راكب لزم  
 وقوع الضمير حالا وهو مستمع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفت وفي الضمير المستحق  
 غيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد  
 الى المبتدأ لامتناع تصدير للذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو ذلك  
 الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو  
 الموصول عن العائد وكل منهما ممنوع وفي الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق  
 ضميرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي عن غلامه لامتناع تصد الذي  
 لا اوصد بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو  
 المبتدأ عن العائد وكل منهما ممنوع وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما  
 النافية والمصدرية والكافة اي ما النسوية الى الاسم نسبة الجزئي الى الكل لان ما جزئي  
 والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواعه ستة موصولة  
 بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو وما اترك لم يترك  
 يا موسى وشريطة نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مرت بما يعجبك  
 اي شئ يعجبك واما بجملة كقول الشاعر **شعر** ربما يكره النفوس من الامر  
 له فرجة كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافتراى ما نفعه عن العمل  
 مبنية لدخول رت على الفعل كقوله تعالى **رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا الْخَيْلَ** اختار واكونها  
 موصوفا بمعنى شئ والعائد محذوف اي رت شئ تكرهه النفوس لانها لو كانت كافترة  
 لا بد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام ور بما يكره النفوس  
 شيئا من الامر حينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور  
 مؤمن الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره  
 المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يستمع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي المتبعض  
 كما في اخذت من الدرهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور  
 مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافترة والناس  
 يصلح محتملا لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا  
 للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقيما ويؤيد بان جعلها موصوفة راجحة ثمنا للحل  
 رت على بابها لكن خبر وهو كونهما غير مكفوفة وغير داخلية على الفعل وتامة بمعنى الشئ

وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد

منكر عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشئ معرفة عند سيونية نحو قوله تعالى لك شهد  
الصدقات قبيحا هي وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة وصفة وصفة نحو  
اكرمه بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام وتأكيد  
التنكير تعظيما نحو لا مرما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطيتها او تنوعا نحو ضربه  
ضربا ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب علمية وانها موافقة  
لما الموصولة لفظا فبينها في ضمن ما الموصولة ومن كذلك اي مثل ما في وجهها  
الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي فالوصولة  
نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب  
والاستفهامية نحو من علامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا  
فضلا على من غيرنا حبت النبي محمد ايا ناي على شخص غيرنا ويا بجملة نحو مرت من  
جاءك قد اكرمه وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافق وبناء الاستفهام  
والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتهما  
الموصولة لفظا واتي للمذكر بمعنى الذي واية اللوث بمعنى التي كمن في وجهها اي  
تكونان موصولتين نحو اضرب ايمم وابتن لقيت واستفهاميتين نحو ايتهم اخوك  
وابتن اختك وشرطيتين نحو ايتا ما تدا عواقل الاسماء الحسنة واية طريقة سلكت  
سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا انتا المرأة ولا يعرف كونها موصوفتين  
في غير هذا المقام وارجاز الاخفش كونها موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مرت  
باي محسن اليك فان قيل قوله كمن يشير الى عدم كونها صفتين لعدمه في من لكنه  
ثابت بالاتفاق نحو مرت برجل اي رجل وامرأة اية امرأة اي رجل كامل وامرأة كاملة  
قيل لعل الشيخ ادرج في الاستفهام لان اصلها صفتين هو الاستفهام لانه اذا  
قيل مرت برجل اي رجل فكانه قيل مرت برجل عظيم لهيثة فيسأل عن شانه  
ويقال اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى  
هذا كان شبيهها من في حق ثبوت الوجوه الاربعة وانتقاء التامة والصفة فيكون  
التشبيه تاما ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن ثبوت ما ثبت فيه دون انتقاء ما نفي  
عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيئها صفتين دون من فان قيل اللفظ اذ اريد  
به مجرد اللفظ يكون علما فيكون اية ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف ولو جاز  
العلمية والتأنيك وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتوين لسا كلمة مساه

اي في معنى شئ اي في معنى شئ اي في معنى شئ اي في معنى شئ

والمنوع في غير المنصرف تبيين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في  
 قوله واما فراغته فنصرف وهي معرفة اي كلمة التي الموصولة معرفة وحدها حابا وبطل  
 النكرة اي منفردا ومصدرا قائم مقام الحال اي ينفرد افرادها والجملة حال فان قيل  
 سائر انواع ابي واثير سوى كونها موصوفتين ايضا معرفة فلا وجه لتخصيص كونها  
 موصولتين قيل افرادها في الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات لامطلقا اي  
 معرفة من بين الموصولات وحدها اي لا يشار كها من الموصولات في الاعراب غيرها  
 وذلك للزوم اضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنا في البناء لكونها  
 دالة على امكانية الاسم فكذا ما هو باذلة منزلته وهو الاضافة ولا يرد نحو حيث فانها  
 لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبني لان الاضافة اعتبرت مانعة لارافعة ووجهه  
 قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم يقع الصادقين ويوم يوم في الصور  
 فان الاضافة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها  
 اضافة الى الجملة والى اذ المضاف الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة يشبه مبني اصل  
 كما انها من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها  
 داعية ومانعة الا اذا حذف صدر وصلتها اي صلة اي في حينئذ يجوز ان يبني على  
 الضم ان كانت مصافة نحو قوله نعم لنزع عن من كل شيعة ايهم اشد على الزم  
 اي لنزع عن من كل طائفة من طوائف البغي الفساد الذي هو اشد على الرحمن في  
 الطغيان والعلو في الكفر فعند به اي في ادخله في النور وذهب الكوفة الى انها معرفة  
 مبتدأ استفهامية لاموصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعض والجملة  
 صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا تقع صفة وحدها يونس على  
 التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها  
 وفيه اختصاص التعليق بما ليس من هب يونس فلا يلزم عليه ذلك وجملة الاخفش  
 على زيادة من في الاثبات كما هو مذ هب فيكون كل شيعة مفعولا وجعل اثم مستا  
 وانما بنيت بعد حذف صدر وصلتها لان البناء كان صفة اشباهاها وامثالها اعني  
 سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافقار وهذا انما منع عن صفة اشباهاه  
 للاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر وصلتها ازداد شبهه بالحرف لانه اقفا  
 بحذف صدر صلة التي هي مبنية وموضحة له فعارض هذا الجملة جهة اضافة  
 فعاد مبني لان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شيء باذني سبب فيه وفيه اتم

منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلتها نحو ضرب ايتا افضل ال  
هو افضل حيث وجد ان ديا دافتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبين لانه لم يسمع الا  
منصوبا وانما بنى على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويدينه وهو  
الصلة فانها المبنية للوصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات  
كما قيل في قيل وبعد لكن لما تمكن فيها نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان  
بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيويو للاعراب بعد حذف صدر صلتها ايض  
لغة جيدة قال الجر يخرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب  
ايتم الافضل الامنصوبا وفي ما ذاصنعت كذا من ذاكرت وجهان احدهما ابي  
احد الوجهين ما الذي اى افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما استفها ما بمعنى اى  
شيء اى اى شيء الذي صنعت وجوابه اى جواب ما ذاصنعت على هذا الوجه رفع  
اى مرفوع او ذور رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير في قوله الاكرام في جواب من  
قال ما ذاصنعت اى الذي صنعت الاكرام والوجه الاخر اى شيء اى افادة معنى اى  
شيء يكون ما ذابمثلة اسم واحد بمعنى اى شيء كانه قيل اى شيء صنعت فيكون ما  
ذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه اى جواب ما ذاصنعت على هذا  
الوجه نصب اى منصوب او ذو نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ما  
ذاصنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ما اذا  
ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الذي ينفقونه العفو  
والنصب على المفعولية اى ينفقون العفو وعفوا لانه ما يفضل عن النفقة اسماء  
الافعال بنيت لقيامها مقام الامر ولما اضي كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى  
الامر والماضي كلمة كان هذه يحتمل الوجوه الاربعه وهي ان يكون ناقصة على  
اصلها او تامة بمعنى صار او زائدة اى ما كان كائنا بمعنى الامر والماضي او ما وجد  
بمعنى الامر والماضي او بمعنى الامر والماضي قد ام الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه  
ويرد عليه ان اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى انفجر و اوف بمعنى اوتج  
فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلها كونها بمعنى انفجرت وتوجعت وان عبر عنه  
بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي  
ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضي وضعا وان صدر بمعنى  
الماضي بعارض حقوق امس وقيد نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضي وضعا

الامر والماضي  
كلمة كان  
بمعنى الامر  
والماضي

صدق عليه حد الفعل لا تردل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة  
وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسما لانها في الاصل اما مصدر او ظرف او جار  
وتجروم ووضعها بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعالي فانها  
استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب  
امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الاسماء لتحقق الوضع الاول فيه فافهم  
فان قيل لم تعرفت ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل وذلك  
لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التذكير نحو موه و  
سروان واوه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف  
والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لان في الاصل تصغير اودا  
تصغير الترخيم بحد الزوائد كقوله تع **اُمِّهَا لَهْمُ رُوَيْدًا** ورويدك فانه منقول  
عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها في  
يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرح و  
شتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات  
يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان وشكان وشتان على وزن لينا زاصله  
لويان وهو مصدر لوى يلوي على حد ضرب يضرب وهيئات على وزن قوفاة  
وهو مصدر قوتى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو  
منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا نحو رويد  
زيداى امهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل  
وهيئات ذلك اى بعد نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه  
غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما  
كان بمعنى الامر او الماضي الى ما كان متعديا او لازما الى ما كان المنقول عنه  
فيه مستعملا ولا ياتي محل هذه الاسماء من الاعراب من هبان احد هما الرفع  
على الابتداء فيكون مع فاعلها السامد مسد الخبر جملة كقائه الزيدان على اى  
وقية نظر لان معنى الفعل يمين الابتداء واجيب بانها لا تسلم ان هذا النوع من  
الابتداء ينافية معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما في قوله  
اقائه الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثالث ان الضيب  
على المصدر فريد زيدا مثلا في تقدير ارود زيدا او كما حذف الفعل وصغر



ارواد تصغير الترخيم مجذوف الزوائد وقية نظرا لانه ليس مدعي تقدير الفعل  
 قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا يحمل لها من الاعراب  
 لصيرورتها بمعية الفعل واخذها حكمه وفعال مبتدأ اي ما ياوز نفعال  
 بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار  
 والمجرور اما صفة الامر اي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير مثبت  
 قياس وهو خبر لقوله فعال اي قياسي او ذو قياس ومجمع فعال بمعنى الامر من كل  
 ثلاثي قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى  
 الامر كزال الكائن بمعنى انزل وضرب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكتاب بمعنى  
 اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماع لمريات الاقربا ورعرعار وعند  
 المبرد مجمع فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسي ثم اعلم  
 ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتدأ  
 مصدرا حال عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس  
 بفاعل ولا مفعول به معرفة اي علما للمعاني كفعال علم للفجرة والنجور وهما  
 من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى  
 فيكون معنا المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار القبيحة  
 واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة صفة عطف  
 على قوله مصدرا اي صفة مختصة بالنداء مثل يافساق يا خيانت او غير  
 مختصة مثل جنار للشمس وحلاق للمنية وقوله مبني خبر لقوله وفعال  
 اي فعال مصدرا وصفة مبني وانما بني فعال التي هي مصدر معرفة وصفة  
 لشابهة لاي لشابهة فعال التي هي مصدر معرفة وصفة لفعال التي بمعنى  
 الامر عدلا وئرنة تميزان اي لشابهة عدله وئرنته لعدل فعال بمعنى الامر و  
 زنتا وحال اي حال كونه معدلا وصاحب زنته فعال يعني كما ان فعال بمعنى  
 الامر معدول عن الامر فكذا فعال مصدر معدول عن المصدر والعرفه وصفة  
 معدول عن فاعلة وعلما للاعيان الجار والمجرور وصفة قوله علما وقوله مؤنثا  
 صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان  
 للجنس يبطل معنى الجمع اي علما للعين المؤنث المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطام  
 ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يهيم التمثيل وقية احتراز عما اذا كان علما

المعنى كجاءوا والواو في قوله وعلما دخلت على قوله مبني نزع عطفت على قوله مبني السابق الواقع  
 خبر المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال المقدم بواسطة  
 العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الجواز و  
 معرب في تميم بجعلها بمعنى خبر واحد اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان  
 تعلق بكل من قوله مبني في الجواز ومعرب في تميم لزم توارد العاملين على معول واحد  
 وان تعلق بأحد هالزم خلوا الاخر عن التعلق بهذا الحال كقطام وغلاب مبني في  
 الجواز لما اثر في فجاء وفساق اى المشابهة بفعال التي بمعنى الامر عد لا وثرنته ومعرب  
 في تميم اى في استعمال بني تميم لجيشه في استعمالهم معربا على حكمه اولا ان العطف التقديري  
 لا يؤثر في البناء لضعفه الا ما كان في اخره راء في الاكثر اسم كان وقوله في اخره خبره  
 والجملة صلة او صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى  
 من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى  
 منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه واعرابه بين اهل الجواز وجميع بني تميم  
 وفي بعض النسخ الا ما اخره راء بدون كان وفي فانه مبني باتفاق اكثر بني تميم  
 لانه لم يعرف الا مبنيا ولعل ذلك بناء على نقل الراء التي هي من حروف التكرير  
 فوجب التخفيف فيه بالامالة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم  
 كوكب وطار اسم للكان الارتفاع وكراسم بحرنة تسكرها النساء از واجهن ونحو  
 ذلك الاصوات وهي ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء  
 المبنية لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت بحرفها مجرى ما لا تركيب فيه من  
 الاسماء نحو زيد عمرو وعدد عدان وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات  
 لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان بهيمة كنع عند اناخة البعير  
 او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لبيان الاسماء الدالة على الاصوات  
 من نحو صوت اناخة البعير وغاق صوت الغراب كل لفظ حكمي به صوت وليس  
 المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا استواء القسمين  
 فيه حيث يقال ايضا غ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما  
 يشبه به انسان بصوت غير من بهيمة او طائر او غيرها اى لفظ صوت به مثل صوت  
 بهيمة او طائر او غيرها كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا يفر الصيد  
 القوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك

و  
 في  
 الجواز  
 وجميع  
 بني  
 تميم

الصائدين  
 الصائدين

صوت الانسان تصويتا او صوتا به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اى  
كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم لجزرها او دعائها او خشبها او حسها او غير  
ذلك مثل عدس نجر للبهائم ودعاء للغنم وهج خشبي للكلب اى طرد له وسمع جثا  
للابل والغرض بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك  
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم يرد كرهنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت  
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوني صوت للتعجب يقال وني ما اغفلت اى  
تعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وني كانه لا يظن الكفر ون اى ما شبه  
الحال بان الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت التوجع اى التوجع ونحو  
ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين  
لما كانا ملحقين بالاسماء البينية لجزرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان  
كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره  
او يقال فى الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج  
ما صوت به لتعجب كوني او توجع كاؤه والحذف بقريته ان هذا القسم اولى  
الاقسام فالاول اى ما حكمي به صوت كغاق حكاية عن صوت الغراب بان صوت  
به انسان تشبيها بالغراب والثاني اى ما صوت به البهائم كخمشدة او  
مخففة صوت عند اناخرة البعير المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة  
من قبل اى فى حصر الاسماء البينية كل اسم ركب من كلمتين اى مركب من  
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بالامتزاج وفي حمل  
كل اسم على المركبات نوع تسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين  
ولم يقل من اسمين لثلاث يخرج نحو بخت نصر لان ثاني الجزئين فعل لا اسم لكنه  
يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم  
الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لثلاث يخرج نحو سيبويه لان ثاني الجزئين ضم  
لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به  
احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه ايا بالوضع بل قسم  
رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذا الكلمة لا يكون الاسما وافلا او حرفا فلو قال من  
لفظين لكان اولى ليقنالى نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين  
اللفظان على طريق ذكر الاخص واردة الاعمر ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب

تأني

ركب

الذي سبب بناء التركيب وسيبويه ليس كذلك فزاننا من البحث فلاحنا  
 الى اخرجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اى ليس بين  
 تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة  
 افادة معنى فيخرج منه تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اسلاما فان قيل شرا  
 مبنى فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بناء التركيب هو  
 ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا بنيا اى بنى الجزران على الفتح  
 الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس يحمل للاعراب والثاني لكونه متضمنا  
 للحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرون فخذت الواو قصدا لتمرير الاسمين  
 وتركيبها وحادي عشر يفهم الياء لبتاء صد وراعداد المركبة على الفتح كخمسة وهو  
 الاصح وجاز سكوت الياء تخفيفا وكذلك الحكم في ياء ثمانى عشر على ما ياتي واخواتها  
 اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بقاء حادي عشر واخواتها  
 مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا  
 المعنى لا يستقيم بتقدير حادي عشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر بمعنى احد  
 وعشرون اذ اريد بيان حاله وترتبته في التعدد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب  
 الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشرون بتغيير الجزء الاول وهو  
 الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب من  
 الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقد مت الحاء على  
 الالف فصار الحاد وقررت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى  
 التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد والعطف بعد التغيير اذ  
 الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه  
 ويمكن ان يقال ان التعدد المركب الذي لبيان حال التعدد بنى للحج على الذي  
 لبيان ذلك التعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات  
 هذا الا اثني عشر مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات  
 حادي عشر اى بنى الجزران الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزران بل يبنى الثاني ويعرب  
 الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي  
 لحكم المضاف والاعراب الثاني اى وان لم يتضمن الثاني حرفا عرب الجزء الثاني  
 لعدم سبب بناءه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اى العملية والتركيب

م  
 تابط

لا  
ي  
ن  
و

أي هو كذا

كعبلبك وبني الجزء الأول على الفتح في الأصح أي اصبح الوجه لتوسط المانع عن الاعراب  
وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الأول مضافا إلى الثاني مع  
امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انضراف الكنايات أي بعض  
الكنايات إذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلان كنايتين عن الأعلام  
وهن وهنت كنايتين عن الأجناس فانها معربات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تعبرها  
عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم أما يجعله مبهما على المخاطب أو لنسيانه هذا  
حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظو لأنه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لأنه  
غير معتبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وإنما لم يعرف الكنايات في المتن و  
اكتفى بذكر الجزئيات لأنها معدودة منحصرة معلومة بالتعريف فلا حاجة إلى تعريفها أو  
من جزئياتها كم وكذا للعدد صفة كذا أي كذا الكائن للعدد ووصفة كم وكذا الكائنان  
للعدد وجزاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والكلمة  
ونحوها وكيت ووذيت للحديث والقصة ولا يستعملان إلا مكررتين تقول كان بيني و  
بين فلان كيت وكيت ووذيت ووذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة  
وأصلهما كئت ووذيت بالتشديد فحقفا وإنما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنين  
الكاف وذا وتضمن كرا الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي  
نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل أو على الاستفهامية لأنها مثلها في اللفظ  
وحمل كيت ووذيت على الجمل المكنى عنها بهما وهي تشبه مبنى الأصل على ما عرف فكلم الاستفهام  
أي دال على الاستفهام مميزها أي مميز كرا الاستفهامية منصوب على التمييز مفرد  
نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتدأ أو مميزها مبتدأ ثان ومنصوب  
خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول والخبرية أي مميز كرا الخبرية مجاز المضاف  
والألم يصح الحمل مجرور على الأضافة مفرد مرة ومجموع أخرى نحو كم رجل أو رجال عندك  
وأما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا ومميزا الخبرية مجرورا ومجموعا لأنها لما  
حملتا على العدد باعتبار كونها كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان أحدهما  
المضاف إلى الميز فأنهما المميز بالمنصوب ففرق بين كرا الخبرية والاستفهامية حيث  
أعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها وأعطى الخبرية حكم  
العدد المضاف إلى المميز فحفظ مميزها على الأضافة ولما حملت الخبرية على العدد  
المضاف وهو نوعان مضاف إلى الجمع وهو من الثلاثة إلى العشرة مضافا إلى الواحد

وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية  
لما حلت على العدد وحلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر  
الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير  
وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خيرا الامور اوسطها  
ولانه كثير والخبرية لما حلت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الجز بعد ما  
اليق واخرى ثم الجز بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين مميزاتهما بشي فان فصل  
بينهما فالختم والنصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في  
الدار رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لا انشاء التكثر فاجبه الجمع بين كون كم  
خبرية وكون حملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء التكثر فاجبه الجمع بين كون كم  
والتكذيب في الخبر ودون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت  
اجبار بضر كثير من الرجال والانشاء لا استكثر الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت  
كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثر الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال  
ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجب من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا  
تنافي مع اختلاف الجهة وتدخل كلمة من البيانية فيهما اي في مميزات الاستفهامية  
ومميزات الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذ كان الفصل بينهما وبين مميزاتهما بفعل  
متعدي وجب دخولها لئلا يلتبس مميزاتها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم امكننا  
من قرية وكم اتيهم من آية بيّنّة وها اي لكم الاستفهامية والخبرية تصدّر الكلام اي  
لا يعمل فيهما ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة  
واجب التأخير وانما استحققتا الصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية  
يتضمن معنى الانشاء في التكثر كما ان رب يتضمن الانشاء في التقليل والحمل على  
الاستفهامية وكلاهما الضمير عائدا الي كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال كلمتها  
لكان اوفى لتأنيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بتاويل التذكير  
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وها كم الاستفهامية وكم  
الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجروما اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجروما وانفتح  
في تفسير كونها مرفوعين ومنصوبين ومجرومين فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير و  
كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على  
المعرفة اوجبت احاطة الاجراء دون الافراد وحينئذ لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر

موصوفتوا الضمير في بعده عائدا الى ما اى كل لفظ من كم الخبرية او الاستفهامية وقم بعده  
 فعل غير مشتغل عن اى غير معرض عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه كان منصوبا  
 ضمير كان عائدا الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر للمبتدأ وهو كل ما  
 بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه معمولا على حسب اى حسب العامل  
 وذات اى على حسب ما يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا  
 على ذلك نحو كم مر جلا لقيت وكم غلام اشترت فان كان ظرفا كان منصوبا على ذلك  
 نحو كم يوم اسرت وكم يوم صمت وان اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كم مر جلا  
 كان من جاءك وكم مر رجل كان من حضرتي وان اقتضى مصدرا كان منصوبا على ذلك  
 نحو كم ضربا ضربت وكم ضربته ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه نظرا لان اشتغال الفعل  
 عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسلط  
 مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كم مر جلا او رجل ضربته على شريطة  
 التفسير بتقدير كم مر جلا او رجل ضربت ضربته وكذا في نحو كم مر جلا او رجل ضربت غلاما  
 لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر بقدر مؤخر اقلنا فاذا  
 في اشتراط هذا القيد الانتصاب اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لا انتصابه على  
 سبيل الوجوب والنصب في نحو كم مر جلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على  
 الا ابتداء اولى لسلاطة عن الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب  
 ويرد عليه ان قوله والا فروع يقتضيه وجوب الرفع فيما اذا كان بعد فعل مشتغل عنه  
 بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد به منصوبا  
 الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل  
 في قوله والا فهو مرفوع نحو كم مر جلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل  
 عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم مر جلا او رجل ضربته لان التقدير كم مر جلا ضربت  
 ضربته لما ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر  
 تقدر مؤخر افعلى هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله الا فروع الوجوب في كلا الوجهين على  
 معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيد به احترازا عن الجوز  
 كم مر جلا او رجل ضربته اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه  
 كل ما قبله ما موصوفة لا موصولة لما ترى كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية حروف  
 جزا ومضاف فيجوز بالاضافة الحاصلة بواسطة الحروف الجار اللفظي والتقدير ي نحو

بكم درهما اشتريت العبد و بكم رجل مررت و غلام كمر رجلا ضربت و عبد كمر رجلا اشتريت  
فان قيل كمر يدخل على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون داخل في الصدر  
قيلا فاذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدرة منها الى الجار والمضاف انكاز الاتحاد  
والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه والا فرفع اى وان لم يكن بعده  
فعل فاصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبله جار او مضاف فرفع لانه اذا  
لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضافا كان محذورا عن  
العوامل المانظية فيكون مبتدأ وخبر فان قيل يمكن ان لا يكون بعد فعل غير مشتغل عنه  
بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كمر محذورا عن العوامل  
اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كمر رجلا او رجل ضربته  
فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فرفع انه يرفع على الوجوب  
مرة كما في كمر رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما في كمر رجلا او كمر رجل ضربته  
او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى بسلامته عن الحذف وقوله مرفوع  
خبر مبتدأ محذوف اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا  
نحو كمر رجلا قام او قائم لصدق حد المبتدأ عليه وخبر ان كان كمر الاستفهامية و  
الخبرية ظرفا نحو كمر يوما سيرك و كمر يوم سيرك لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه  
ظرفا بالميزان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اى مبتدأ  
ان لم يكن مميز كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزا ظرفا فان قيل هذا  
الاصل منقوض بنحو كمر يوم او كمر يوما مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد  
بالظرف الظروف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا  
وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد ذلك وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية  
وقية نظرا لانه على هذا ينقض بمثل كمر رجل او كمر رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية  
وليس بمبتدأ بل هو خبر له و كمر مبتدأ واجب بان ما بعده وان صلح للابتدائية لغة  
لكن كمر متعين للابتدائية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعين  
للابتدائية اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه وكذلك اى مثل كمر في  
محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو من وما واين ومتى فان كان بعدها  
فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما  
صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جزاء ومضاف

من و ما و اى و متى و ان و انما



فحلها الجرح نحو من مرهت وغلام من ضهت ومن تمر اترية وغلام من تضرب اضربه  
وان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فحل اسماء الاستفهام  
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال  
واين قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتي فهو مكرم ومما تقدّموا  
لا نفسيتكم من خير نجدوه عند الله ولا يتاتي فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل  
وهو لا يصلح الابتداء وبهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي  
اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي تميزكم عمه لك يا جبري وخالته قد عاء قد حلبت  
علي عشاري، ثلثة اوجه البيت للفردق يمجوز جبري اي جاء في تميزكم الذي احتمل  
الاستفهام والخبر واحتمل حذف الميز ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والجرح  
على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة لقوله  
عمه وقد حلبت علي عشاري خبره والرفع على ان عمه مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة  
لها فيكون المبتدأ اكثره مخصوصة بالصفة وحذف ميمزكم وقد حلبت علي عشاري  
خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما او خبرا وقع مصدر النحان المميز المحذوف  
حلبت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اي كم حلبته او كم مرة عمه لك يا جبري وخالته  
قد عاء قد حلبت علي عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمه تميز ليس باعتبار الوجه الثلاثة  
بل باعتبار نصبها وجرحها فقط لان نصبت عمه نصبت خالته وقد عاء وان رفعتها  
رفعتها وان جرحتها جرحتها لكونها تابعين لها لكون خالته عطا عليها وقد عاء صفة  
لها ويحتمل ان يكون صفة خالته وان يكون صفة عمه وخالته تبا ويل كل واحد منهما  
لكن جرحها في صورة النصب لانه غير منصرف ويمكن رفعها على خبر المبتدأ او حينئذ  
يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضميرك والقد عاء المرأة التي  
اعوجت راسها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشاء على وزن  
علاء وهو التي اتى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على عماته وخالاته المحاللة  
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عدددها من علمه واحتاج الى  
الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التكرير وهو محل الخطاب على الاقرار  
بامر يعرفه كقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر  
بحيث يعقرب الخضم عند الاستفهام عنه وتذكير عمه اما للتحقير والتكثير والتعظيم  
وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشاعرة ببيان اختصاص مثل هذه العمه والخالته والجملة

الوجه

١٥

الندائية اعني يا جري معتزلة متضمنة لا يقاؤه بسماح ما ذكره والنص يحتمل بتوجه  
 الشبهة اليه وفي قوله قد آذم لها بسوء الخلقه او صيرورتها بكثرة حلب عشارة  
 واما ذكر الحلب لانه خدسه المواشي وهي ابلغ في الدم من خدسه الانسان وحلب  
 العشار يدل على واما هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تناذى من الحلب ولا يطعم  
 الا من الفته واعتياده حلبه فيدل حلبها العشار استدامة هذا الفعل منها والفته  
 العشار بها لان العشر بها واستعمال علي يدل على حلبها عشارة ومع كراهة ذلك  
 واستنكافه من خد متها وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف  
 ان يحلب امثاله عشارة وقد يحذف الميزاي ميزها عند قيام قرينة في مثل  
 كم مالك مثال حذف ميزكم الاستهزامية اي كودرها مالكم وكضربت مثال  
 حذف ميزكم الخبرية اي كرمرة ضربت الظروف وستعرف وجربنا ثما منها اي من  
 الظروف ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة  
 المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذف فت نسبيا اعربت المضاف مع التثوين  
 نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متأخر كان خيرا من متقدم كقبل وبعد تقول  
 جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت واما موقدا م و  
 وبراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن اول بمعنى فوق تقول اتيت من  
 اول اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم اللام اي اول فعلك اي قبل  
 فعلك واذا حذف المضاف اليه نسبيا قلت جئت من قبل بالجر والتثوين وابتداء  
 او لا بالنصب والتثوين اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة  
 غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلا حذف المضاف اليه  
 صحت غايات في النطق بها ينتهي الكلام واما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حوت  
 الاضافة وتشبه الحوت في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على  
 تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره قيل نعم  
 لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناءه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه  
 معارضا لذلك المانع واختيار الضم مجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصا بحذف  
 المضاف اليه فجزء ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجرى مجراه اي  
 مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير  
 وليس غير وحسب وان لم يكن ظرفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لا بهام

ب  
ج  
د  
هـ

ب  
عل  
عل  
اول



صفة او خبر مبتدأ اى الكائنتان للمكان اوها كائنتان للمكان استفهاما وشرطا  
 ان تصاب استفهاما ما انا على انه تمير اى من حيث الاستفهام اى الاستفهام عن المكان  
 او حال اى حال كون المكان ذا استفهام او ظرف اى وقت استفهام وانما بينا التقين  
 حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واى يكون لى ولد واى تذهب  
 اذهب وتجيى اى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا آخركم اى سئتم ولا يجى بمعنى كيف  
 الابد فعل الامر لذا فى الرضى واذا جوزى بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى  
 للزمان فيما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما  
 بنى لتضمن معنى حرف الشرط او الاستفهام وايات للزمان الجار والمجرور صفة  
 ايان اى ايان الكائنة للزمان او خبر مبتدأ محذوف اى هو للزمان استفهاما  
 عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتأخرين  
 وهو غير مسموع من العرب وانصاب استفهاما على انه تمير اى ايان للزمان من  
 حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان او ظرف اى وقت استفهام  
 او حال اى حال كون الزمان ذا استفهام و

وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام

يختص بالامور العظام كقوله تعالى لِيَسْأَلُوْكَ عَنِ السَّاعَةِ اَيَّانَ مَرْسُهَا وَاَيَّانَ  
 يَوْمَ الدِّينِ وَاَيَّانَ يَوْمِ اَلْقِيَمَةِ لَمْ يَلِغْ اَصْلُهُ اى او ان فحذفت الهزرة مع الياء  
 الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى ان فحذفت بحذف  
 الهزرة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظيران الان غير مستعمل بلالام  
 بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بنى  
 لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تعدد الواصل  
 كذلك وقيل زيد فى اين تشديد والفت فونهن فعال وفيه نظيران اين للمكان  
 واين للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه يحتمل التغير معنى بعد  
 التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها  
 وكيف للحال اى الكائنة للحال او هي كائنة للحال استفهاما وقت استفهام او  
 من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وانما عد كيف فى الظلال  
 بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه ففى اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم  
 منها نحو كيف انت اصحى ام سقيم ولو كان ظرفا لا بدلت منها الظروف نحو متى  
 جئت ايوم احد ام يوم السبت والاخفش يقول معناه كيف انت فى حال

فاذا قلت كيف زيد معناه على اي حال

الصحة او في حال السقم بابدال الظروف او يقال انما عدده في الظروف لانه بمعنى على  
اي حال هو من السقم او الصحة او غيرهما والحال والظرف متقاربان وانما بنى لتضمن  
حرف الاستفهام ومد ومد اي ومنها مذ ومد واما قد مد مع كونه فرعا للمذ  
لان مذ مقصور منه لكونه اخف من مذ وانما بنى لتضمن معنى الاضافة لان معنى  
مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة اول التشبيه بالغايات في  
القطع عن الاضافة المنوية الا انها المرجحيا لامبتدئين لانها ابداء مقطوعتان عن  
الاضافة المنوية بخلاف الغايات او المحمل على مذ ومد حرفين وقوله بمعنى في اول المدة  
اما صفة اي مذ ومد الكائنتان بمعنى اول المدة او خبر مبتدأ محذوف اي وهما  
كائنتان بمعنى اول المدة يعني انهما بمعنىين احدهما بمعنى اول المدة فيليها الفرق  
المعرفة اي يقترن بهما او يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما  
لا المشي ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة بالرفع اي اول مدة  
عدم رؤيتي يوم الجمعة واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او  
اشياء واما المعرفة فلان الوقت المجهول لا يتبدل كل امر معلوم لان كل واحد يعلم ان  
انتقاء رؤيتي كان من وقت ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعيين والمعرفة  
هو الاصل في التعيين والمعرفة هو الاصل في التعيين فلا يجوز العدول عنها الى النكرة  
المختصة وقل المشي نحو ما رأيت مذ اليومان اللذان صاحبا فيهما وكذا النكرة للتخصصة  
نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني كحصول التعيين وهو المقصود وثانيها بمعنى الجميع اى  
جميع المدة فيليها الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت او نكرة اي يقع بعدها  
الزمان الذي قصد هو مع عدد اي المدة التي قصدت هي مع عدد فالبناء بمعنى  
مع حتى لو كان مقصودها ان جميع المدة التي انقضت فيها الرؤية يومان قيل ما رأيت  
مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لانه لما قصد بيان جميع المدة  
لابد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد وتقاتل ان يقول ان  
المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم العدد لصحة ما رأيت مذ يومنا هذا  
او شهرنا وواجب بان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك  
فلا يريد ما ذكرتم وقد يقع المصدر والفعل اوان الثقله بعدها نحو ما فرحت مذ  
ذهابك وما فرحت مذ ذهبك وما فرحت مذ ذهابك فمذ زمان مضاف  
لصحة المحل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول

هـ

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت  
 باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم تفتح في الصنوبر وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ  
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل للمزيد كالمخففة نحو ما فرحت  
 مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في ذكر ان با راداة ان مخففة او مشددة معا  
 او ادرجها في ذكر الفعل با راداة الفعل مجردا وان مع المصدرية وهواى  
 كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ خبره ما بعده وصحة وقوعها مبتدأ ان  
 لتاويلها بالمعرفة اى بالاضافة لكونها بمعنى او اللداة او جميعها خلافا  
 للزجاج فانه يجعلها بعد هاء مبتدأ وها خبر ان مقدما ان اى يوم الجمعة اول  
 المدة ويومان جميع المدة لانها نكرتان وما بعد هاء معرفة او نكرة مختصة بتقدم  
 الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اى  
 يخالف هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اى من  
 الظروف المبينة لذى ولذ ان بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغا  
 غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لذ ان بفتح اللام وسكون النون ولذ ان  
 بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذ ان بضم اللام وسكون الدال وكسر  
 النون ولذ ان بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولذ بفتح اللام وسكون الدال  
 ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذ بفتح اللام واصل اللغات لذ ان بفتح اللام  
 وضم الدال وسكون النون كما ان عضدا بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته  
 فاسكن العين بلا نقل ضمت الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتجا وكسرا  
 او حركت للنون كسرا او حذفت النون واسكن العين بنقل ضمت الى الفاء فحركت  
 النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ  
 وقع هذه اللغات بترتيب اخر وهو هكذا لذ بفتح اللام وضم الدال ولذ بفتح  
 اللام وسكون الدال ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذ ان بفتح اللام والدال و  
 سكون النون ولذ ان بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذ ان بضم اللام و  
 سكون الدال وكسر النون ولذ ان بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غيرت  
 بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او  
 بنقل او بتحريك العين فتجا وكسر اللساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا  
 بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل

ن ح  
مختصة

ضمته

ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بني لدن واخوانته  
 سوى لدى لتشبهها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من  
 عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا ووجعل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه  
 طرد اللباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء  
 لانها بمعنى من عند وجعل لدى التي بمعنى عند عليها طرد اللباب وفيه نظر لانه  
 يوجب ان لا يبني عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى  
 بالحمل على الد الموضوعه وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات  
 وضع الحرف مبني على بناءه وعدم التصرف فيه فلو بني بناءه على وضعه وضع الحرف  
 لزم الدور واجيب باننا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم  
 ان وضعه وضع الحرف مبني على بناءه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه من في  
 لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما تم فلا يلزم الدور  
 والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل الحضور حقيقة واحكاما فنقول عندى  
 ما ل سواء كان المال حاضر اقربا عندك او بعيد عندك لكن في جزر <sup>حفظك</sup>  
 فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول  
 لدى مال الا ان يكون حاضر اقربا عندك ومنها اى من الظروف المبينة قط بفتح  
 القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قَط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة  
 وقَط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقَط بضم القاف وفتح التاء المشددة وقَط  
 بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقَط بضم القاف والطاء المخففة المضمومة وهي للماضي  
 المنفي عموما فعنى ما رأيت قط اى ما رأيت في جميع الأزمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم  
 من ان يكون لفظا او معنى كقولك الشاعر جاء بمدق هل رايت الذئب قط وقد  
 يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط اى دائما ثم الماضى ان كان صفة الزمان اى  
 الزمان الماضى فاصناد المنفى اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظروف اى للزمان  
 الماضى الذي نفى شئ فيه وان كان صفة العامل اى العامل الماضى اى عامل ماضى  
 منفي نحو ما رأيت قط فاصناد المنفى اليه ظاهر وكذا الكلام في قوله وعض للمستقبل  
 المنفى اى عامل يكون امرا مستقبلا منفياعموما لاراه عوض اى لاراه في جميع  
 الأزمنة المستقبلية بنى عوض لتضمن معنى حرف الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج  
 الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله

الحقيقية  
 الاستعمال  
 اى للزمان المستقبلى

كذلك واعراب جينث مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم قبل وبعد والعائض  
 الباقي على وجه الارض اى وقت بقاء الباقيين وبقاء قط لتضمن معنى لام الاستغراق  
 واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين  
 على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن  
 تكرير لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل  
 عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناءها اى يجوز بناء تلك  
 الظروف على الفتح نحو يوم يفتح في الصور ويوم يفتح الضاد قين صيد قهم ويومئذ  
 وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناءها لان الجملة  
 مبنيّة من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان  
 المراد مبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا و  
 لا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا يقع فاعلة  
 ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقيامها مقام  
 المفرد اخرج عن كونها مبنيّة الاصل لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر  
 بغير اللام لا يكون لها الاعراب لالفاظها ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب  
 مجرورا محل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنيّة الاصل ولم يخرج  
 عن شبهها بمبني الاصل لانها تشبه مبني الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة  
 ومضافا اليها بل هي مبنيّة قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضى مناسبها  
 بالاضافة اليها ولو بواسطه كما في اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح  
 للخفة ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جوازا كيوم و  
 ليلة وحين ووقت ونهان اما الظروف المنساقّة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحين  
 ولما كان بناءها واجبا واجبا على ما عرفت وكذلك اى مثل الظروف المذكورة في  
 جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضعف  
 مثل وغير الى ما الى ان الخففة او الى ان المثقلة يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف  
 المذكورة كقوله تعالى مثل ما انك تنطقون وكقول الشاعر **شعر** لم يمنع  
 الشرب منها غير ان نطقت الحامة في غصون ذات او قال يجمع وقيل وهو شجر  
 المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اى في او قال ذات غصون وانما قلب  
 لضرورة الشعر والحامة عند العرب ذات طوق كالفاخته والقري ونحوهما



وكقولك لم ينعني من الجلولس غير انك قائم بنى مثل في المثال الاول لا ضافته الى ما  
 انك وغير في المثال الثاني لا ضافته الى ان نطقت وفي المثال الثالث لا ضافته الى  
 انك قائم وانما بنى لا ضافتهما الى الجملة صورة وشبههما بالظرف للايهام بالاختيار  
 الى المضان اليد لرفع الابهام وانما ذكر بناءهما في محث بناء الظروف وان لم يكونا من  
 الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف فكلما قسم الاسم او لا الى العربي البيني  
 وبين احكام قسميه شرع في تقسيم الاخر للاسم باعتبار وضعه لعين او غير معين  
 فقال المعرفة مما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة شيء اى شيء ملتبس بعينه اى  
 لشيء معين قيد به احتراز عن التكررة فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون  
 فردا معيناً كزيد والرجل للمهود خارجي وانا وانت وهو اوجنسا معيناً كاسامة  
 فانه علم بجنس الاسد وكالاسد محلي بلام الجنس وجماعة معينة من كل فواجنس  
 او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا  
 الحد المضمرات والبهيمات لانها ما وضعا لشيء معين لانها كليات الوضع لان انا  
 مثلاً موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل  
 شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل  
 المضمرات والبهيمات لانها وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا  
 في التركيب لا يستعمل الا المتكلم متعين وانت لا يستعمل الا المخاطب معين وهذا لا  
 يستعمل الا المشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام  
 والمضمرات والبهيمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد  
 نحو وجملك ومراس لك فانه تكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب  
 ومراس لان وضع امثاله لغير معين وانت وقع على معين بعارض توجد وجه المخاطب  
 ومراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفة باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه  
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة  
 نحو ولقد اترو على النسيم يستنمي لما تزان المراد بشي معين اعم من ان يكون فردا معيناً  
 كزيد والرجل للمهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلي بلام  
 الحقيقة ولا شك ان المعرفة بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل  
 اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال  
 انه في حكم التكررة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خارج من الحد

لا  
 لا  
 لا  
 لا

خارجاً

وفيه نظرا لانه لو كان في حكم التكرار لما جرى عليه احكام العرفية من وقوعه مبتدأ أو ذا  
 حال ووضع العرفية وموصوفا بها ونحو ذلك وذلك لان المعروف بلام العهد الذي  
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي الماهية المعينة و  
 وقوعه على فرد غير معين بعارض بحوق القرينة كالذخول مثلا فان الذخول في ماهية  
 السوق من حيث هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق بين التكرار  
 وبينه ان التكرار اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعروف  
 باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة  
 من القرينة كالذخول مثلا وهي اي المعرفة والمعارف ستة بالاستقراء المضمرات  
 نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والبهات اي الموصولات واسماء الاشارة  
 نحو الذي وهذا وانما سمي مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى  
 مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة التكلم اشياء يحتمل ان  
 يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضم  
 الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به  
 وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضوي وما عرف باللام العهدية والجنسية او  
 الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختيارا من ذهب سيديويه  
 على مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وما عرف باللام و  
 لم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم او بالنداء  
 نحو يا رجل لفضل التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه تكرار وفي ذكر المعروف  
 بالنداء نظر لرجوعه الى المعروف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا يذكر  
 المتقدم وانما لم يذكر المعروف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امير  
 امصيا م في مسقر لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما من  
 المعارف والمضاف الى احد هـ اي احد الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق  
 بجذوف مضاف اي اضافة مفيدة معنى ومفعول له بجذوف مضاف اي اضافة  
 اي الذي اضيف الى احد هـ لاجل افادة معنى ومفعول فيه لقوله والمضاف  
 بجذوف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعاد  
 الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تنقيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف  
 على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيديويه وجمهور

لا  
ب  
ب

شك

في العلم  
نحو

اشبه

النحاة وأشار بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المرتبة العلم ما وضع لشيء بعينه عن غيره  
شيء اى شيء ملتبس بشيء بعينه اى بشيء معين وانما خص العلم بذكر التعريف من  
بين سائر المعارف لان المضمرة والمبهات والمضاف بين تعريفاتها قبل والمغرب باللام  
مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة او صيغة  
عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشيء بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد او جنسا كاسماء  
وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كنجار وخباز انسانا كحمار او غير انسان ذلك  
مما يتخذ يولف كما عوج علم فرس لبني هلال او لا كاسامة علم الجنس غير متناول غيره  
انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول فان قيل يدخل  
في هذا الحد المضمرة والمبهات لانها وضعت لشيء معين غير متناول غيره في تركيب  
واحد قيل معناه غير متناول غيره في شيء من التاكيب فيخرج المضمرة والمبهات و  
المعرفة باللام والمضافات لتناولها فردا اخر في تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجنس  
مثل اسامة حيث يقع على افراد غير معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة  
غير متناولة غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه علم  
هذا ينبغي ان يكون الرجعي والذكرى علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة  
معينة مثل اسامة وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف  
نحو زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر لانه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره  
ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول  
غيره بوضع واحد نعم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء  
كان منقولا او مرجحلا كعمران مفرقا نحو زيدا او مركبا نحو عبد الله وبرق نحوه اسماء  
نحو زيدا او لقباً نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا لعين كزيد او معنى حداثا  
كسبحان الله علم التسيير او وقتا كغداة او لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثه  
فعلى او مراد محض لفظه كسعيد كزنا او محض عدد كسنة تضعف ثلثة وانما قال  
غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قالوا لا ز مخشري لئلا يخرج لفظ الله  
لانه لا يشبه شيئا حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبهه وللمخشري ان يقوله في جوابه  
ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود  
فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وللصنف ان يرد ذلك بان  
نفي تناول وان كان سلبا لكن الصلته هي قوله اشبهه موجبة فيوجب ثبوت

وذلك باطل وللزخشي ان يدفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا تصدق  
وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالشيء مع كون الصلة موجبة  
ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي تناول مع وجود ما اشبهه ونفي تناول مع عدم ما اشبهه  
وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف  
المعارف اي اكملها تعريفها المضمير المتكلم نحو انا ثم الخطاب نحو انت لاستحالة الاشتباه  
في المضمير المتكلم وقلته في المضمير الخطاب اذا الخطاب في الغالب لمعين اما الخطأ الغير  
معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم الاشياء  
ثم الوصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احد هاتين باعتبار بحسب المضان  
اليه وهو مذهب سيديويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها  
بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع الشيء لا بعينه  
اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل وفس  
فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وجهك ومراسلك فانه نكرة مع انه يقع على شيء  
معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط  
لتوحد وجه الخطاب ومراسله ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على  
فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقية المعينة ووقوعه على فرد  
غير معين بعارض كالدخل مثلان فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي هي  
ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بكرة لانه لم يوضع  
لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا  
في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه  
لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالة على الكمية وعده  
فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقصر على ذكر  
اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلباً للاختصار  
او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلازم اكثرها التفسير  
بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولي لتعلقها بحيث التذكير والتانيث  
ايضاً ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد  
اسماء وضعت ليبدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات خرج  
بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار

الشيء

الاسماء

ع

سياق الاثبات لان التكرة في سياق الاثبات يحضرن لکن لا بالوضع وکذا خرج رجلا  
لان لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتي في رجل ايضا  
وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضي انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلان لانها  
وضعا لكمية الشيء وان كان وضعا مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا الى هذا عباته  
لا يقال انها يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد  
واثنان به ايضا وهما لم يخرجاه على ما نبتين ههنا فلم يخرجاه فلا بد مما ذكرنا فافهم  
وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشيء عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع  
للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة  
المنسوبة الى كرامى الصفة التي ليستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه  
التعيين وانما يلزم التعيين في الجواب فافهم بنوعه بهذا القيد ما لم يوضع للكمية  
خرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرس والميل وكذا  
خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط  
في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم التعليمي  
ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع  
لما وضع لكمية ما يذرع به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج  
بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بان لو لم يوضع  
لكمية ما يذرع به لکن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة متصفة  
بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء  
فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاشئين ولا خلاف عند  
النحاة في انها من اسماء العدد لصحة وقوعها جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا  
عدها من اصول الاعداد حيث قال اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والعن  
قيل انما يذرع لان على الاحاد بالذ فعات وان لم يذرع لعلية دفعة واحدة وقيل ان قوله  
احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قيل بالجمع يقتضي انقسام  
الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعددات  
فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعددات فيقدر  
فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في المشامل وقال بعض الشارحين  
لو قال ما وضع لكمية لكان اولي لئلا يخرج الواحد والاثنان فانها من اسماء العدد

ع

عند النجاة ولا يدلان على كمية احاد الاشياء فقولا احاد الاشياء مانع الا ما خبر به  
 وقية نظرا لانه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المساندة كالقرسيم والميل وكذا يدل  
 الذراع على ما يتنا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو تلك جماعات  
 وثلاثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد قيل لان ذلك يدل على احاد  
 الجماعات والجموع فلا يرد نقضا واصولها اي اصول اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة  
 فقوله اصولها مبتدأ وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستأنفة كانه لما ذكر تعريف  
 اسماء العدد حرك السامع ان يسأل ما هي فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واحدا الى  
 عشرة ومائة والفت يعنى ان الفاظ العدد التي يرجع جميع اسماء العدد اليها اثنتا  
 عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كما ثتان والفتان أو يجمع  
 كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع أو يعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة  
 وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف أو باضا فثلاثا مائة وثلاثة الان كذا  
 فى الرضى وارتفاع قوله واحد على نه خبر مبتدأ محذوف اي احدها واحدا وعلى  
 انه يدل من بعض من اثنتا عشرة وقية نظرا لان الضمير لازم في بدل البعض وليس  
 ههنا ضمير واجب بان المراد بالضرورة فيه الغلبة والضرورة الاستعمالي فلا ضمير في تركه  
 في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوف والحصول العلم به كما في  
 قولهم البر الكثر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست  
 اسقاطية لعدم دخول ما بعد ها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدل  
 العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغائية فيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل  
 ما بعد ها في ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وتقول على صيغة  
 المخاطب دون الغائب والغائبة اي تقول انت فى الأعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحدا  
 اثنتان للمذكر واحدة اثنتان او اثنتان للمؤنث وهذا جار على الأصل والقياس بتذكير  
 المذكر وتانيث المؤنث وهذه الأعداد وما بعد ها موقوفة لانها مذكورة على طريق  
 التعداد وثلاثة الى عشرة للمذكر وثلاث الى عشر للمؤنث وهو غير جار على الأصل والقياس  
 بالتاء فى المؤنث وانما الحق فى المذكر لتا وبله بالجماعة لان مدلول الثلاثة وما فوقها  
 جماعة فبالجوهي ان ياوّل بالجماعة ليطلق اللفظ مدلوله وتركها فى المؤنث للفرق بينه  
 وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج الى تانيثه اولا وكلمة الى فى كلا  
 الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما ناد عليها الى عشرة هو تلك ويزاد عليه الى عشر

أوصلة لا امتدادية ولا اسقاطية اى قولانتهى الى عشرة وقولنا قولاً مفعول مطلق  
لقله تقول ثمر كما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع في بيان الحد المركب فقال احد  
عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة او ثلث عشرة للمؤنث وهذا جار  
على الأصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيتهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد  
عليها الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة للمؤنث يعنى  
باسقاط التاء من العشرة واشباهها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اى  
اى بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الاول وتانيث الثاني  
وعكس ذلك في المؤنث يرجع العشرة بعد التركيب الى الأصل دون النيف تقليلاً بخلاف  
الأصل والنيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف  
حتى يبلغ العقد الثاني وتيمم تكسر الشين الى شين العشرة المركبة مع غيره في المؤنث  
فقوله وتيمم مبتدأ أو تكسر الشين خبر والحجلة معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث  
ظرف تكسر وانما تكسر تحزرا عن توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في  
احدى عشرة وثلث عشرة وخمسة فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها  
فتحة الاخر من الجزء الاول والباقي فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب والامتزاج  
صارا بمنزلة لفظ واحد والحجزة تسكنها تحزرا عن اربع متحركات مع ثقل التركيب  
وما ذهب اليه تيمم ضعيف لانه عدول عن الفتح الذي هو الاخف الى الكسر الذي  
هو الاثقل وهذا الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين مفتوحة بلاخلاف  
وعشرون واخواتها اى اخوات عشرون اى نظائرها واشباهها فيهما اى في  
المذكر والمؤنث وضماً وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كما في المفصل  
فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها  
منصوبة بكسر التاء نحو رايت همدان عطفت على قوله عشرون وفيها ظرف تقول  
وان رفع اخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والحجلة معترضة و  
جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطفاً عليه وفيها خبر ايقطع سلسلة التعداد  
فيشكل قوله احد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلا بد من جعل هذا العدد مقولاً  
تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعنى اذا زاد على عشرون تقول بالعطف في  
المذكر احد وعشرون وفي المؤنث احدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما  
اقتدم ذكره اى بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبساً بلفظ

تقليلاً

هنا

ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكور وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة و  
عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في  
سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى  
تسع وتسعين امرأة فتقول لثرا العطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا ثم تقول  
بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف عليه  
المفهوم وهو النيف اي ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون ذلك  
النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اي العطف الملصق بما  
تقدم فان قيل الملصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعني النيف دون العطف  
فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب التصاق  
العطف بذلك الشيء مائة والف مائتان والغان فيهما اي في المذكور والمؤنث  
وضعا فتقول مائة الى اخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيها ظرف تقول اي  
تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول قولا ملتبسا بعطف  
النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة والالف  
تثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث  
في المذكور والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة  
واحد او واحدة واثنان او اثنتان وفي الضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة  
وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة ومائتان وثلثة عشر  
رجلا او ثلث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد  
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة  
وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا او ثلثمائة  
وكذا الى تسع مائة وكذا والف وكذا الغان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشر الاف  
وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا  
من الالفاظ وعلى هذا فقس وزد ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد  
ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وفي ثمان عشرة  
فخا ليا مبتدا متقدم الخبر اي فتحم ليا كاش في ثمان عشرة وهو الكثير الشائم قياسا  
على الخواتم لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر وجازا ساكنها  
اي اسكان ياء ثمان في عشر تحفيها وحذفها بفتح النون ساذ خبر لقوله وحذفها اي

م تقول بلفظ ما تقدم

جمعها



حذف الياء مع فتح النون شاذ وإنما جازحذ فيها قولاً بكمال التخفيف وإنما فتحت النون  
 جعلاً لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من افتتاح الصدود ويجوز حذف  
 الياء مع كسر النون للدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افراداً اي غير مركب مع  
 العشرة ولو جعل النون معتقب الأعراب اي موضع اعتقاب الأعراب اي موضع محو  
 الأعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله بها ثانياً اربع  
 حسان واربع فتغيرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الأعداد شرع في بيان  
 حال المميزات اعنى المعدودات فقال ومميزا الثلاثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض  
 بالاضافة اي باضافة الأعداد الى المميزات مجموع لفظاً كثلثة رجال او معنى كسعة رطل  
 وثلثة زود وخمسة نفر وإنما ابتدأ ببيان مميزا الثلاثة لعدم مجيء الميزدون الثلاثة وإنما  
 كان مميزها مخفوضاً على الاضافة ولم يكن منصوباً على التمييز كما يميز ما زاد على العشر لان مميز  
 الأعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة  
 مثل اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا التمييز صير على صورة الفضلات فوجب  
 خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات وأما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع  
 الاضافة كما استعرف وإنما كان مميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كما يميز ما فوق العشر لان  
 مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبا كربي ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود  
 لان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى وأما افراد مميز ما فوق  
 العشرة فلذليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا في الشعر  
 على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسراً او سالماً بالالف والتاء اذ لم يوجد  
 غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجمع الاضافة الى الجمع السالم بالواو  
 والنون اصلاً فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم الكسر يجوز ان يكون كل جمع  
 سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال اذ لم يوجد  
 لواحدها جمع غيرها فيكون هنا مشتركاً بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة و  
 قلة جمع رجل غلبت الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لان الثلثة الى  
 العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة لئلا تكون  
 جمع الكثرة مستعلاً عن الجمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلثة قرويع مع وجود قرويع  
 وليس بقياس وقال المتر فتياس والنتكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة  
 التنبيه على ان الثلثة في الترتيب في حق النساء لغاية شهوتهن الى الاذول وكثيرة الا في

على

ثلث مائة مستثنى مفرغ أي مخفوض مجموع في جميع المواضع الـ في ثلث مائة وما زاد على ذلك الـ تسع مائة فإن مميز الثلث الـ التسع في ثلث مائة الـ تسع مائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرغ ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف وكان قياسها أي قياس المائة المضاف إليها ثلث الـ تسع مئات للمؤنث أو مائتين للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكرهتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر الـ تسعة وتسعين قهقري الـ الجمع الذي طال عهد في ثلثة الـ عشرة فاستحسن الحمل على المقرب وهو أحد عشر الـ تسعة وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في ازوم أفراد التميز وإنما رجعوا الـ الخفض تحريزا عن إهدار حكم الثلثة الـ تسعة من كل وجه فإن قيل إضافة العدد الـ الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئتين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وكيفية نظره لأن لو كان كذلك لآكفي بنظير واحد فإن قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ مجرب النقصان الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز أن يجمع بالالف والتاء كتابات جمع ثبتت وبالياء والنون كتابين جمع ثبت وان لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة و بعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الأخفش ولو ضمت ميم مئات كميم مئين جاز ومميزا أحد عشر و ما زاد عليه الـ تسعة وتسعين منسوب مفرد نحو أحد عشر رجلا قال الله تعالى تَسْعُ وَتَسْعُونَ نعمة أما النصب فلا متناع الأضافة ما في أحد عشر الـ تسعة عشر فلا متناع تركيب ثلثة أشياء مما لا يترجم المعنوي الناشئ من الأضافة الـ المفسر بخلاف المفسر نحو أحد عشر كفاية تركيب ثلثة أشياء وحادي عشر أحد عشر فانه تركيب أربعة أشياء لعدم الأمتزاج المعنوي الناشئ من الأضافة الـ المفسر و ما في عشرين وما زاد عليها الـ تسعة وتسعين فلا متناع حذف النون وبقائها عند الأضافة لأنها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون أصلي وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقائها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره واما الأفراد فلان المفرد أصل فهو أخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والالف وتشبثت بما أي ثلثية المائة والالف وهي أتان والغان

وجمعهاى جمع الالف وهو الالان والون مخفوض مفرد وانما قل وجمعه لم يقل و  
 جمعها كما قال وتثنيةها لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث ثلثمائة ولا يقال  
 مئوت او مئات وانما كان ميمز المائة والالف مخفوضا مفردا لانها يشبهان الثلثة  
 الى العشرة في اللفظ من حيث انها من اصولها العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة  
 ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلاهما عدد  
 الكثرة مع انها يقربان بهذا القسم فاعطي ميمزها احد حكمي ميمز الثلثة الى العشرة  
 وهو الخفض على الاضافة واحد حكمي ميمز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الاخر  
 توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به  
 واذا كان المعدوم مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان  
 الامر بالعكس اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعدوم مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا  
 كالنفس المطلق على الرجل فوجهان اى ففى العدد وجهان اعتبارا لثانث واعتبار  
 التذكير عملا باعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ  
 وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا  
 بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوي  
 الى اللفظ ولقائل ان يقول هذا الحكم ينبغي ان يذكر عند الاعداد التي تفتقر وتتكبر  
 وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنان وثلثة وثلث لا بعد بيان المائة والالف  
 حيث يستوى فيهما التذكير والثانث ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر للواحد  
 والاثنين ميمز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلان  
 مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى ذلك التميز  
 عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لا وادة  
 اى لا فادة ما هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص  
 المقصود بالعدد اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان  
 الفرد الواحد في ميمز واحد والاثنين في ميمز اثنين فلا يصح ان يقع تميز اذ التميز  
 لا يصح ان يكون مغنيا عن الميمز لان حكم التميز قصد الامر من اى التميز والميمز ليحصل  
 الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر فان قيل الاستغناء  
 عن شئ لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوها كما فى الواحد ولا يتجدد  
 الحين اثنين ونعم رجلا ورجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصية

العدد وهي بيان العدد اى الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد و  
 رجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه  
 باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين اى النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية  
 معاً وعدم استغناء كل واحد عن الاخر كما عرف منوان سمناء وقفيزان برا وعشرون  
 درهمها وملاة عسلا واما نعم رجلا ورمه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ  
 فلا يتوجه بهما النقص واما قوله تعالى الواحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين  
 اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعد والذال على تلك العدد تأكيد وتوضيح  
 اى صفة مؤكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد  
 لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس  
 ذلك ايضا بحمل المعد ود على كونه بدلا لا تأكيدا وفي بعض الشروح لافادة النص  
 المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزها  
 وهو رجل ورجلان مثلا بحصول المقصود بلفظ التميز وفيه نظر لان حصول المقص  
 بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التأكيد والتشويق وفي بعض الشروح لافادة  
 النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعنى الواحد والاثنين مع  
 التميز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره مع تعريف  
 التأكيد والتشويق مثل نعم رجلا ورمه رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان  
 التميز لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز  
 خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد النص المقص  
 بالعدد لعدم دلالة على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتج الى ذكر العدد  
 لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي  
 الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل  
 بحذف مضاف لا للفعل المنفى اى ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء اى  
 مخالفة استغناء اى لزوم استغناء اوهو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميزان  
 والا يلزم تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينناى لافادة  
 التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو  
 التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى التثنية ونقول على صيغة الخطاب  
 دون الغائب والغائبة اى تقول انت فى المفرد اى فى استعمال العدد فى احد المعددات

من التعدد الجار والمجرور اما صلة الافرادى الذي افرده من التعدد او ظهر مستقرا  
 وقع صفة المفرد اى الواحد الكائن من التعدد باعتبار اى قولاً ملتبساً باعتبار  
 تصديره اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصدير  
 ذلك المفرد عدد انقص من عدده عددان كما عليه بواحد الثانى مقول تقول اى  
 تقول الثانى فى المذكراى الثانى الاول اى مصير الاول اثنين يعنى ده كنده يك والثانية  
 فى المؤنث اى تانىته الاولى اى مصيرة الاولى اثنين الى العاشر فى الذكراى عشر التسعة  
 اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كنده نه والعاشر فى المؤنث اى عشرة التسع اى  
 مصير التسع عشر واما بدأ بالثانى والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد  
 انقص من الواحد حتى يصير واحداً وكلمة الى اما اسقاطية اى الثانى والثانية  
 وما زاد عليهما الى العاشر والعاشر او صلة اى منتها الى العاشر والعاشر لا غير  
 سبني على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا نقول غير ذلك مما قبل الثانى والثانية وهو الا  
 والاولى وما بعد العاشر والعاشر وهو احد عشر فصاعداً بهذا المعنى اى بمعنى  
 التصدير اما ما قبل الثانى والثانية فلما مر من ان لا عدد انقص من الواحد حتى يصير  
 واحداً او اما ما بعد العاشر والعاشر فعدم فعل ومصدر بمعنى التصدير فى ذلك  
 حتى يشق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثني عشر وربعت ثلاثة عشر  
 ولا ثالث اثني عشر ومربع ثلثة عشر بخلاف الثانى والثانية الى العاشر والعاشر  
 فان لكل منها فعلا ومصدراً فانهم يقولون ثلثت الاحد ثنياً وثلثت الاثني ثلثاً  
 وكذا ربت الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النجاة وهذا هو القياس و اجاز  
 بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشر ايضا فى العقود تسمكاً بما روي عنهم  
 بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين  
 فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشر فى  
 النيف فيقول انا ثالث اثني عشرهم ومربع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر  
 واربعة عشر ثلثنا لانسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولاً على ثلث عقودهم  
 وربعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير  
 المضاف اى انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة  
 عشرهم وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اى وتقول فى  
 المفرد من التعدد باعتبار حاله مرتبته فى التعدد اى باعتبار انه واحد من

المتعددمتصفت بانثان اربالث اوغير ذلك الاول والثاني في المذكر والاول والثانية  
 في المؤنث يعني كرم ودوم الى العاشرفي المذكر والعاشرة في المؤنث يعني دهم وكلية واسفاطية  
 معناه وما زاد عليها من المفردات الى العاشر والعاشرة والحادي عشر عطف على  
 الاول لاعلى العاشر ولا يلزم تعدد الغاية اى وتقول باعتبار حاله فيما زاد على  
 العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يازدهم والحادية  
 عشر في المؤنث بتاتيت الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث  
 وما زاد على ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وانما قال  
 الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اى في اعتبار  
 التفسير وبيان الحال اسم العدد ذبل المراد الاسم المشتق منه اغنى الصفة فيعزل لفظ  
 الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثني الى الثاني واختلفت في وزن اول فقييل ووزنه اقل و  
 قيل ووزنه فوعلى ويؤيد الاول مجيء الاولى في مؤنثه ولو كان ووزنه فوعلى لكان مؤنثه  
 فوعلة وهو المختار ويؤيد الثاني في صرفه نحو اتيت اولاً ولو كان ووزنه فاعل لكان غير منصرف  
 للصفة ووزن الفعل واجيب بان لما كان مشتقاً مما لا فعل له كان معنى الوصفية  
 فيه خفياً فلم يوثر وصفيته في منع الصرف الامع ذكر الموصوف قبله تقول اتيت  
 عاماً اول اومع ذكر من التفضيلية بعده فانها علامة الوصفية واذا خفي عنهما  
 صرف ويكون منصوباً على الظرف نحو جئتك اولاً واحداً اولاً وانما جاز هذا الاعتبار  
 فيما زاد على العاشر والعاشرة لجواز كون الشئ واحداً من احد عشر وما فوقه  
 انما ذكره في صورة التصدير الى العاشر والعاشرة لا غير ولم يذكر في صورة بيان  
 الحال الى التاسع عشرة والتاسعة عشرة لا غير اشارة الى انها غاية المركبة لا غاية  
 بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون الشئ واحداً فيما فوق  
 ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية  
 والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة والالف  
 والمرأة المائة والالف والحادية والمائة والالف فصاعداً الى ما لا يتناهى وانما  
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى  
 التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقا  
 باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة والالف بخلاف المركب حيث يتغير  
 فيه اسم الفاعل دون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغيره بمسب تغير

المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكره في المركب مع انه ذكر  
 عدد المفرد لان تغير المركب ينافي بتغير المفرد فتغير المفرد في اول المفردات الى الاول و  
 تغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره واذا المراد كرتبا دهر الذهن  
 الى ان تغيره الى الاول ايضا ومن ثم اى لاجل انه يجري في الواحد من المتعدد الاعتبار  
 اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اى في اعتبار الاول وهو  
 اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية و  
 لا يجوز اضافة ما يصح للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد  
 يساوى عدده ولا الى عدد فوقه اى مصيرها تفسير معنى ثالث اثنين اى مصير  
 الاثنين ثلثة يعنى سيوم كنداره وهو اسم فاعل من ثلثتها اى صيرت الاثنين  
 ثلثة ثم كرم دورا وهو من الثلث بفتح التاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعنى  
 كرايدن وفي الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلثة  
 الى عدد يساوى عدده اضافة معنوية اى احدها تفسير معنى ثالث ثلثة اى  
 احد الثلثة المتاخر بدرجتين يعنى سيوم سه وهو ايضا من الثلث بفتح التاء ومعنا  
 ش غن ويجوز اضافة ما يصح لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او  
 خمسة فصاعدا اى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص  
 منه وتقول في اضافة ما زاد على العشر ما يصح لبيان الحال حادي عشر احد عشر  
 اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات يعنى يازدهم يازده على الثاني الجار و  
 الجور حال اى واتعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال عن  
 الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خصل الاعتبار الثاني  
 خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت مقولة محذوف بقرينة جواب  
 الشرط اى وان شئت ان تقول قلت حادي عشر مجرد من الجزء الاخير من المضارع  
 تخفيفا الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لانقاء التركيب الموجب للبناء و  
 بنى الثاني لبقاء التركيب المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او  
 استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر  
 المر تسأل الربيع  
 القواء فينطق اى فهو ما ينطق اى لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخره وهل يجزيك  
 اليوم بيد اسهلق اى المغازاة الخالية تقر كما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضع  
 لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخره باعتبار التدكير والتانيث فقال المذكور

الذي

الذي

أويقال لما وقع ذكر التانيك والالتانيك في باب العدم جرى الى ذكر هذا التقسيم وإنما  
 قدم المذكور على المؤنث لاصالته المؤنث ما فيه علامة التانيك وهي التاء التي تصير  
 في الوقف هاء والالف المقصورة والمدودة كما ذكر في المتن وكذا الياء في نحو هائي و  
 تي عند البعض وإنما قدم المؤنث في البيان روما للاختصار ببيان وتعميم التانيك  
 في كل ما يخالفه كقصد يراعى الأعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويكره ان  
 يقال لفظة ما اخذ في البيان من القريب لأن المؤنث وجودي لانه عبارة عما  
 وجد فيه علامة التانيك والمذكور عدمي لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامته و  
 الوجودي راجح على العدمي فقدم ذلك ترجيحاً على العدمي لفظاً وتقديراً هذا  
 تقسيم علامة التانيك سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة  
 نحو امرأة وناقرة وغرفة ونملة وطلحة وعلامة والمقدرة نحو دار ونار ونعل وقدم  
 وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك مقدرة  
 بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقيب لاسيما  
 اذا سمي به مذكراً ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو  
 كلاب واكلب مما جمع مكسراً اذ ليس فيها علامة التانيك لالفاظ ولا تقديراً  
 اما لفظاً فظاهراً ما تقديراً فلانها لو كانت مقدرة فيها رجعت في التصغير قيل  
 المراد بقوله لفظاً اعم من ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكماً لان الحرف الرابع في حكم  
 تاء التانيك ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي والمؤنثات السماعية ثلاثا لاجتماع  
 علامتا تانيك ونحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لانها اول  
 والمذكور بخلافه اى ملتبس بخالفة المؤنث اى ما لم يوجد فيه علامة التانيك لالفاظ  
 لفظاً ولا تقديراً ولا حكماً وعلامة التانيك اى الصلابة التي ذكرت في جد المؤنث التاء  
 التي تصير في الوقف هاء والالف سواء كانت مدودة او مقصورة وبعضهم عدت  
 الياء في هذي وتي من علامات التانيك وذكر ان التانيك بالياء من خصائص  
 اسم الاشارة فلعله تأمل فيهم الاشارة بالتصريف تذكيراً وتانيثاً وافراداً وتثنية  
 والمصنف لم يذكرها لان تانيث هذي يحتمل ان يكون صيغياً عنده لا بالعلامة  
 كتانيث هي وانت يعني هذه الكلمة بكما لها موضوعات للتانيك كتثنية هذا  
 الذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناء هها وهواي المؤنث حقيقي ولفظ  
 الحقيقي وهو الخلق ما بازانة كلمة لمجارية عن مؤنث اى مؤنث كان بازانة او

اللفظ الحقيقي والتثنية



بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والجور وظرف مستقر واقع صفة لحيوان اى ذكر  
 كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في  
 الحيوان احتراز عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمراد  
 بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الرجل كما مر في الانثى وناقته في اليهائم اذ  
 بازائهم رجل وبعير وكذا نفساء وحبلى واثان وعناق ولقائل ان يقول يوفرض  
 ليس بازائهم اذ ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ماله فرج لا ذكر لكان  
 اشمل واجيب بان جينث يدخل الخنثى المذكور في الحد لوجود الفرج فيه على ان  
 التلطف بالفرج <sup>سبحه</sup> واللفظي اى المؤنث اللفظي اى المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث  
 في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خيالي في معناه بخلافه اى ملتبس بمخالفة  
 المؤنث الحقيقي اى ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد  
 كظلمة وعين وانواتها من المؤنثات السامعية وطلحة وحمرة وكالجمع المكسر والصحيح  
 بالالف والتاء كرجال ومسلات وان كان واحدا مؤنثا حقيقيا نزع علم ان المؤنث  
 اللفظي اما ان لا يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما لا  
 مذكرا مسمى صفة كعلامة صفة للمذكور او مسمى جنس اسم كمنلة ذكر او لا يكون مذكرا  
 حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناها ليس بمذكور حقيقي ولا مؤنثا  
 حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة و  
 وتقدير في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمنع  
 طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غير من فعل او صفة او خبر او حا  
 فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع  
 صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره  
 ويسري اليه واما منع الصرف فحال المنخص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى  
 ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكور  
 فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو منلة ذكر كالتانيث ظلمة وعين لان  
 التاء فيها فارقة بين الجنس وواحد لا بين التذكير والتانيث كالتاء في نخلة  
 فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت منلة في قوله  
 تعالى قالت منلة على ان منلة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما  
 لمذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت منلة على ان المنلة انثى كما

الخروج

ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بني ابو حنيفة رضي  
الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت غملة اني ادنو فان ذكر الما جاز  
التاء في فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب رأي في علم الشريعة لكنه  
اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعي  
رحمهما الله تعالى فانهما اشتغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة  
فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال على  
هذا وقصة استدلاله ماروي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة  
فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضر وهو  
شاب فسئل من نملة سليمان صلوات الله على نبينا وعليه اكان ذكر ام اني  
فاقحم فقال رضي الله تعبه عنك كانت اني فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب  
الله وهو قوله نعم قالت نملة ولو كانت ذكر القيل قال نملة كما يقال قال طلحة  
ثم اعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا  
مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتبينوا والحقيقة  
وجعله من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن نحو سلمي  
وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في  
باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية  
على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا نقس واذا اسند اليه الضمير عائش  
الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقريضة السياق حيث قال بعد ذلك  
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالتحيا راد اسند الى المؤنث الحقيقي مضمرا او مضمرا  
والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علمه مذكرا نحو طلحة الفعل والتاء مبتدأ محذوف الخبر  
فالتاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس  
طلعت وانما قدرنا واجبة لاجلثة بقريضة مقابلة التحير والجملة الاسمية جزاء  
الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا محذوف الفعل اي فوجب  
التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا  
متصرا فابغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري  
الى تانيث الفعل ايا في الضمير مطلقا فكما لا الامتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي  
فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في

في علم اللغة كما ان كان صاحب رأي

التاء في فعل طلحة

التانيث لعدم كونه حقيقيا فبالحوي ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصود الامتياز  
 باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث  
 باعتبار المعنى فالتاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم  
 يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان  
 المؤنث من البهائم نحو سارا الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امرأة لا يجب  
 سراية التانيث الى الفعل لجمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي  
 ولما كان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ  
 قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي  
 من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض  
 فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت  
 في ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للذكر نحو طلحة اي انت في اسناد الفعل  
 الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسارا الناقة بالخيار خبر لقوله  
 انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اي بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث  
 باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث  
 من البهائم مؤنث حقيقية غير مؤنث حكما لانه كالمذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز  
 فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس واما قال في ظاهر غير الحقيقي  
 احترازا عن مضمرة نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكما الامتياز كما مر  
 وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف و  
 التاء مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا  
 حقيقيا كالرجال والرجال واما جاز فيه الوجهان لانه ما قول بالجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير  
 مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين ولم ياول بها جمع المذكر  
 السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه  
 حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ان  
 قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده  
 مؤنث كسنتين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت

سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من  
الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث  
لم يقل وحكم الجمع غير المذكور السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقي لان مضم  
الجمع غير المذكور السالم ليس كمضمr المؤنث غير الحقيقي لان مضم هذا يستلزم  
التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضم ذلك يستلزم التاء والواو في المذكور العقلاء  
نحو الرجال جاءت او جاءوا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي الايام  
مضت او مضين فكان حكم مضم ذلك كحكم مضم هذا في الحاق العلامة لاني في حقوق  
التاء واضافة ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيعة واخلاق ثياب فان قيل لفظ غير  
لا يتعرف بالاضافة الى المعرف فكيف يقع صفة الجمع قيل انه بدل لاصفة او صفة  
الجمع يجعل الام زائدة او على القول بتعرف غير باشتهارده بمغايرة المضاليه  
لان له نقيضا فان جمع المذكور السالم مشهور بان نقيضه الجمع المكسر والجمع  
السالم بالالف والتاء على نحو قولك اعجبني الحركة غير السكون وقوله مطلقا ظن  
ما في المعنى التشبيهية المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكور  
السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الاحوال فيكون معنى التشبيه عاملا  
في الطرفين المستقر وضمير جمع العاقلين غير المذكور السالم اي ضمير جمع المذكور  
العاقلين اي الضمير العائد الى الذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت و  
فعلوا اي ضمير ما يوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمير فعلت وهو المستكن فيه  
المقرون بالتاء الساكنة التي هي كتاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو ونحو الرجال  
جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتا ويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة  
لهذا النوع من الجمع وهو جمع العاقلين وكي بعض النسب وضمير العاقلين غير المذكور  
السالم فعلت وفعلوا فقول غير المذكور السالم صفة جمع العاقلين وانما قد جمع  
العاقلين بغير المذكور السالم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضمير هم  
الواو فحسب يقال الزيدون والمسلمون جاؤا لان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع  
ولا يقال الزيدون والمسلمون جاءت بها ويل الجماعة كراهة اعتبارا للتانيث مع  
صيغة المذكور وضمير نحو النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها عن مؤنثات اللفظية  
والمعنوية وضمير نحو الايام من جموع غير العقلاء فعلت وفعلن اي ضمير فعلت و  
هو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الايام

مضت او مضين بناءً التانيث بتاويل الجماعة او بالنون اما في نحو الايام فلذلك جمعها الغير  
 العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في  
 نحو النساء فللمحمل على جمع غير العقلاء اذ الالف لقلته عقولهن بجرين مجرى غير العقلاء  
 ويمكن ان يباد بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على اعادة الصفة  
 المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فروعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكور  
 للاسم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المشنى فالاسم على  
 ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المشنى والمجموع ليعلم ان سواهما  
 المفرد وما للاختصاص وقدم المشنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقرينه  
 بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرت لعدم اختصاصه بشرطة بخلاف  
 الجمع لاخصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء وبان لا يكون  
 أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بناء تانيث كعلاقة واختصاص  
 القسم الاخر وهو الجمع بالالف والياء بالمؤنث او بذكر كونه يكثر نحو سورادقات قامت  
 او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خاسيا نحو سفر جلات وان  
 لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا معه المذكور ولا مجردا عن التاء من  
 الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة  
 وتوفيق الوضع ما حقق اخوه الف نحو المسلمان والزيدان وقوله اخوه مفعول كحق و  
 الالف فاعله والحقوق در رسيدن اوباء مفتوح ما قبلها اى قبل الياء نحو المسلمين  
 والزيدين وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله  
 لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى ياء فتم حرف جعل قبلها لوقف ما قبل الالف والنون  
 مكسورة لان الاصل في البناء السكون وانما عدل نحو من اجتماع الساكنين و  
 الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولما لا ينقل اللفظ بتوالي الامثال هو  
 فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحيتين وفتحة النون ولتعاادل ثقل الكسرة  
 خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة  
 دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلث فتحقق  
 بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقريبا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية  
 تكثرها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولوقوف اخر ضميرها في الفعل  
 وهما وانما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع

انش  
 ٥١  
 ١٥٦

في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وكصوبها بجمع الشفتين  
 ولوفوق اخر ضيره في الفعل وهو هوما وانتموا اخر زيدات الياء تكثيرا لا بنية  
 التثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث و  
 الالكان الالف والواو فيهما في الاحوال الثلث و فرقا بينهما بحركة ما قبل الياء  
 ففتح في التثنية لوفوق ما قبل الالف وكسرى في الجمع لوفوق الياء وفتح في التثنية لوفوق  
 ما قبل الياء وكسرى في الجمع فرقا بينهما او كسرى في الجمع لوفوق الياء وفتح في التثنية  
 فرقا بينهما وقوله ليدل متعلق بحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف و  
 الياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين  
 الالف والياء قيل انه عائد الى ما لحق اخره ذلك وفيه نظرا ايضا لانه على هذا  
 لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله حتى قيل انه عائد الى اللحوق وفيه ايضا نظر  
 لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان  
 يؤخر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض  
 على الحركة والتثنية الثابتين في الواحد ولا تاثير لها في هذه الدلالة اى في  
 الدلالة على ان معه الضمير عائد الى ما وهو عبارة عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك  
 الاسم مثله اى مثل ذلك الاسم في اللفظ فردا كالزيدين او جماعة كجمالين و  
 قومين من جنسه اى من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنسه اشارة  
 الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه  
 لا يشي لا يقال العينان للشمس والباصرة والقران للحيض والطهر خلافا للدلالة  
 وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر و  
 العمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو  
 العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسي واجيب  
 عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا  
 للمذكور على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في العمرين  
 وعن الثاني بانه محمول على عموم الجازاي السميان بالعين وهذا الجواب يتأتى  
 في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيرا كوكب السماء وبالعينين افضل من امر  
 محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين  
 المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر ويقال المراد بقوله مثله

ما يماثله في الوحدة بقريظة قوله في الجمع ليدل ان معه اكثر منه فلا يرد  
 شيء من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنس اى ولا واحد من خلاف جنسه  
 ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا الاستغنى عن قوله من جنسه  
 لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر  
 لان مشترك المثني فرد من افراد المثني وان كان هذا الفرد متمتعا وامتناع فرد  
 لاينا في كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد المتمتع  
 الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقم هو  
 مقاصد ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت  
 والمفعول الثالث من باب علمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في اخره تخفيفا  
 ولم يخرجوا ترخيم المضان والمستغان وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل  
 على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من المتسعات الى غير ذلك والحق ما  
 ذكره الزمخشري في المفضل قائل المثنى وهو ما حكمت اخره زياد فان الف  
 او ياء مفتوح ما قبلها ووزن مكسورة ليكون الاولى علما للضم واحد الى واحد  
 والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا  
 المشفية عبارة الشريفة حيث جعل الالف او الياء علما على ضم واحد الى واحد من  
 غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثني الصحيح غير المتمتع فان قيل  
 لو كان الجنسية في المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو مزيد  
 قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الاخر و  
 الزيدان كذلك فالمقصود اى فالاسم المقصور وهو الذي في اخره الف مقصور  
 وسمى مقصورا لامتناع عن المد والفاء لتفسير الاقسام استفادة عن عموم قوله  
 ما الحق اخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصود والمدود لكنه ترك ذكر  
 الصحيح والمنقوص لظهور حكمها بالعدم جريان تغير في تثنيتها ما بين حكم المقصور  
 والمدود فقال المقصور كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان  
 كان مجهولا الاصل ولم يميل الى الياء كالمسمى بالى ولدى وهونلا في الواو للحال  
 والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى الثلاثي المجرد اى ذو ثلثة احرف لا الثلاثي  
 الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو محلى ومصطفى فليست  
 الفه واو فليل عصوان في عصا واللوان ولد وان في المسمى بالى ولدى اعتبارا

مع  
بلى

للاصل ما في اصله الياء حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على  
 اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لكان الثقل كعلى ومصطفى  
 واليه اشار بقوله والآى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى  
 او حكما بان مجهول الاصل او عد يمه وقد اميل كالمسمى متى والى او كان على  
 اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كعلى ومصطفى او زائدة كجبل  
 وارطى وحجى وجبارى فبالياء اى الفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى  
 ومتيان وبلديان في المسمى متى وبلى ومعلبان ومصطفيان وجبليا وارطبا  
 وانما قلبت ياء اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد  
 على ثلاثة احرف ولتقابل ان يقول لو قال والاياء لكان اوفق بقوله قلبت واوا  
 واخصر الا ان يقال انما عدل عنه لقصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية في الجزاء  
 لكثرة صورته وغلبته وجوده والمد وداى الاسم المدودان كانت هزته اى همزة  
 المدودة اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة كقراء جمع قارئ  
 ثبت الهزة لكان الاصل فيقال قزان وحكى ابو على الفارسي عن بعض العرب  
 قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخواته من الحمراء والصفراء وان كانت الهزة للتانيث  
 كحمراء وصحراء قلبت واوا تقول حمراوان وصحراوان وانما لم يثبت كراهته وقوع صورة  
 علامة التانيث في الوسط فان قيل ان التاء في نحو مسلمة ايضا علامة التانيث و  
 قد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغي ان  
 لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لثلاث ليتبس بتثنية المذكر وانما قلبت واوا لاياء  
 تحزرا عن اجتماع اليائين في النصب والحز وكون الواو اقرب الى الهزة من الياء  
 المماثلة اياه في تعويضها عنها في ائتت ووقئت والآى وان لم يكن اصلية ولا للتثنية  
 بل كانت منقلبة عن اصلية واوا ككساء اصله كسا واويا كدراء اصله رداى  
 او كانت زائدة للحاق كعلباء فانه ملحق بسرواج والعلباء رگ كردن والسروليم  
 كجاده شتر بزرگ وجائى نرم كدر وگياه برويد فالوجهان اى فقيها الوجهان اى فقه  
 الالف وجهان او فقيه الوجهان اى في الاسم المدود الوجهان الثبوت والقلب  
 اما الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار الحاقها بالانقلاب عنها و  
 اما القلب فلشبهها بجمزة التانيث في عدم كونها اصلية فيقال كسان و  
 رداان وكسان وهداياان ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى وقت





او تغيير هيئة اى حركة كاسد في اسد فان قيل هذا يشكل في نحو فلك و  
 هجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع  
 حروفا وهى قيل قوله بتغير ما يشير الى ان التغير التقديرى كاف لان  
 لان معناه ائى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة المجموع او تقدير اكما  
 في فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة  
 في اسد ورجال وفي الواحد اصلين مثل الضمة والكسرة في قفل وجمار  
 فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقدير او فرضا وفي قوله على احاد مقصودة احتراز  
 عن اسم الجنس نحو نخل وتولد لالتما على احاد غير مقصود اذ المقصود بهما  
 وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال  
 فيها فاعرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحرف ومفرد  
 على احاد مقصودة فلا يرد نخل وتراصلا لعدم دلالتها على الاحاد بحروف  
 المفرد اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام  
 المفرد فيهما وكذا التمر والتمر وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع نحو  
 رهمط وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بجمع حيث لم يؤت فيها بحروف  
 مفردة اتما فيقصد احادها بان قيل يصدق هذا الحد على اسماء المجموع  
 التي لها احاد من تركيبها نحو مركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في  
 الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو مركب وصحب  
 وان وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفرد  
 بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بل ارد الى الاصل مع كونه على غير  
 صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد  
 بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فيصدق  
 عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون  
 موقوفا على كونه جمعا له فيلزم الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير  
 لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امرأة وعباديد وعبايد بمعنى الفرق لعده حروف  
 المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا فرضا كما  
 في المجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على وزن المجموع واستعمالها  
 في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند

تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو عباد وعبد ود  
ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و  
غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحدا لعدم جريان احكام الجمع  
فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض  
الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله  
حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سفارح جمع سفر رجل وفرازد جمع فرز  
وان اريد به الجنس مجمل الاضافة على الجنس يكفي الحرف الواحد فوجبان  
يكون نساء ونسوة جمع امراة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهزة والتاء في  
كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراى به  
جميع حروف مفردة كرجال وجعا فراو بعضها كسفارح وفرازد ونحو تير و  
ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كما عت وطا  
وهو قول سيبويه جريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس  
واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع  
فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلمة لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو  
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضمير في التزام كون  
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجمع  
التي لها احاد من تركيبها كجمال وياقوت وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة  
على الاحاد فجمال عنده جمع جمال وياقوت جمع بقات وركب جمع راكب وصحب جمع  
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس  
لها احاد من تركيبها كتمر وتمرّة وتخل وتغلة واما اسم جمع او اسم جنس واحد  
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا  
واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس  
مما يفرق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو فلك جمع  
لتحقق التغير تقديره على ما بيننا وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح  
لمذكر ومؤنث المذكر اي جمع المذكر الصحيح او المذكر الجموع صحيحا والجملة مستأنفة  
لان لما قال فالصحيح لمذكر ومؤنث كانت سالكا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع  
المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ

طالع الدركي

حروف واحدا

نوعان اسم  
يقول سيبويه  
بعض

فالمدكر الفاء للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها أي قبل تلك الواو  
 لوفق الواو وبقوله آخره مفعول كحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة  
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدأ مقدم والخبر والجملة الاسمية صفة  
 واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله اوباء مكسور ما قبلها أي قبل  
 الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطفت على قوله واو اوباء أي ما لحق اخره  
 احداهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خصة الفتحه ثقيل الواو والضممة ليدل  
 متعلق كحق والضمير عائد الى حقوق الواو والياء وقبه نظرا لانه قد سبق حقوق الواو  
 والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى اللقوق وقبه  
 نظرا لان حقوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين  
 فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم الا ان يحل الكلام على حذف العطف  
 ويكون المعنى كحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين  
 فيستقيم الكلام على التثنية والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما هو عبارة  
 عن الاسم أي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب  
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل  
 ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وهما كائن على سبيل الفرض يعني لو فرض  
 الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان افقر من الجار واعلم  
 من الجدار يعني لو فرض الفقه في الجار والعلم في الجدار لكان فلان افقر واعلم منها  
 ومنه بيت حماسة **شعر** اللوم اكرم من وبرو والده :: واللوم اكبر من وبرو ما  
 ولداه والوبر اسم رجل فان قيل لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج  
 المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية  
 ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجموع مطلقا  
 بقطع النظر عن كونه صحيحا او ممتعا فلم يحجج الى هذا القيد لاخراج الجموع الممتع  
 فان كان الفاء لتفسير احكام الاستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله  
 على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكمه او  
 سلامته عن التغيير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان اخره اسم كان  
 أي اخر الاسم ياء خبر كان قبلها أي قبل تلك الياء كسرة فاعل الظرف او مبتدأ  
 مقدم الخبر والجملة صفة ياء أي ياء حصل قبلها كسرة

كقاض حذف الياء لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال  
 مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها الاستثقال  
 الحركة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وان كان اي الاسم مقصورا الى  
 اسم اخره الف مقصورة نحو مصطفى حذف الالف المقصورة لا لتقاء الساكنين  
 وبقي ما قبلها اي قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتحة على الالف المحذوفة  
 مثل مصطفىون جمع مصطفى اصله مصطفىون فقلبت الياء الفاء ثم حذف  
 لا لتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر  
 مبتدأ محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية اي نظيره  
 مثل مصطفىون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان  
 الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكور علم يعقل اي شرطه الامور الثلاثة  
 المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجميع لسلامة بناء الواحد  
 فيه والمذكر العاقل اشرف من غيرم فاخص بالاشرف ثم اعلم ان قوله و  
 شرطه مبتدأ وقوله فمذكور خبر بمعنى حصول مذكور والفاء زائدة والشرط معتد  
 وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر  
 ولم يوجد في السعة ونز يادة الفاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف  
 اما فيكون الفاء في جواب اما وينبغي اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر  
 بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى  
 المبتدأ مقدر بعد الفاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكور وفيه نظر لانه  
 على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح  
 الشارح في بحث المبتدأ او لاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح  
 الرضي هذه عبارة ركيكة قال شيخنا واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه  
 احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اي شرطه  
 ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالنون اسما فذلك الشرط حصول مذكور  
 والثاني ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه ما يذكر وقوله ان كان  
 الى اخره استيناف اي ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزانية فاجلدوا ان  
 التقدير الزانية والزانية حكمها ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه  
 مبتدأ محذوف الخبر اي وشرطه على التفصيل وحذف وحذف هذا الخبر بقية

ع  
 و  
 و

عما بعده من الجملتين اعني ان كان اسما فكذلك وان كان صفة فكذلك والرابع انه  
 مبتدأ أو الجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ  
 بجذوف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون اي بيان شرطه هذا  
 الكلام ان كان اسما فذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع  
 بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اي شرط ذلك المذكر في هذا النوع  
 من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون  
 او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدارا فادة قوله فهو مذكور وقوله علم  
 يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكور  
 خبر مبتدأ محذوف اي فذلك الشرط حصوله مذكور او فذلك المذكر علم يعقل  
 وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ  
 العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة  
 يعني المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم دون لان المذكر الحقيقي هو مسمى  
 العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي اريد  
 جمعه بالواو والنون من التسامح بجذوف مضاف اي فهو اسم مذكور ولا  
 تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل فان اريد للفظ المذكر  
 يعني المذكر اللفظي فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه  
 مذكور لفظي ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ  
 العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل  
 علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم  
 من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة  
 بالواو والنون لانه مذكور من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال يعلم مكان  
 يعقل لكان اولي حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الملائكة  
 بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه  
 تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمعه بالواو  
 والنون بالتاويل نحو بلغت من البلغين بضم الياء جمع بلغة وهي الذاهية  
 اي بلغت من الداهي وانما جمع بالواو والنون لان الداهي لما صدر منها  
 فعل العقلاء وهو اصابة المحال والكتابة اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء

٤ يكون اسما لله تعالى

فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى اللفظة وانما  
لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى توفيقية ومنع الشرع لاينا في اطلاق اللفظة  
كذا في بعض شروح المنار وان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد  
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار  
افادة قوله فمذكر هو الصفة او ارادة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك  
مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر يعقل او فهو  
مذكر يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا وهو مذكر كان قوله وان لا يكون  
افعل فعلاء محمولا على حذف مضاف اي ذوعدم كونه افعلا واذ اقدر  
فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمرد  
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكروا ان اريد  
به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بقاء تانيث مثل علامة ضامعا نحو وابشرا  
التذكير اللفظي وان لا يكون افعلا عطف على قوله فمذكر اي فمذكر وذو ان  
لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اي ذوعدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة  
وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله  
افعل خبر لا يكون واصافته الى فعلاء باذني ملاسته اي افعلا كذا مؤنثة فعلاء  
لكن يريد عليه ان افعلا ههنا علم لما يوزن به من نحو اضر واسمر وغيرها والعلم  
لا يضاف واجيب باناسلهنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بتكرار  
بواحد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلا ن فعلى مثل احمر فانه لا يقال  
فيه احمر للفرق بين افعلا هذا وبين افعلا التفضيل حيث يضم جمع افعلا  
التفضيل كامل ولا يشكل هذا باجمع جمعاء حيث يجتمع جمع بالواو والنون  
فخوا جمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو في الاصل افعلا  
التفضيل لا افعلا فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلي وافعل فعلاء  
يختص بذلك ويجوز ان يكون تانيث على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه  
الاشكال اصلا ولا فعلا ن فعلى عطف على افعلا ولا زائدة لتأكيد النفي واصافة  
فعلا ن الى فعلى باذني ملاسته كافعل فعلاء اي ولا فعلا ن الذي مؤنثه فعلى  
مثل سكران فانه لا يقال فيه سكران للفرق بين فعلا ن هذا وبين فعلا ن فعلا ن  
ميت بجمع جمع هذه الجمع كندسانون ولا مستويا عطف على افعلا ولا زائدة

التفضيل ههنا لا يصلح ان يقال كذا

لتأكيد النفي اى وان لا يكون المذكور مستويا فيه اى في ذلك الوصف مع المؤنث  
 نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور فان المذكور فيهما مستوي مع المؤنث يقال  
 رجل جريح وصبور وامرأة جريحه وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون  
 لانه لو جمع مذكر بالواو والنون كجمع مؤنثه بالالف والتاء حينئذ يرتفع  
 الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة استخف اى ارتك و  
 اضعف من الاولى لان ضميران لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى  
 وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا  
 الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره وكو قال والمستوي فيه المذكور  
 المؤنث لكان شيا الى هذا عيارته وقال شيخنا واستادي تغده الله تع بالرحمة  
 والعفوان ان ضميران لا يكون عائد الى المذكور الى الوصف فلا يلزم ما ذكر  
 من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفتان عاد الى المذكور دون الاسم  
 بدلالة ان البحث في المذكور ان صدر البحث المذكور ما يحق اخره فلا اشكال  
 اصلا ولم يحتاج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افعال فعلاء ويكون المعنى  
 شرط ان كان صفة حصول مذكور وعدم كون المذكور مستويا في ذلك الوصف  
 مع المؤنث وكذلك عاد الى الاسم لكن حينئذ يحتاج في الربط الى تقدير فيه في قوله  
 وان لا يكون افعال فعلاء فيكون المعنى شرط ان كان صفة فهو مذكور يعقل وذو  
 عدم كون المذكور فيه مسمى افعال فعلاء وعدم كون ذلك المذكور مستويا فيه مع  
 المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين  
 الانصاف ولا تاء التانيث عطفت على قوله افعال فعلاء اى وان لا يكون كاشفا  
 بتاء تانيث او عطفت على قوله مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكور كاشفا بتاء تانيث  
 مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان تبقى التاء وتترك  
 فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التانيث وهو مستكره وان ترك  
 لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه  
 كعلام ويجذف نونه اى نون الجمع للاضافة لانه نون عوض عن التون المنافي  
 للاضافة لان الاضافة يقتضى الاتصال والتون الانقطاع وقد شد نحو ارضين  
 بفتح الراء كارضات وتمرات وسنين وبثين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال  
 مفكروهم ان يقال ان الارض والسننة والثبة والقلعة ونحو ذلك جمعت بالواو



والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل وتعلمية والوصفية  
 فاجاب بقوله وقد شد غوارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين  
 وارضين كجبر النقصان الواقع في واحدة وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في  
 ارض لانها في التقدير ارضة بهليل تصغيرها على ارضية وكاللام في سنة فان  
 اصلها سنة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبر لما دخل عليهما  
 من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات  
 كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لهم اشرف  
 الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اي الدواهي ونحو  
 قوله تعالى رأيتهم لي ساجدين متاؤل لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اصنا  
 المحال والتكاتب من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء  
 فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اي جمع المؤنث الصحيح او المؤنث لجمع صحيحا  
 ما حق اخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات وشرطه اي شرط الاسم الذي  
 جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان الاسم  
 الذي جمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر او الواو  
 للمحال اي لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر فان يكون مذكوره اي مذكر ذلك الاسم  
 او ذلك المؤنث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو  
 والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع و  
 جمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف  
 والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لاجمع التكسير ليكون  
 الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم  
 ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى  
 اخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان اعتراض  
 الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتدأ قبل الفاء  
 اسم الاشارة ويكون المبتدأ المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر  
 لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه  
 بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكوره كذا او يقال قوله وشرطه مبتدأ  
 محذوف والخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى كثرانته والذاني

فأجلدوا كما مر أو يقال انه مبتدأ خبره محذوف أي وشرطه على التفصيل واحد  
 هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر أو يقال انه مبتدأ بجذ من مضاف والجملة  
 الشرطية خبر بتأويل هذا الكلام كما مر وان لم يكن له أي لذلك المؤنث ولذلك  
 الاسم مذكراً مجموع بالواو والنون فان لا يكون أي فالشرط عدم كونه مجرداً عن التأء  
 إذ لو جمع مجرد عن التأء بالالف والتأء لزم اللبس بذي التأء كحائض حيث يقال  
 في جمع حائضه التي أريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي  
 أريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لأن  
 ما فيه التأء صريحاً اليق بالجمع والالف والتأء ما فيه التأء تقديره والأي وان لم يكن  
 المؤنث صفة بل كان اسماً نحو هند ومرعد وتمر وكسرة وغرفة جمع مطلقاً ظرف  
 أو مصدر أي زماناً مطلقاً أو جمعاً مطلقاً أو غير مقيد بشرط فيقال هذات  
 مرعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات  
 بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان  
 الجمع المكسر فقال والمكسراي المجموع المكسروني بعض النسب جمع التاكسير  
 ما تغير كلمة ما على النسبة الأولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع أي مجموع  
 أو جمع تغير فيه بناء واحد المحقق كرجال في جمع رجل وأفراس جمع الفرس أو  
 المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون أراد بالتغيير اعم من ان يكون حقيقة  
 كعامية المجموع المكسرة أو تقديره كما مر في فلك وهجان فان قيل هذا الحد  
 ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات  
 بفتح السين وكسرها جمع كسرة يسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة  
 يسكون الراء فانها مجموع سلاطة مع وقوع التغييرات قيل الاعتبار بالتغيير هنا يكون  
 في أي ان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون  
 مصطفون واصل معلون معلون وكذا البواقي وجمع التاكسير ينقسم الى جمع  
 القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والحد  
 داخلان أي حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في  
 القلة وبنية جميع القلة افعال وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على  
 قوله فعلة أي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الأربعة وكلها نوعي جمع  
 السلاطة ونراد الفراء فعلة ككلمة جمعها كل ونراد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع



على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح  
 مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحد  
 على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم  
 الابهام وهو اى المصدر من الثلاثي اى من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي  
 سماع اى مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه  
 ويرتقى الى اثنين وثلاثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلثة احرف  
 لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسي لا  
 سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر  
 على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اى حال كونه  
 ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتأتى على مذهب الكوفيين وفيه  
 جعل هذا الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس بقوله سماع  
 فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمرة لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره  
 اى غير الثلاثي قياس اى مقيس او قياسي او ذو قياس اى من شأنه ان يثبت  
 من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اى وهو من  
 غيره قياس وحذف هذا المبتدأ بقربينة السياق فيكون الكلام من باب  
 عطفت الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين  
 مختلفين يعطف واحد بان يكون قوله من غيره عطفت على قوله من الثلاثي  
 وقوله قياس عطفت على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب  
 المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار  
 ويقال الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمر ولكنه لم يثبت او يحل الكلام على قوله  
 الفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا على اعرفت من قبل وزييد  
 في بعض النسخ مثل اخرج اخرجوا واستخرج استخرجوا وخرج خرجوا واستغفر  
 استغفروا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة ويعمل المصدر بعمل  
 فعلة لمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ما ضيا او غيره حال من فاعل يعمل  
 اى حال كونه ما ضيا وغير ما ضي اى سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضري في مس  
 زيلا وغير الماضي اعنى الحال والاستقبال نحو ضري زيدا الان او غدا ستزيد  
 ولم يشترط الاعمال ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط الاعمال اسمي

انما هو  
 انما هو  
 انما هو

الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار مشابهة  
 الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه  
 يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال  
 اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا  
 ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل  
 اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيدا شديدا لان العمل  
 لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان  
 المصدرية اذا دخلت على المضارع خلص الاستقبال ثم المصدر انما يعمل اذا  
 لم يكن المصدر مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل  
 حينئذ للفعل لانه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف موجودا  
 القوي ولان عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تعذر  
 تقديره بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضربا بضربت ان ضربت واذا  
 سد مسد الفعل يصح ان لا يعمل للمصدرية بل لنيا بته مناب مفعول كما سيجي  
 ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه اى على المصدر لانه ضعيف العمل  
 ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر او لامضمر بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصا  
 مشابهة الفعل لفظا ومعنى اما لفظا لعدم موازنة في جركانه وسكناته واما معنى  
 فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازن لفظا ومعنى وكذا اسم  
 المفعول على ما سنينه في موضعه وكونه بتقدير الفعل مع ان وشي مما في جيران  
 لا يتقدمها لان حرف ان موصولة والفعل التي بعد هاصلتها وشي مما في حيز  
 الموصول من الصلة ومعملها لا يتقدمه ولا يضم فيه اى ولا يضم معموله اى فاعله  
 مستتر اية لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربت زيدا وانما لا يضم  
 الفاعل فيه لانه لو اضم فيه لامضمر في مثناه ومجموعه لثلا يلتبس الثنى والمجموع بالثاني  
 ولا يجوز اضماره في الثنى والمجموع لانه يستلزم التثنية في الثنى وهما ثنية المصدر  
 وتثنية الفاعل المضمر واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل  
 المضمر وهو مستقل ولو لم يكن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم  
 التلبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا تجاده مع فاعله فيما صدق عليه فتثنية احدهما  
 وجمعه تثنية وجمع الاخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولما قل

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير الثني والمجموع لا يثنى ولا يجمع كالظن المستقر  
 واسم الفعل فانها يتحملان ضمير الثني والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا  
 زيد رويد عمرو وايا زيدان رويد عمرو وايا زيدون رويد عمرو وهذا حاصل ما ذكر  
 في الرضي واوجب بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما  
 اضمر فيه وهو الفعل لاحقيقة بخلاف المصدر فان غير قائم مقام غيره فافترا  
 ولا يلزم اى المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى او اطعمهم  
 في يوم ذي مشغبة يتما لضعف عمله لما امر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا  
 عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعاقبه ولان التزامه يؤدي الى  
 الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل  
 لا يضم فيه ويجوز اضافته اى اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني ذق القضا  
 الثوب وهو الاكثر من اضافة الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر  
 الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول العم من ان يكون  
 مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجراد وضرب يوم الجمعة  
 وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قد المصدر بفعل  
 معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف  
 جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونسبا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب  
 اليوم زيد عمر ولو اعمال اى اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اى حال كونه  
 مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا  
 كان باللام لا يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه  
 صم على قلت لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه في مجال القرار يخ  
 الاجل والبرد منعه وجعله بتقديره في اعداءه او بتقدير مصدر متكررا ملا فيه  
 اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لمربات في القران شئ من المصادر المعرفة  
 باللام عاملا في فاعلي او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تع  
 لا يحب الله الجحيم بالشؤم من القول فان كان مطلقا نتيجة التقيد بقوله اذا  
 لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام اعمال  
 المصدر وعند ذكر عمله اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل  
 دون اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

هذا

المعجم العربي

المعجم العربي

بدل لامنه اى من الفعل بعد حذفه لمحمد الله وشكر الله لا كأننا بمعنى الفعل كاسم  
 الفعل لتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف اى فيجوز الوجهان او  
 مبتدأ محذوف الخبر اى ففيه الوجهان والقاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على  
 الثاني كما ستعرف ان الجزاء اذا كان مضارعاً مثبتاً يجوز القاء واذا كان جملة اسمية  
 يجب يعنى تجازان يكون الفعل عاملاً للاصالة وجازان يكون المصدر عاملاً للنيابة  
 لا للمصدرية ولان المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل  
 قوي من حيث الاصالة تضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر  
 حتى تمنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل  
 ما اشتق من فعل وانما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها  
 منشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات  
 من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق اى اشتق لمن قام الفعل به  
 وفيه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدث  
 والحار والمجروح حال اى حال كونه كأننا بمعنى الحدث اى بمعنى الدلالة على صفة  
 حادثه لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث  
 نحو احسن وكرمه ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد  
 ان لم يكن واذا اريد الحدث قيل احسن وكارم الان او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت  
 الجنابة لا بمعنى حدثها وكذا الاحتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت  
 نحو احسن واکرم لكن يرد في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل  
 بمعنى الحدث نحو احضرب واقتل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث  
 لكنه مع زيادة فيعتبر الحثية فانها منظورة في جميع الحد ودلاسيما الحد ود النحوية  
 فيكون للمعنى اشتق من فعل لمن قام به الفعل اى من حيث انه قام به الفعل لا من  
 حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث انه قام به زيادة الفعل  
 على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع انها  
 اسماء الفاعلين الا ان يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث و  
 طلاق وليست باسم فاعل او يقال ان معنى الثبوت فيها بعارض الاستعمال لا  
 بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد واثرو ثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام  
 والثبوت مع انها اسماء الفاعلين واجيب بانها تدل على حدث الخلود والدوام الرسوخ

والاستمرار وأجيب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار  
الموصوف التقدير المنزه عن التعبير والحدوث ويَدْخُلُ في الحد الناهق والصاهل  
والعاري وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها أسماء الفاعلين معها يخرج بقوله  
لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء وأجيب بانها تدخُلُ في الحد على سبيل التعليل  
حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام أسماء الفاعلين من الصفات  
نحو قارب وباعد ونحوها من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات  
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا  
بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به لان يراد  
بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به و  
لم يقل لمن فعل لثلاثي يخرج نحو متكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كاد وحاسن  
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بمحدث بفعله وصيغته وهذا  
مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير  
ذلك وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد  
قطيعة اذ الاصل من الثلاثي الجرد على فاعل الظرف المستقر خبر لـ وله صيغته  
اى واقعة على وزن فاعل اراد بصيغته صيغته الكثيرة المشهورة والانفعال و  
فعل وحذف ونحو ذلك ايضا من صيغ أسماء الفاعلين من الثلاثي الجرد وانما  
بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحوي  
وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اى صيغة الكاشة من  
كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على  
معمولي عاطلين مختلفين بغير تقدم الجور والجواب عنه باي بعد اسطر و  
الحق ان يجعل الجار والمجرور حال من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل و  
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدارك درهم  
فان قوله في الدارك حال من الضمير الذي في الظرف وهولك والعامل فيه هو الظرف  
ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير  
المجرد الثلاثي بمعنى الثلاثي الزيد فيد والرباعي الجرد والمزيد على صيغة المضارع  
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين منقديم  
المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطف على قوله



من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب  
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة  
 المضارع عطفت على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف  
 المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على المعنوي الا اذا كان  
 ظرفا كما نرى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بميم  
 مضمومة البناء بمعنى مع اي مع سيم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان  
 حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الاخر كلمة موصولة  
 او موصوفة والظرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او  
 حصل قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل الاخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و  
 يتفعل فان ما قبل هذه فتم نحو مدخل و مستخرج مثل بمثابة اجد ههنا على  
 صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها  
 بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا  
 نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بكسر الميم لثلاثة  
 ما قبل الاخر ويضم ما قبل الاخر لتابعة الميم كما في مبتئن من انتن يبتئن  
 فانجاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بين على الاصل  
 فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الاخر نحو لخصن  
 فهو مُخصن واشبه فهو مشبه بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول  
 كسيل منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ويعمل اي اسم  
 الفاعل عمل فعله اي الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما  
 او متعديا مقدا او مؤخر بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله لشبه  
 المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة  
 لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوي شبه اعمالهم الم يوقوته وقيل هذا  
 الشرط للعل في النصب دون الرفع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع  
 لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعولات  
 القوية كالمفعول فلها لا يعمل في اسم التفضيل مطلقا على سببته فيهم التفضيل  
 ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل  
 مطلقا ايضا الشبهه بالفعل في الدلالة على الحد ولشبهه الخاص بفعل التعجب

في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب وأذ اعرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط أما حال  
 أي متلبسًا بشرط أو خبر مبتدأ محذوف أي هو متلبس بشرط والجملة حال أو  
 معترضة وأضافة الشرط إلى المعنى أضافة المصدر إلى المفعول بمعنى اللام أي  
 بشرطنا معنى الحال أو الاستقبال أو بيانية أي بوجود شرط هو معنى الحال أو  
 الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا أو باشتراط معنى كذا و  
 اضافة المعنى إلى الحال بيانية أو بآدي ملايسته أي معنى يحصل عند اقتران الحال  
 أو الاستقبال وقال الكسائي انه يجعل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي أو الحال  
 أو الاستقبال والاعتماد عطف على معنى أي بشرط معنى الحال أو الاستقبال  
 وبشرط الاعتماد أي اعتماد اسم الفاعل على المتصفت به أي على صاحبه وهو  
 المبتدأ أو الموصول أو ذو الحال نحو زيد قائم أبوه وجاءني رجل قائم أبوه  
 وجاءني زيد راكبا غلامه أو الهمة أي همزة الاستفهام نحو قائم زيد أو المثنى  
 نحو قائم زيد وإنما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه أي في اسم الفاعل  
 جهة الفعل من كونه مسندا إلى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل أولى وهو  
 الاستفهام أو النفي وإنما بشرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعية في العمل و  
 انحطاطه عن الأصل فلن يجزأ بتدأ ضارب زيد عمرو وهذا عند سيديويه و  
 سائر البصريين وأما الأخفش والكوفيون فيجوزون أعمال غير معتمد على شيء مما  
 ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لأعماله فان كان الفاء للتعقيب في الأخبار أي  
 ان كان اسم الفاعل للماضي أي بمعنى الماضي والاستمرار التضمن للماضي وجبت  
 الأضافة أي أضافة معنى تميز من حيث المعنى من الزال عن الفاعل أي وجبت  
 معنى الأضافة أو ظرف أي وجبت الأضافة في المعنى أو حال أي ذات معنى ومعنوية  
 لغوات شرط اللفظية وهو أضافة الصفة إلى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل  
 حينئذ لا تنفأ شرط عمله هذا أي وجوب الأضافة اذا كان بعده معول والأجاز  
 ان لا يضاف نحو هذا ضارب أمس ولا يعمل حينئذ إلا في الظروف أو الجار والمجرور  
 نحو زيد ضارب أمس بالسوط لانه كيفها راحة الفعل خلافا للكسائي فإنه  
 عمل اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافة فته ولو اضيف لا يكون الأضافة  
 عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان أصله الحال أو الاستقبال وإما الماضي  
 فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولا يقيس على ذي اللام فإنه

يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا نه يتمسك بجواز زيد معطى بكلمة درهما  
 بالاتفاق ولا يتمسك له به لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاء  
 درهما كما ذكر في المتن والجمله مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه وقال  
 الابد لسى هذا عني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب هو  
 انا ظان زيد امس ذاهبا لانه لو قدر هذا فعل اخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين  
 اللهم الا ان يمنع جواز ذلك المذوم الاقتصار او يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك  
 من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التي سند كرها وان كان معمول  
 اخر لفظ كان هذه اما تامه اى ان وحد معمول اخر لاسم الفاعل غيرها اضيف اليه  
 بعد كونه بمعنى الماضي او ناقصة اى ان كان له اى لاسم الفاعل الذي معنى الماضي  
 معمول اخر غيرها اضيف اليه معنى بان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد  
 معطى عمر وامس درهما ففعل مقدر اى فهو متلبس بتقدير فعل مقدر مدلول عليه  
 اسم الفاعل اى اعطاء درهما والجمله مستأنفة لانه لما قال زيد معطى عمر وامس  
 فكان ساكنا لاسال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولتقابل ان يقول هذا اى تقدير  
 الفعل لا يثبت في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان  
 زيد امس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل  
 ذلك من افعال القلوب ولتقابل ان يقول ان قوله معمول اخر يقتضي ان يكون  
 المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك  
 واجب باننا لاسلم انه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول اخر لاسم الفاعل وعلى  
 تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر اى صالح لعله فيه على تقدير  
 ان لا يكون بمعنى الماضي او يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير اى  
 على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطى عمر وامس درهما و  
 المضاف هو عمر وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو  
 بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او تحمل على معمول له من حيث المعنى  
 لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله  
 تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولتقابل ان  
 يقول ان في اطلاق قوله وان كان معمول اخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا  
 لانه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره

ع  
مخصص

ن  
جعل

لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر فان دخلت اللام لتفاءل التعقيب في الاخبار اى  
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة في  
جواز الاعمال اوجميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال والماضي  
لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان بمرفوعه جملة  
ولولم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما  
ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا في يجوز  
الضارب امس غلام زيد قائم كما يجوز عند كحوق غدا والآن وما وضع عنه  
اى من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضروب ومضرب معنا  
كثير الضرب وعلیم معناه كثير العلم وحذر معناه كثير الخدز مثله خبر لقوله  
وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل  
الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمرو  
الآن او غدا ونريد الضارب ابوه عمرو الآن او غدا وامس فان قيل لم يعمل هذا  
مع انه لا يجري على الفعل المضارع اى لا يوازنه في حرکاته وسكناته فلم يسم  
المشابهة اللفظية قيل انما جعل اعتبار الالصل وعدم اعتبار العارض اللفظية  
او تقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة  
فان الضارب ضارب وكذا الضروب والمضرب والعلیم عالم والخذز خاذز فكا  
مما يوازنه في حرکاته وسكناته حكما باعتبار ما لا نتمتها لم ولتضمنها اياه كذا  
في جواسى الصباح والمشي والجموع مثله خبر لقوله والمشي اى مشى اسم الفاعل  
ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما  
كرر قوله مثله ولو اکتفى بخبر واحد لكان اخضر لكنه ذكر حكم المشى والجموع  
بعد الفراغ عن حكم كلانوعى الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة و  
الموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والجمع  
السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون  
اسم الفاعل عائلا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها والتعريف اى ومع  
التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى والمقيمى الصلوة وذلك لان الالاموصولة  
وقد طالت الصلة ينصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما خذت  
من الموصول ثم كما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول

فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل لهذا القيد خروج المصدر على قول البصريين  
 واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل  
 والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم  
 التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الكيفية  
 من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر والكرف فانه ليس بهذا الكيفية  
 لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في  
 الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب  
 تبعاً على سبيل التغليب والافمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة واما قال  
 ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان  
 الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل و  
 صيغته اي صيغة المفعول من الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد على مفعول غالباً  
 والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي كائنة على مفعول ك مضروب وقوله من  
 الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفاً وانما قلنا غالباً  
 لان صيغته قد يجرى على فاعيل نحو قاتل وجريح لا يقال انه صفة مشبهة لاسم  
 مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل  
 وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقبول ومجروح ومن  
 غيره اي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر كخفة الفتحة وكثرة  
 المفعول ولتفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل على  
 المضارع المبني للمفعول كما ستخرج وقد شذاضعت الشيء فهو مضعوف  
 بمعنى المضعف اي جعلت مضاعفاً وقوله على صيغة اسم الفاعل عطف على  
 قوله مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على  
 صيغة اسم الفاعل وورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة  
 ما موصولة او موصوفة اي بفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الاخر وانه  
 اي امر اسم المفعول اي شأنه في العمل اي في كونه عاملاً على فعله الذي هو  
 مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط اي اشتراط احد الزمانين  
 الا اذا كان ذاللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهزرة او النافية لعل في  
 المنصوب كما رسم الفاعل وكذا في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان

فقال  
 واما على قول الكوفيين  
 فيخرج بقوله لمن وقع  
 الفعل عليه كما يخرج به  
 اسم الفاعل والصفة  
 المشبهة واسم التفضيل  
 الذي صيغ لتفضيل  
 الفاعل لكنه بقي اسم  
 التفضيل الذي صيغ  
 للمفعول نحو اشهر  
 واعرف الا ان يعتبر  
 الكيفية من حيث انه  
 وقع عليه الفعل  
 بخلاف اشهر والكرف  
 فانه ليس بهذا  
 الكيفية لانه من  
 حيث انه وقع عليه  
 زيادة الفعل على  
 الغير فيخرج من  
 الحد ويدخل في  
 الحد اسماء  
 المفاعيل التي هي  
 من صفات غير  
 العقلاء نحو هذا  
 الفرس مضروب  
 تبعاً على سبيل  
 التغليب والافمن  
 للعقلاء لا يدخل  
 فيه ذلك حقيقة  
 واما قال ما اشتق  
 من فعل مع ان  
 الصفات كلها  
 مشتقة من  
 المصدر اشارة  
 الى جريان  
 الاصطلاح على  
 جعل الصفات  
 كلها مشتقة  
 من المصدر  
 بواسطة  
 الفعل و  
 صيغته اي  
 صيغة  
 المفعول  
 من  
 الثلاثي  
 المجرد  
 بدلالة  
 لام  
 العهد  
 على  
 مفعول  
 غالباً  
 والظرف  
 المستقر  
 خبر  
 لقوله  
 وصيغته  
 اي  
 كائنة  
 على  
 مفعول  
 ك  
 مضروب  
 وقوله  
 من  
 الثلاثي  
 حال  
 من  
 ضمير  
 الخبر  
 تقدم  
 على  
 العامل  
 المعنوي  
 لكونه  
 ظرفاً  
 وانما  
 قلنا  
 غالباً  
 لان  
 صيغته  
 قد  
 يجرى  
 على  
 فاعيل  
 نحو  
 قاتل  
 وجريح  
 لا  
 يقال  
 انه  
 صفة  
 مشبهة  
 لاسم  
 مفعول  
 لانا  
 نقول  
 ان  
 الصفة  
 المشبهة  
 تكون  
 مشتقة  
 من  
 فعل  
 لمن  
 قام  
 به  
 الفعل  
 وهذا  
 مشتق  
 من  
 الفعل  
 لمن  
 وقع  
 عليه  
 الفعل  
 لانها  
 بمعنى  
 مقبول  
 ومجروح  
 ومن  
 غيره  
 اي  
 غير  
 الثلاثي  
 على  
 صيغة  
 اسم  
 الفاعل  
 بفتح  
 ما  
 قبل  
 الاخر  
 كخفة  
 الفتحة  
 وكثرة  
 المفعول  
 ولتفرق  
 بينه  
 وبين  
 اسم  
 الفاعل  
 ولموافقة  
 مضارعه  
 الذي  
 يعمل  
 على  
 المضارع  
 المبني  
 للمفعول  
 كما  
 ستخرج  
 وقد  
 شذاضعت  
 الشيء  
 فهو  
 مضعوف  
 بمعنى  
 المضعف  
 اي  
 جعلت  
 مضاعفاً  
 وقوله  
 على  
 صيغة  
 اسم  
 الفاعل  
 عطف  
 على  
 قوله  
 مفعول  
 بالواو  
 الداخلة  
 على  
 من  
 غيره  
 وقوله  
 من  
 غيره  
 حال  
 من  
 ضمير  
 قوله  
 على  
 صيغة  
 اسم  
 الفاعل  
 وورد  
 فاصلا  
 بين  
 العاطف  
 والمعطوف  
 وذلك  
 جائز  
 وكلمة  
 ما  
 موصولة  
 او  
 موصوفة  
 اي  
 بفتح  
 الحرف  
 الذي  
 او  
 حرف  
 حصل  
 قبل  
 الاخر  
 وانه  
 اي  
 امر  
 اسم  
 المفعول  
 اي  
 شأنه  
 في  
 العمل  
 اي  
 في  
 كونه  
 عاملاً  
 على  
 فعله  
 الذي  
 هو  
 مشتق  
 منه  
 وهو  
 الفعل  
 المبني  
 للمفعول  
 والاشتراط  
 اي  
 اشتراط  
 احد  
 الزمانين  
 الا  
 اذا  
 كان  
 ذاللام  
 واشتراط  
 الاعتماد  
 على  
 صاحبه  
 او  
 الهزرة  
 او  
 النافية  
 لعل  
 في  
 المنصوب  
 كما  
 رسم  
 الفاعل  
 وكذا  
 في  
 وجوب  
 الاضافة  
 معنى  
 الى  
 المفعول  
 ان  
 كان

بمعنى الماضي نحو زيد معطي درهم أمس وذلك لأنه عمل عمل فعله وهو  
 الفعل المبني للمفعول المشابهة له مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل  
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشروط فتعمل بتلك الشروط مثل  
 وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول  
 لكن المتأخرين كابي علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في  
 الفاعل مثل زيد معطي غلامه درهم الآن أو غدا حيث عمل عمل يعطي ثم لما فرغ  
 من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم  
 الفاعل وشبهت به في أنها متنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل  
 فإنه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما  
 ستعرف ما اشتق من فعل لازم أصلاً أو رداً فقد ذكر في بعض شروح  
 الكشاف في بحث الترخيم أن الفعل المتعدي قد يجعل لازماً وينقل إلى  
 فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والمعلم و  
 السميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل و  
 المفعول المتعديين على معنى الثبوت أي على الدلالة على صفة ثابتة لأحاده ثم فمعنى  
 زيد كريمة ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد أن لم يكن وإذا اريد ذلك  
 قيل كرم الآن أو غداً وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز  
 عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدث  
 فإنه اسم فاعل لصفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي  
 صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن والكرم واشرف فإنه ما اشتق  
 من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم إلا أن  
 يقصد الكيفية أي من حيث أنه قام به الفعل فيخرج ذلك لأنه من حيث أنه قام  
 به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ عرف  
 الجواب عن إيراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة  
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية أو من حيث أن صيغتها ليست على وزن  
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الأول كان قوله على حسب السماع أي على قدر السماع  
 ووفق من الواضع خبراً بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الأول أي  
 صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث أن صيغتها باسم معتبة وصيغتها

الصفات المشبهة

اسم الفاعل قياسية وعلى وجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيقضى من حكما على حدة  
لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها  
ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع  
من الواضع كحسن وضعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة  
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لشابهتها  
باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما  
الاعتماد على صاحبها او الهزرة او ما فشرط كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل  
انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم  
الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم نزية الفرع على الاصل قيل  
المزية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متمحولة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها  
يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث  
على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل عمله في المفعول به ولا عمل فيه هنا لانها ابدل  
مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان يكون  
الصفة اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او متلبسة او مقرونة باللام اى  
بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن وتكون معمولها  
اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من بالاعطف  
على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى متلبسا او مقرونا  
باللام نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فخذ ستة اى فهذه  
الاقسام ستة بضر بالاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في  
كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت  
الاقسام ثمانية عشر بضر بالثلث من اقسام المعمول في الستة من الاقسام  
الحاصلة بضر بصيغتي الصفة في صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية  
عشر جملة مستانفة كان سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية  
عشر قسمها ثم اعلم ان ما ذكره الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات  
اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتقسيم الى حسنة التاليف وقيمة وممتعة و  
هي صعب تعدادها وقد ذكرها شيخى واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة  
مثواه في رسالته على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اى رفع المعمول

في معمولاتها المرفوعة على البناء علىية اى حال كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه و  
 النسب اى نصب المعمول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه اى تشبيهه بمعمول  
 الصفة بالمفعول اى بمفعول اسم الفاعل في المعرفة اى في المعمول المعرفة نحو الحسن  
 الوجه بالنسب فانه مشبأ بالمفعول به وليس بمفعول لان فعل الصفة المشبهة  
 غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم  
 الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجز في نحو الضارب الرجل  
 مشبهة بالجز في نحو الحسن الوجه فيها اعني الضارب الرجل والحسن الوجه يتعاضدا  
 ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النسب ويجوز بالاضافة لتشبيهه  
 بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه عطف الرفع على الفاعلية والجز  
 على الاضافة كحصول التخفيف بتذات الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة  
 وينصب للتشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة والمعمول معرفين باللام ثم  
 قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور  
 صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالشوق من القول وعلى التميز عطف على قوله على  
 التشبيه بالمفعول اى والنسب على التميز في النكرة اى في المعمول النكرة في نحو  
 الحسن وجهها والجز اى جز المعمول في معمولاتها المجرورة على الاضافة اى مبني على  
 كونه مضافا اليه وتفصيلها اى مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن وجهه  
 الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذا ثلاثة  
 فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن  
 وجهه مبتدأ وقوله ثلثة بمعنى ذو ثلثة اوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل او  
 يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف  
 اى هذه ثلثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل  
 مسائلها الثمانية عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطى على هذا الخبر غيره حتى يتم  
 به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه اى  
 مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقي في كون كل ذا ثلثة اوجه فالصفة  
 في حسن الوجه مجرد عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا  
 فهذه ثلثة فان قيل اى حرت يقدر في اضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في  
 الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الجز في الاضافة اللفظية



محمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الأضافة بواسطة  
حرف الجر لفظا أو تقديرا محمول على كونه تعريفا للأضافة المعنوية وفيه نظر لأن  
تقسيم الأضافة إلى معنوية ولفظية ياتي هذا الحمل ولأن الاسم في باب الأضافة  
لا يعمل إلا لنيابة عن حرف الجر فاذا المرين حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه أو  
محمول على رادة التقدير حقيقةا وحكما فيتناول الأضافة اللفظية على القول بالتقدير  
الحكي على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للأضافة لهما أو يقال ضارب زيد ملحق بنحو  
غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من  
لأن الحسن هو الوجه كما أن الخاتمة هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو  
ضرب اليوم في تقدير في والأخير في تقدير من البيانية في نحو حسن الوجه بعد  
خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالأضافة والقول باضمار الفاعل إذ لو لم يخرج عن  
الفاعلية لفظا بالأضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة المحسن إلى  
الوجه من باب الأضافة إلى المشبه بالمفعول لفظا وإلى الفاعل معنى أو يقال  
حروف الجر في الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة بل حروفها ما  
يتعدى بها أصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فإنه بمعنى إلى  
أي راغب إلى زيد إذا جعل اضافة إلى المفعول وكذا بالغ البلد وإذ لم يتعد  
ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح  
الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر إلا لنيابة عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة  
في حكم العدم إذ الأضافة الصورية يستدعي صورة اللام لامعناها والآثار  
معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة  
مرفوعا ومنصوبا ومجروما وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول  
مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجروما الحسن وجهه معطوف بحذف العاطف  
لعله حذفه تحريزا عن كثرة التكرار وإنما غير السنن السابق ليشير إلى أنه  
شروع في تقسيم الآخر من الصفة المشبهة لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة  
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام المحسن الوجه الصفة ذات اللام  
والمعمول أيضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجروما وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة  
معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة مرفوعا ومنصوبا ومجروما  
هذه ثلاثة اثبات منها ممتنعان فالاثبات مبتدأ أو منها صفة وممتنعان خبره

اي اثنان كائنان من الاقسام الثماني عشرة متمنعان وهما الحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرور مجردا عن اللام والاضافة متمنعان ظاهر لعدم افادة الضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الضافة وان كانت لفظية لان اللفظية مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اي هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجهه عطف بمحذوف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلاف في جواز واحد منها وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجرور مضافا قال بعضهم انه ليس بجائز لان الضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه قال بعضهم انه جائز ومنهوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا بالجاء والمجرور اعنى قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا فروعا او مفردا منصوبا او مجرورا احسن خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اي البواقي ما كان منها فيه ضمير واحد احسن كحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائله تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجاء والحسن وجهه وحسن الوجه بالجاء وحسن الوجه بتنوين حسن وينصب الوجه وحسن وجهه بالاضافة وحسن وجهه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجاء تعدد الفاعل لانه من باب الضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها ولا فيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الضافة يخرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معناه وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه متابعة بعد الضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان المحل على المحل باعتبار المعنى وهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان المعمول مضافا وهو منصوب او مجرور حسن كحصول المقصود فاما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المقصود ومسائله ثلث او اثنان على حسب

مجرور مضافا للحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمعمول

١٠ والكسنة وجهه ١١ ما بعد هاء فلا ضمير فيها ١٢ أى فى الصفة المشبهة

الاختلاف نريد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجزء الوجه هو الذي  
 اختلف فيه بنصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعاً  
 غير معنات قيم لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً ومثالها  
 ربح الحسن وجهه برفع وجه وحسن وجهه برفع وجه وحسن الوجه بتنوين  
 حسن ورفع الوجه والكسنة الوجه برفع الوجه ومتى رفعت بها أى بالصفة  
 المشبهة<sup>١٠</sup> والأيلزم تعدد الفاعل فى كالفعل ألقاء للتعليل أى لأن الصفة المشبهة  
 حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذلك هذه ويجتمل ان  
 يكون قوله وهي كالفعل نتيجة أى حينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل فى انها  
 لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والآن حرف  
 الشرط والشرط محذوف أى وان لم يكن يرفع بها بل يجر بالاضافة وينصب  
 على التشبيه بالمفعول فيها أى فى الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل لما جرت  
 بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلاً فلا جرم  
 يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع أى اذا تحقق وجود  
 الضمير فيها اذا كان ما بعد هاء منصوباً او مجروراً تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على  
 حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة  
 وجه او حسنة وجهها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجهها والزيدون حسنوا  
 وجه والزيدون حسنون وجهها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت  
 النون بالاضافة أى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين  
 أى غير المتجاورين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما  
 ذكرنا من الصور أى ما جاز فى الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز فى اسم  
 الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور فى الصفة المشبهة انما  
 هي ليشابهتها باسم الفاعل فجوازها فيه أولى فتقول القائم الغلام رفعاً ونصباً  
 وجراً وكذا القائم غلامه وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب  
 الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا  
 اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمي لأب الى آخر الصور وان قيل اسم  
 المفعول لا يثنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد  
 المضروب مثال الاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل غير المتعدي

١٣ والقائم غلام

غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول  
 ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعدي بين  
 احتراز اعما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد او معطي درهمها حيث لا يجري فيها  
 مع ما تعدى اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيها اما نصب المفعول على المفعولية  
 او جرة على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيها تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو  
 قيل زيد ضارب ابه مثالا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول ضارب فاعل  
 اضيفت اليه وان اباه في المثال الثاني مفعول المعطي اقيم مقام الفاعل او مفعول  
 ثاني اضيفت اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللانزمين فانه  
 لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنصوب والمجورون ثم لما فرغ من بيان  
 الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل  
 على تفضيل شيء على شيء وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن  
 الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اى على ذلك الموصوف وقوله بزيادة اماصلة  
 موصوف اى لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وحينئذ صلة  
 محذوفة اى لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف و  
 لم يقل لمن قام به اولن وقع عليه ليشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل  
 الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل  
 الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك  
 الفعل اى في الفعل الذي اشتق هو منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد  
 فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال  
 مثلا بل في امر اخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق  
 هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت  
 للمبالغة كضرب وضروب ونحوها لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد  
 فيها الزيادة على الغير وهو افعال اى صيغة افعال ونحو خير وشر اصلها خير  
 وشر وشرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احتز بقول  
 ثلاثي عن الرباعي نحو بعثر وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتد  
 يمكن بناء افعال منه اى من الثلاثي المجرد اذا الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء  
 افعال لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخراج

الاسم التفضيل

لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزيد على بناء افعال وقوله يمكن  
 محرم مبتدأ محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افعال منه والجملة معترضة وقوله  
 قيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعال منه ليس بعلة لبنائه بل علة  
 بناءه الامة بتفضيل شيء على شيء في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب  
 الجملة صفة اخرى لثلاثي اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترق بقوله ليس  
 بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمر واعور لان منها خبر مبتدأ  
 محذوف اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اي لان من اللون والعيب  
 افعال لغيره صفة افعال اي افعال الكائن لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة  
 نحو احمر واسمر واعمر واعور فاو يبنى منها افعال التفضيل لزم اللبس واشتبه  
 افعال التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد  
 ذو حمرة او زائدة في الحمرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد يبنى افعال التفضيل  
 من العيوب بنحو اجمل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجملة  
 البلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على  
 هذا يصح نحو احمر على معنى التفضيل اذا كانت ايضا من العيوب الباطنة وقد  
 حكوا بشذوذ في احمر من هبنقة اللهم الا ان يراد بالجملة ما يبدو وفي الظاهر  
 من اثر البلادة كما حكى عن هبنقة من تعليق خزنات وخبوط على عنقه وصد  
 مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجي منه  
 اسم التفضيل الا شاذ وفيه نظر لان الجملة من العيوب الباطنة حقيقة والعبارة  
 الحقيقية وظهور اثر الجملة في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير  
 معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذ هذه ولو اعتبرت العوارض لوجب  
 ان يحكم بشذوذ واجمل وابلد لو اريد بهما ما يبدو وفي الظاهر من اثر الجملة و  
 البلادة في احد ولم يحكم بشذوذ ذهما احد فان قصد غير اى تفضيل غير  
 الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرابعي مجردا او مزيدا فيه  
 او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اي التفضيل غير بمثل هو اشد منه  
 اي با تيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقم مما كان مناسبة  
 له والاتباع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة المقصود على وجه يمكن تقوله  
 هو اشد منه استخراجا وبياضا وعيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني

للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن من استغفارا وبيضا واقم منه  
 ودرجة وعميا وقياسه اى اسم التفضيل للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه  
 يدل على زيادة الموصوف على الغير فى المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما  
 بنى للفاعل اى ما كان معروفا فيصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من  
 المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والراد بالفاعل من قام به  
 الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما  
 جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو ضرب واحسن واكرم وان اريد  
 به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على جذف المعطوف اى قياسه  
 للفاعل والصفة المشبهة نحو ضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف  
 الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربى زيدا قائما اى قياس  
 اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ  
 وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيء للفاعل  
 بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يجى اسم التفضيل  
 لتفضيل المفعول سما عا نحو اعذر واليوم واشغل واشهر ويزيد فى بعض النسخ  
 واعرف اى اكثر معدورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية ويستعمل  
 اسم التفضيل فى كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد  
 ثلاثة اوجه فقط وفى بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافا بدل من قوله على احد  
 ثلاثة اوجه نحو زيد افضل القوم او من اى كائنا من نحو زيد افضل من عمرو  
 او معروفا باللام نحو زيد افضل وهذا اللام للعهد ليس الا اى باللام العهدية  
 ليكون بالعهد مشتقلا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى فى قولم الافضل  
 الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع  
 فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل  
 من عمرو باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها  
 الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما فى اخروهم  
 فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلاثة  
 اوجه لان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل  
 استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلاثة الا ليدل

على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى  
 المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة  
 المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهرة لانك اذا قلت  
 زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من عمر وافضل  
 الناس فهم ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا  
 منوياً لان اللام العهدية تشير الى فعل المذكور مع المفضل عليه على ما بينا لان  
 معز قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه لفضل من زيد مثلاً ولا يجتمع اثنان  
 منها للحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضائعاً فلا يجتمع  
 الا نادراً فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة نحو الله اكبر  
 قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس و  
 اكبر من عمر او تقديراً فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما  
 تقول في الدنيا والجليل فانها من اسماء التفضيل لان الدنيا تانث الادنى والجليل  
 تانث الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلاثة في قوله  
 فاسعدينيا ظالمات مذلت وفي قوله وان دعوت الى جلي ومكرمة قيل جواز تجردهما  
 عن احد الثلاثة المذكورة بصيورتها اسمين وانحاء مع التفضيل عنهما فان الدنيا  
 صار اسماً للزمان المتقدم على الآخرة والجليل اسم للخطة العظيمة فيجوز استعمالها بدون  
 احدها فان قيل فانتقول في نحو الحسن في قوله تعالى وقولوا للناس حسناً و  
 في نحو السوى في قول الشاعر شاعر ولا يخرجون من حسن بسوى ولا  
 يخرجون عن غلط بين فانها من اسماء التفضيل لانها تانث احسن واسوء  
 قيل لان سلم انما تانث احسن واسوأ بل هما مصدران كالرجعي والبشري فلا  
 يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر لست بالكثر  
 منهم حصي وانما الخبرة للكثر اى لمن اكثر عدداً قيل كلمة من في البيت ليست  
 بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست  
 بالكثر من بينهم حصي فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى  
 لست كاشفاً عنهم بالكثر حصي لوهو تفضيلية متعلقة بفعل اخر محذوف عار من  
 اللام اى لست بالكثر اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه  
 مستغنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية

ت  
 صدق

المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم  
 وعمر واكرم اى اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل  
 عن معنى التفضيل فيستخني عن استعماله باحد ثلثة اشياء فاذا اضيف الاسم  
 التفضيل فله اى فلاسم التفضيل معنيان احدهما اى احد المعنيين وهو  
 الاكثر اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية ان  
 تقصد به اى باسم التفضيل الزيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل  
 المشتق هو منه على من اضيف اسم التفضيل اليه ضمير اليه عائد الى من وكلمة  
 من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على سبيل التغليب فلا يخرج نحو احد  
 الحيول واجسم الفيول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله  
 معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على احدهما صحيح حيث يصير المعنى  
 احد العنايةتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد ولو  
 اريد المفعول اى معنى ففى حمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك  
 الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما  
 حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير يشاء ثم او يكون المعنى قصد  
 احدهما قصدك كذا او احدهما ذوق قصدك كذا فيشترط ان يكون موصوفه  
 بعضا منهم اى من اضيف اليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل  
 الناس فزيد بعض الناس ولتقابل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضا  
 ممن اضيف اليهم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضى  
 اليهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى داخل  
 فيهم فى الافراد والواقع ثم خرج عنهم فى الارادة وقت التركيب والاضافة فلا  
 يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان  
 يشترط فى هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى المضى اليهم لم يجز ان يقرب  
 يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثانى لخروجه عنهم على عهد  
 الجواز اى لخروجه يوسف عن الاخوة اى عن عمومهم باضافة تم اليه اى لاضافة  
 الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج  
 يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ  
 لنفسه فكان احسن مضى الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف



احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف عم  
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب عم وان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى  
 الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو  
 منه زيادة مطلقة اى غير مقيد بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيل  
 على كل من سواء مطلقا لعل المضاف اليه وحده ويضاف بالنسب عطف على تقصد  
 اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على  
 الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة لا لتفضيل  
 له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانقاء الموجب بل يجوز كلا  
 الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو  
 افضل قریش اى افضل الناس من بين قریش ولم تقصد التفضيل على قریش و  
 ان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم  
 بعدا ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته  
 وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من  
 غيره له ولا يستلزم باخوته وكذا نحو الناقص والاشبه اعدا لبني مروان كانه قيل عاد لابني  
 مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملايسة ببني مروان والمراد بالناقص يزيد بن  
 الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال  
 اكثر مما له حق في الشرع ورده الى القدر المستحق في الشرع والمراد بالاشبه عمر بن  
 عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجعة وانما اختار لفظ التوضيح وعدا عن  
 لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص مخصوص بالاضافة  
 الى التكرات يوم التزام اضافته الى التكرات وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته  
 والناقص والاشبه اعدا لبني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثاني اى  
 المعنى الثاني لا يصح لانه حمل المقصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني  
 حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني  
 قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز فى الاول اى في اسم التفضيل  
 المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول من نوعي اسم  
 التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى في المعنى الاول وقيل نظر  
 حيث ياباه قوله والمعرب باللام لان المعرب باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حل الأول والثاني على المعنى الأول والثاني لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا و  
يجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الأفراد أي أفراد اسم التفضيل والتذكير مع  
وجود تانيث الموصوف كذا في الفصل أي يجوز فيه الأفراد والتذكير على كل حال أي إن كان  
الموصوف مشنئ ومجموعا أو مؤنثا نحو زيد أفضل القوم والزيدان أفضل القوم والزيد  
أفضل القوم وهذا أفضل القوم وإنما لم يذكر التذكير كقراءة بقوله فيما يقابل بعد  
الذي بمن مفرد مذكر لا غير لأنه لما كان فيما يقابل الأفراد والتذكير والمطابقة لمن هو  
له أي لمن اسم التفضيل ثابت له أي مطابقة الموصوف أفرادا وتشنئة وجمعا و  
تذكيرا وتانيثا نحو زيد أفضل القوم والزيدان أفضل القوم والزيدون  
أفضل القوم وأفاضل القوم وهذا فضلي للنساء وإنما جازا لأفراد والتذكير  
في كل حال الكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابهاً للاسم التفضيل المستعمل  
في المعنى من حيث أنه ذكر المفضل عليه بعد لا في كل واحد منهما فيجوز فيه الأفراد  
والتذكير اعتباراً بالمعنى وإنما جاز المطابقة لكونه مخالفاً له في اللفظ لوجود  
الإضافة هنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتباراً باللفظ وأما الثاني أي النوع  
الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود بزيادة مطلقة والمعروف باللام  
فلا بد من مطابقتها أي مطابقة الموصوف أفراداً وتشنئة وجمعا وتذكيراً و  
تانيثاً للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج  
بين التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الأول  
فإنه امتزج بين التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل  
من فإنه امتزج بها لفظاً ثم اعلم أن قوله وأما الثاني عطفت الجملة الشرطية  
على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الأول وقوله فلا بد جواباً أما والفاء  
جزائية وهو خبر مبتدئ ضمير محذوف أي فلا بد لهما من المطابقة وقوله  
من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول محذوف الخبر نظر لأنه  
يكون حينئذ مضارعاً للمضاف على نحو لا حافظاً للقرآن فيجب نصبه والذي  
من أي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير أي غير المفرد المذكور  
نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هندا أو الهندان أو الهندات أفضل من كذا لأن  
من التفضيلية بمنزلة الجوز من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين أفعال التفضيل  
وأفعال

م فقط علم أن المراد هنا الأفراد والتذكير

م الأفراد

لا يجوز الفصل بينهما إلا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها  
في حكم وسط الكلمة وكحقوق علامة التثنية والجمع والتأنيث يختص بأخر الكلمة  
دون أوسطها فلو حقه علامة التثنية والجمع والتأنيث لزم كحوقها فيما هو في حكم  
وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة نحو  
جر مطلقا سواء كان مظهرا أو مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لأن الصفات إنما  
تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول أو بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة  
المشبهة فإنها تعين بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل  
من حيث أنه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف  
اسم الفاعل لأنه لا يثنى ولا يجمع فيما هو أصل استعماله وهو استعماله بمن  
فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا أو مضمرا أو  
لا في الفاعل مظهرا لأنهما من معمولات قوية إلا إذا وجدت الشروط الثلاثة  
المدكورة في المتن فحينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في عمله حينئذ  
كما ستعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث أنه يدل على الحدث وكذا يشبه  
أفعل التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد  
مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في معمولات الضعيفة  
وهي الفاعل المضمم المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف  
الجر وذلك لأن مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه أثره والظرف مما يكفيه وأما الفعل  
والحال والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا  
يحتاج إلى قوة عمل العامل وإنما يعمل في المفعول معه والمفعول له لأن العامل  
الضعيف يقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه وتقديرا كما  
في المفعول له وفي بعض الشروح إنما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لأنه في  
الاسم نظيرا فعمل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهرا فكذلك هذا وفيه  
نظرا لأن أفعل التعجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا أو مظهرا وهو لا يعمل فيه  
البتة والشروط الثلاثة مما أشار إليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر أي في فاعل مظهر  
إلا إذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنته لشيء أي إذا كان اسم التفضيل  
جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى لسبب الواو للحال والتووين  
بدل من الأضافة أي والحال أن اسم التفضيل في المعنى صفة كائنته لسبب ذلك

الشيء اى بمتعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه مسبب قوله رجل ا لانه حصل  
 في عينه لسببته فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموضوع اسم  
 السبب دون المسبب قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبية على صحة اطلاق  
 اسم المسبب وتحققه مفضل صفة مسبب اى لمسبب مفضل باعتبار الموضوع  
 الاول اى باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفي كون الكحل  
 مفضلا باعتبار عين رجل ما على نفسه اى مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق  
 للتفضيل عليه اى باعتبار تعلقه بغيره اى بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال  
 حيث نفي في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيًا حال اى حال كون اسم  
 التفضيل منفيًا او صفة مصدر محذوف اى تفضيلا منفيًا مثل ما رأيت رجلا  
 احسن في عينه الكحل منه اى من الكحل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على  
 رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لسبب اى لتعلقه وهو الكحل وهذا  
 المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه  
 مفضلا باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفي كونه مفضلا  
 باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غيره ما جرى عليه وهو كونه في  
 عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينه المقصود من هذا الكلام مدح  
 الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه اما لوجعل هذا الكلام منبتا  
 لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول  
 ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعنى احسن عامل ذو الحدين اى دال  
 على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء  
 وتعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حا مجرد  
 يعنى تعلق قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به  
 ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين  
 رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله  
 في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدين حدث المشبه وحدث  
 المشبه به اى حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق  
 كل ظرف مجرد فان زيدا مشبه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته  
 في السوق ونظير هذه المسئلة الحيات الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام

سببه

ون  
 في كبر مثال ما لم  
 ال

ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وإنما اشترط كونه منفياً  
 ليصير معنى الفعل لأن نفي صفة التفضيل يجعله بمعنى أصل الفعل لأن التفضيل  
 بمنزلة القيد والنفي إذا دخل على مقيد ينصرف ذلك النفي إلى القيد ويبقى أصل  
 الفعل مثبتاً فقولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى  
 حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد أو دون حسنه لأفوقه لأنه لما  
 نفي التفضيل أي الزيادة ثبت المساواة أو الانحطاط ضرورة فظهر بهذا أن أحسن  
 في المثال إنما عمل في المفاعل المظهر وهو الكحل لأنه بمعنى حسن وإنما اشترط كون المتعلق  
 مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الأصل باعتبار أن  
 تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع إذ لو اختلف الاعتبار  
 لا امتنع فصارت التفضيل ضعيفاً وإنما اشترط التفضيل على خلاف الأصل لأن صيرورة  
 بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع إلى الأصل وهو الدلالة  
 على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فإذا اتفقت مثل هذا التفضيل  
 ولو بعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورة بمعنى  
 الفعل بعارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع  
 بخلاف قولك ما رأيت رجلاً أفضل بوجه من عمره فإنه يخرج مع صيرورة بمعنى  
 الفعل بنفي التفضيل لأن التفضيل فيه ليس على خلاف الأصل لعدم كون  
 تفضيل الشيء على نفسه فيعتبره نفي التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وإنما  
 اشترط كونه صفة سببية ليحقق محل عمله وهو المفاعل المظهر لأن المدعى أنه  
 باستجماع هذه الشرائط يعمل في المفاعل المظهر وذلك لا يتحقق إلا بكونه صفة  
 سببية فالخاصة أن اشتراط كونه صفة سببية ليحقق محل عمله واشتراط كونه  
 منفياً ليصير صفة بمعنى الفعل بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلاً  
 ومفضلاً عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فإنه من  
 مواضع الأشكال وذهب بعض الأفاضل إلى أنها ما صار بمعنى حسن عند استجماع  
 هذه الشرائط لأن هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي  
 أن يكون بمعنى حسن وذلك لأن مقام المدح يدل على أن كون الكحل في عين رجل  
 ليس مساوياً للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على أن أحسن بمعنى  
 حسن لأنه لو كان على حاله يجوز أن يكون الكحل في عين رجل مساوياً للكحل في عين

زيد ذنبني الاحسنية نحو ان يصير الكحل في عين رجل مسباويا للكحل في عين زيد و  
 هذا بنا في مقام المدح فاما بنفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في  
 عين رجل وهو المقصود مع انهم اى مع ان النجاة لو رفعوا احسن على الخبر والكحل  
 مبتدأ اذ لا وجه يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع تكارة المبتدأ الاسمي اذ اكان  
 الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبرا ففصلوا  
 بينه اى بين احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ المبتدأ اجنبي  
 من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل  
 فيلقد م منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن  
 تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذى الحدتين اى دال على الحدتين ظرفان واحلان  
 يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اى بحدته ولا شك ان اسم التفضيل عا ط ذ والحدتين اى دال  
 على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق  
 به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق بقوله في عينه باعتبار حدث  
 المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فلزم ان يلي كل واحد  
 منهما بمتعلقه وجهته كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في  
 عين رجل وجهته كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن  
 لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين  
 زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل اذ ذكره صاحب الرضي في بحث هذا بسرا  
 اطيب منه رطبا على ان اذ كان المسموع تاخير منه واحتجنا الى توضيح الكلام مع  
 التأخير لا يبقى التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم تقدم منه  
 لثلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ  
 التقديم وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللام الا ان يجعل  
 مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا  
 المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه  
 فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل  
 كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع على اسم التفضيل في نحو  
 الفصل بالضرورة كما جاوز العمل بالضرورة قيل من ابتلى ببليتين يختار  
 اهوئها وعمل اهوئ من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتنا

الفصل باعتباركونه عاملا والوجه الاول اخض والثاني اعم فاستناع الاعم اقوى  
 فان قيل هذه الضرورة لايتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل  
 منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه  
 بين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل  
 هذه الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه  
 في عين زيد فينبغي ان يجوز انما القيام بالضرورة قيل صحة غير متحققة لعدم  
 الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمجيئه في الاحاديث  
 وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخضر من  
 الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل  
 من عين زيد فلتخصاره به مجرد المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير  
 من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل  
 الكحل على العين وتظهير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة و  
 السلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة  
 ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني الكحل  
 تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعل  
 احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون  
 احسن مرفوعا على اذ خبره والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول  
 باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن  
 عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقديرا اذ التقدير  
 ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رأيت  
 عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول  
 لرأيت قوله احسن لان لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم  
 احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما  
 اذ المفعول الاول ومن باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا  
 اذا كان رأيت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله  
 احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رأيت او معنى التشبيه

او من الظرف المستقر اى سا رأيت عمنا مثل عين زيد في حال كون الكل احسن  
 فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عيننا احسن فيها الكل مفعول رأيت ويكون  
 قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها  
 الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رأيت متصفة بهاتين الصفتين فنظير هذه  
 العبارة مثل ما انشد سيويو من قوله **شعر** مررت على وادى السباع  
 ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائيه وانحو الاما وقي الله ساريا  
 انما اورده المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكان لا يدخل الضمير لكان  
 التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا  
 او لا وقوله كوادى السباع مفعولا تانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى الارى  
 واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا  
 او لا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا تانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان  
 قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدمة عنده او كان قوله كوادى  
 السباع مفعولا وواديا عطفت بيان او بدلا او حالا موطاة او تميزا على نحو عند  
 مثل زيد سرجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا وحال من قوله  
 واديا بتقطيع شان الوادى بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا من النكرة المحضة مؤخر  
 اى واديا منقطعاً شأن حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف  
 لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه  
 والباء في قوله به بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل  
 عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمفعول تقديرا  
 اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم  
 جمع محامز اى اقل في ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجالته وقوله اتوه  
 الجملة صفة ركب اى اتى الركب في ذلك الوادى تائيه اى تلبثت وتوفقا وتلبثا و  
 هو تفعلة من تركيب اى كجى يقال تائى تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له  
 اى اتوه ايتانا لاجل التائيه والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تائيه او حا اى  
 اتوه ذوى تائيه او ظرف اى اتوه في زمان التائيه والنزول وقوله واخوف عطفت  
 على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة  
 لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الاما وقي الله ساريا



مستثنى مفرغ وما مصدرية تجنيزية اي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا  
 وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا الى الصفة كما  
 عرفت في قوله تعالى فالتكوا ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اي لكن وقاية  
 الله تاتية او من وقاه الله تاييا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى او من التشرية  
 وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقع او صفة واديا على المجاز العقلي من  
 باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف اي خوفا ساريا الى  
 الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعلا  
 دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى  
 وكلمة في على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اي الفعل كلمة دلت  
 على معنى حاصل في نفسها اي مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم او فعل او  
 حاصل بنفسها اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر اخر من اسم او فعل وفيه احتراز  
 عن الحرف كما مر مقترون باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وفيه  
 احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه  
 مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترون بزمانين قيل لما اقترن بزمانين صدق  
 عليه انه مقترون باحدهما لوجود الاحد في المشي ولانه يقترون في كل وضع بواحد  
 وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع او تعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه  
 لم يصدق على عسي ونعم ونيس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطردة لانه يصدق  
 على هيئات وشئان وغيرها من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب  
 الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد  
 لفظ الماضي والمستقبل لانهما مقتربان باحد الازمنة الثلاثة قيل اذا اريد بها  
 الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترون اذ معناهما اللفظ والاقتران فيه  
 وانما المقترون معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شئ  
 اخر يقترون بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصه  
 اي ومن خواص الفعل قد عرفت معنى الخاصة فلا نعيه دخول قد خوفا يخرج  
 وانما خصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل  
 او تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهي  
 مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول والسين والشوق

لا  
 ر  
 ق

نحو سيخرج وسوف يخرج وإنما اختصا بالفعل لأنهما وضعا للدلالة على الاستقبال  
الوضعي وذاليس إلا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن خبريد  
ضارب غدا وإنما عرف السين باللام لأن المراد سين معهود وهي سين الاستقبال  
لا سين الاستفعال ولا سين التخفيف ولا سين الكسكسة نحو استغفر وسأطلب  
بعد الدار واكرمكس وأما قدم السين على سوف لدلالةها على الاستقبال القريب  
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب  
ولا يضرب ولن تضرب اضرب وإنما خصت الجوازم بالفعل لأنها وضعت لنفي  
الفعل كلم ولما أو لطلب الفعل كلام الأمر والنهي أو لتعليق شيء بالفعل كاد ولا  
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل وقيل إنما اختلفت به لأن أثرها  
وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والاي لزم تخلف الأثر من المؤثر وفيه نظر لأنه يمكن  
تخلف الأثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزومه فعلا مثلاً وكحقوقاً فعلت  
أي ما هو جنس تأء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وإنما خص الضمير المتحرك  
البارزة لأنه ضمير فاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل والفاعل إنما يكون للفعل أو فروعه  
وحطت فروعه عنه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارزة تحريزاً عن لزوم تساوي  
الفروع والأصل ونخص البارزة بالمنع لأن المستكن اخف واخصر وهو بالتعميم  
اليق واجد روكوك تأء التانيث الساكنة نحو تأء فعلت وإنما قيد التأء بالسكنة  
احترازاً عن التأء المتحركة فإنها تختص بالاسم وإنما خصت تأء التانيث الساكنة بالفعل  
لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفا  
لكن الصفات استغنت عنها بما حكها من تأء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها  
وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختلفت تأء  
التانيث الساكنة بالفعل ولأنها إنما أسكنت للفرق بينها وبين التأء اللاحقة للاسم  
فكانت أولى بالسكون من الأسمية كحفة الاسم وثقل الفعل ثقل الفعل ينقسم إلى  
ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر مخاطب فقال الماضي ما دل أي فعل دل على زمان  
قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان أي على زمان حاصل في زمان سبق  
زمانك ولا ضمير لى لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص والكلمة  
والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة ووقت الظهر يوجد في يوم  
الجمعة وهذا الخطاب لغير معين وإضافة الزمان إلى كاف الخطاب بأدنى ملبسة

تأء  
تأء  
تأء

اى قبل زمان انت فيه مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي وغير مبتدأ محذوف  
 اى هو مبني على الفتح والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني  
 الماضي لان الاصل في الفعل البناء لفقده المعاني الموجبة للاعجاب ولا مقتضى  
 للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن  
 السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبارا للنوع مشابهاً له بالاسم في  
 وقوع كل واحد صفة نكرة في مرفهت برب جل ضارب وضرب اختاروا من الحركة الفتح  
 لخفتها اى لمشايتها السكون الذي هو اصل في البناء مع غير الظهير المرفوع  
 المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان اخره حينئذ تحريراً عن توالي اربع حركات  
 فيما هو كالكلمة الواحدة لكان كون الفاعل كالجزم بخلاف الضهير المنصوب  
 نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو ومن الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث  
 يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال  
 المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نابت البناء للسببية اى بسبب زياد واحد  
 الحروف الاربعة التي مجموعها نابت اونا في اواتين عدل من تركيب اثنين لان فيه  
 تقريبا بين حرفي المتكلم وتقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف  
 الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب منتهي الكلام بخلاف  
 نابت ولكن تركيب اثنين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لضم الحروف  
 الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها اتيه في اول المضارع  
 وهو تركيب ليس باجتماعي من المقام من كل وجه بخلاف نابت اذ لا خفاء في بعده  
 عن هذا المقام في المعنى لانه عن النائي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن  
 هذا المقام جدا ولا نكح كما يلزم في اثنين تقديرا حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم  
 في نابت تقديرا ليرتفع التي هي اثني المتكلم وجمعة على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد  
 هو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والثنى والجمع فرعان فلو جمع هذه الحروف  
 بترتيب انتمت من الاي لكان اولها بالنسبة الى نابت ليمكون على وفاق الترتيب من  
 كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لفرعية لوقوع مشتركة  
 حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركاً بين الحال والاستقبال كما اشتركت  
 العين والكرديب الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى كونه من الاحتمال  
 الحال والاستقبال كما بهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالبين وسوف

لا  
 ك  
 ل  
 ن  
 ر

عطف على وقوعه اى تخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين  
 كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد كتخصيص لفظ العين باحد  
 المعالي بالقربنية فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم مفردا مذكرا او مؤنثا نحو افعال  
 والنون له اى للمتكلم مع غيره حال اى حال كونه مقرونا مع غيره اى غير المتكلم واحدا  
 او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة  
 كان جمعا نحو تفعل والتاء للمخاطب مطلقا اى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او  
 مؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن وللمؤنث  
 والمؤنثين غيبة ظرف اى فى الغيبة او حال اى حال كون المؤنث والمؤنثين ذو غيبة  
 نحو تفعل هي والهندان تفعلان والياء للغائب غيرهما اى غير الصيغتين المذكورتين  
 وهما واحدا للمؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر  
 لان غير نكرة وان اضيفت الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة  
 اذا كان بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكارة واجيب بانه  
 بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير عاتب غيرهما فالبدل  
 نكرة موصوفة وبالنسب حال وهو الاولى لموافقة السبق قال فالهمزة للمتكلم  
 مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف فى اول المضارع لانه لما  
 وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع

معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان  
 يكون بالنقصان وهو غير ممكن لثلاثي لا يتخلل الياء ويصير انقص عن اقل الابدانية  
 وهو الثلاثي او بالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين  
 لكثرة دورها فى الكلام لان التكلم لا يخنو عنها او عن بعضها وهى الحركات  
 الثلث فتعينت الياء للغائب لان مخزجها الوسط والغائب متوسط بين  
 المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للناسب والمتكلم الواحد مبتداء الكلام  
 والالف مخزجها مبدأ المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر  
 الابداء بالساكن والواو مخزجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت  
 له لكنها قلبت تاء لثلاثي مجتمعا فى المثال نحو توجل فى العطف ثلث واوات فوصير  
 و ووجل الاولى واوالعطف والثانية واوالمضارعة والثالثة واوالمثاقيشب  
 الصوت بنباح الكلب وهو مستكرة فقلبت الواو تاء لقرنها فى المخروج وقد جاء

ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتحمته وتكلمان فان قيل التاء توجد في المونث  
 الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما  
 ابدلت بالتاء تعارض في المونث الغائب اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة يناسب  
 الياء لتناسبها في التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبها في الفرعية لان التانيث فرع  
 التذكير والتاء فرع الواو فعلنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحدة و  
 المثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التانيث راجعة الى الذات لانه لا يزال  
 اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى ولي والغيبة صفة  
 عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ  
 واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلث التي هي الاول في باب الزيادة  
 لم يبق للتكم الذي معه غيره فزيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون لكونها  
 مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة مضمومة  
 فما الرباعي اي فيما هو على ربعة احرف اصلية كيد حرج اولا كيجرج لانها فتح او الماضي  
 ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما مفتوحة فيما سواه اي في  
 فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كضرب وما زاد على ربعة احرف كافتعل و  
 يستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استند عاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة  
 الحروف فيما زاد على ربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره  
 في النحو ضمنا واستطرادا ولا يعرب من الفعل غير اي غير المضارع فان قيل المستثنى  
 ما يكون مخرجا عن متعدد وهما ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح  
 الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او من  
 انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب  
 وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبهة تام يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع  
 للمماثلة الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في  
 العموم والخصوص مجاز وفي الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب و  
 يسر وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر  
 للمضارع في الاعراب فيقطع المصنعة تلك الشركة وثابت الافراد الا قصد وقوله اذا  
 لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من  
 السلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع لهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد

اى يقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون الجمع به لانها اذا اتصل به احد هاء جمع مبنيا  
 اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربون لانها اصل نحو نون  
 التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانها اصل في حقوق الضمائر المتحركة  
 ولم يعتبر يشبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في حقوق الضمائر الساكنة  
 ليس باصل واهرابه اى اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع عنه من الجزم  
 المختص الاسم فالصحيح اى الفعل المضارع الذي في اخره حرف صحيح اى فالمضارع  
 الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا او تثنية مؤنث  
 والجمع سواء كان جمع مذكرا او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث  
 بالضممة خير لقوله فالصحيح اى يعرب بالضممة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما  
 مثل يضرب على حسب العوامل تقول وهو يضرب وان يضرب ولم يضرب وانما  
 قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير  
 بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان  
 ويضربون وتضربون وتضربين والمتصل بذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل  
 والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذي  
 اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكور غائبا او  
 مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون خير لقوله والمتصل اى يحذف  
 بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و  
 حذفها اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن  
 تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعراب  
 المضارع رفعا بالنون عند حقوق هذه الضمائر ولا يستحق الاعراب بالمشابهة و  
 المشابهة باقية بعد حقوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا  
 اتصل به الساكن امتنع به لتعاضد جهات الاتصال من كون الضمير رفعا وعلما وضميرا  
 متصلا وحرف علة ساكنا فتوسط اخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او  
 تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديري وفي الضمير لان الضمير  
 اسم علمية فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره ولا ناسم يستحق اعراب الاسم  
 علم الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فلا جزم اعرابه بالحرف  
 فزيدت حرف بعده واعرِب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون

من حروف العلة التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرف في العلة فاختير النون  
لشبهها بما في متداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها  
جزما كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل التصحيح  
للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب ايضا باء حذف فان قيل الضمير اسم  
علمية فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكيمية  
اذ الفاعل كالجزم فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئية  
فان قيل اما اعتبار جزء لزم ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيار حرف  
قيل هذا الضمير وجهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع المحلية للاعراب كونه اسما علمية  
و في جواز الفصل كونه جزءا للمعتل الاخرى الواو والباء للاتصاق اي المعتل الاخر  
الملتصق بالواو السببية اي المعتل الاخر بسبب الواو والاستعانة اي المعتل الاخر  
الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يرمي يعرب بالضمه تقديرا لظرف اي في  
التقدير او حال اي حال كون الضمة مقدرة او تميزاى ملتبس بتقدير الضمة في الرفع  
نحو هو يدعو ويرمي لثقل الضمة على الواو والياء والفتحة لفظا في النصب نحو لن  
يدعو ولن يرمي لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم  
نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين محال فان قيل لم يقدر السكون في حذف  
الساكن في مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجزم في حرف المكسور نحو مررت بغلامي  
قيل تقديرا للسكون في الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون الحقيقي  
والتقديري في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني  
الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي  
باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة للمقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف  
حرف العلة التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا  
كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فان قيل فيلججعل السكون اللفظي في مثل  
يدعو ويرمي اعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا في الاعلى الفاعلية قيل يمكن  
في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى  
بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظي صورته  
حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد  
على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فافتراقا فان قيل لا نسلم ذلك

بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني اسم  
 فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف بالضمه رفعها  
 والفتحة نصبا تقديرا نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما واكثرت جرما  
 علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب وبجاءم اى عن كل ناصب و  
 كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع  
 الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتدأ كلامه بالاسم و  
 الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع  
 في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعا ويمتنع كونها  
 اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح  
 للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المحجور في قول الشاعر ع فابيت الى فهم و  
 ما كدت ابيا و ينصب اى المضارع بان المصدرية ولن واذن وكى ملفوظان و  
 قيل اذن وكى ينصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان  
 الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا  
 هذه وانما عمل غيرهما اعني لن واذن وكى تشبيها بان في افادة الاستقبال ثم اعلم  
 ان لن عند سيبويه حرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله  
 لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بجذف الالف والهمزة بكثرة  
 الاستعمال كائش وعلماء في اى شئ وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما  
 بعدها بتا ويل المصدر ولو كان تقدم ما في جيزها عليها كما لم يجز تقدم ما في جيزان  
 عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في جيزها عليها نحو زيد لن  
 اضرب بخلاف ما في جيزان والخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن  
 مقتضاها معنى وحكما اذا التركيب وضع مستانفت الا ترى ان لو اذ اركب مع لا يبطل  
 معناها وتحدث معنى التحضيض نحو **كولا اخرجني** هكذا قال الفراء حيث تغير لاعنده  
 بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف براسه  
 لا اصل له وقيل اصله اذ ان فحفت وقيل اصله اذ الظرفية فحذفت الكلمة المضاهية  
 وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي  
 فاذن ههنا هي اذت في قولك اليوم مثذ وحينئذ الا انه كسر اللذال في نحو حينئذ ويومئذ  
 ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا المرين قبله ظرف فكسره نادرا

اسما وقيل اصل الخبر ان يكون م



وفهمنا لذل ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف وبان عطف على قوله بان اي ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد ستة احرون وهي حتى نحو سرت حتى ادخلها اولام كي نحو سرت لا دخلها اولام المحمود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعد بهم والفاء نحو زني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى والآن نحو لا لزمنك او تعطيني حتى الى ان تعطيني او الا ان وانما قد ركن بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى والام كي اولام المحمود جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاختارة اعني او بمعنى الى الجار فاخذت حكم الجوار او بمعنى الافكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة اعني الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء اي بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وان لم يكن فمحمول على النبي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذي بعدها مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى زني فاكرمك ليكن منك زياره فاكرمك مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معروفي اياك بيتك فاكرمك ليكن منك تعريفا فزيارة مني وفي ليت لي ما لا فانفق اتمنى حصول مال فانفاقا وفي الا تنزل بنا فصب خيرا ليكن منك نزول فاصابة خير منا فان الفاء للتفسير اي مثال ان مثل اريد ان محسن الي مثال النصب بالفتحة وان تقوموا خيرا لكم مثال النصب بحذف النون والتي اي ان التي بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المحففة من المتفصلة المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للقرآن وابن ابي باريه وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اي ان المصدرية الناصبة التي نحن بصدددها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيبكون منكم ثم رضى اوسوف نحو وعلم المرء ان يفعله ان سوف ياتي كل ما قدرا او بقدر نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او يحرف نفي نحو ان علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدي نونها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان الصلة من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشي من الحروف المذكورة

التي

نصف واعلم الخ

لكونها مع الفعل بتاويل المصدر بمعنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفا وكونها  
 للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرير  
 او التنافي وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اى ان التي تقع  
 بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم الماويل بالظن  
 فيها وجهان اى جازان يكون مصدريه وجازان يكون مخففة من المثقلة ولذلك  
 قرئ قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون بالانصب والرفع والتي تقع بعد غيرها من الرفع  
 والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدريه لا تخففة  
 نحو جوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم  
 وما بمعناه لان ان بعد التحقيف شاكلت ان المصدرية وهي انصب الى العلم لان  
 كلامهما يدل على التحقيق وابعدها من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء  
 الدالان على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم  
 التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة  
 للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لاسيما في الفعل الموقوف والمقصود الذين لا يظهر  
 فيها الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالة على غلبة الوقوع  
 يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة  
 على التوقع فلا يبعد المصدرية عنها اى عن الظن كما يبعد عن العلم فيسأوى المصدرية  
 المخففة في المناسبة فيصير وقوع كليهما بعده فيجوز في ان التي بعدها الوجهان واما  
 التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناها نحو الرجاء والطمع والحزن والخشية والوهم  
 والاعجاب وغيرها فمصدريه لا تخففة وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد  
 العلم وما بمعناه لمنافاة بينهما وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي  
 للتحقيق فيقع بعد العلم وبعده ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك  
 لمكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتاقي في المثقلة ايضا وقد جاء  
 شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة و  
 مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تأكيد والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب  
 بان ما وقع في الشروح من انها للتحقيق اذ هي بعض معناها وهو التأكيد والمبالغة كما  
 هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح نزع علم ان ان بعد التخفيف تقاصرت  
 خطاها فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال مجبت من ان سيقوم والتمتع الابعدها فعل التحقيق

كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق والاكتشاف والظهور والشهادة ونحوها  
 او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفعل لا شككت  
 ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول بالظن وان  
 اول به تصم وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب  
 والرفع بمعنى ظننت ولكن اي وشان لن عثل لن ابرح الأرض ومعناها اي معنى لن  
 نفى المستقبل لانفي الحال وفي اطلاقه نظرا لانه يوم انها يراى لانها فان معناها ايضا نفى  
 المستقبل لانفي الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل  
 معناها نفى المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فكن اكرم  
 اليوم انسيك ولن ابرح الأرض حتى يا ذك لي ابي تناقضا واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على  
 ما قبلها اي اذا لم يكن ما بعد ما من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعد ما على ما قبلها  
 بان كان ما بعد ما خيرا للبتدأ السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء الشرط السابق نحو  
 ان تاتى اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعلن فيجوز ان ينصب  
 المضارع وقل نصيبا اذا كان خبرا للبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على  
 ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينصب حينئذ لانها ضعيفة العمل  
 بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انك اذن لصادق فلا تقدر ان تفعل فيما  
 اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كانه سبقها احكاما وذهب بعض  
 الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعد ما على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعد ما  
 معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا ينصب للثلا يلزم تناوهد  
 العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل ياتي فيما  
 اذا كان ما بعد ما جزاء الشرط السابق ولا ياتي فيما اذا كان خبرا للبتدأ السابق او جوابا  
 للقسم السابق على انه لا ضير في لزوم ذلك لامكان مجل احدها باعتبار اللفظ وعمل الآخر  
 باعتبار المحل كما في ان زيدا قائم وعمر وفان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا  
 حتى كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على اناسم ان فافهم واذ اعرفت هذا  
 فاعلم ان قوله اذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اي ومثال اذن مثل هذا  
 القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعد ما الى اخره  
 والحكمة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر  
 اذن بتقدير محذوف مضاف اي عمل اذن لو نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم

اعتمادا بعد ها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن قد دخل الجنة  
 خبر مبتدأ محذوف اي مثاله اذن قد دخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لسنته حيث  
 قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل  
 عليه مستقبلا عطفت على قوله اذا لم يعتمد ما بعد ها على ما قبلها فيكون هذا  
 شرطا اخر لعزل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا  
 يحتمل الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كذا بان لا يعزل  
 لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات الشبهات العمل واذا وقعت  
 اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع والنصب بالنصب بناء على ضعف  
 الاعتماد بالعطف لان الفاعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا من غير النظر الى  
 حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعد ها على ما قبلها  
 بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقولهم  
 وَاذْا اَلْيَلْبِثُوْنَ بِالرَّفْعِ وَقَرَأْ فِي غَيْرِ الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةَ واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكى  
 اي مثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية اي سببية  
 ما قبلها لما بعد ها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان  
 الفعل بعد ها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان  
 التكلم او لسواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل  
 بعد ها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن  
 نحو مرض فلان حتى لا يرجونه بمعنى كي اي للعرض والسببية وهو الغالب او بمعنى كي  
 ان اي للغاية وفي جعل حتى بمعنى كي ان تسامح لان ان مقدره لادخلة في معناها واذا  
 عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبر اي مثال  
 حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا كان  
 والجمله معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق للتشبيه ويمكن  
 ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضى اي حكم حتى وهو النصب بتقدير  
 ان حاصل وقت كون ما بعد ها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل خبر مبتدأ  
 محذوف اي ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها  
 وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم  
 ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعد ها وهو دخول

البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون  
 ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعد ها مستقبل  
 بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا فاذا اردت الحال الفاء للنتيجة هذا  
 نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله  
 اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقا وحكاية حال ان اي حال محققة  
 بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال اللزوم  
 او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانت متكل في تلك الحال او تجعل تلك الحال  
 موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وَنُرْزِلُوهُ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ عَلَى قَرَارٍ رَفَعَهُ فانه  
 حكاية حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى حينئذ حرف  
 ابتداء لاحرف جزاء حرف استئناف اي ما بعد ها كلام مستأنف لا يتعلق مزج حيث  
 الاعراب بما قبلها ولا نغني بذلك ان يقدر بعد ها مبتدأ كما ظن بعض الشارحين  
 حيث لا يطرده في الجملة الفعلية كقوله تعالى وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ فِي قَرَارٍ  
الرَّفْعِ وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءَهُمُ الْمَوْتُ لَمْ يُنصَبُوا  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ الْآيَاتُ بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لاحرف جزئية تنم  
 ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعد ها فرفع المضارع بعد ها لعدم الناصب  
 والجازم ولما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية تنم انما يقدر  
 بعد حتى اذا كان المضارع بعد ها مستقبلا اما اذا كان حالا لا يمنع تقديرها للتناهي  
 لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال  
 لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب  
 السببية اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها اسببا لما بعد ها لانها فانما  
 الربط المنطقي اي الاتصال اللفظي بين ما بعد ها وما قبلها الصيرورتهما حرف ابتداء  
 ومدلولها الاصل وهو الغاية يقتضي ربطا بعد ها لما قبلها والجملة بعد مستقلة  
 وجب تحقق الربط المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها الاصل وذلك بالسببية  
 مثل مرض فلان حتى لا يرجونه اي حتى ان افاربه احياء ولا يرجون حيوته لان فقوله  
 حتى لا يرجونه بيان حال المريض وصيرورتهما بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب  
 لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عند النون ومن ثم اي ولاجل ان حتى عند  
 ارادة الحال حرف ابتداء لاجازة امتنع الرفع اي رفع المضارع في قولك كُنْ سَائِرًا

عنه

حتى ادخلها في الناقصة اي وقت تحقق كان الناقصة بجذوف مضافين لانه على  
 تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لاتعلق لها بما قبلها  
 فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون  
 الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى تدخلها على صيغة  
 الخطاب والهمزة للاستفهام اي اسرت كي تدخلها او الى ان تدخلها لانه لو رفع  
 كانت حرف ابتداء والفعل بعد ها حال والحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون  
 ما قبلها اسببا لما بعدها وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون  
 الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون  
 وقوع المسبب مقطوعا مع الشك في وقوع السبب وجازي في التامة اي وقت  
 تحقق التامة بجذوف مضافين وهذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الان  
 بالرفع اي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضركون حتى ابتداء  
 وكون ما بعدها مستأنفا وجازا بهم اي الرجال سار حتى يدخلها الان بالرفع  
 لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن  
 الفعل فكان السير مقطوعا به والساير مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع  
 المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها بجذوف  
 الفعل كما ذكرنا اي وجاز هذا التركيب او مبتدأ بجذوف الخبر اي وكذا هذا  
 التركيب وليس يعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييد لا  
 بقوله في التامة كالمعطوف عليه ولا مكي سميت بها لان معناها معنى كي اي  
 ومثال لام كي مثل اسلمت لا ادخل الجنة اي لان ادخل الجنة ولا مكي الجود الجود  
 الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي لام تأكيد زيد في خبر كان  
 بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ اى لان يعذبهم او  
 معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام في الاصل  
 هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطية اي مناسب لها لائق بها وفيه نظره لانه لو كانت  
 لك لما اختص بخبر كان النفي فان قيل اذا قدر ان بعد لام الجود صارا للفعل بمعنى  
 المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على جذوف مضافا ما من الاسم  
 اي وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي وما كان الله ذات تعذيبهم او على  
 تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله معذبهم اويقال جاز الحمل بصوت

الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى  
 صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولا يحجود مبتدأ وقوله مثل ما كان لي عند  
 خبره اي ومثال لام الحجود مثل وما كان الله لي عند بهم وقوله لام تأكيد خبر مبتدأ  
 محذوف اي وهي لام تأكيد والحجلة معترضة او خبر قوله لام الحجود وعلى هذا قوله مثل  
 وما كان الله لي عند بهم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اخبر ان بعد اللام الزائدة  
 بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت لاعدل واما يريد الله ليدهدب عنكم الرجس  
 اهل البيت وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد الله ليبين لكم كذا ذكر في  
 الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضم  
 بعد ها ان قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوف  
 ويكون المعنى امرت بالعدل لافعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامة الصلوة واتباء الزكاة  
 واطاعة الله ومسهولة ليدهدب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل  
 عليكم من حرج ولكن يريد هما ليظهركم ويريد الله ذلك اي ذكر ما ذكر لبيد لكم و  
 يهدبكم فاعل المصنف يختار هذا لکن فيه تكلف وتحمل والاولى ان يقال انها ملحقة  
 باللام كي في كونهما داخل على الرفع والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام  
 مطلقا بحيث يتناول لام كي ولا يحجود ولا الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو  
 الاضرب والفاء بشرطين اي الفاء التي يضم بعدها ها ان ملتبس بشرطين احد هما  
 السببية اي احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني اي ثاني الشرطين  
 ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر نحو زني فاكرتك او نفى  
 نحو لا تشمتني فاضربك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفى نحو ما تأتينا فخذنا  
 او تمنى نحو ليت لي ما لا فأنفقته او عرض بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فاصيب خيرا واما  
 شرطت السببية لان العدل من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير  
 اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اي لا يحتاج  
 الى العدل مع الرفع الى النصب الدال على السببية واما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء  
 الستة المذكورة ليجعلها بتقديم الاشياء عن قوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة  
 السابقة واما نحو قوله سائر كمنزلي لبيني تميم والحق بالجواز فاستريح ابدون فقد احد  
 الاشياء الستة فمحمول على ضرومة الشعر فان قيل فالترك التحضيض نحو كولا انزلك  
 عليك فكون معه نديا ونحو كولا ارسلت البارسولا فتشيع اياتك والترجي نحو قوله

تعالى لعلي بلغه الأسباب استجاب استجاب فأطلع إلى المرئوسى بالنصب على قراءة حفص  
ونحو قوله تعالى كعنه يزكى أو يذكركم فتشعركم الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم  
اغفر لي فافونرو ولا تؤاخذني فاهلك قيل لأن التخصيص مندرج في النفي معنى لأنه  
يستلزم نفي فعل والتزجي اريد به التمني وان كان على صيغة التزجي والدعاء مندرج في  
الأمر والنهي لكونه على لفظ ما غالباً فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فما ذكر  
علمه قيل العرض معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاد العلامة زائر الحرمين الشريفين  
جمال الحق والدين وقت قراءة في كتاب الفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه  
ان يتأتى بكل كلام خيرا او انشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الأمر إذ  
كذا في المفتاح فاعتبر قسما على حد باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام كلفظ  
اندرجا اتفاقا غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التخصيص لاستلزامه نفي فعل  
فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغة الطلب من الأمر والنهي والواو بشرط  
اي الواو التي يضم بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف واى احدهما  
الجمعية وان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مثل احد الامور الستة المذكورة  
كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضي ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينه  
وفيه فساد لا يخفى والاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الامور  
الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحطة اى وان يكون قبلها ذلك اى احد الاشياء  
المذكورة اى امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض نحو زدي وازورك اى ليجمع  
التياراتان ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجمع بينهما ولا تأتى وتحدث اى لا  
تجتمع بين الايتان والتحدث وليتحدث اى ليتحدث اى ليتحدث اى ليتحدث اى ليتحدث  
بما نصب خيرا اى لا يجمع بينهما وانما شرطت الجمعية لانه لما قصد في الواو معنى  
الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية  
لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرطت تقدم احد الامور الستة ليعتد تقدم  
الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في انشاء واو بشرط معنى الى ان اى اذ  
النهي يضمربعد هان بشرط معنى الى ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لا زمك  
او تعطيني حقي وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانهما مقدرا بعد ما لا دخل في معنا  
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اى حكم الحروف والعاطفة في باب اضمار ان بعد  
حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعنى ينصب المضارع بعد حروف العاطفة

اي الى ان او الا ان تعطيني حقي



باضماران اذا كان المعطوف عليه اسما مثل لا يلزم عطف الفاء على الاسم نحو اعجبني  
 قيامك وتذهب باضماران ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه  
 قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عينا ي الداموع لتجربا حيث  
 نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار  
 فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرا في التفصيل المالم يذكر  
 في الاجمال السابق اى في تعدد الحروف التي تضر بعد ها ان وان اريد الحروف  
 العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبني  
 ضرب زيد ثم ليشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس  
 كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربعة المذكورة اى العاطفة من الحروف  
 المذكورة يقدر بعد ها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما  
 ذكره بيانا لقسم اخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في التعدد فكيف  
 ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع ما الحق بلام  
 كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب ومع الحروف العاطفة اى  
 عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي والحروف  
 العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت لك للاكرام حيث دخلت  
 لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو الزائدة على  
 الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان مراد متعد بنفسه فيصم ان يدخل على الفعل  
 مع ان لا يتقدري الاسم بخلاف حق بمعنى كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل  
 عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام المحو لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى  
 اذا كان فعلا وانما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد  
 الاشياء الستة والتي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص  
 على معنى السببية والجمعية والانهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعد  
 ويجب اظهار ان مع لافى اللام اى مع لام كي بمعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام  
 كي تخزن عن اجتماع اللامين نحو قوله نعم ثلا يعلم هل الكتاب وانما يلى لام كي حرف  
 النفي لاقتضاء التصدير ونجزم المضارع بلم ولما ولا لام الامر ولا في النفي الجواز والحروف  
 صفتة لا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كون الجملة  
 الثانية جزءا للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء وهي اى كلم المجازاة

وفي حرف لام حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم

ان نحو ان تكرمي اكرمك ومما نحو مما تاتي انتك واذا ما نحو اذا ما تاتي انتك واذا ما نحو  
 اذا ما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما  
 تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومما نحو مما تصنع  
 اصنع ومن نحو من تاتي اكرم ومن تدرهمه واتي نحو ايا تضرب اضرب قال الله  
 تعالى ايتا ما تدعون انذر الاسماء الحسنة والى نحو الاني تكن اكن وانما انجزم المضارع يعلم  
 ولما لا اختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوان كل ما اختص بشئ و  
 هو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالباً بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون  
 الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يجعل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه  
 وخروجه عن حقيقة وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه  
 به وخروجه عن ذاته كجرباها بجري بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج  
 فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما  
 يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجها عن اصل حيث ينقل ان الشرطية  
 المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرج من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا  
 النهي من الحال الى الاستقبال ويخرج من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية  
 لا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما انجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها  
 اياها وانما لم يعمل لومع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع  
 والماضي لا يقبل الجزم وما انجزم مع كيفاً واذا بدون ما نشأ لم يجز في كلامهم على وجه  
 الاطراد وفي ترك ما نشأ الى ان انجزم بها مع غير نشأ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مما يمكن  
 من شئ فانجزم مع كيفاً واذا نشأ قد دخلت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط و  
 الجزاء ويجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة وستعرف من بعد ثم لما فرغ عن تعدد الجوزم  
 شرع في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضياً ونفيها اضافة القلب للنفي  
 الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضياً مفعول ثان للقلباى  
 لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيها نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها  
 اى مثل لم في قلب المضارع ماضياً ونفيها لكن في لما معنى التوقع اى ينفي بها فعل مترقب متوقع  
 ويختص لما دون لم بالاستغراق اى استغراق ارضة الماضي نفيها اى بامتداد النفي من وقت الاستغراق  
 الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اى انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم  
 ويجوز بالجزم مطف على الاستغراق اى ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اى لما

عن

ادخلها ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعول ما لم يسم فاعله المطلوب ولا النبي  
المطلوب بها الباء للاستعانة اي بواسطتها الترك اي ترك الفعل وقوله مبتدأ مضاف  
وقوله النبي مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النبي بحذف موصوف اي ولا النبي التي  
يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء قد دخل على الفعلين لسببية  
الفعل الاول سببا ومسببية الفعل الثاني اي كون الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى  
وما يكرم عن نعمة فمن الله فان قوله من الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وهو ما  
الموصول اي وما حصل بكم من نعمة في صادرة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة  
الحاصلة بالخطابين ليس بسبب لصدور النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدورها  
من الله سبب لانتصافها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك اذا حسنت اتي اليوم فقد  
احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبلي لا يكون  
مسببا للاحسان الماضي واجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاشارة عن  
اي وما بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها من الله وان احسن اتي اليوم فيحكم او فيخبر قد  
احسنت اليك امس فيستقيم السببية ويسمي الفعلان بعد كلم  
المجازاة شرطا وجزاء فيعرف ونشر اي يسمي الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء و  
انما سمي الاول شرطا من حيث انه مشروط بتحقيق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث  
انه يبتني على الاول ابتداء الجزاء على الفعل فان كانا اي الفعلان اي الشرط والجزاء مضافين  
نحو ان تزهرني ازهرك والاولى مضارع والثاني ماضيا نحو ان تزهرني زهرتك فقوله الاول  
عطف على الضمير المرفوع المتصل وهي ضمير كانا بلا تأكيد بمنفصل لكان الفصل وخبره  
مخذوف اي او الاول مضارع اعلى نحو قوله اني وقيارها القريب فالجزم الضارع  
في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب او متعين  
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للاجزام لكونه معربا والماضية  
مبني فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني اضعف الوجه في الشرطية لمرات في  
الكتاب وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعرا لانه في الصورة سببية المستقبل  
لما ضي على ان تاثير الحروف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب  
بعيد كذا في الشروح وفيه نظر لان الحروف تؤثر في محل صالح للتاثير وان كان بعيدا  
ولا تؤثر في محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح للتاثير لانه  
مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا لتحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه اخص

اي كون الفعل الاول

اقاربها

على ان لا نسلم ان لن يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرج عن احتمال الحال الى الاستقبال  
ومن القطع الى الشك وجزمه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدأ  
محدوف الخبر اي فالوجهان جأوزان او فقيه الوجهان نحو ان اتاني زيد اترا واتير اتسا  
الجزم فلتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجرام والرفع لضعف  
التعلق كحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم افسح وان كان ماضيين فوهما  
مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع  
انجرام الجزاء وعدم انجرامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان  
الجزاء ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي ماضيا كاشا بغير قد نظما او مع  
تفصيل الماضي اي ملنوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم  
على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لم يجر الفاء لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل  
الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات  
ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سلبتته نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك  
امس وان زهرتني فاهنتك ون اتيتني ولا ضربتني ولا شمتك وانما كرم مثال لا لانها لا  
يدخل في الماضي الا ان يكون مكرما وبترك ذكر ما ولا لانهما يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان  
الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ  
الا ان يحل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو  
ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكن بنا في قوله ومعنى لا ذلك  
في المضارع مع لم وذلك معناه الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان  
خرجت لم اخرج بمعنى اتنى خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معناه واذا عرفت هذا فاعلم  
ان الشرط لا يكون الافعال غير مصدرة بالسین اوسون ولن وقد غير مصدر بلا اذا  
كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وانما  
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيًا بلا فالوجهان جأوزان او فقيه الوجهان الايتان بالفاء و  
تركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف كغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه وقوله  
تعالى ان تدعوهم دعاء كبر ومن يؤمن بربه فلا يخاف بحسنا وقولك ان تاتي او  
اتيتني لا تك او فلا تيتك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما يؤثر في الماضي  
فتوتي بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود  
التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما قيد كونه منفيًا بلا احترازا عما اذا كان بل

الجزء

فان مندرج فيما سبق لكونه ما ضيا معناه وبلن حيث يجب فيه القتل لعدم تأثير اذات  
 الشرط فيه كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْاِسْلَامِ دِينًا فَكُنْ يَقْبَلُ مِنْهُ فِي اِطْلَاقِ الْمَضَارِعِ  
 المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدره بالسين اوسوف كقوله  
 تعالى وَان تَعَاَسَرَ نَسْرُضُ لَكَ اٰخَرٰى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا بغير  
 السين اوسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق  
 بين الشرط والجزاء وذلك لان اذات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل  
 ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القوم  
 وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء  
 فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة اى وان  
 لم يكن كذلك اى وان لم يكن ما ضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى  
 فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين اوسوف او منفيا بلا بل كان ما ضيا مع قد  
 او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السين اوسوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امر او نهي  
 او دعاء فالفاء واجبة لان اذات لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل ولا  
 لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بها وانما تركت الفاء في قوله من يفعل  
 الحسنات لله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة من الشعر ودوى المبرد من  
 يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى وَاِذَا عَصَبُوهُمْ يَغْفِرُونَ  
وَاِذَا اَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصُرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذاهما مجرد الظرفية لا  
 يشعر فيها معنى الشرط كقوله تعالى وَاللَّيْلُ اِذَا يَغْشَىٰ ويحى اذا اى المفاجأة مع الجملة  
 الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء اى في محل الفاء نحو قوله تعالى وَاِنْ تَصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ  
يَمَاقِلْ مَتَّ اَيْدِيْهِمْ اذ هم يقنطون والفاء اكثر وانما قيمت اذا المفاجأة مقام  
 الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجأة بتني على حدوث  
 امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالباً نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة  
 مبتدأ وخبر بعد الاشياء الخمسة وهي الامر والنهي والاستفهام والتعني والعرض  
 يعنى يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اى  
 اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا المضمون هذه المضارع فيتاى معنى الشرط  
 مثلا اسلمت دخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلمت دخل الجنة ولا تكفر  
 تدخل الجنة جواب النهي بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفرت دخل الجنة وهل عندهم

ماء اشرب لان المغنن يكن عندكم ماء اشرب ولت لي ما لا انفق لان المغنن انما قد لا  
 فأنفق ولا تنزل بنا فتصيب خيرا لان المغنن تنزل بنا فتصيب خيرا وانما قد والشرط  
 مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض هي بمنزلة الاستفهام  
 دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي فقرأ علمان في النبي انما يقدر ان في  
 بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب المضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن  
 ونحو في قولك لا تفعل الشر ليكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يا كلك فانه لا  
 يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يا كلك اذا لم يجرى ان يكون من جنس المظهر  
 ولا خفاء في فساده المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدن لو لا ترك الدن وان قد والشرط  
 المثبت كان تقديرا للشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع  
 لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه جاز تقديرا للشرط المثبت بعد النبي على وفق  
 لفظ النبي بقريته المسبب الذي يترتب عليه وليس بجيد لو وافق نقل وانما امتنع  
 عند العامة لان التقدير اي تقديرا لهذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقديرا للشرط  
 على وفق لفظ النبي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملقوظ ولا خفاء في فساده المعنى  
 على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قد والشرط المثبت  
 كما قد رده الكسائي كان تقديرا للشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولم  
 يصح تقديرا للشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتي في تحت ثنلان النفي خبر يدل  
 على وقوع الحكم وتقديرا للشرط سواء قد مثبتا او منفي اى يوجب التردد في ثنلان ثمر  
 لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال مثال الامر اى ببناءه صيغة يطلب بها  
 الفعل البناء الاستعانة اى بواسطة من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل الخبر  
 عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على  
 صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم  
 لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم بحذف حرف  
 المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اى صيغة متدا تترجى حرف المضارعة  
 من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احترازا  
 عن صدومه ولا يرد النقص بقوله تعالى وبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف  
 المضارعة لانه شاذ وحكمه اخره اى اخر ببناء الامر حكمه المجزوم اى وهو موقوف  
 اى مبني على السكون عند البصريين وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب

الشيء

بشيء

وسقوط نون الأعراب نحو اضربوا واضربوا وحذف حرف العلة نحو ارجع واختر  
 وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعد اى بعد حذف حرف  
 المضارعة ساكن وليس رباعي الواو للحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف من ليس  
 رباعي اى ليس بذي اربعة احرف فيه احتراز عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة  
 بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل ان كان بعد اى بعد الساكن ضمة للموافقة  
 او للاتباع ومكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة فيما  
 سواه اى في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن صفة سواء كان بعد اى بعد الساكن  
 أكثر او فتحة مثال ما كان بعد الساكن فتحة مثل اقبل مثال ما كان فيه بعد الساكن  
 ضمة وا ضرب مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف  
 واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة لئلا يفتح  
 كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد الساكن كسرة نحو اعلم  
 وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة التكليم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على  
 غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا اى ذا اربعة احرف فمفتوحة اى همزة الامر  
 مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة ثم لما  
 فرغ عن تقسيم الفعل الى ما مضى ومضارع وامر شرع في تقسيم اخره الى معروف ومجهول  
 اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل ما لم يسم فاعله واضافة الفعل الى المسمى  
 فاعله ببيانته من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذي لم يذكر فاعله وباد في ملابسة  
 اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله يصلح مثلا للفعل ما لم يسم  
 فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل  
 الاول حذف فاعله عنده للمعرفة من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند  
 تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمعوا لربكم و  
 ابصروا على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما  
 حذف فاعله مغيرا صيغة له وبعد بناءه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله  
 واقيم مفعوله مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف  
 اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف خبره وهو  
 ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر  
 اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله

في  
 ال  
 ف  
 ح





الغرض من الأسماء الأيدان بالأصل الذي تغير لغرض أي الأيدان بان الأصل في أوائل  
هذه الحروف الضم ولم يجمع الأسماء في بيض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع لا نفهم  
قصد واباتيان هذا الوزن أي ووزن قيل وبيع غرضها لايتأتى إلا به وذلك الغرض  
رفع اللبس فأرادوا الأيدان إلى الأصل عند تغييره ولا كذلك في بيض وجاء الواء  
فقيل قول وبيع بالأسكان بلا نقل وجعل الباء وواو السكونها وانضمام ما قبلها و  
مثله أي مثل باب قيل وبيع باب اختيار وبقيد أي الماضي المجهول من المعتل العين  
من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل و  
بيع وباب اختيار وبقيد في العلة دون استخبر وقيم أي دون المعتل العين من باب  
الاستفعال والأفعال حيث لم يجمع فيها إلا الخاء الكسرة دون الأسماء والضم لسكون  
ما قبل حرف العلة فيها أصلا إذا صلها استخبر واقوم وان كان الفعل مضارعاً ضم  
أوله وهو حرف المضارعة حملاً على الماضي وفترة ما قبل آخره بحقة الفتحه ونقل المضارع  
بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج ويتخرج ومعتل العين  
ينقلب فيه العين الفاعل يقال ويستغاث لما عرفت من قواعد التصريف ان كل موضع  
انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة إلى الساكن فابدل المنقول عنه  
بالألف ابداً لا مطرداً على الوجوب إذ أعريت عن الموانع وانتصاب قوله الفاعل على انزال  
أو على انزخه ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في  
تقسيم آخره باعتبار اقضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ  
محدد ونحو الخبر أي من الأفعال المتعدي وغير المتعدي أو خبر محذوف عن المبتدأ أي هذا  
بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب  
فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق لأنه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة  
الحروف كرفع اليد والعرض عنه فان الرغبة والعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المفعول  
اليد والعرض عنه فهما متعديان بالوساطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل  
متعلق إلا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعدياً بالعارض ولا يرتوقف  
الفعل على الظروف أي على المفعول فيه لا نأقول ان الظروف لازم لوجود الفعل والمفعول  
به لازم للماهية فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازماً كان أو متعدياً لا  
فهمه إذا الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث يتوقف عليه فهمه و  
ماهية إذا الضرب هو استعمال الترتيب في محل قابل للإيلاء والمحل داخل في ماهية

كأن المتعدي وغير المتعدي

الضرب ولنا قال ما يتوقف فهم على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد  
 الافعال الناقصة حيث توقفت فهمها على الخبر لاننا نقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها  
 عمدة وقية نظرا لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضاً ولجيب  
 باننا لانسلم ذلك بل هما فضلتان كجا ازتر كما بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول  
 ان الافعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر  
 والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود  
 فكان زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنياً معناه زيد  
 غني الان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا نقس لمي ليست مما يتوقف فهمه على متعلق  
 انما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلافه مبتدأ وخبر اي  
 غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف  
 فهمه على متعلق والتعدي يكون متعد يا الى مفعول واحد كضرب ومتعد يا الى  
 اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهمها وعلمت زيدا قائماً المثال الاول ما يتعدى  
 الى اثنين ثانيه ما يتعدى الى اثنين والثالث الثاني ما يتعدى الى اثنين ثانياً هو الاول فيما صدقا  
 عليه ومتعد يا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وادى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فحو  
 اعلمت او ارايت او انبات او نبات او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمر وفاضلا في  
 اجاز الاخفش اظن فاخال اه افعال القلوب قياسا لاسما عا وهذه الافعال المتعدية  
 الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعولها  
 الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها  
 الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث  
 معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولها  
 الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت عمرا  
 خيرا الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمر ومن غير  
 المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خيرا الناس من غير ذكر المفعول الثاني  
 افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت  
 وظنت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت وانما سميت هذه الافعال  
 افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة اولان القلوب محل هذه الافعال  
 وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحا واستقرائي لا عقلي والا

افعال القلوب

فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا  
 ولا يجري فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاولى على افعال  
 اليقين وهي الثلاثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا تدخل  
 هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبره  
 وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال  
 القلوب مبتدأ وقوله ظننت الزبدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اى افعال  
 القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتدأ والخبر لانها متعلقان بها لبيان ماهي  
 عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتدأ أعتمد على الجملة الاسمية وقوله  
 عنه خبره والجملة صفة ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه  
 علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشرح وعبارة عن شك ويقين اى لبيان  
 شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنه مكان  
 عنه اى لبيان صفة تلك الجملة صادرة عند الوصوف من العلم والظن والحسبان  
 ونحو ذلك فنصب هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية اى المبتدأ و  
 الخبر على انهما مفعوليهما ومن خصائصها اى خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر  
 احدهما اى احد المفعولين ذكر المفعول الآخر غالبا اى ومن خصائصها ذكر المفعول  
 الاخر وقت ذكر احد مفعوليهما يعنى لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ و  
 من خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اى عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز  
 الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاولى توطية ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرف  
 ان تأثيرها في الثاني دون الاول والثاني مقصود فلما اقتصر على الثاني يلزم ذكر  
 المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية والوسيلة  
 وترك المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلو  
 في قولك علمت زيدا فاضلا مصدر للمفعول الثاني مضافا الى الاول اى علمت فضل  
 زيد لكن نصبها معا لتعلقه بضمونها معا فكان في ذكر احدهما وترك البعض  
 الاخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولتقابل ان يقول فعلى هذا  
 ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو  
 مصدر للمفعول الثاني مضافا الى الاول قيل هذا يشك بقوله تعالى ولا تحسبن  
 انهم يتجملون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم على قراءة الياءم وجعل الذين فاعلام

بعد حذف المفعول بتقدير بخلهم هو خير لهم قيل هو قليل فلا يعجب أبه وإنما قال إذا  
 ذكر أحد هـ ذكر الآخر لا نـ جازان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل أي يخل السموع  
 صحيحاً وقوله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ الشُّعْرَىٰ ظننتم الباطل حقاظن الشوء ثم أعلم  
 أن الجملة الشرطية أعني إذا ذكر أحد هـ ذكر الآخر خبران والضمير العائد إليهم من  
 أي إذا ذكر فيها أحدهما ذكر الآخر لأن الجملة الواقعة خبراً لأن وجب فيها ضمير عائداً  
 اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصائصها خبره بخلاف ما أعطيت  
 أي وهذا من تلبيس بخلاف باب أعطيت فإنه يجوز أن يذكر أحد هـ دون الآخر لعدم  
 تقول أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيت وأعطيت درهمها ولا تذكر من أعطيت ومنها  
 أي ومن خصائصها جواز الالغاء أي جوازها لعمالها لفظاً ومعنى وفي بعض النسخ  
 ومنها أنها يجوز فيها الالغاء إذا توسطت هذه الأفعال بين جزئي الجملة أي بين  
 المفعولين نحو زيد طننت قائم أو تأخرت نحو زيد قائم طننت لاستقلال الجزئين  
 أي المفعولين كلاً ما علته جواز الالغاء ولا الالغاء عند توسطها أو تأخرها وانحصار كلاً  
 على أنه حال أو تمييز أي لأن مفعولها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونها معاً  
 مع ضعف العامل بالتأخر عن كليهما أو أحدهما لكان استقلالهما كلاً ما لصحة الحمل و  
 يمكن أن يعمل فيها العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف أعطيت أي هذا من تلبيس  
 بخلاف باب أعطيت فإنه لا يجوز الالغاء إذا توسط أو تأخر عنها لأن مفعوليه ليسا  
 بمستقلين كلاً ما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم أو زيد قائم علمت الأول مثال  
 التوسط والثاني مثال التأخر ثم أعلم أن الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر والواقع  
 ظرفاً أي زيد قائم في علمي ومنها أي ومن خصائصها أنها أي أن أفعال القلوب تعلق  
 وجوباً أي تحمل عن العمل لفظاً وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف  
 النفي واللام للابتداء أي لام الابتداء يعني أنها تعلق إذا دخل أدات الاستفهام ولو متضمنة  
 لمعنى حرف الاستفهام كأي وما ومن ونحوها وحرف النفي واللام للابتداء على معيولها أو  
 على أضيف اليه معيولها مثل علمت زيد عندك أم عمرو وليعلم أي الحزب يرب  
 أحصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام أي الرجلين قائم وق  
 المصنف؟ ذكر مثال التعليق بالاستفهام ففسر عليه مثال التعليق بحرف النفي و  
 لام الابتداء والتعلق بجملة الاستفهام على اتفاقهم وبهل مختلف فيه وإنما تعلق  
 هذه الأفعال بهذه الأمور الثلاثة لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعف كذا

بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اى نصب الجزئين فوجبا التوفيق باحدهما  
 لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول  
 نحو علمت زيداً من هو ووجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوي وانما  
 سمي الغاءها لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لاهي ذات عمل ولا ملغاة  
 فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يدهنها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج  
 ولا فارغة قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تضيئوا كل الميل فتذروها كالمعلقة  
 وهذه الافعال عند تعليقها لاهي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على  
 اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه  
 الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة وقوله  
 يسئلونك ما اذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل يتقدم القول اى سل  
 بني اسرائيل فان لا كما اتيناهم آية بينة ويسئلونك فالتين ما اذا ينفقون اوبتأويل  
 المفرد اى سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال فهي  
 في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ما ولو لم يفر د  
 لكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في زيد اهو  
 كير اى في كرمه ومنها اى ومن خصا نضها انها اى ان افعال القلوب يجوز ان يكون  
 فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بشي واحد اى هما عبارتان عن شيء واحد  
 ومفعولها الثاني مظهر امثل علمتى منطلقا ومثل قوله تعالى اني ارايتي اخصر خمر  
 بخلاف غيرها من الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي شتمت  
 نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطية الى ذكر الثاني لما  
 عرف ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول  
 بخلاف غيرها من الافعال وليحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين  
 لشيء واحد نحو عد متنى وفقدتني لان اول مفعولها كاول مفعول افعال القلوب  
 في عدم التأثير لان العدم والفقدان لكونهما عدلين لا اثر لهما في شيء ولبعضها لبعض  
 هذه الافعال معنى اخر يتعدى به اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط  
 فظننت بمعنى اتهمت من الظننة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من  
 افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار القلوب في السبعة  
 استعمالا اعقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصابت وحسبت بمعنى حسرت

الافعال الناقصة من سائر الافعال

ذاحسبة اى شعر الشعر وخلصت بمعنى صرت ذاخل اى خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وعلى  
 هذه المعاني لا يقتضى الامفعولا واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شئ في تقسيم  
 الآخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة  
 فآثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اى التثبيت على صفة  
 مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرير زيدا على صفة كونه قائما فى الزمان الماضى الجارو  
 المجرور ظرف مستقر ان كان حاله متعلقا بفاعل عام محذوف اى كائنا على صفة او ظرف  
 ملغى ان كان متعلقا بفاعل خاص مذکور وهو التقرير وفى هذا القيد احتراز عما سواها  
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لبقصانها من سائر الافعال دل على  
 الحد والزمان وهذه الافعال لا تدل الاعلى الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم برفوعه  
 هذه لا يتم به وهى اى الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يراد من صار نحو ال جرح  
 وحال واستحال وتحول وانقلب سما عاديون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال  
 صار و مراد فاتها تامة على الاصل واصبح واضح وظل وامسى وبات واض اى رجع وعاد  
 اى صار وغداى كان فى الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان ذلك فى الرواح وهو  
 ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع فى الغداة او دخل فى الغداة وراح معنى رجع  
 فى الزوال او دخل فى الرواح كاتامتین وما زال وما انفك وما فتحى بالهز تة دون  
 الياء وهى بمعنى زال ولا يستعمل الامع النفي وفيه نعتان بكسر العين وفتحها مع الهزرة  
 بهما والمضارع يفتو بالفتح مع الهزرة وما برج هذه الاربعة للابتن لان نفي النفي ثبات  
 واصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصلا لزال  
 زيد عالما دائما وكذا اخواته فضبت نصب كان وما دام وليس ولم يذ كر سيبويه  
 هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هن من الفعل ما  
 لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة  
 معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اى نصير بهذا عشرة تامة وكحل زيد  
 عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اى قلما جاء لفظ ما جاء من ليعا  
 الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم ما جاء حاجتك فما استفهامية  
 مبتدأ او جاء ناقصة بمعنى صا والضمير العائد الى اسماها وحاجتك خبرها اى  
 اى شئ صارت حاجتك وانما انش الضمير فيما جاء مع انه مائد الى الاستفهامية  
 باعتبار الخبر كما فى قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انش باعتبار

الخبر قيل انما انت الضمير في ما جاءت بكون ما عبارة في المعنى والحاجة اى اية  
 صارت هي حاجتك وفيه وهاء لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا  
 لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله عنهما اليهم  
 يدعوهم الى الطاعة وقد جاء قعدت ايضا من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير  
 الشيء على صفة نحو قول الاعرابي اهدفت شفرة حتى قعدت اى صارت تلك الشفرة  
 كأنها اى كان تلك الشفرة حربة معناه حد شفرة اى سكينه الكبير حتى صارت تلك  
 الشفرة مشبهة بالحربة يعنى نزه كونه ريشة وقال الأندلسي لا يتجاوز بها اعني جاء وقعد  
 الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمر وفقيرا بمعنى صار  
 وقال بعضهم ان كونها بمعنى صار مطرد فقال المصنف والاولى ان يكون جاء بمعنى صار  
 مطردا نحو جاء البرق فبين بد رهم اى صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى  
 يجعله حالاً لان حينئذ يفيد مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود  
 تقرير مجيئه على هذه الصفة ولا يطرد قعد كالتاب بمعنى صار كالتاب بل يقال قعد كان  
 كاتب تكونه مثل قعد كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية هذه الجملة مستأنفة اى تدخل  
 هذه الافعال على المبتدأ والخبر لانها التقرير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته  
 وانما تدخل عليها لا تعطى الخبر اى خبر هذه الافعال حكم معناها اى معنى هذه الافعال  
 من مضي كما في كان وانتقال كما في صار ومراد فاتها وادوام كما في ما زال وما انفك وما فتى  
 وما برج وتوقيت كما في ما دام ونفي كما في ليس بمعنى كان زيد قائما زيد قائم في الزمان  
 الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنا وعلى هذا فقس فترفع  
 هذه الافعال الجزء الاول من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من  
 تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما  
 تنصب خبره لشبهه بالمفعول به في توقفت الفعل عليه مثل كان زيد قائما فقوله مثل  
 (ما منصوب على انه صفة مصدر مخذوف اى رفعا ونصبيا مثل رفع هذا الكلام و  
 نصبه او مرفوع على انه خبر مبتدأ مخذوف اى هو مثل كذا فكان مبتدأ خبره الجملة  
 التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اى كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول  
 بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك لثبوت اى التحقق  
 خبرها اى خبر كان ماضيا دائما نحو قوله وكان الله عفورا رخصا او منقطعا نحو  
 قولك كان زيد غنيا فاقتربحا والمجرب اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اى ناقصة

كأئمة لثبوت خبرها وقولها أيضا حال وقوله دائما صفة ما ضيا وبمعنى صار عطف  
 على قوله لثبوت خبرها أي تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين  
 أي صار وتكون فيها أي في كان ضمير الشأن نحو كان زيد قائما أي كان الشأن وتكون  
 أي كلمة كان تامة بمعنى ثبت ووجد وإنما سميت تامة لأنها تامة بالفاعل فلا يحتاج إلى  
 خبر نحو قوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أي ان وجد او ثبت ذو عسرة  
 وتكون زائدة وهي التي لا تخل بالمعنى الأصلي في الجملة - باسقاطها فيكون وجودها كعدمها  
 نحو قوله شعري جيا دني ابى بكر تسمى + على كان المسؤولة العرب + وقوله تعالى  
 لمن كان له ثوب يتوجه على الوجوه الأربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الأربعة  
 ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فعلها  
 وله صلة متعلق وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبر اذا المعين له قلبه واذا  
 كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبرها  
 واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على الوجوه الأربعة  
 و صار للانتقال من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي انتقل من الفقر إلى الغنا و  
 اصبح وامسى واضمحى لاقران مضمون الجملة الواقعة بعدها باوقاتهما أي باوقات  
 هذه الأفعال والأضافة بادنى ملابسة أي بالاوقات التي تدل هذه الأفعال عليها أو  
 ذلك الأوقات الصباح والمسي والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا واضمحى  
 زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله لاقران مضمون الجملة أي تكون هذه الأفعال  
 الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو اصبح زيد  
 في الصباح وامسى عمرو أي دخل في المساء واضمحى خالد أي دخل في الضحى عطف على الجملة  
 الظرفية السابقة أيضا وهي لاقران مضمون الجملة وظل وبات لاقران مضمون الجملة  
 الواقعة بعدها بوقتيهما أي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل أي النهار في  
 ظل والليل في بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى  
 ظل وجهه مسودا وبيوتهم لم ينجسوا واضافة الوقتين إلى ضمير ظل وبأبأدنى  
 ملابسة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا أي صار وقل مجيئها تامة  
 للقلبة وإنما فصل هذين الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل واصبح و  
 امسى واضمحى وظل وبات لاقران مضمون الجملة باوقاتها لكان الاقران بينهما أو  
 بين الثلاثة السابقة في قلته مجيئها تامتين بخلاف الثلاثة ولذا لم يذكر مجيئها

بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة

تحوطت بكلماتها

بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا



تامتين وما زال وما برج وما فتح وما انفتك لاستمرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها  
 أي لاسمها مذقيمة ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد إلى الفاعل والضمير  
 المنصوب البارز عائد إلى الخبر أي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر  
 حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر  
 في المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد اميرا انه كان اميرا في حال كونه  
 طفلا بل يفهم انه كان كذلك مذ كان قابلا وصالحا لويلزمها أي يلزم هذه الأفعال  
 النفي ليفيد الاستمرار لان مع هذه الأفعال النفي ودخول النفي عليها يدل على الثبات  
 نثر ان كانت الأفعال ماضية يلزمها ما أولا وان كانت مضارعان ولن أولا وما وماذا  
 لتوقيت امر مبدئية ثبوت خبرها أي خبر ما دام لفاعل ما دام أي لاسمها وانما  
 كان توقيتا لان كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت امر مبدئية  
 الخبر لاسمها لان المصدر قد يجعل جينا فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى  
 اجلس دوام جلوس زيد أي مدة جلوسه بخلاف ما في ما سواها من اخواتها فانها  
 نافية لو ردها على معنى النفي نثر ردها إلى الثبوت وفي تانيث ضمير ما دام في قوله خبرها  
 وفي قوله لفاعلها نظر لان تانيث لا يتأتى بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لان كلمة  
 ما علم حدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن نثر احتاج وضمير لانه ظرف اللهم الا ان يجعل كلمة  
 واحدة على سبيل التجوز ومن نثر احتاج أي لأجل ان ما دام لتوقيت امر مبدئية ثبوت  
 خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صحة التلغظ به إلى كلام أي جملة قبله يتعلق بها كما  
 في قولك اجلس ما دام زيد جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا نقول يوم الجمعة تسبتت  
 بل لا بد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا لانه أي لان ما دام على تقدير كون  
 ما مصدرية وجعل المصدر جينا الصحة المعنى ظرف والظرف معمول وفضلة في التركيب  
 فلا بد لمن عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدم كلام أي مسند ومسند اليه  
 من حيث انه فضلة فان قيل قوله ومن نثر يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ايضا يتعلق به  
 فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو مستعقيل يمكن ان يكون قوله لانه ظرف بدل  
 من قوله ومن نثر فكانه قال أي لأجل ان ما دام ظرف احتاج إلى الكلام أو يقال المظرفية  
 علة الاحتياج إلى الكلام وكون ما دام لتوقيت امر مبدئية ثبوت الخبر علة لكونها ظرفا و  
 تحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالا أي في  
 زمان الحال نحو ليس زيد قائما أي قيامه مستغفبة الان وقيل لنفي مضمون الجملة حالا

تقدير

ولا يفرق ما دام ما

اي زما فامطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قوله ليس زيدا قائما غدا لويد  
الاول وقوله تعالى الا يوم يا ايهم ليس مضر فاعنههم اي العذاب يوم القيمة يؤيد  
الثاني واجيب بان هذا الاخبار لما صدر عن اخلاف في اخباره عدت لواقع فاستعمل  
اداة الحال لذلك ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها تأكيد  
المضات اعني الاخبار اي كل الاخبار وتأكيد المضات اليه اي كل الافعال الناقصة  
على اسمائها اي اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ يدل حالها في التقدي  
اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقتربها بالقرينة وهي النصب  
بخلاف خبر المبتدأ فإنه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ المكن  
اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله  
في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال على  
ثلاثة اقسام وقيل الضمير في قوله وهي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة  
وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راحه اياه حيث لم يقل ومن خبر كان الخبر راح و  
اجيب بان يمكن اصلاحه بجذوف مضان اي وهو من خبر كان الخبر راح وهو خبر ما  
في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة في  
تقديم اخبارها عليها على ثلاثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال  
الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بجذوف مضان اي قسم  
يجوز تقديم خبره عليه وهو اي هذا القسم من كان كلمة من للابتدائية الى راح لكون  
العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة الى  
هذا نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا  
وان كانت اسقاطية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها في ما قبلها حتما وان جعلت بمعنى  
مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم اياها من الابتدائية الملازمة لذكر الغاية  
وايضا لو كان بمعنى ما يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم  
لان من الزائدة يختص في النفي والكلام هنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدها ما بعدها  
في حكم ما قبلها حتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور  
عنده وراح ليس مما ينتهي به الافعال الناقصة او عنده واجيب بان يمكن ان يكون اسقاط  
بجذوف معطوف اي هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية  
لا تدخل في المغيا الا اذا دل الدليل وهما قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل في

بمعنى ان الافعال الناقصة

م وفيه نظر لان الافعال الناقصة

حكم ما قبلها وهو حصر وتقدير اخبارها عليها على ثلاثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكمه  
مختص ونقول كلمة الهمنا ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المحذورة او  
الوصول اي ومن كان بالغاً الى مراح او واصلا الى واج وفيه نظران جعلها صلة البلوغ  
يا با من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديره على الافعال الناقصة وهو  
في اوله اي وهو فعل كان في اول ذلك الفعل ما مصدرية كما في مادام ونافية كما في  
اخواته لتحقق المانع وهو ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدم ما في جيزهما عليهما  
لان حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصدر خلافا لابن كيسان في غيرها مادام  
لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمشتب لما مر من معنى هذه الافعال النفي ودخول ما  
النافية عليها يدك على اثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالماً  
بمعنى كان زيد عالماً مادام اثماً وفيه نظر لان صورة ما التي تستحق الصدر كما في نفي في منع تقدم  
اخبارها عليها وانما قال في غيرها مادام لان ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقدير  
لتحقق المانع لفظاً ومعنى وهو ما مصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب  
سببويه الى ان حكمه حكم ما في اوله ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديره معمول النفي عليه  
وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف في ليس  
اختلف في ما في اوله ما غير مادام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان في غيرها مادام  
فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان  
الى مراح وقسم لا يجوز وهو مادام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في اوله ما غير مادام  
قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجح لما مر من صورة ما التي تستحق الصدر كما في  
للمنع فقوله خلافا للاختلاف فلا يندرج في هذا القسم نفراً فرغ من الافعال الناقصة  
شرع في افعال المقاربة فقال افعال المقاربة وانما ذكر بعد الافعال الناقصة لانها  
مثلاً في اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد  
ان يخرج فحسب تقريره زيداً على صفة كونه خارجاً في الزمان الماضي لكن خبرها اخضر حيث  
لا يكون الافعال مضارعاً بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم وهي ما وضع اية  
فعل وضع لذنو الخبر اي لقربه رجاء وحصولا واخذ فيه اي شروعا في الخبر  
اي في تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على التمييز اي لقرب رجاء الخبر وحصوله او  
الاخذ فيه فالقسم الاول وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف  
حيث لا يجي تمضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل والامر

لا  
ت  
ق  
ر  
ج

المفعول لانه يشبه الحرف لكونه الانشائي الذي اسماؤه تكون بالحرف و  
 الحمل على العمل لكون كل واحد منهما الطمع للحصول تقول عسى زيد ان يخرج اى قارب  
 زيد الخروج وعسى ان يخرج زيد اى قارب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال  
 تامر وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحدث ان من خبر عسى تشيها له بكاد نحو  
 قوله **شعر** عسى الكرب الذي امسيت فيه + يكون وراءه فرح قريبا والقسم  
 الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان  
 في خبر كاد تشيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمضحي + واذا دخل  
 حرف النفي على كاد فهو كالافعال اى كاد كسائر الافعال في النفي في نفي الخبر واذا  
 دخل عليها حرف النفي كان معناها نفي الخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف  
 النفي عليها تكون الالتيات اى لاثبات الخبر مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا اقماني  
 الماضي فلقولته تعالى وما كادوا يفعلون لان الالتيات فعل الذم لان نفيه يدل على قوله  
 تعالى قد نجوها وجه الدلالة ان فعل الذم قد وقع منهم بلا شك فالذم يدل على قهرهم  
 من فعل الذم وما كادوا يفعلون يدل على الالتيات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى  
 واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرقة **شعر** اذا غر المجر المجين لم يكيد +  
 رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزدل وجه التمسك ان الشعراء هموا من قوله  
 لم يكيد الالتيات وتكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويذول وان كاد  
 بعد طول العهد وهو نوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن تخطيتهم وجه  
 ولتغير ذى الرمة بعد التخطية الى لم اجد فلولا كان نفي كاد للالتيات لما غير ولما قبل  
 تخطيتهم والجواب عن قوله تعالى قد نجوها وما كادوا يفعلون ان نفي قرب فعل  
 الذم قبل فعل الذم ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذم في زمان حصوله في زمان  
 اخر واما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معنى الخبر حصول  
 منهم فعل الذم وما قاربوا فعل الذم قبل حصول الذم منهم ومن التخطية بانها  
 شبهة والشبهة ما يشبه للثابت وليس بتأيت وعن التغير بانها احتياطا لما فيه رفع  
 الشبهة ويمكن ان يقال بان التخطية والتغير لا يدلان قطعا على الالتيات في نفس  
 الامراى في الواقع بل يحتمل ان يكون التخطية بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض  
 للالتيات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت شبهة فشا المعنى  
 ولا ينبغي ان يصاحى الكلام الى اى شبهة فشا المعنى وان يكون لغاية الى المراد شبهة فشا المعنى

عامة النفي على  
 ان النفي على  
 ان النفي على

يكون في الماضي للاثبات أي لا ثبات الخبر وفي المستقبل كالأفعال  
 في النفي تسمى كما يكونها في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون أي المراد اثبات  
 فعل الذبح لأن فيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد تروا لكونها في المستقبل  
 لنفي الخبر كسائر الأفعال بقول ذي الرمة شعرا إذا غير الحجر المحبين لم يكدم سيس الهوى  
 من حب ميتة يبرح أي يزول وجه التمسك أن البراح منفي فعلم أن النفي في المستقبل  
 نفي للخبر كسائر الأفعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الأول يتمسك  
 بتخاطبة الشعراء ذي الرمة والجر الفراق والرئيس هو الثابت والأضافة من باب  
 جرد قطيفة أي لم يكدم الهوى الرئيس أي الثابت من حب ميتة وهي اسم معشوقة  
 والبراح هو الزوال معنى البيت إذا غير هجران الأحياء للمحبين عن الحب بحكم أن  
 طول العهد ينسى ونزلت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براح أي زوال حب  
 ميتة يعني إذا لم يقرب زوال حبه فكيف تزول حبه وفيه مبالغة في نفي الزوال فعلى  
 هذا كان حرف النفي داخل على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا  
 المعنى مستقيم فلا رجة لتخاطبة الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقبه الأخذ  
 في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح التاء والكرب نزيك شدن کسی بکاره من حد نصير  
 واخذ فهذه الأفعال الأربعة مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منها اسما وخبرا وخبرها  
 فعل مضارع بغير ان واوشك عطف على أحد فيكون اوشك من جملة الثالث مثل  
 عسى وكاد في الاستعمال يعني أنها تارة مثل عسى في الاستعمال في وجهها أي في  
 كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية إذا كان اسمها مع ان نحو اوشك زيد ان  
 يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو  
 اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من أفعال المقاربة شرع في بيان فعلا التعجب فقال  
 فعلا التعجب وتوهم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك  
 بتصغيرير ما أصيل في قوله شعرا ما أصيل غز لا ناشدن لتنا من لياعتين الضأ  
 والسمر والجواب ان رشاد او ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضع لانشاء  
 التعجب أي لا يجاده وفيه احترام عن نحو عجبته ولعجبين وانها متعجب لانها الفاظ اخبارية  
 والانشاء اثبات امر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شئ خرج عن  
 حد نظاره وخفي سببه ولقائل ان يقول التعريف انما يكون المحققة الكلية للفرد  
 والفردين والأفراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فضل الفردين إلا ان يثبت ان

الأنشأ  
 به  
 في  
 قوله  
 شعرا  
 ما  
 أصيل  
 غز  
 لا  
 ناشدن  
 لتنا  
 من  
 لياعتين  
 الضأ

ان اضافة التشية كاضافة الجمع في جعل المضان جنسا لكم لم يصر حوا بذلك على ان  
 جعل المضان جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء ههنا في عهدية الفعلين  
 فلما معنى الجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحت فردان  
 وهما ما أفعل وأفعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحت فرد واحد فقط  
 او يقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلا ن واما وجد وضع  
 باعتبار انما والمعنى فعلا التعجب فعلا ن واما لانشاء التعجب فيكون هذا التعجب  
 بيان لما يفهم من الملا بستر في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما فعل  
 وافعل به كان اخصر واسلم لان التحديد لا يضبط الجزئيات فلما اخصر جزئي  
 او جزئيين لا يحتاج الى ذلك ولتقابل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله  
 من شاعر لانه لانشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب استعالي  
 لا وضعي وله اى للتعجب اى لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر  
 ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يجيء منهما مضارع ومجهول وامرو  
 نبي وتانيث وتثنية وجمع مثل ما احسن زيدا واحسن بزيدا ولا يبينان اى لا يبنى  
 فعل التعجب الامتاي بنى منه افعال التفضيل اى من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس  
 بلون ولا عيب واما قلنا قابل للتفاوت احتراز عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما موت  
 زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت آخر  
 او انقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل لامن المفعول وقل ما اشهر وما اشغله كما في  
 اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزره سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول  
 غير سيبويه فان قيل ان افعال التفضيل يبنى من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى  
 الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمر ووصيغتا التعجب لا يبينان الا من فعل  
 بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر بناء صيغتي التعجب على  
 ما بنى منه افعال التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبينان ممّا  
 يبنى منه افعال التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعال التفضيل يبنى منه صيغتي  
 التعجب فلا يلزم ما ذكرته ويتوصل في الممتنع اى في الذي يمتنع بناء منه ما ليس بثلاثي  
 مجرد من غير اللون والعيوب بل رباعي وثلاثي يزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب  
 بمثل ما اشد استخراجه واشد د اى بناهما من فعل لما يمتنع بناءه منه وايقاع  
 مصدر للممتنع مفعولا او مجرورا بالماء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره

وما اقبله درجة ونحو ذلك ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديره وتأخير اي بتقديم  
المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن في لقاظ  
ان يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كل واحد من التقدير والتأخير يستلزم الآخر  
فتقديره شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما يتفكح عن  
الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد أو يقال ان في ذكر التأخير تأكيد كما في  
قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولا يفصل بين فعل ومعموله و  
بين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيد ولا احسن يزيد لانها بعد النقل الي  
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بك التأكيد  
نحو ما ان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل  
ياصبح وامس نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امس اذ فأنها والضمير للعشية  
وهو مقصور على السماع واجاز الما في في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف  
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق  
واحسن اليوم زيد والمراد بالظرف المتعلق بصيغتي التعجب بخلاف الفصل  
بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فا احسن  
امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل  
باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا لا تكلف زيد وما اي لفظ ما في ما افعل  
نحو ما احسن زيدا ابتداء نكرة اي مبتدأ نكرة او ذوا ابتداء نكرة اي غير موصولة ولا موصولة  
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح و  
البيان والموصولة معرفة والموصوفة قربية من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل  
الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اي وذلك عند  
سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا  
عند الاخفش في احد قوله وما بعد ما اي بعد ما من الجملة الفعلية الخبر اي خبر للمبتدأ  
تقديره شيء احسن زيدا وانما اجاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى على وزن  
شتر اهترذانا ب اي ما احسن زيدا الاشياء لا اعرف جعل زيد احسنا وهذا التقدير باعتبار  
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدر الله وما  
ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير موصولة خبر اخر لقوله ما اي موصولة عند

الأخفش في أحد قوليه والخبر أي خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ محذوف والمعنى  
الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير  
سد شيء مسدده وذهب القراء إلى أنها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول  
قل فيه جهات الضعف وما قيل أنه يلزم فيه النقل من الاستفهام إلى التعجب كلاهما  
انشاء إن والنقل من الانشاء إلى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم ففيه نظرا للاستفهام  
قد أريد به الأمر في هل أنتم فهمتمون وقد أريد به العرض في الا تنزل بنا فتصيب  
خيرا وقد أريد به التمني في الأمان فأشبهه إلى غير ذلك من النظائر والصورة وغير نظير  
وكل ذلك انشاء فإما لا يجوز أن يراد بالاستفهام انشاء التعجب وبه في الفعل به نحو  
أحسن بزید فاعل خبر لقوله وبه وهو مبتدأ بتأويل اللفظ أي لفظه في الفعل به  
فاعل عند سيدي بن خبير مبتدأ محذوف أي هذا الحكم عند سيدي بن خبير أو يتعلق بمفهوم  
الكلام أي ثبت كون به فاعلا عند سيدي بن فلا ضمير في الفعل أي فعلى هذا الوجه لا  
ضمير في الفعل لكون به فاعلا والفاعل واحد ليس إلا والأمر هنا بمعنى الماضي للذم بحج  
استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واثمرا للتعدية والباء تائدة في  
الفاعل كما في قوله تعالى فكفى بالله فيكون معنى أحسن بزید صار بزید ذا حسن  
وفيه نظرا لأن كون الأمر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ  
وفاعل صيغة الغائب لا يكون إلا مظهر أو مضمرا مستترا مفعول خبر بعد خبر لقوله  
به أي به مفعول عند الأخفش والباء في به للتعدية أي يجعل اللازم متعديا فاعلا  
هذا يكون همزة للصيرورة لا للتعدية فمعنى أحسن به صيره ذا حسن أي صفر  
بأحسن أو تائدة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم فعله هذا يكون  
أحسن متعديا بنفسه ويكون همزة للتعدية كما خرج ففيه ضمير أي ففي أحسن  
على هذا الوجه ضمير هو فاعله أي أحسن أنت بزید أو بزید أي اجعله حسنا بمعنى  
صفر به ثم لما فرغ من فعلا التعجب شرع في بيان أفعال المدح والذم فقال أفعال  
المدح والذم ما وضع كلمة ماعبارة عن أفعال وذكر وضع باعتبار لفظ ما أي  
أفعال وضعت لانشاء مدح أو ذم وإذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وإنشأت  
بأنه نعم الرجل وفيه نظرا لأن نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجب بأنه لازم لذلك  
لكنه غير موضوع له مجازات نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين  
كلمة رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فإن كرم رجلا لقيتهم موضوع لانشاء التثنية

هذا هو المدح والذم  
بأنه نعم الرجل  
بأنه نعم الرجل  
بأنه نعم الرجل



بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فأنروا وكان لازماً لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن المتكثير  
 فاعتنق هذا فرق دقيق فمنها أي من أفعال المدح والذم نعم وبئس فعولان ما ضيان وأصلها  
 فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء للعين وجاء الأصل في الأصل والاتباع فيها أربعة  
 أوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الأصل وتعمير بالاتباع أي بكسر الفاء مع كسر العين  
 ونعم باسكان العين في الأصل أي بفتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين يعد  
 الاتباع أي بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الأربعة مطردة في كل فعل على وزن كسر  
 ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف حلق كغزو وعمر  
 غير الكسائي من الكوفيين إنما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء في يانعم المولى  
 والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير  
 حجة عليهم وبشرطها أي شرط نعم وبئس أي شرط فاعلها بحذف المضاف ان يكون الفاعل  
 معرفاً باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهني وإنما اشتراط ان يكون معرفاً  
 باللام للعهد الذهني لمحصل المباغرة في المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان  
 اللام لما كان للعهد الذهني يكون المهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا  
 بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الأجمال والتفصيل وهو واقع في  
 النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي ولا للإشارة إلى ما في الذم  
 من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الأعراب لانه يفسر بالواحد المشي  
 والجموع وشرط المفسران يصلح حمل على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمشى على المعرف  
 باللام في الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان  
 يعتبر الحمل على التجويز والمباغرة كما في انت الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل مضافاً  
 إلى المعرف بها أي باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمر بن زود نعم غلام  
 صاحب السفري بشر ونعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فزده او يكون الفاعل  
 مضمراً مميّز أي مفسراً ذلك الضمير بكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلاً خالد وإنما  
 اضمير الفاعل للاختصاص لان نعم رجلاً زيد لخصر من نعم الرجل زيد ولانه اخصر بشرية  
 التفسير وفيه مباغرة في المدح واختص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح من مقام  
 التخييم والمباغرة وكذا الذم الذي هو ضده وجار مجراه في كون من مواضع المباغرة  
 وإنما مئذ ذلك الضمير بكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا يختص بواحد بعينه فبا محوى  
 ان يفسر بكرة منصوبة كما في عشرين درهمها او مئذ ذلك بما مثل فينا هي أي فنعم شيء

مع  
 الفرس

اوحظت هي اي الصدقة اي ابدأها ولتقابل ان يقول لاحاجة الى قوله وما في التحقير  
 لانها ايضا معنى نكرة منصوبة لان معنى فتحها هي فتح حطة او نعم شيئا هي اي الصدقة  
 اي ابدأها الا ان يقال انما ابرز نظرا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ  
 تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء  
 مبماتر ذكره مفصولا واقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ  
 محمد ونم مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل اذ خبر  
 مبتدأ محمد ونم اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم  
 الرجل كذا سأل من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول  
 لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكاى الا ان  
 ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده و  
 شرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد و  
 التثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم  
 الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجبت المطابقة لانهما فيهما صدق عليه و  
 لكونه بيا نال للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا  
وشبهة متاول جواب سوال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع فرد  
 الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بان متاول بجذ من مضان تقديره بئس مثل  
 القوم مثل الذين كذبوا ويجوز ان يكون المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير  
 بئس مثل القوم المكذبين معلوم وقد يجذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة  
 نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايون لان الكلام في قصته وقوله تعالى نعم  
الماهدون اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والأرض  
قرئناها فنعم الماهدون وساء مثل بئس في افادة الذم ومنها اي من افعال  
 المدح جئنا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذوا لا يتغير عن حاله فلا يشي ولا يجتمع فيقال  
 جئنا الزيدان وجئنا الزيدون وجئنا هند بجريا نجرى الامثال التي لا تتغير و  
 بعده اي بعد ذا المخصوص بالمدح كما في نعم نحو جئنا الرجل زيد فجب فعل ما ضر  
 ذافاعله والرجل صفة لذا ونريد هو المخصوص بالمدح واعرابه اي اعراب المخصوص  
 بعد جئنا كاعراب مخصص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص  
 بعد جئنا عطف بيان وقيل ذا اكد والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل

الخصوص اى قبل مخصوص جدا او بعده اى بعد مخصوص جدا تميز نحو جندا رجلا  
 زيد وحيدا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تاخير التميز عن الخصوص فلا يقال نعم  
 زيد رجلا لان اسم الاستارة في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى  
 التميز الا انهم تركوا التميز ههنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك الضمير ههنا  
 دون نعم وبئس اى يقال جندا زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمرة  
 امثال من الالتباس في المخصوص في عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك  
 الضمير فيه التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معربا باللام وبالاضافة نحو نعم  
 رجل السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان  
 لا لتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلبس نحو نعم رجلا زيد طرد اللب  
 او حال نحو جندا محمد رسول الله وحيدا رسولا محمد عليه الصلوة والسلام على  
 وفق المخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تميز او حال اى كاشا على وفق المخصوص  
 اى على موافقة المخصوص في الافراد والتنشئة والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب  
 الموافقة لا اتحادها فيما صدق عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم موافقة  
 الحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التوضيح  
 لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره نعم لما فرغ من تقسيم الاسم  
 والفعل شرع في تقسيم الحروف فقال الحرف ما دل على معنى في غير اى حاصل في غيره  
 اى مدلول لغريم تضمننا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اى  
 مدلول له دلالة تضمن لانريد على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد  
 تضمننا باعتبار الوضوح التركيبي وكلمة فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اى مدلول  
 له دلالة تضمننا لانريد على معنى اى على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمننا  
 باعتبار الوضوح التركيبي وكلمة فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اى مدلول لها  
 دلالة مطابقة لانريد على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بهما مطابقة وذلك  
 المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقيق  
 معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام  
 في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشغل بذلك ههنا  
 ومن ثم اى لاجل ان الحرف يدل على معنى في غيره احتاج الحرف في جزئيته اى  
 في كونه جزء من الكلام الى اسم او فعل فالحرف يصح ان يكون جزء من الكلام

لا  
 لا  
 لا



فانه فهم ان يقال اخذت بعض المال وزلادة في غير الموجب نحو ما جاء في من رجل و  
 نزل جاءني من احد خلافا للكوفيين والاعفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم  
 الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطر وشبهه متاوى جواب سوال حيث زيدت من  
 في الموجب فاجاب عنه بانها متاوى بالحمل على التبويض اي قد كان بعض مطر وشيخ  
 من مطر والى لانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء المغيا كقوله تعالى لَمَّا أَتَيْنَا الصِّيَامَ  
رَالِي التَّكْلِ وقولك خرجت الى السوق ومعنى مع قليلا اي زما ناقليلا او مجيئا اراد  
 مجيئه بمعنى مع كون ما بعده داخل في حكم ما قبله نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ  
إِلَى أَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ومعنى  
 مع كثيرا اي زما ناكثيرا اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها  
 اي مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا ويختص حتى بالظاهر  
 اي الاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استعناء عنها بالي والاصوب التمسك  
 في ذلك بالاستعمال خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا وفي النظر فنية  
 اي يجعل ما بعد ما ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا  
 او اعتبارا نحو نظرت في الكتاب والجمالة في الصدق وبمعنى على قليلا اي ما ناقليلا  
 كقوله تعالى وَلَا ضَلَّيْبِكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ اي على جذوع النخل والبناء للالصاق  
 اي لالصاق الفعل بالجور حقيقة نحو به ذاء او مجازا نحو مررت بزيدا اي انصوت  
 مروري بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي للدلالة على ان ما دخلت هي عليه  
 يستعان به نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب  
 السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدراهم والتعدية اي لجعل الفعل لازم متعد  
 مثل الهزلة والتضعيف في اكرمت زيدا او كرمته زيدا نحو ذهبت بزيدا اي اذهبت  
 خرجت بعرواي اخرجته وانما فترنا التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية  
 للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر والنظر فنية نحو  
أَطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ وزائد في الخبر اي في خبر المبتدأ في الاستفهام اي وقت  
 الاستفهام نحو هل زيد بقائم والنفي نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم قياسا الى  
 زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة يلابس القياس ولقائل ان يقول ان ذكر  
 مطلق الاستفهام يتناول الهزلة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان  
 بليس ولا التبرية والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا التبرية

ايضا في اطلاق الاستفهام والنفي المجهولين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور و  
الاستفهام لهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ان زيد تقامر وفي غير اي في غير  
الخبير المذكور سماعا اي زيادة سماعية او نزيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك  
درهم فقوله بحسبك في هذا المثال مبتدأ ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتدأ سماعا  
بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا والنفي بيد اي القيد لا يسه  
نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ اي  
لا تُلْقُوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء فهلكتم  
واللام للاختصاص سواء كان اختصاصا ملك نحو المال لزيد او اختصاصا مستحقا نحو  
الجل للفرس او اختصاصا نسبة نحو فلان ابن له والتعليل سواء كانت العلة سببا  
غائبا نحو ضربت للتأديب فان التأديب علة غائبة لقصد الفعل لاجلها او سببا  
باعتنا ليس غائبة يقصد قصدها نحو خرجت لمحاقتك فان المحاققة ليست علة غائبة  
يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج ونزاهدة نحو قوله تعالى ردت  
لكم اي ردتكم لان ردت متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له ان  
لم يفعل الشراي قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا الذين امنوا لو  
كان خيرا كما سبقونا النبي اي عن الذين امنوا ومعنى الواو في القسم صفة الواو  
متعلق بالظرف المستقر اي بمعنى الواو الكاثر في القسم اي بمعنى واو القسم للتعجب اذا  
كان الجواب امر اعظيما نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب  
ورب للتقليل اي لتقليل افراد ما دخلت عليه ككم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا  
هو الموضوع له الاصل ثم استعمل لكثرة استعمالها في صيغة حتى صارت في معنى التكثير  
كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت ونظيرها  
في ذلك قد فاتها عند الواضع للتقليل ثم استعملت في التكثير في مقام المدح كقوله  
تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح  
واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كمن الخبرية تكونها للتقليل وكون كمن  
للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما يقابل والثاني انا لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو  
التعدية اي تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عاملة قد يكون متعد بنفسه  
نحو رب رجل كمن اكرمت فان اكرمت متعدى بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان  
جواز ذلك لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر

في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وقية نظر لان العامل نفسه جيف بالآخر اغايتقوى  
 باللام فقط لافادتها التخصيص كقوله تعالى لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وكقوله تعالى اِنْ كُنْتُمْ  
 لِلرُّسُلِ يَا تَعْبُرُونَ واما تقوية بغيرها فغير مهمود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف  
 جزئيا جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجزئ والى  
 ضمير ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا  
 رحم الله عليهم بان اكرمته صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف تاي رب رجل  
 كريم اكرمته اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الاعلى نكرة موصوفة بما بلها محذوف  
 غالبا كما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل  
 كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل اللظرف المستقر  
 لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق  
 به محروس رب على وجه القيام لاعلى وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدق  
 الكلام حملا على كم الخبرية التي هي بعضها لكونها لانشاء التقليل وكون كم لانشاء  
 التكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة  
 فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان للتقليل انما يلحقها اذا النكرة  
 مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد و  
 المثني او كثرتها كالمجمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى  
 التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاختصاص اقل مما هو الاعم  
 الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق  
 الرقبة ولو مرود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا  
 قال على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن التبراج ومن تابعهما وفعلمها اية  
 عاملها ماض ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذا لا يتصور  
 الا في الماضي محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو رب رجل لقيته فلقية صفة  
 رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وانما حذفت لحصول العلم به لانه لا يحتاج  
 والمجروس يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولا انه انما حذفت لان الاكثر  
 ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدر فكان سائلا يقول هل اكرمك من  
 لقيته فقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمته من  
 لقيته فقول رب رجل لقيته اى رب لقيته اكرمته وعلى هذا نفس وانما قال غالب

اي حذفاً غالباً لانها جاءت مرتباً رجل كونه حصل وقد تدخلت على من  
 مبهم ليس له معاد مميّزة منصوبة على انها تميز لان الضمير لما كان مبهماً احتاج  
 الى التمييز نحو مرتبه رجلاً وهذا الضمير نكرة كالضمير في نعم رجلاً وهذا الضمير مفرج  
 منكراً لا غير تقول ربه رجلاً ورتبة امرأة ورتبة رجلين ورتبة امرأتين ورتبة رجال  
 ورتبة نساء لانها عائد الى شيء في الذهن لا الى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقتها  
 خلافاً للكوفيين في مطابقة التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون  
 رتبه رجلاً ورتبهم رجلاً ورتبها امرأة ورتبهن نسوة وبلحقها اي ويلحق رتبه ما الكافة  
 اي المانعة عن العمل فتدخل رتبه بعد حقوق ما على الجمل الاسمية والفعلية نحو رتبهما  
 زيد قائما ورتبها قام زيد قال الله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا  
موصوفين اي واو رتبه او واو يقدر بعد هاء رتبه وفي عدّها من جرّون الجرّ تسامح  
 لان الجار هو رتبه المقدّر بعد هاء الواو والعاطف ويَدْخُلُ هَذَا الْوَاوُ عَلَى مظهر  
 منكر موصوف كقولك وبلدة ليس لها انيس + واو القسم وهو انما يكون عند  
 حذف الفعل اي لا يكون الا عند حذف الفعل. لكن كثرة استعمالها في القسم فهي اكثر  
 استعمالاً من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او حلفت او احلفت والله لغير السؤال  
 فلا يقال والله اجلس في الاستعمال بخلاف باء القسم مختصة بالظاهر فلا يقال  
 وك لا فعلن كذا حظاً لرتبة عن رتبة الاصل وهو الباء تخصيصه باحد القسمين  
 وخص منها الظاهر لاصالة الترتيب اعلان قوله واو القسم مبتدأ والجملة التي بعدها خبر  
 وقوله لغير السؤال خبر اخر وقوله مختصة خبر اخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص  
 والباء دخلت في المختص به دون المختص والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص  
 بحذف الفعل وكونها لغير السؤال فلا يقال احلفن بالله ولا تالله اخبرني مختصة  
 باسم الله تعالى نحو تَاللّٰهِ لَآ كَيْدَآ اَصْنٰآ مَا كُنْتُمْ تَالْحَمَنِ ولا يقال تالرحيم لانها مبتدأ  
 عن الواو فلم يدخل الاعلى لفظه الله تقليلاً لما لها عن محال اصلها وهو الواو وتخصيصه  
 ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم  
 منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر اي في حذف الفعل وكونها  
 لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فان قيل قوله في الجميع  
 يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال

فان قلت لا في ضمير مبهم

واورد

قال



مما لا

مما لا

الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدون ذلك ان التثاني قيل معنى كونها عم  
في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه  
الامور او خلافاً فيجبوز فيها اظهار الفعل نحو قسمت بالله واستعمالها  
في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل قسم ظاهر ومضمرا نحو  
بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا ويتلقى ان يجاب القسم باللام وان  
في الانبياء نحو قوله تعالى لا كيدنا اصنامكم وقوله تعالى انك ستعيبكم  
كشئ في جواب والليل اذ ابيضت وحروف النبي في النبي كقوله تعالى  
والضحى والليل اذ اسجى ما ودعك ربك وما قلى ويجوز في جوابه اي  
جواب القسم اذا اعترض اي وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية  
نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير  
في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد  
وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او لقد مرى تقد  
القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله  
والهلال والله والتقدير في زيد قائم والله والله لزيد قائم وفي ضرب زيد  
والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلال والله هذا الهلال وانما حذف الجواب  
في هاتين الصورتين لانهما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او تقدير  
القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقد  
ومفعوله ما اتصل به من الضمير وعن النجاة ونزهة نحو مهيت السهم عن  
القوس وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على  
السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون عن وعلى اسمين للدخول من  
اي عند دخول من عليهما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو  
قوله عن عدت من عليه بعد ما ترمطوها اي من فوقه واذا دخل من على عن  
يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه والكاف للتشبيه  
نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولي عليكم  
تشبيه التولية بان يكون في الملابس بخير وشر اي يولي عليكم تولية مثل كونكم  
في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كان التشبيه لمرادها بمعنى الخ  
وجم التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اي خلق

الاشياء خلقا مثل خلق سائر هذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من الخلق  
 المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حمدته  
 حمدا مثل حمد يحمده وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في  
 الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيفيت الذين يتعلق المحبة بالحمد  
 باعتبارها وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو ايتيتك كما اطلع الفجر اى اقتران الايتيا  
 وطلوع الشمس في الوقوع وزائدة نحو ليس كمثل شئى اى ليس مثله شئى  
 ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية  
 لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله  
 بالضرورة وقد قلنا ليس كمثل شئى فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما  
 كقولهم يعضح عن كالبرد المنعم ويختص الكاف بالظاهر فلا يقسال كـ  
 استغناء بلفظ المثل عنها لانها لو دخلت على الضم لادى الى اجتماع الكافين  
 اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واقما في قولهم وما انا كانت وما انت كانتا  
 فلان الضم المنفصل عندهم كالمطهر كذا في الصحاح ومن ومنذ وانما قدم مذ مع  
 كونه فرعا لكونها اخف الزمان الابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ  
 ومنذ لا ابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو ما رايتك منذ يوم الجمعة اى  
 انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى في في الحاضر اى في الحال  
 نحو ما رايتك منذ شهرنا ومنذ يومنا اى بالنتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل  
 على المستقبل لوضعها للماضي والحال وضعا وحاشا وعدا وخلال الاستثناء  
 نحو جاءني القوم حاشا زيدا وعلا زيدا وحاشا زيدا حاشا يستعمل في الاستثناء  
 عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيدا  
 ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيدا لقولت معنى التنزيه ثم اعلم  
 ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلالها على الاضعف فان قيل  
 لم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى وَلَكِنْ حَاشَ  
لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا فِئَلِ اللّٰمِ زَائِدَةٌ وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير اتصف  
 كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه  
 سوء وهذا قريب مما يقال بالفانسية في المدح بالحسن في عيب ضاست فلان  
 رابى عيب نتوان گفت کن دروسه مجبى نى نمايد تقرقا فرغ من بيان الحروف الجارة

الاشياء خلقا مثل خلق سائر هذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من الخلق المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حمدته حمدا مثل حمد يحمده وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيفيت الذين يتعلق المحبة بالحمد باعتبارها وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو ايتيتك كما اطلع الفجر اى اقتران الايتيا وطلوع الشمس في الوقوع وزائدة نحو ليس كمثل شئى اى ليس مثله شئى ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله بالضرورة وقد قلنا ليس كمثل شئى فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما كقولهم يعضح عن كالبرد المنعم ويختص الكاف بالظاهر فلا يقسال كاستغناء بلفظ المثل عنها لانها لو دخلت على الضم لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واقما في قولهم وما انا كانت وما انت كانتا فلان الضم المنفصل عندهم كالمطهر كذا في الصحاح ومن ومنذ وانما قدم مذ مع كونه فرعا لكونها اخف الزمان الابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ لا ابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو ما رايتك منذ يوم الجمعة اى انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى في في الحاضر اى في الحال نحو ما رايتك منذ شهرنا ومنذ يومنا اى بالنتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل على المستقبل لوضعها للماضي والحال وضعا وحاشا وعدا وخلال الاستثناء نحو جاءني القوم حاشا زيدا وعلا زيدا وحاشا زيدا حاشا يستعمل في الاستثناء عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيدا ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيدا لقولت معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلالها على الاضعف فان قيل لم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى وَلَكِنْ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا فِئَلِ اللّٰمِ زَائِدَةٌ وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير اتصف كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه سوء وهذا قريب مما يقال بالفانسية في المدح بالحسن في عيب ضاست فلان رابى عيب نتوان گفت کن دروسه مجبى نى نمايد تقرقا فرغ من بيان الحروف الجارة

مذ

شرح في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل  
 ان وان وكان وليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم كونها  
 مشابهة للفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كما لماض  
 وفي اقتضاءها الاسماء وانما اختلفت ولعل لانها لا تنشأ التمني وانشاء الترجي  
 بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان  
 المفتوحة فهي بعكسها الفاء للتعليل اي لانها بعكس ما سواها اي  
 يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف  
 ما الكافرة فتلغى هذه الحروف بعد نحو ما الكافرة عن العمل لان ما  
 الكافرة تكفيها عن العمل على الاصح لان ما الكافرة اخرجتها عن بعض  
 وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكافرة اذا دخلت  
 عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تعلق بجعل ما زائدة وتدخل  
 هذه الحروف حينئذ اي حين اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكافرة  
 اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حرمتم  
عليكم الميتة فات المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تقرره وان المفتوحة  
 مع جملتها الاضافة بادنى ملا يستأى مع جملة واقعة بعد ها في حكم  
 المفرد بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد يجعل  
 مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيد منطلق بلغني انطلق  
 او يجعل المصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيد ان  
 تعطر يشكرك بلغني يشكرني يد عند اعطائك اياها ويجعل مصدر الخبر  
 مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا للرأى متعلقا  
 له فيقال في بلغني ان زيد ابوه قائم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر  
 اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاب من اسبابه من  
 متعلقاته وان لم يكن للخبر والجزء مصدر يقدر مصدر رفع عام وايضا  
 الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال  
 في بلغني ان زيدا غلام عمر وبلغني كون زيد غلام عمر وعلى هذا فقس و  
 من ثم اي من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها  
 في حكم المفرد وجب الكسرة اي وجب اتيان ان المكسورة في موضع الجملة

بمعنى

اى في موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن في تاويل المنزه والفتحة اى وجب اتيان  
 المفتوحة في موضع المفرد اى في موضع يكون ان بما بعد في تاويل المنزه فكسرت  
 الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة ان ابتداء اى في ابتداء الكلام كقوله تع  
 ان الله غفورٌ رحيمٌ وبعد القول الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي  
 بمعنى الظن والتفوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصولة  
 نحو الذي انك ضربت في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة  
 ولتحت همزة مادة ان حال كونها فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو  
 عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضاد اليها نحو حصل  
 علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاد اليه مفردا  
 وتسميتان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضاد اليها مجاز لان الفاعل هو ان  
 بما بعد ها لان وحدها وكذا البواقي وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك  
 منطلق انطلقت لانه اى لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين  
 والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك قائم لقمت لانه  
 اى لان بعد لولا فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك  
 والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو أنهم صبروا اى لو ثبت صبرهم  
 فان جاز التقدير ان اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان اى تقدير المفرد  
 وتقدير الجملة جاز الامر ان اى فتح ان وكسرها مثل ان يكرمي فاني اكرمه  
 فهو ان جعلت جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلت بتاويل المفرد  
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتحة لان المبتدأ لا يكون  
 الا مفردا اى فثبت اكرامي اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا  
 كما قيل سيئا اذا انزعيد القفا واللهازم وشبهه فالكسر على انه  
 جملة اسمية واقعة بعد اذ الفجائية اى فاذا هو عند القفا واللهازم  
 والفتحة على انها معها مبتدأ محذوف الخبر اى واذا عبودية القفا واللهازم  
 ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضميره مفعول ما  
 لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله  
 سيئا مفعول ثالث والله زمنا عظمان في اللجين تحت الاذنين جمعها  
 الشاعر بارادة ما فوق الواحد او بارادة ما مع حوالها تغليباً ومعنى عبد

القفا والهازم اي لثيم يخدم قفاه اي همة ان يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهزم  
 قيل من كان همة ما يدخل في جوفه فقيمه ما يخرج من جوفه ولذلك  
 اي ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في  
 محل الرفع لانها كالعدم لان قائدها التاكيد فجاز العطف على محل  
 ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير  
 المكسورة اي سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر واهما  
 وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمر ولا انها وان كانت  
 مفتوحة لفظا في مكسورة حكما لسد هاهما مسد الجزئين حيث قامت  
 مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اي متلبسا بالرفع حملا  
 على المحل دون المفتوحة حال احس متجاوזה عن المفتوحة بمعنى لا يجوز  
 العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في  
 صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمر وان قوله وعمر ومعطوف  
 على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض  
 النسخ ويستتدبر في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان  
 زيدا قائم وعمر او تقديرا نحو ان زيدا وعمر قائم اذ التقدير ان زيدا  
 قائم وعمر ومنه قوله والافاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاقى انا  
 بغاة وانتم بغاة مدة بغائنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه  
 لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمر وذاهبان  
 لا دوى الى كون الشيء معمولا لعاملين مختلفين اذ قوله ذاهبان من  
 حيث ان خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث ان خبر  
 لعمر ومعمول الابتداء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا  
 مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والافاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق  
 وسيبويه حملا على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم بدون  
 مضي الخبر لكونه اي اسم ان مبيها كما في البيت المذكور وكما في قوله  
 ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصائبون بعطف قوله  
 والصائبون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين  
 خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرقابين ان العرب والمبني في ذلك فاجاز

لا يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهزم  
 اي ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في  
 محل الرفع لانها كالعدم لان قائدها التاكيد فجاز العطف على محل  
 ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير  
 المكسورة اي سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر واهما  
 وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمر ولا انها وان كانت  
 مفتوحة لفظا في مكسورة حكما لسد هاهما مسد الجزئين حيث قامت  
 مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اي متلبسا بالرفع حملا  
 على المحل دون المفتوحة حال احس متجاوזה عن المفتوحة بمعنى لا يجوز  
 العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في  
 صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمر وان قوله وعمر ومعطوف  
 على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض  
 النسخ ويستتدبر في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان  
 زيدا قائم وعمر او تقديرا نحو ان زيدا وعمر قائم اذ التقدير ان زيدا  
 قائم وعمر ومنه قوله والافاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاقى انا  
 بغاة وانتم بغاة مدة بغائنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه  
 لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمر وذاهبان  
 لا دوى الى كون الشيء معمولا لعاملين مختلفين اذ قوله ذاهبان من  
 حيث ان خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث ان خبر  
 لعمر ومعمول الابتداء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا  
 مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والافاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق  
 وسيبويه حملا على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم بدون  
 مضي الخبر لكونه اي اسم ان مبيها كما في البيت المذكور وكما في قوله  
 ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصائبون بعطف قوله  
 والصائبون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين  
 خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرقابين ان العرب والمبني في ذلك فاجاز

لا يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهزم

العطف على اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا وحكما او شرطيا في العطف على  
 محل اسمها المعرب مضي الخبر مثل انك ونريد ذاهبان بتجويز الحمل على  
 محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيًا وهذا باطل  
 لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها  
 للعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقيد مذهب الفراء والاطلاق  
 مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين جاز العطف على فعل  
 اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيًا وعند الكسائي  
 يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيًا والصحيح ان مضي الخبر  
 شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيًا لان المانع  
 المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحى على هذا ولكن كذلك اي مثل  
 ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما  
 نحو ما خرج زيد ولكن عمر ونجارح وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا  
 ينافي معنى الابتداء كما لا تنافي التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف  
 على محل اسمها لزوال الابتداء ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى  
 الجملة وان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام مع المكسورة دونها  
 اى دون المفتوحة ثم حرق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم  
 كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى  
 ان اعنى التاكيد وكلاهما حرفان لابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخر واللام صد  
 ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقدير على ما ليس بعامل  
 فادخلوها على الخبر اذا افضل بينه وبين ان بالاسم نحو ان زيد لقائم او على  
 الاسم اذا افضل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان بظرف هو خبر مقدم  
 نحو قوله تعالى ان من يشئ عتبه لابن ابيهم او على ما بينهما اى بين الاسم والخبر  
 من معمول الخبر المقدم نحو ان زيد لطعامك اكل وان زيد الفى الدار قائم و  
 دخول هذه اللام في لكن اى في خبرها او في اسمها اذا افضل او في متعلق الخبر  
 المتقدم ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كما متمسكين  
 بقوله ولكننى في جنبها العميد والعميد الذي المرصه العشق وبانها لا تغير  
 معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان

ان زيد القائم

والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع المحاقها بان ايض لبطلان  
 صدارة اللام بالتوسط لكنه اعترف فيها لقوة مناسبتها بان لا تحاد معناهما  
 وهوتا كيد الجملة والابتداء بقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذ  
 كقوله شعرا المخبئس ليجوز شهرة + ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث  
 دخل اللام في خبر المبتدأ بدون ان او على ان اصل لكنني لكن انني فقصر كما  
 يقال علماء في على الماء وايش في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لاني  
 خبر لكن وتخفف المكسورة اي ان المكسورة الهزلة لتقل التشديد وكثرة  
 الاستعمال فيلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام سواء اعلمت او اهلنت  
 اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فللطرود والجمل  
 على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام  
 مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصود واختلف  
 في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا  
 لوجب التعليق في ان عملت زيدا لقائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء  
 نحو قوله بالله ربك ان قتلت مسلما وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب  
 عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهما دخلت على  
 المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاءها اي الغاء المكسورة  
 بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها  
 ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تعالى ان كل ما جئنا به محضرون ويجوز  
 اعمالها نحو قوله تعالى وان كلانا ليوقينهم بتخفيف ان وعند الكوفيين  
 يجب الغاءها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول ان المكسورة  
 بعد التخفيف على فعل من افعال دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان و  
 باب علمت لثلاثي يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة  
 الابتدائية بالكلمة وحينئذ يلزم اللام نحو ان كانت لكعبة وان نظمت  
 لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لغاسقين الا اذا كان ذلك الفعل  
 دعاء فيحذف لا يلزم اللام لان اللام انما يلزم للفرق بين ان المخففة واز النافية  
 والدعاء لا يدخل ان النافية فلا لیس خلافا للكوفيين في التعميم اي في  
 تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت مسلما

وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشبهك  
 مكتب لهينه وذلك عند البصريين شاذ وتحذف المفتوحة اء ان  
 المفتوحة الهزبة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف في ضمير شان مقدر ابقاء  
 لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بيننا في ضمير الشان كقولنا اشهد  
 ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين  
 الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها  
 ارتباط ولا اسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر  
 اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك  
 لانها حرف موصول وهي مع جملة في تقدير المفرد اي المصدر اذ هو  
 حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان  
 المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اي دخولا مطلقا  
 او مفعولا فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان  
 فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة  
 بعد التخفيف في غيره اي غير ضمير الشان كقوله **شعر** فلوانك في  
 يوم الزخاء سألتني + فراقك لم اجعل وانت صديق + قال الشاعر يصف نفسه  
 بكمال الجود يعني فراقك اشد من كل شديد ووصالك احب الي من  
 كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حب الوصال لو سألتني فراقك لاجبت  
 الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال ففي هذا البيت بيان كمال  
 ارضاء العاشق المعشوق ويلزمها اي ان المفتوحة المحففة مع الفعل ظرف  
 اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل  
 السين كقوله تعالى **عَلِمَ ان سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى اَوْ سَوْفَ كَقَوْلِهِ **شعر****  
**واعلم فعلم المرأ ينفعه + ان سوف ياتي كل ما قدما + او قد كقوله تعالى**  
**لِيَعْلَمَ ان قَدْ اَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ** او حرف النفي كقوله **تَعْرِفُوا فَلَا يَرَوْنَ**  
**ان لا يرجع اليهم** وكقوله تعالى **اِيْحْسَبُ ان لَمْ يَرَوْا كُفْرًا** وكقولك علمت  
 ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف  
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونها واسمها وهو  
 ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لان المصدرية



لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل  
المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وإنما عيّنت هذه  
الحروف للتعويض والفرق لأنها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها بأبمشابهة  
الافعال عوض عنها ما هو المختص بالافعال ثم المراد بالفعل المتصرف أي  
ويلزمها مع الفعل المتصرف أحد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف  
نحو قوله تعالى أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تعالى وَعَسَى أَنْ يَكُونَ  
قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة إلى الفاعل لأن  
إن المصدرية لا يدخل على فعل غير متصرف وإنما قال مع الفعل لأنها  
لو كانت مع الاسم لا يلزمها أحد هذه الحروف لأنها حينئذ لا يشبه بان  
المصدرية فلم يحتج إلى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية  
المصدرية بلا خلاف نحو قولنا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وبأدات الشرط نحو  
علمت أن من ضربك اضربه أو بكرم فحسب علمت أن كرم غلام لي ويجوز التجرد  
عن ذلك نحو قوله شعري في فثة كسيون الهند قد علم - إن هالك كل  
من يخفي ويشغل - وكان للتشبيه نحو كان زيد الأسد وقد تكون للشك  
نحو كانك تشي وتخفت أي كان فتلغى بعد التخفيف عن العمل على الألف  
أي على الاستعمال الألف كقولهم صدر مشرق اللون كان ثدياه حقان +  
ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياسا على أن المفتوحة المخففة  
كذا قالوا ويجوز بان لا تقدر لعدم الداعي إليه وهو كمال الشبه بالفعل  
ولكن للاستدراك أي لطلب درك السامع برفع ما عسى أن يتوهم وهذه  
الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف  
الزائدة وأصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة بتوسط  
لكن بين كلامين متغايرين معنى أي متغايرين نفيًا وثباتًا من حيث المعنى لأن  
معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فأشبه الاستثناء فكما  
أن الاستثناء يستدرك فيه محرف الاستثناء النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي  
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي فكذا  
ههنا إذ اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر ولم يحج وقد لا يكون نحو زيد  
قائم لكن عمر ومسا ف قال الله تعالى وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ الْفُتُلُومِ إلى قوله وَلَيْكُنَّ اللَّهُ



مطلقاً من غير تفيد بترتيب او قران او تراخ او تدرج لا ترتيب فيها أي في  
الواو والقاء للترتيب مع الرصل ولتمثلها أي مثل القاء في الترتيب بمهلة  
لكن زمان مهلتها أقل من زمان مهلة ثرفحتى واسطة بين القاء و ثرو  
معطوفها أي معطوف حتى جزء من متبوعه أي جزء من المعطوف عليه نحو  
أكلت السمكة حتى لاسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارجة حتى الصباح  
فالسباح ليس بجزء من البارجة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة  
او حكماً والصباح وان لم يكن جزء من البارجة لكنه قريب منها والقريب  
من الشيء في حكم الجزء منه أو يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف  
أي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكله نحو نمت البارجة حتى  
الصباح وإنما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف  
قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفاً نحو قدم الحاج  
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون  
من حيث المعنى تأكيداً وتخصيص بعض الأجزاء بالتاكيد دون بعض  
لا يكون الا يتحقق مميزه عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالاً في ثبوت  
الحكم فيه من قوة ارضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالاً لان ثبوت  
الحكم من قوة ارضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يفعل  
ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك  
النسبة وهذا ما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اى  
ليعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتأتى في  
الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء  
حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكماً نحو نمت البارجة حتى الصباح وقوله  
ليفيد قوة ارضعفاً يتعلق بمفهوم الكلام كما انه قال يعطف بها جزء من  
المتبوع ليفيد قوة ارضعفاً واو واقفاً او يشترك في انها لاحد الامرين  
او الامور مبهما أي غير معين وهو غير الموجب نحو لا يطع منكم اثماً أو  
كقوله على اصلها أي لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقع الاحد  
المبهم في سياق النفي ثم اعلم ان او واما سوء في المعنى الا ان او يفارق اما  
في انك في اما تبتي اول الكلام على الشك وفي او تبني على القطع ثم يظهر الشك

وفي ان اوجع بمعنى الى والاوجع ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه  
الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون بخلاف اما فان قيل بل للاضرب  
وتدارك الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فامعنى الاضراب في  
كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان  
اخبارا مما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عدوهم  
وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عدوهم عند الناس مائة  
الف وليس كذلك يزيدون فاما المتصلة احراز عن الام المنقطعة  
لازمة لهمزة الاستفهام دون هل لان همزة غريقة في الاستفهام  
والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا لقوله تسبح  
لعمرى ما ادرى وان كنت داريا بسبع رميتم المحرام بثمان يليها  
اي بلى ام المتصلة اي يقر بها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض  
النسخ احد الامرين والاخر اي بلى المستوي الاخر او الام الاخر همزة  
اي همزة الاستفهام اي وان كان بلى الام المتصلة اسما مفردا وجملة  
فعلية بلى همزة ذلك نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا ام عمر  
بمخلاف او واما ام المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر  
الهمزة بعد ثبوت احد هما اي بعد ثبوت العلم بمحصل احد الامرين  
مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها  
ومن ثم اي ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر همزة لم يجز  
هذا التركيب وهو اريت زيدا ام عمرو احيث لم يل احد المستويين همزة  
لان المستويين زيد وعمر ولم يل همزة احد هما بل يلي اريت وهو ليس احد  
المستويين وقال سيديويه هو جائز حسن وازيدا ام اريت عمر واحسن و  
لعله اعتبر المعنى اذ المعنى اريت زيدا ام اريت عمرو ومن ثم اي ولاجل انها  
لطلب اليقين بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم كان جوابها  
اي جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم اولا فيقال في جواب ارجل في الدار  
ام امرأة رجل او يقال امرة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم اولا  
المنقطعة اي ام المنقطعة كبل وهمزة اي للاضراب عن الاول مع الشك  
في الثاني مثل انها اي هذه القطيع لا بل ام مشاة اي بل اهي مشاة كانه ظن

لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لا بل اى ان القطيعة التي تراها لا بل  
هذه جملة خبرية لان المتكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها اهللاً  
بلا شك فاخبر عنها جزماً فاذا قرب منها علم انها ليست بأبل فاعرض عن  
هذا الاخبار ثم شك انها شاة امر شيء اخر فان قيل هذا من باب عطف  
الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على  
الاخبار والعطف بالتاويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كأنه  
قال بعد قوله انها لا بل ليست كذلك فقال امر شاة اى هي غير شاة ام شاة  
فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه  
لازمة مع اما فقوله واما مبتدأ وقوله لان من خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف  
لازمة اى كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة جائزة مع او نحو  
جاء في اما زيد واما عمرو وجاء في اما زيد او عمرو وذلك لان وضع ام العاطفة  
لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصديرا اما قبل  
المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالة على عرض الشك وذهب ابو علي  
الفارسي الى ان ما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف  
عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف  
عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من  
غير معنى عطف الواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع و  
المقصود باما احد الشيين بل هي زهيدت لتأكيد العطف للجمع اما غير عاطفة  
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها يجب ههنا المقاربتها غير  
العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتها  
من غير العاطف في التركيب ولا وبل ولكن لاحدهما اى لاحد الامرين معيننا  
لكن لا نفى المحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع ولا يعطف بها الا الاسم و  
عطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول  
موجبا او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيجمل  
ان يكون صحيحا او غلطاً كانه غير مذكور اصلا وما بعد ما في الموجب متوجبه  
وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور موجبه بمعنى لكن وقال المتبد منفي  
فما جاء في زيد بل عمرو ومعناه عندهم بل جاء في عمرو وعند بل ما جاء في

عمر وولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا  
من حيث المعنى كما مر في لکن المشددة ولكن لازمة للنفي اى لسبق  
النفي استعما لانحو ما جاءني زيد لكن عمر وفتني محي زيد باق بحاله لم  
يكن الحكم به غلط منك وانما وجبت بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمر وا  
لم يحج ايضا لللازمة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضة لا  
حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمر و ثم لما فرغ من جرد  
العاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه** الاو  
اما وهما وسميت بها للتنبيه المخاطب بها فالا واما للتوكيد مضمون  
الجملة يبتدأ بهما الكلام لا يقاط السامع وتنبيه ليمكن الجملة في  
ذهنه وقد حلان على الجملة خبرية او طلبية امر او نهيا او استفها ما  
او تمنيا او غير ذلك دون المفرد مجلات ها فانها تدخل المفردات وتكثر  
في اسماء الاشارة ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحوها  
والله ذاوها العمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها  
انتم هؤلاء واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر **شعر** قسمنا المال  
نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا ليا + والالف في قوله ذال ليا للاشباع  
واصله ذالي والضمير في قوله لها للمرأة انى هذا النصف لتلك المرأة و  
ذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو  
ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذا وها  
وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف  
**النداء** فقال **حروف النداء** خمسة يا وايا وهيا واي والهزمة لكن  
يا اعمها اى اعم جميع حروف النداء اى يستعمل في القريب والبعيد وقال  
الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف رح اولى لاستعمالها في القريب  
والبعيد على السواء وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهزمة والهزمة للقريب  
وواللندبة وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتدأ ويا خبره  
وايا وهيا عطف على يا واي والهزمة عطف على ايا وهيا وقوله اعمها خبر  
مبتدأ محذوف اى هي اعمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد اى هما  
للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف

بفتح  
الواو  
الواو  
الواو

بفتح  
الواو  
الواو  
الواو

النداء شرع في بيان حروف الایجاب فقال **حروف الایجاب**  
 نعم وبلى واني بكسر الهمزة وَاَجَلٌ وَجِيرٌ بكسر الراء وقد يفتح وَاَنَّ بكسر  
 الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالایجاب ایجاب النفي  
 السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست بايجاب النفي السابق بل هي  
 مقترنة لما سبق ایجابا او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها ای تقرير ما قبلها او  
 تحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي فلو قال  
 حروف التصديق والایجاب لكان اولی واشمل ويمكن ان يراد به الاولى  
 وانما سماها حروف الایجاب تغليباً فنعم مقترنة ای محققة لما سبقها ایجابا  
 او نفيا خبرا واستفهاما في جواب اقام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى  
 لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم  
 يعتم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نعم بفتح  
 وتعم بفتح النون وكسر العين وتعم بكسرتين وتعم بفتح النون وقلب العين  
 حاء مهملة وبلى مختصة بايجاب النفي السابق ای يجعل النفي السابق ایجابا  
 خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فلا يقع بعد الایجاب ولا بعد النفي لتصديق  
 النفي بل يجعله ایجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما بمعنى بلى في جواب  
**السُّبُّ بِرَبِّكُمْ** انت ربنا ولوقيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفا لان حينئذ  
 يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضی الله تعالی عنهما وقيل يجوز  
 استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان  
 الهمزة للانكار دخلت على النفي فاذا ثبت الایجاب ويؤيد هذا القول ما ورد  
 في حديث الخشعمة من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام **لَوْ كَانَ عَلَى**  
**أَبْنِكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ** انما كان يقبل منك فانه ایجاب للقبول لا تصديق للنفي  
 وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شد استعمالها لتصديقات  
 الایجاب نحو قوله **شعراً** وقد بعدت بالوصل بيني وبينها + بلى ان من  
 رأى القبور ليعبدن + بالنون الخفيفة وای اثبات ای حرف اثبات او مثبتة  
 بعد الاستفهام ويلزمها القسم ای لا يستعمل الامع القسم فيقال **إِيسَى**  
**وَاللَّهُ وَايَ وَرَبِّي** ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال **إِيسَى** اقسمت  
 بربي وفي ايها اليرزا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء

للساكنين و الثاني فتح الياء لرفع اجتماع الساكنين وخفة الفحة و الثالث  
الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون اخرها  
من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حدها لكونها  
في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على  
حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ اليرود ذكر بعضهم ان هذه الكلمة  
يجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رح ان ابي بمعنى نعم وهذا مخالف  
لما ذكر الشيخ ابن الحجاج رح الله تعالى واجل وجير وان تصديق سواء كان  
الخبر موجبا او منفيما فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب  
نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جيرا وان وذكر بعضهم ان ات  
جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبيران وراكبها  
قصة ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله  
ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبيران وراكبها اي لعن الله تلك الناقة  
وراكبها وهذا بخلاف ما ذكره المصنف رح من كون ان تصديقا للخبر  
اللهم الا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا  
بين ما ذكر المصنف رح وان في قوله بكر العوازل في الصبح يلمنى و  
الومر ويقلن شيئا قد عدلك وقد كبرت نقلت انه يحتمل ان يكون للتقدير  
واهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء  
ضمير وخبران محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب  
شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اي الحروف  
التي من شأنها ان يقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة وسميت حروف  
الصلة ايضا وقاتدتها في الكلام التاكيد وتحسين النظم وكلها ما و  
سميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على  
اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهزة في الاولى وفتحها في الثانية وما و  
لا ومن والباء واللام فان مع ما النافية الفاء للتفسير في هذا الكلام  
تفسير مواضع زيادتها اي فان تزداد زيادة حاصلة مع ما النافية او فان  
الزائدة كائنته مع ما النافية لثبوت التاكيد النفي كقول الحسنان رضي  
مدح نبينا عليه الصلوة والسلام شعرها ان مدحت محمد بمقاتلي +

فصلة اعرابي

علا  
والزائد  
بجملته



لكن مدحت مقالتي بحمد فقوله النافية صفة ما وهي محرز على انها مضاف  
 اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما  
 هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب  
 يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكنين ليكون على اقل الابنية فيقال  
 ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف  
 المضاف من الضمير والضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع المصدرية  
 نحو انظر ما ان جلس القاضي اى مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية  
 اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان عطف على قوله فان مع ما  
 مع لما كثيرا اى تزدان المفتوحة الزائدة كائنت مع لما كقوله تعالى فَلَئِمَّا اَنْ  
 جَاءَ اَنْبِيَاؤُ و بين لو والقسم عطف على تولد مع لما اى تزدان المفتوحة  
 بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت اى زيادتها واقل مجي  
 زيادة ان المفتوحة الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقولك كان طيبة  
 يجزئية وليست ان في قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرته ان  
 قمر زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان المحففة من المنقلة والثانية مفسدة  
 وماع اذا اى يزدان ما زيادة حاصلة مع اذا وزيادة الكائنة مع اذا نحو  
 اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب  
 واي نحو قوله تعالى اَيُّمَا تَدْعُوْا فَلَئِ الْاَسْمَاءُ الْحُسْنَى و اين نحو اين تجلس  
 اجلس وان نحو اينما ترين من البشر وقوله شرط قيد لجميع ما ذكر لان  
 ما ذكر كلها يستعمل شرط وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية  
 وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او ادوات شرط او على الظروف  
 اى وقت افادة الشرط او في الشرط ومع بعض حروف الجر سماعا كقوله تع  
 قَدِمَا رَحْمَةً مِّنَ اللّٰهِ لِيُنْتَظِرَ لَكُمْ وَمِمَّا خَطَبْتُمْ اَنْتُمْ اَعْرِفُوْا و قلت زيادة ماع  
 المضاف نحو لا سيما زيد اى لا سبي زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم  
 ونحو قوله تعالى مِثْلَ مَا اَنْتُمْ تَنْطِقُوْنَ وَقِيلَ اِنْ مَا بَعْدَ حُرُوفِ الْجَمْرِ  
 المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد هابل منها ولا مع الواو اى يزدان  
 لامع الواو العاطفة او زيادة لا كائنت مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا  
 او معنى نحو ما جاء نى زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

ولا الضائكين فان غير معنى ما النافية وكذا بعد النبي نحو لا تضرين زيدا  
 ولا عمروا وبعد ان الصدرية عطفت على قوله مع الواو اي تزا دلا  
 بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك  
 وليس بعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى لانه حينئذ بصير المعنى  
 وتزا دلا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له وقتل زيادة  
 لا او قل مجئ لا للزيادة قبل القسم كقوله تعالى لا اقسيم بيوم القيمة  
 ولا اقسيم بهذا البكيد والتتر في زيادتها قبل القسم التنبية على ظهور  
 القصة بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم  
 وشذت مع المضاف اي شذت زيادة لا او شذ مجئ لا زيادة كاشنة  
 مع المضاف كقولهم فلان في بيرا لحوه سرى وما شعر والحور الهلاك  
 اي فلان في بيرا الهلاك سرى وما علم ومن والباء واللام الزائدة تقدم  
 ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف الجز فلا نعيد ثم لما فرغ من بيان  
 حروف الزيادة شرع في بيان حروف التفسير فقال حروف التفسير  
 سقطت نون التثنية بالاضافة اى وان فان الفاء للتفسير اي فان  
 المفسرة مختصة بما في معنى القول كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو  
 ونادينه ان يا ابراهيم وكتبت اليه ان قمر وامرته ان اذهب واوحينا  
 الى امر موسى ان ارضعنيه ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس  
 فيه معنى القول واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان  
 اعبدوا الله فتفسير الامر لا القول ويشترط ان يكون ما بعد ما غير  
 متعلق بما قبلها بجمرية او عمل فقوله تعالى واخذ دعوتهم ان الحمد  
 لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة تكون ما بعدها ما خبر لما قبلها  
 ثم الفعل قبلها اما حذف منه مفعول عام هي تفسيره او منزل منزلة  
 اللازم المحتاج الى التفسير فمعنى قوله ونادينه ان يا ابراهيم اي ونادينه  
 بشي او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير المفعول العام  
 المحذوف وهو بشي او بلفظ او يقال معنى نادينه فقلنا او يقال معنى  
 نادينه قولنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى فمفسرة مستأنفا ان يا  
 ابراهيم وقد يذكر مفعوله العام فيفسره نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قمر

حروف التفسير

مضمار

بكت حروف المصدر  
ب بالظرف

ونحو وامرته بما يفعله به أن أمن بالله ونحو قوله تعالى وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ إن أقد فيه وأي مفسرة لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله  
 او جملة كقوله وترميني بالظرف أي أنت مذنب وتغلبني لكن إياك لا ألقى  
 فقوله وترميني كلام مبهم يحتاج إلى التفسير بأي أنت مذنب حتى تشتتني  
 بظرفك أي أنت تذب ولكن مشددة واسمها ضميرشان محذوف أي  
 لكنه ولولا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من  
 بيان حرفا التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال حروف  
المصدر الأضافة باد في ملابسة أي حروف تجعل الجملة مصدرا  
مَا وَأَنَّ وَإِنْ وقد جاء كي ولو مصدرين في بعض الاستعمالات فالاولان  
 أي ما وان للفعلية أي للجملة الفعلية أي لجعل الجملة الفعلية مصدرا  
 وان للاسمية خاصة أي تجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية  
 جعلها مصدرا وتعملها في جزئي الجملة الاسمية كما مر الا اذا خفت  
 او كفت بما لم يندمجون فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سبويه  
 وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية أيضا كقوله شعر وأ  
علاقة امر الوليدة بعد ما افنان راسك كالثغام المحلس واما ان  
 فصلتها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارع او آجاز سبويه كونها ماضيا  
 ونهيا والهمزة في قوله علاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف العامل  
 والشاعر مخاطب به نفسه أي اتعلق علاقة أي تحت حتام الوليدة بعد  
 ما افنان راسك أي اشعار راسك كالثغام المحلس الثغام بالفتح نبت  
 في الجبل ابيض اذا يبس يشبه الشيب به والمخلس المختلط رطبه بياسه  
 يقال اخلس النبات اذا اختلط رطبه وبياسه واخلس الشعرة اذا خالط  
 سواده بالبياض أي اتحب امر الوليد حيا بعد الشيب ثم لما بكت حروف  
المصدر شرع في بيان حروف التخصيص فقال حروف التخصيص  
 أي حروف تدل على التخصيص على الفعل الاتي نحو هلا تتوب قبل  
 الموت واذا دخلت على الماضي افادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو  
 هلا قرأت القرآن وهي هلا والاولوالاولو ما لها صدر الكلام لانها تدل  
 على احد انواع الكلام وهو التخصيص فتصدر لتدل عن اول الامر على كونه

بكت حروف المصدر



ازید خرج وازید اضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في  
 التركيب ومن حيث انها يستعمل للانكار دون ضل ومن حيث انها تستعمل  
 مع امر مطرد او هل لا تستعمل الا اذا ومن حيث انها تدخل على حروف  
 العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص  
 من هل في بكثرة الاستعمال اليق و اشار الشيخ ابن الحاج رحمه الله  
 تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول ازید اضربت ولا تقول هل زيد اضربت  
 حيث لا يليهما الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم  
 فانه جائز لعدم الفعل في التركيب وانضرب زيداً وهو اخوك بمعنى انكار  
 ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل  
 للانكار وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان  
 امر لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى اثم اذ ما وقع بدخول الهمزة على العاطفة  
 ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذ ما وقع معطوف على مقدر اى اذا جاء وقت  
 العذاب وقع ثم اذ ما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان وقوله تعالى امن  
 كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوه الدنيا فهو مبتدأ محذوف  
 الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدر اى امن كان مؤمناً  
 كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوه الدنيا و  
 قوله تعالى او ممن كان ميئاً فاحييناهم مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظلمت  
 والجملة معطوفة على مقدر اى امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميئاً  
 فاحييناه كمن مثله في الظلمت ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان  
 فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيداً للكل اى تقول باستعمال  
 الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف  
 المعطوف عليه ذهاباً الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة  
 على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في نحو قوله تعالى  
 او كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم كفروا او كلما عاهدوا عهداً  
 نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجا  
 وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يجمع  
 الا مبتدأ على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كلما عاهدوا الآية عطفاً



الاسم في الخبر لتعذره اى لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى وَ  
اَنْ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَوْ اَقْلَامٍ وَاذِ انْقَدَم الْقِسْمُ اَوَّلُ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ  
متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في الطرف ان  
يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف  
تقدم يتضمن الدخول اى واذ انقدم القسم على الشرط داخل اول الكلام  
لزوم الماضى الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزوم ذلك الشرط الماضى  
اولزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعد ما ضيا لفظا او معنى بجواب  
له على المضارع وانما لزوم الماضى لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في  
الجواب يكون جوابا للقسم لفظا فالترزم الماضى في الشرط لئلا يعمل  
فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط  
معنى ترجيحاً للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتنى اولم تاتنى  
لا كرمتك فقوله ان اتيتنى مثال الماضى اللفظي وقوله ان لم تاتنى مثال  
الماضى المعنوي وان توسط اى توسط القسم بتقدم الشرط او غيره اى  
غير الشرط جازان يعتبر وان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز ان  
يكون عائدا الى الشرط اى جاز اعتبار الشرط والغاءه وان يكون عائدا الى  
القسم اى جاز اعتبار القسم والغاءه اى جازان يجعل الجواب لفظا جوابا  
للقسم ولزم حرف الشرط الماضى ويصير الشرط ملغاة وجازان يجعل الجواب  
جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتنى انتك  
بالجزم باعتبار الشرط وان اتيتنى والله لا تينك باعتبار القسم والغاء  
الشرط وتقدم القسم كاللفظ اى كتلفظ القسم اى القسم المقدم مثل  
القسم الملقوظ في اعتبار الغائه كما مر مثل قوله تعالى لئن اخرجوا  
لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا تقدم القسم  
قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا هي  
اللام الموطئة للقسم وهي لا مريد خل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا  
او تقدم بالتوازن ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى ان اطعموهم  
انكم كشركون اى والله ان اطعموهم انكم لشركون فلولا تقدم  
القسم قبل الشرط لوجب الغاء في الجواب لان جملة اسمية وان

اي لتفصيل ما اجمله التكلم نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمه واما  
بشر فاكهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والترمز حذف فعلها اي فعل اما  
اي الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وِعوض عن  
الفعل المحذوف بينها اي بين اما وبين قائمها اي فاء اما جزما في حيزها اي  
حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فنطلق واما معمول لما وقع  
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول  
منطلق مطلقا اي زما نا مطلقا اي سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما  
في حيزه نحو اما زيد فاني ضارب اولم يكن نحو اما زيد فنطلق وهذا ذهب  
سيدويه اختاره المصنف راجح واما عوض ذلك لثلاث يتوالى بين حرف الشرط  
والجزء لفظا وللتنبية على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل  
وقيل هو اي ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لاجزاء الجزاء مثل  
اما يوم الجمعة فزيد منطلق يتقدير اما تذكرة يوم الجمعة فزيد منطلق  
وترد بان ولو جاز نضبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكن لم يجز  
ولجاز نضب زيد فنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق لكن لم يجز  
وقيل وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جازا للتقدير نحو اما يوم الجمعة  
فانا خارج فمن القسم الاول اي هو جزء الجزاء والا اي وان لم يكن جائز  
التقدير نحو اما زيد فاني ضارب لان الي انقطع ما بعد ها عن العمل فاما قبلها  
فمن القسم الثاني اي معمول الشرط المحذوف وبضرورة امتناع كونه جزء  
الجزء لامتناع التقدير وجوزه ابو العباس وجعل لا ما خاصية تصحيح  
التقدير مما يمتنع تقديره فكان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام  
الشرط لما مر لان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده فتم لما فرغ  
من بيان حروف الشرط شرع في بيان حروف الرد فقال حروف الردع  
اي المنع والزرع كلامه ليس كذلك يعني بمجنيين ليست وهذه الكلمة  
موضوعه الردع المخبر اي المنع ونزجره كقولك كلالا قال لان يبغضك  
اولم يبعك كقوله تعالى كلابعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا  
وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلابان الانسان ليطغى ولا يبعده حينئذ  
كونه اسما لكن النحويون اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلا

تذكر

بما ذكر



كانت تاء التانيث الساكنة

كانت التثنية

٢٥٢

في نحو قوله تعالى ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كلاً إنّه كان لا يأتينا عنيداً يحتمل الوجهين كونهما للردع وبمعنى حقاً فلما فرغ من بيان حروف الردع شرع في بيان تاء التانيث الساكنة فقال تَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةُ صِفَةٌ تَاءُ التَّانِيثِ وليس بأعرف من الموصوف لأن المضاف إلى ذى اللام في باب الصفة له حكم ذى اللام تلحق الماضي لتانيث المسند اليه لتحقيق الاتصال والمقارنة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هنداً واللام في قوله لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فان تانيث المسند اليه علة للحوق تاء التانيث وليس باثر حاصل منه وإنما قال التانيث الساكنة احترازاً عن تاء التانيث المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه فان كان ظاهراً غير حقيقي فمخير وإما الحاق علامة التثنية والجمعين أي المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهراً للدلالة على أن المسند اليه مثنى أو مجموع مذكرو مؤنث كالحاق تاء التانيث للدلالة على أن المسند اليه مؤنث فضعيف نحو قام أخوك أو قاموا أخوتك فمن أخوتك للزوم تعدر صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فإنه غير ضعيف نحو أخواك قاموا وأخوتك قاموا وأخواتك فمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل نحوها تيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي حرف زاد للدلالة في أول الأمر على أن المسند اليه مثنى أو مجموع مذكرو مؤنث كتاء التانيث تدعى على أن المسند اليه مؤنث ويدل عليه أنه لو كان ضميراً لامتنع الواو في غير العقلاء نحو اكلوا في البراغيث والنون في الذكور العقلاء يتصرفن آثاره بقرملاً فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التثنية فقال التثنية نون ساكنة وضعافاً لا يرد تحريكها للاجتماع الساكنين نحو مزيداً العار عندنا تتبع حركة الآخر ولا يرد نحو اب واخ ويودم حيث يتبع حركة الوسط لأن تثنيها وان تبعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط آخر بحيث الآخر نسياً منسياً لا لتأكيد الفعل فيه احتراز عن نون الخفيفة نحو اضرين وهو أي التثنية المتمكن نحو يزيد والتكثير نحو صبر واخ والعوض عن المضاف اليه نحو يومئذ ويجئذ أصله يوم إذا كان كذا وحين إذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات والتثنية وهي التثنية اللاحقة قافية الشعر مقيدة أو مطلقه بدل حرف الأطلاق والقافية المطلقة التي آخرها المدات التثنية أو حركة الأطلاق وهي الحرف التي نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهي أحد المدات التثنية نحو قوله شعر اقلى اللوم عاذل والعتابن + وقولي ان اصبحت لقد اصابن + والقافية المقيدة التي آخرها حرف ساكن غير المدات التثنية نحو قوله لا عملاق خاوى المخترق ويجذف التثنية من العلم موصوفاً

حال من العلم اى حال كون العلم موصوفاً بابن مضافاً حال من ابن اى حال كون الابن مضافاً  
الى العلم آخر نحو جاءني زيد بن عمر واما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم و  
كثرة الاستعمال وتحذف حينئذ الف ابن خطا للتخفيف في الكتابة والدلالة على الامتزاج  
وانما يحذف التسوين في قوله جارية من قيس ان ثعلبية مع ان قيساً علم موصوفاً بابن مضافاً  
الى العلم اخر لكان الضرورة وحذفها في غير ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فبين  
قرا احد بغير التسوين في الوصل من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا لا يحذف التسوين من ذاكر  
ونصب الله على الضرورة وهي قوله لما فرغ من بيان التسوين شرع في بيان التاكيد فقال نون  
التاكيد خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة على الثقيلة وان كانت فرعاً للثقيلة عند اكثر  
الكوفيين لخفتها ومشددة مفتوحة كخفة الفتح مع غير الالف سواء كانت الف الضمير  
نحو اضربان او الالف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربناك فتقول اضربن ومكسوة  
مع الالف للتشبيه بنون الاعراب والمتعادل بين نقل الكسرة وخفة الالف وتختص اى  
نون التاكيد خفيفة او مشددة وبجملتها مستأنفة اى تختص كل واحد من نوني التاكيد  
بالفعل المستقبل في الامر صفة المستقبل اى الفعل المستقبل الكائن في الامر نحو اضربن  
والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض  
نحو الا تنزلن بنا فصيبي خيرا والقسم نحو والله لا فعلن كذا لانها وضعت لتاكيد الطلب  
والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذي يكون امر او نهياً او استغها ما او تمنيا او عرضاً وانما  
يدخل في جواب القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيهاً بجواب القسم بالمطلوب للدلالة القسم  
على اعتناء بشاؤن زيادة اهتمامه بالمطلوب وقلت اى نون التاكيد في النفي تشبيهاً بالنهي  
وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو ان لا تفعلن وتلحق بالنفي كما تقولون ويراها يقولون لان  
القلبة تلحق بالعدو وحمل عليه المضادة كثيراً ما يقولون ولزمت نون التاكيد في مثبت جواب  
القسم نحو والله لا فعلن لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بالمر مفصل  
من الفعل وهو القسم من غير ان يؤكدوا بما يختص به ويتصل به وهو النون بعد صلاحية  
للتاكيد خلافاً للكوفيين والاضافة في مثبت القسم من باجرود قطيفة وكثرت نون  
التاكيد في الشرط المؤكد حرفه بما الزائد لا مثل ما تفعلن قال الله تع فاما ترى من  
النهي احد وذلك لان ما الك حرف الشرط بما الزائد لا قصدوا تاكيد الفعل بالنون ايضا لئلا يخط  
المقص بالذات وهو اصل من غير المقص بالذات وهو حرف الشرط وبقيلها اى قبل نون التاكيد مع ضمير  
الذكرين وهو الواو وتضمون نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوف وللساكنين قوله مع ضمير

كانت نون التاكيد ثقيلة وخفيفة

المذكورين حال من ضمير مضموم ومع الخطاب اي اني الخطاب اي التي خرطبت مكسور نحو اخرين  
 للدلالة على الياء المحذوف للسالكين وفيما عداها في جماع المذكور اي الواحد المذكور غائبا كان  
 او محاطا وفي الغائبة مفتوح الحذف نحو لضرين واضرين ولفضرين فان قيل ظاهر هذا اللفظ بينا  
 التثنية والجمع المؤنث لانها اذا اخلان في عمود قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيها مفتوحا قيل  
 معناه وفيما عداه مفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله ونقول في التثنية والجمع  
 المؤنث اضرين واضرين بزيادة الالف للفصل الثلاثي جمع النون وانما قيل ان يراد بفتح مفتوح اعم من  
 يكون حقيقة نحو اضرين او حكما نحو اضرين واضرين ان الالف في حكم الفتح او في حكم العدم  
 لانها غير جاز حصين لسكونها وضعفها وبقبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فنقول التثنية  
 السالكين انما يفتقر في المدغم الذي قبله جرودا اذا كان المدغم محررا في كلمة او ذلك لم يوجب اضرين  
 واضرين اذا الالف في كلمة اخرى والنون في كلمة اخرى فيجب ان يحذف الالف لالتقاء السالكين ولا  
 يفتقر كما حدث الواو في اضرين ولم يفتقر قيل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف  
 من التثنية لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النون بعد الحذف لعل الالف  
 والاجتماع فكالتقاء السالكين في نحو ذلك يجعل التقاءهما على حد باعتبار اعتقاد الحكمي لخوف  
 اللبس لزوم الاجتماع فجعل مفتورا ولا يدخلها اي لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة  
 لانها لو ابقى فيها الالف لزم التقاء السالكين لا على حد لعد التثنية بعد المدية ولو حذف  
 لزوم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المؤنث خلافا ليلونس فانه اجاز ذلك وجعل  
 التقاء السالكين مفتورا اذا كان اولها حرفين وان لم يكن الثاني مدغما كما مر في الوقف وليس ذلك عند  
 الاكثر وينبغي ان يكون مرضيا لامكان التكلم ولحي ذلك في الكلام المرضي كما في قوله لان وقد غصبت  
 قبل وهما اي نون التأكيد الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارد  
 كالمفصل اي كاللفظ المنفصل في حد حر العلة وتحريكها على التفصيل يعني بان يعلا اخر الفعل  
 مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصلة من حذف حر العلة وتحريكها على التفصيل  
 يعني ان الضمير مدية في الضمير الا تحرك على وفقه فقول في اضرين واضرين وفي اغرو اغرنا  
 بفتح الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضرين والقوم اغرو والجيش بجزء في اضرين و  
 اغري اضرين واغرنا بفتح الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضرين والقوم اغرو والجيش وفي  
 اخشوا اخشوا بتحريك الواو وفي اخشي اخشين بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة  
 اخشوا والقوم بتحريك الواو واخشي القوم بتحريك الياء وانما قال في خبرها لانه ذكر كيفية تحريك  
 نون التأكيد بالتثنية وجمع المؤنث وليس المقصود ههنا بيان اتصال النون بالالف الصريح كونها ظاهرة

بل المقصود اتصال النون بالأفعال المعتلة فان لم يكن في ضمير بارز بل مستكن فكما اتصل  
 اي فيهما اي نون التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذ عنه لقول في اغز اغز  
 وفي امره امين وفي اخرا اخين كما تقول اغز واو امريا واخشيا ومن قرأ لا جمل ان نون  
 التاكيد مع غير الضهير البارز كما اتصل مع الضهير البارز كما المتصل قبل هل ترين ففتح الباء لا  
 النون لما كانت مع غير الضهير البارز كما الكلمة المتصلة كان زوال ساكن الامر لا يرفع ما حذ  
 للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يجعل اللام معها  
 ترين وهل ترين كما لم يجعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل ترين وهل ترمان وترون  
 بضم الواو اعد كونها مدحة فيجذ لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة  
 المنفصلة الساكنة الصمد كما يفتح اخشوا القوم وترين بضم الباء للساكنين كما في اخشي الله  
 هذه الامثلة من المضارع واغز ون باعادة الواو والمحد وفتر زوال ساكن الاخر بما هو كلمة  
 المتصلة كما في اغز واو امريا واغز ون واغز ون واغز واو واو كما في اغز والجيش ولولا ان النون  
 كانت منفصلة لكانت هذه التقاء الساكنين على حد كوز الاو لمداة والتاني من غاها هو الكلمة  
 الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة من الامر والنوز المنخفضة تحذف للساكن اي الملاقاة الساكن  
 بعد كقول شعرا فلا تهن الفقير عليك ان تركع بوا والدر قد رفعه واللا في قوله للساكن  
 بمعنى الوقت اي النون المنخفضة تحذف وقت ملاقات ساكن بعد ها بديل عطف بالظرف وهو قوله  
 وفي الوقف فيرد اي اذا حذ النون في الوقف فيرد ما حذ اذا لم يكن مفتوحا قبل النون لولا  
 حذ والمحد وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في ضرب والمفتوح ما قبلها اي قبل النون نقل الف  
 للوقف نحو اضربوا في ضرب وانما نقل الف على التنوين فانها نقل الف في الوقف نحو ضربا  
 وانما حذ بملاقاة ساكن بعد تشبيه البحر المثل في امتداد الصق وانما حذ للساكن ولا نقل في  
 هذه وخطا للنوز المنخفضة الا بالفعل عن التنوين الا بالاسم فانها لا تحذف بلا مانع عن الاضافة  
 واللا تحذف المنخفضة حيث تحذف بلا مانع وانما حذ في الوقف ايضا مثلها لانها لما شابهت محذ  
 المدحى حذت للساكنين ولم تحرك حذت في الوقف ايضا مثلها وانما حذ بقوله الفاعل على امر  
 مفعولان لقوله تظلم لضيم بمعنى الجعل وختم الكنا بذكر حكم الوقف من حسن الختم او يفتح  
 ان الشيم ذكر التنوين ونون التاكيد المختصة بالآخر في اخر الكتاب شر اخر النون المختصة باخذ  
 الفعل عن التنوين اذا الفعل يستعمل التاخير عن الاسم ثم ختم بحذ النون بانقلابها للف في  
 الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

المتصل

# تمت

فهرست مطالب اجزای کتاب غایة التحقيق شرح کافیه نحو

مطلب	مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
١	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠
بمبحث کلمه	بمبحث افعال الیوم واللیله	بمبحث المعرفة	بمبحث اسمان و احوالها	بمبحث جبران و احوالها
٢	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢
اقسام لام جهاکانه	بمبحث الحروف	بمبحث النكرة	بمبحث اسمان و احوالها	بمبحث اسمان و احوالها
٣	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣
بمبحث الکلام	بمبحث حروف الجر	بمبحث اسماء العدد	بمبحث النعتون بالاسماء	بمبحث النعتون بالاسماء
٤	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤
بمبحث العربی المبین	بمبحث الالف و المیم	بمبحث المنکر و المؤنث	بمبحث اسمین یس	بمبحث اسمین یس
٥	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥
بمبحث الاعراب	بمبحث الحروف العاطفة	بمبحث المشیئة	بمبحث الجوراء	بمبحث الجوراء
٦	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦
بمبحث غیر المنصرف	بمبحث حروف التنبیه	بمبحث الجروع	بمبحث التوابع	بمبحث التوابع
٧	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧
بمبحث الرفعات	بمبحث حروف الذم	بمبحث المصدر	بمبحث النعت	بمبحث النعت
٨	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨
بمبحث التنازع	بمبحث حروف الایجاب	بمبحث اسم الفاعل	بمبحث العطف بالمرکز	بمبحث العطف بالمرکز
٩	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩
بمبحث البند و الخبر	بمبحث حروف الزیادة	بمبحث اسم الفاعل	بمبحث التأكيد	بمبحث التأكيد
١٠	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠
بمبحث المنصوبات	بمبحث حروف التفسیر	بمبحث الصفة المشبهة	بمبحث البدل	بمبحث البدل
١١	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١
بمبحث مفعول به	بمبحث حروف المصدر	بمبحث اسم التفضیل	بمبحث عطف الیاء	بمبحث عطف الیاء
١٢	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢
بمبحث المنادی	بمبحث حروف التخصیص	بمبحث الفعل	بمبحث المبنیات	بمبحث المبنیات
١٣	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣
بمبحث التحذیر	بمبحث حروف التوقع	بمبحث الماضي	بمبحث المضرات	بمبحث المضرات
١٤	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤
بمبحث المفعول فیه	بمبحث حروف الاتهام	بمبحث المضارع	بمبحث اسماء الاشارة	بمبحث اسماء الاشارة
١٥	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥
بمبحث المفعول له	بمبحث حروف الشرط	بمبحث الامر	بمبحث الموصول	بمبحث الموصول
١٦	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦
بمبحث المفعول معه	بمبحث حروف الروع	بمبحث فعل المفعول	بمبحث اسماء الافعال	بمبحث اسماء الافعال
١٧	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧
بمبحث الحال	بمبحث اسماء التانیة	بمبحث التعدد و غیره	بمبحث الاصوات	بمبحث الاصوات
١٨	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨
الجور و لا یتقدم علیها	بمبحث التتوین	بمبحث افعال العکوب	بمبحث الרכبات	بمبحث الרכبات
١٩	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩
بمبحث التمییز	بمبحث حروف التأكيد	بمبحث الافعال التامة	بمبحث کنایات	بمبحث کنایات
٢٠	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠
بمبحث المستثنی		بمبحث افعال العارضة	بمبحث الظروف	بمبحث الظروف